



جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

بعنوان:

واقع قطاع الخدمات ودوره في النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة حالة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة

(2021-2000)

تحت إشراف:

من إعداد الطالبة:

❖ أ.د. عيدودي فاطمة الزهراء

❖ جمعة فريال

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
حداد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
عيدودي فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مقررا
بوعمامة علي	أستاذة محاضر أ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
فتح الله مسعودة	أستاذة محاضر أ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
مقدمي أحمد	أستاذة التعليم العالي	جامعة بومرداس	ممتحنا
يحياوي سمير	أستاذة التعليم العالي	جامعة بويرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، خير معلم وهاد إلى سبيل العلم والمعرفة.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة عيدودي فاطمة الزهراء، تقديرا لما بذلته من جهد علمي متميز، وما قدمته لي من توجيه أكاديمي رصين ومتابعة دقيقة أسهمت في تقويم هذا العمل وإخراجه على صورته الحالية.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، على تفضلهم بقراءة هذه الأطروحة ومناقشتها، وعلى ما أسدوه من ملاحظات علمية قيمة واقتراحات بناءة أسهمت في إثراء البحث وتعميق محتواه.

كما أعبر عن خالص امتناني لكل من ساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إنجاز هذا العمل من أساتذة وزملاء وباحثين وأصدقاء، لما قدموه من دعم ومساندة وتشجيع. فلكم جميعا مني أصدق عبارات التقدير والاحترام.

الإهداء

إلى والدي العزيز، مصدر دعمي الأول وركيزة مسيرتي، الذي لم يبخل علي بالعطاء والتشجيع.

إلى زوجي محمود، رفيق دربي، الذي كان نعم السند والعون في مختلف مراحل حياتي العلمية، فبصبره واحتوائه وتشجيعه المستمر خفت الصعوبات وتيسرت الطريق، فله مني أسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان.

إلى أساتذتي الكرام، الذين أناروا لي دروب العلم، وغرسوا في نفسي قيم الاجتهاد والمثابرة، وعلموني أن بلوغ مراتب المعرفة لا يتحقق إلا بالصبر والإخلاص والتقاني في طلب العلم.

إلى كل من آمن بقدراتي، وساندني بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة، وكان سببا في استمرارتي وثباتي في مسيرتي العلمية، أقدم لكم جميعا خالص الامتنان وعظيم الشكر. إليكم أهدي ثمرة جهدي، وحصاد سنوات من العمل والتعب، عرفانا وتقديرا لكل ما قدمتموه لي من دعم ومحبة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، باعتباره أحد المكونات الأساسية لقطاع الخدمات، في نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2021، في ظل التطور الملحوظ لهذا القطاع، وتوسع البنية التحتية الرقمية، وزيادة انتشار الهواتف المحمولة وخدمات الإنترنت، مما يجعله ركيزة مهمة ضمن الخدمات الحديثة لدعم النشاط الاقتصادي. وقد تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة بين أداء القطاع والنمو الاقتصادي الوطني.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث تبين أن قطاع الخدمات يسهم بشكل إيجابي وملحوس في النشاط الاقتصادي. وأظهرت النتائج تفاوتاً في مساهمة مؤشرات البنية التحتية الرقمية؛ إذ ساهم توسع استخدام الهواتف المحمولة بشكل إيجابي في دعم النمو، في حين سجل انتشار الإنترنت تأثيراً سلبياً، مما يعكس التحديات المرتبطة بتوظيفه بفعالية داخل القطاعات الإنتاجية. كما بينت الدراسة أن صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تؤثر سلباً على النمو، ما يعكس القيود على القدرة التصديرية للقطاع ومحدودية استغادته من الأسواق الخارجية. وبناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى أنه، رغم تطور مساهمة قطاع الخدمات في النمو، يظل تأثير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الاقتصاد محدوداً نسبياً، مما يستدعي تعزيز الاستثمار في القدرات الرقمية، وتطوير الأطر التنظيمية، لتحقيق أثر أكبر للقطاع على الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: قطاع الخدمات، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البنية التحتية الرقمية، نموذج ARDL، النمو الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to assess the contribution of the Information and Communication Technology (ICT) sector, as a key component of the services sector, to the growth of the Algerian economy during the period 2000–2021, in light of the remarkable development of this sector, the expansion of digital infrastructure, and the increasing penetration of mobile phones and internet services, making it an important pillar of modern services supporting economic activity. The study employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to examine the relationship between the sector's performance and national economic growth.

The findings indicate the existence of a long-term relationship among the study variables, showing that the services sector contributes positively and substantially to economic activity. The results also reveal a disparity in the impact of digital infrastructure indicators, as the expansion of mobile phone usage positively supports growth, whereas internet penetration shows a negative effect, reflecting challenges in effectively integrating it into productive sectors. Furthermore, the study finds that exports of the ICT sector negatively affect growth, highlighting constraints on the sector's export capacity and limited benefits from foreign markets.

Accordingly, the study concludes that, despite the growing contribution of the services sector to economic growth, the impact of the ICT sector on the economy remains relatively limited, necessitating enhanced investment in digital capabilities and the development of regulatory frameworks to achieve a greater effect of the sector on the national economy.

Keywords: Services Sector, Telecommunications and Information Technology, Digital Infrastructure, ARDL Model, Economic Growth.

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

ملخص

أ-ز..... مقدمة

الفصل الأول: ماهية قطاع الخدمات ومكانته في الاقتصاد العالمي

تمهيد:..... 2

المبحث الأول: الإطار النظري لقطاع الخدمات ونظريات النمو الاقتصادي الحديثة..... 3

المطلب الأول: ماهية الخدمات وحدود تداخلها مع السلع..... 3

المطلب الثاني: خصائص الخدمات وتصنيفاتها..... 7

المطلب الثالث: الخدمات ونظريات النمو الحديثة..... 11

المبحث الثاني: التطورات والاتجاهات الرئيسية لقطاع الخدمات..... 18

المطلب الأول: عوامل نمو قطاع الخدمات..... 18

المطلب الثاني: تحول الاقتصاد العالمي نحو قطاع الخدمات..... 21

المطلب الثالث: النمو القائم على الخدمات والتقنيات المحركة له..... 28

المبحث الثالث: التجارة الدولية في قطاع الخدمات..... 36

المطلب الأول: ماهية تجارة الخدمات..... 36

المطلب الثاني: تطور التجارة العالمية في قطاع الخدمات..... 41

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية للخدمات في سلاسل القيمة العالمية..... 48

خلاصة الفصل:..... 54

الفصل الثاني: تحرير قطاع الخدمات في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تمهيد:..... 56

المبحث الأول: الإطار العام لتحرير التجارة الدولية في الخدمات..... 57

المطلب الأول: ماهية تحرير تجارة الخدمات..... 57

المطلب الثاني: دوافع وتحديات تحرير قطاع الخدمات..... 59

المطلب الثالث: تحليل القدرة التصديرية لقطاع الخدمات في البلدان النامية	62
المبحث الثاني: الإطار العام للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	66
المطلب الأول: طبيعة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	66
المطلب الثاني: المبادئ والالتزامات الدولية للاتفاقية والتحرير التدريجي	70
المطلب الثالث: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والقطاعات الخدمية	76
المبحث الثالث: آفاق تطور قطاع الخدمات في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	84
المطلب الأول: إدراج قطاع الخدمات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	84
المطلب الثاني: آثار تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد العالمي والدول النامية	89
المطلب الثالث: التكامل بين الرقمنة وتحرير تجارة الخدمات في الاقتصاد العالمي	100
خلاصة الفصل:	110
الفصل الثالث: واقع قطاع الخدمات في الجزائر دراسة حالة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
تمهيد:	112
المبحث الأول: ديناميكيات تطور قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري	113
المطلب الأول: المسار التاريخي لتطور قطاع الخدمات في الجزائر	113
المطلب الثاني: البنية التنظيمية ومسار تحرير قطاع الخدمات في الجزائر	123
المطلب الثالث: دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري	130
المبحث الثاني: واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر	139
المطلب الأول: مقدمة حول قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	139
المطلب الثاني: تحليل أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	144
المطلب الثالث: دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز التحول الرقمي	157
المبحث الثالث: قياس أثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي في الجزائر	162
المطلب الأول: الإطار النظري لأثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي	162
المطلب الثاني: الإطار المنهجي والقياسي للدراسة	166

180	خلاصة الفصل
182	الخاتمة:
188	قائمة المراجع
205	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أشكال تداخل السلع والخدمات في الاقتصاد الرقمي الحديث	5
2	تصنيف الخدمات حسب منظمة التجارة العالمية	9
3	تصنيف الأنشطة الخدمية حسب مؤتمر الأمم المتحدة.	10
4	تصنيف نظام الحسابات القومية	11
5	أنواع الخدمات التي تقدمها شركات التصنيع	51
6	الفرق بين تحرير السلع وتحرير الخدمات	58
7	طرق توريد الخدمات وفقا لاتفاقية التجارة في الخدمات	69
8	مثال توضيحي لجدول الالتزامات المحددة لتتزانيا.	75
9	تقسيم الخدمات المصرفية الاستثمارية	78
10	تصنيف خدمات الاعمال	79
11	تصنيف خدمات الانشاء والهندسة	79
12	تصنيف خدمات التوزيع	81
13	تطور حجم التجارة الدولية في الخدمات التجارية (2005-2023)	90
14	التوزيع النسبي للتجارة العالمية في الخدمات التجارية (2005-2023)	91
15	الدول الرائدة في تجارة الخدمات التجارية العالمية لسنة 2023	92
16	متوسط عدد القطاعات المتعهد بها حسب فئة الدول (2020)	94
17	التوزيع النسبي لالتزامات الأعضاء حسب القطاع (2020)	95
18	مستويات النفاذ إلى الأسواق والقيود حسب طرق تقديم الخدمات (2020)	96
19	هيكل صادرات الدول النامية حسب أنماط التوريد (2020)	97
20	الفوائد الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في الدول النامية	98
21	الفوائد التنموية والاجتماعية لتحرير تجارة الخدمات في البلدان النامية	99
22	تطور إيرادات SAAS حسب المنطقة (2005-2023، مليار دولار)	105
23	عدد الدول المعتمدة للتوقيع الإلكتروني وتدفقات البيانات عبر الحدود	106
24	الأبعاد الرئيسية لتحرير التجارة الرقمية وأثرها على الابتكار والاقتصاد	107
25	تأثير تحرير الخدمات الرقمية في الدول النامية	109
26	تطور الخدمات الرقمية والمالية في الجزائر ضمن البرامج التنموية	119

120	تطور التعليم والصحة والتأمين في الجزائر ضمن البرامج التنموية والرقمنة	27
121	تطور النقل والسياحة والاتصالات في الجزائر ضمن البرامج التنموية	28
127	أمثلة تطبيقية على تحسين أداء الخدمات في الجزائر	29
128	نماذج استثمارية مرتبطة بتحرير قطاع الخدمات في الجزائر	30
129	جهود تطوير تنافسية المؤسسات في الخدمات الرقمية والمالية في الجزائر	31
155	تطور مراكز البيانات في الجزائر وبعض الدول (2020-2024)	32
156	تطور سوق الحوسبة السحابية في الجزائر وبعض الدول (2020-2024)	33
156	مؤشرات البنية التحتية الرقمية في الجزائر (2020-2024)	34
170	نتائج اختبار الاستقرار	35
171	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى	36
172	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	37
172	نتائج نموذج تصحيح الخطأ	38
174	نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل	39
176	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	40
177	اختبار الارتباط الذاتي	41
178	نتائج اختبار تجانس التباين	42
178	اختبار الشكل الدالي	43

2. قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	التسلسل الهرمي للطلب على الخدمات حسب بيل	13
2	توزيع القوى العاملة بين القطاعات الثلاثة حسب فوريستي	14
3	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي عالميا وحسب مجموعات الدخل (2000-2023)	22
4	متوسط نمو مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي عالميا بحسب مجموعات الدخل (2000-2023)	23
5	توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية عالميا وحسب مجموعات الدخل (2000-2023)	24
6	متوسط نمو العمالة حسب القطاعات الاقتصادية عالميا وحسب مجموعات الدخل (2000-2023)	25
7	متوسط القيمة المضافة لكل عامل (2000-2023، بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي)	26
8	متوسط نمو إنتاجية العمل حسب القطاعات الاقتصادية عالميا وحسب مجموعات الدخل (2000-2023)	27
9	حصص الطلب الوسيط والنهائي في القطاعات الفرعية للخدمات عالميا لسنة 2021	29
10	إنتاجية العمل والعوامل الكلية في قطاع الخدمات مقابل التصنيع في 15 دولة أوروبية (2010-2020)	30
11	الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات بالولايات المتحدة (2010-2020)	31
12	نسبة الوظائف القابلة للعمل من المنزل حسب درجة التفاعل مع المستهلكين والصناعة في الولايات المتحدة (2020)	33
13	مؤشر المهام اليدوية الروتينية ومؤشر قابلية التعلم الآلي حسب الصناعة في الولايات المتحدة (2020)	34
14	متوسط نفقات الشركات على البرمجيات وقواعد البيانات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2010-2020)	35

41	مساهمة التجارة العالمية من السلع والخدمات في إجمالي الناتج المحلي (2000-2023)	15
42	معدلات نمو تجارة السلع والخدمات عالميا (2000-2023)	16
43	نمو الصادرات العالمية من السلع والخدمات التجارية (2005-2023، مؤشر 100=2005)	17
44	نمو صادرات الخدمات التجارية حسب مستوى التنمية الاقتصادية (2010-2023، مؤشر 100=2005)	18
45	تطور هيكل الصادرات العالمية للخدمات التجارية (2005-2023)	19
46	متوسط معدل النمو السنوي لصادرات خدمات مختارة حسب مستوى التنمية الاقتصادية (2005-2023)	20
47	هيكل الصادرات حسب نوع الخدمات ومستوى التنمية الاقتصادية (2018)	21
49	حول قطاع التصنيع نحو الخدمات	22
50	التجارة في الخدمات الوسيطة والنهائية (2015-2023، مليار دولار)	23
53	هيكل التجارة العالمية بالقيمة المضافة والإجمالية (2005 و 2020)	24
101	نمو صادرات الخدمات الرقمية (2005-2023، مؤشر 100=2005)	25
102	توزيع صادرات الخدمات الرقمية حسب القطاعات (2023)	26
103	التجارة العالمية في الخدمات التجارية حسب نمط التوريد (2005-2022، ترليون دولار)	27
104	هيكل تجارة الخدمات العالمية حسب وسيلة التوريد (2022)	28
108	نسبة الخدمات القابلة للتسليم الرقمي من إجمالي الصادرات (2015-2023)	29
131	مساهمة قطاع الخدمات وباقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2001-2023)	30
132	معدل نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2023)	31
133	مساهمة الخدمات السوقية وغير السوقية في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2001-2023)	32
134	التوزيع النسبي للعمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2023)	33
135	مساهمة تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2005-2023)	34
136	تطور صادرات وواردات الخدمات التجارية في الجزائر (2005-2023)	35

137	هيكل صادرات الخدمات التجارية في الجزائر (2005-2023)	36
138	نمو صادرات الخدمات الرقمية في الجزائر (2005-2023)، مؤشر (100=2005)	37
145	تطور عدد المشتركين (بالمليون) والكثافة الهاتفية (%) للهاتف الثابت في الجزائر (2005-2024)	38
146	تطور مشتركري الهاتف الثابت في الجزائر حسب نوع التكنولوجيا (2005-2024)	39
147	مشتركو الإنترنت الثابت في الجزائر حسب نوع التكنولوجيا (2015-2024)	40
148	تطور عدد المشتركين في الهاتف المحمول ونسبة التغطية في الجزائر (2005-2024)	41
149	الحصص السوقية لمشغلي الهاتف النقال في الجزائر (2005-2024)	42
150	مشتركو الإنترنت عبر الهاتف المحمول حسب نوع التكنولوجيا في الجزائر (2012-2024)	43
151	إجمالي مشتركري الإنترنت ونسبة التغطية في الجزائر (2015-2024)	44
152	تطور نسبة مستخدمي الإنترنت في الجزائر (2005-2024)	45
153	انتشار وتغطية الجيل الرابع في الجزائر حسب المشغلين والمناطق (2020)	46
153	تطور النطاق الترددي لتقنيات الوصول إلى الإنترنت في الجزائر (2019-2024)	47
154	عدد خوادم الإنترنت الآمنة في الجزائر (2010-2024)	48
158	معاملات الدفع عبر الإنترنت في الجزائر (2016-2024)	49
158	معاملات الدفع عبر الإنترنت حسب نوع النشاط في الجزائر (2024)	50
159	أجهزة الدفع الإلكتروني وحجم معاملاتها في الجزائر (2016-2024)	51
160	عدد التجار المدمجين في نظام الدفع الإلكتروني بالجزائر (2017-2024) 169	52
160	عدد وقيمة معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول في الجزائر (2022-2024)	53
175	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقى	54
179	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	55

قائمة الملاحق

قائمة ملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
165	بيانات الدراسة	1
166	نتائج اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلاسل الزمنية	2
167	نتائج اختبار فيليبس بيرون لاستقرارية السلاسل الزمنية	3
168	نتائج اختبار درجة الإبطاء المثلى	4
169	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	5
169	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	6
170	نتائج تقدير الأجل الطويل	7
170	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	8
171	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	9
171	نتائج اختبار تجانس التباين	10
171	نتائج اختبار الدالي للنموذج	11

المقدمة

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات هيكلية متسارعة اتسمت بتنامي أهمية قطاع الخدمات واتساع نطاق أنشطته في مختلف الاقتصادات. وقد ارتبط هذا التطور بمجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها العولمة الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي، والدور المتزايد للمعرفة والمعلومات في العمليات الإنتاجية، مما أسهم في إعادة تشكيل طبيعة الخدمات وتطوير أساليب تقديمها وتبادلها. ومع اتساع نطاق هذا القطاع عالميا، برزت الحاجة إلى أطر تنظيمية أكثر انفتاحا لتعزيز كفاءة الأسواق وتنظيم المبادلات الدولية المرتبطة به، وهو ما تجسد في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات باعتبارها الإطار الدولي المنظم لهذا المجال. كما ساهم التطور المتسارع في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ظهور أنماط جديدة من الخدمات وتطوير أساليب حديثة لتوريدها عبر الحدود، الأمر الذي أدى إلى توسع الاهتمام بدراسة التحولات التي يشهدها قطاع الخدمات في ظل الاقتصاد الرقمي المعاصر.

وعلى الرغم من انتشار هذه التحولات على نطاق عالمي، فإن استعادة الدول منها لا تزال متفاوتة. فبينما تمكنت بعض الدول النامية من تطوير قطاعاتها الخدمية وتحديث أنشطتها من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتحسين المهارات وتطوير الأطر التنظيمية، لا تزال دول أخرى تواجه تحديات هيكلية تتمثل في محدودية القدرات التقنية، وضعف البنية التحتية، ونقص الاستثمار في رأس المال البشري، الأمر الذي قد يحد من الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي يتيحها تطور قطاع الخدمات في ظل التحول الرقمي.

وفي هذا السياق، تشهد الجزائر، شأنها شأن العديد من الدول النامية، تحولات متزايدة في مجال الخدمات بالتزامن مع التطورات التكنولوجية والرقمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وقد عرف القطاع خلال السنوات الأخيرة تطورات مرتبطة بتوسع استخدام التقنيات الرقمية وتزايد الاعتماد على الخدمات الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما من خلال تنامي أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما ساهمت جائحة كوفيد-19 في تسريع وتيرة استخدام الحلول الرقمية في مجالات التعليم والصحة والخدمات الحكومية والمالية والتجارية. غير أن تعظيم أثر هذه التحولات على النمو الاقتصادي يرتبط بمدى قدرة الجزائر على استغلال الإمكانيات الرقمية المتاحة ومعالجة التحديات التقنية والتنظيمية، بما يعزز دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم النمو الاقتصادي.

1. الإشكالية:

في ضوء التحولات التي يشهدها قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري، ولاسيما في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يسهم قطاع الخدمات، وبالأخص قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في دعم النمو الاقتصادي الوطني؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثير قطاع الخدمات في الجزائر على دعم النمو الاقتصادي؟
- كيف تسهم صادرات خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يؤثر البنية التحتية الرقمية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وما طبيعة هذا التأثير؟
- ما دور تراكم رأس المال الثابت في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

2. الفرضيات:

- للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تحديد مجموعة من الفرضيات، وهي كما يلي:
- **الفرضية الأولى:** قطاع الخدمات له تأثير إيجابي وملحوظ على النمو الاقتصادي في الجزائر.
 - **الفرضية الثانية:** صادرات خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تسهم بشكل إيجابي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.
 - **الفرضية الثالثة:** انتشار الإنترنت وكثافة الهاتف المحمول يؤثران بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
 - **الفرضية الرابعة:** تراكم رأس المال الثابت يسهم بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي للجزائر.

- **الفرضية الخامسة:** توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي.

3. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري لقطاع الخدمات، ولاسيما قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم النمو الاقتصادي للجزائر. ويأتي ذلك في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني على الإيرادات الربعية وضعف التنوع الاقتصادي، مما يبرز الحاجة إلى فهم مساهمة القطاعات الحديثة في تحقيق النمو المستدام. وتزداد أهمية الدراسة أيضا بالنظر إلى الجهود الرامية إلى رقمنة الاقتصاد وتعزيز اندماج تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مختلف الأنشطة الاقتصادية. الأمر الذي يسهم في تحسين الكفاءة وتعزيز الإنتاجية ودفع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل مكانة قطاع الخدمات في الاقتصاد العالمي والجزائري، مع التركيز على دوره في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل، في إطار التحولات الحديثة والاقتصاد القائم على المعرفة.
- تحليل أهمية تحرير قطاع الخدمات في سياق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مع إبراز فوائد التي يمكن أن تحققها الدول النامية من الانضمام إليها.
- معرفة موقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم رقمنة القطاعات الخدمية الأساسية ضمن البرامج التنموية في الجزائر.
- تحليل أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر كمرآة لتطور البنية التحتية الرقمية، مع دراسة مدى اعتماد القطاع على التقنيات الحديثة.
- تحليل تأثير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي الوطني على المدى القصير والطويل.

5. أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع العلمية والاقتصادية، تتمثل فيما يلي:

- التحول العالمي نحو القطاعات الخدمية يستدعي دراسة دورها في النشاط الاقتصادي الوطني.

- يمتلك قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إمكانات واعدة لدعم النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية.

- قلة الدراسات القياسية الحديثة في الجزائر التي تقيس العلاقة بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج ARDL، حيث ركزت أغلب الدراسات على البنية التحتية دون شمول الإنتاجية والتجارة الخارجية.

- السعي لتقديم مقاربة علمية تمكن صانعي القرار من صياغة سياسات أكثر فاعلية لتعزيز دور القطاع في دعم الاقتصاد الوطني.

6. المنهجية المتبعة:

تعتمد الدراسة على المنهج الافتراضي-الاستنتاجي، حيث تنطلق من فرضيات حول العلاقة بين قطاع الخدمات، خاصة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والنمو الاقتصادي في الجزائر، ثم تختبر إحصائياً باستخدام نموذج قياسي. وقد تم اعتماد نموذج ARDL لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل، مع استخدام برنامج EViews لتحليل البيانات.

7. حدود الدراسة:

يحدد نطاق هذه الدراسة من خلال الحدود المكانية والزمنية والموضوعية التالية:

- **الحدود المكانية:** تركزت الدراسة على قطاع الخدمات، ولا سيما قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر.

- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2021، وهي مرحلة تعد مهمة لما شهدته من تحولات رقمية متسارعة وتوسع في الاهتمام الوطني بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل في دراسة واقع قطاع الخدمات في الجزائر وتحليل دوره في النمو الاقتصادي، مع التركيز على مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز مسار التحول الرقمي خلال فترة الدراسة.

8. الدراسات السابقة:

شهدت السنوات الأخيرة عددا من الدراسات المتنوعة التي تناولت أثر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي، غير أن أغلب مقارباتها اتجهت نحو نفس الإطار التحليلي. وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

- دراسة (يوزمان محمد أمير): مقال بعنوان: "تقييم قطاع الاتصالات في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني"، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، سنة 2020. هدفت هذه الدراسة إلى تقييم قطاع الاتصالات في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني باستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي. أظهرت النتائج أن القطاع يشهد تطورا تدريجيا، إلا أنه لا يزال في مراحله الأولى مقارنة بالدول المجاورة، مما قلل من مساهمته الفعلية في النمو الاقتصادي. كما بينت الدراسة أن ضعف البنية التحتية الرقمية والعجز في الميزان التجاري لقطاع الاتصالات يقللان من الأثر الإيجابي لتحرير القطاع على الاقتصاد الوطني. وفي ضوء ذلك، أكدت الدراسة على ضرورة تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وتطوير الكوادر البشرية المتخصصة، بهدف رفع مساهمة قطاع الاتصالات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

- دراسة (العربي بوعلام) أطروحة دكتوراه بعنوان: "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية: دراسة قياسية للفترة (2000-2021)"، جامعة الجزائر 3، تخصص اقتصاد قياسي، السنة الجامعية 2023/2024.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الجزائر ومجموعة من الدول العربية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات البانل (Panel ARDL). وقد بينت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من اشتراكات الهاتف المحمول والنطاق العريض الثابت على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين أظهرت اشتراكات الإنترنت أثرا سلبيا ومعنويا. أما في الأجل القصير، فلم تسجل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي. وتشير هذه النتائج إلى أن تحقيق مكاسب اقتصادية مستدامة من التحول الرقمي يتطلب تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وتطويرها بما يدعم الاستفادة الفعالة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المدى الطويل.

-دراسة (Fadoua Farah & Ahmed Hadroug) مقال بعنوان:

"The Impact of Information & Communication Technology and Research & Development on Economic Growth in Algeria During the Period (1990-2022)"

منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، المجلد 21، العدد 1، سنة 2025.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL. وأظهرت النتائج أن مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (اشتراكات الهاتف المحمول وعدد مستخدمي الإنترنت)، بالإضافة إلى مؤشرات البحث والتطوير (طلبات براءات الاختراع وعدد مقالات المجالات العلمية والتقنية)، لم يكن لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. كما أشارت النتائج إلى وجود تأثيرات قصيرة الأجل لاشتراكات الهاتف المحمول وعدد مقالات المجالات العلمية والتقنية على النمو الاقتصادي، مما يعكس الطبيعة المؤقتة لتأثير بعض جوانب القطاع الرقمي في النمو الاقتصادي.

- دراسة (Charles Shaaba Saba, Nicholas Ngepah & Nicholas M. Odhiambo) مقال بعنوان :

"Information and Communication Technology (ICT), Growth and Development in Developing Regions: Evidence from a Comparative Analysis and a New Approach"

منشور في مجلة اقتصاد المعرفة، المجلد 15، سنة 2024.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي والتنمية في 73 دولة خلال الفترة 2000-2018 باستخدام نموذجي (PVAR) و(GMM). وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع تأثير إيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في جميع المناطق المدروسة، وكان هذا التأثير أقوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة سببية متبادلة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكل من النمو الاقتصادي والتنمية، مما يؤكد دور التحول الرقمي في دعم التنمية المستدامة. وأوصت بضرورة تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية للحد من الفجوات التنموية وتحفيز النمو الاقتصادي.

-دراسة (Fadoua Farah & Ahmed Hadroug) مقال بعنوان:

"The Dynamic Impact Of Ict On The Economic Growth In The Developing Countries"

منشور في المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، سنة 2025.

هدفت الدراسة إلى تحليل التأثير الديناميكي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج ARDL Panel و ARDL-CS. وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين

المتغيرات، حيث كان لاستخدام الإنترنت أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، في حين أثرت اشتراكات الهاتف المحمول وتكوين رأس المال الثابت إيجاباً وبشكل معنوي على النمو في كلا الأجلين. كما أكدت اختبارات المتانة باستخدام ARDL-CS وجود أثر سلبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو، وأظهرت اختبارات السببية أن الهاتف المحمول والإنترنت يسهمان في تفسير التغير في النمو الاقتصادي، مما يعكس الطبيعة الديناميكية للعلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تناولت قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر باعتماد نموذج قياسي متكامل يجمع بين مؤشرات البنية التحتية الرقمية وصادرات خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقيمة المضافة لقطاع الخدمات وتكوين رأس المال الثابت. ويتيح هذا النموذج فهماً شاملاً لدور هذه المتغيرات في تعزيز الأداء الاقتصادي، مما يعالج القصور الذي شاب الدراسات السابقة التي اقتصرَت على مؤشرات البنية التحتية الرقمية فقط. كما تضيف الدراسة قيمة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، حيث يسمح بتحليل ديناميكي دقيق للعلاقات قصيرة وطويلة المدى، ويعزز مصداقية النتائج وقابليتها للاستخدام في توجيه صنع القرار.

9. هيكل الدراسة:

يعكس تقسيم الدراسة منهجية متدرجة تنتقل من العام إلى الخاص، ومن الإطار النظري الدولي إلى الواقع الجزائري، بما يضمن مراعاة السياقين العالمي والمحلي في تحليل موضوع البحث.

ففي الفصل الأول، تم تناول قطاع الخدمات من منظور عالمي، من خلال عرض خصائصه وتصنيفاته وأهم النظريات المفسرة لدوره في النمو الاقتصادي، إضافة إلى تحليل التحولات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، ولا سيما تنامي أهمية الخدمات والتوسع في تجارتها الدولية واندماجها في سلاسل القيمة العالمية. ويهدف هذا الفصل إلى بناء الإطار النظري والمفاهيمي الذي تستند إليه الدراسة.

أما الفصل الثاني، فينتقل إلى دراسة البيئة الدولية والمؤسسية التي تحكم تجارة الخدمات، من خلال تحليل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) ومبادئها وآليات تحرير القطاع، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجه البلدان النامية في هذا المجال، فضلاً عن إبراز دور الرقمنة والتحول الرقمي في إعادة تشكيل أنماط إنتاج وتبادل الخدمات على المستوى العالمي.

وفي الفصل الثالث، يتم إسقاط ما سبق على الحالة الجزائرية، من خلال دراسة واقع قطاع الخدمات وتطوره التاريخي والتنظيمي، وتحليل مسار تحريره وانعكاساته على الاقتصاد الوطني. كما يركز الفصل على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره أحد أكثر فروع الخدمات ارتباطا بالتحول الرقمي، مع قياس أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بما يسمح بالانتقال من التحليل النظري والدولي إلى التحقق التطبيقي في السياق المحلي.

الفصل الأول: ماهية قطاع الخدمات ومكانته في الاقتصاد العالمي

تمهيد:

يعد قطاع الخدمات أحد المكونات الأساسية في البنية الاقتصادية، ويتميز بتعدد أنشطته وتنوع مجالاته، إضافة إلى تداخله مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما يعكس طبيعة علاقاته الوظيفية داخل الاقتصاد. وقد عرف هذا القطاع تطوراً متدرجاً عبر الزمن في سياق التحولات الاقتصادية والتغيرات التكنولوجية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وهو ما ساهم في إعادة تشكيل دوره ومجالات نشاطه.

وتتسم الخدمات بخصائص تميزها عن السلع المادية، وعلى رأسها طبيعتها غير الملموسة، وهو ما ينعكس على اختلاف المقاربات النظرية في تحديد مفهومها، وكذلك على صعوبة قياسها وفق نفس المعايير المعتمدة في القطاعات الإنتاجية التقليدية، مما يجعل دراستها تتطلب معالجة مفاهيمية ومنهجية خاصة.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الفصل مختلف الجوانب النظرية لقطاع الخدمات، من خلال عرض تعريفاته وخصائصه وتصنيفاته، إلى جانب استعراض أهم التطورات المرتبطة به والعوامل التي ساهمت في تطوره.

المبحث الأول: الإطار النظري لقطاع الخدمات ونظريات النمو الاقتصادي الحديثة

يكتسب قطاع الخدمات أهمية متزايدة في الدراسات الاقتصادية الحديثة، نظرا لتنوع أنشطته واتساع دوره في الاقتصاد العالمي. وتتطلب المقاربة المفاهيمية لهذا القطاع التعرف على مفهوم الخدمات والخصائص التي تميزه عن السلع المادية، إلى جانب تصنيفاته المتعددة التي تعكس تنوع مجالاته ووظائفه. كما تستدعي هذه المقاربة الوقوف عند مكانة الخدمات في نظريات النمو الاقتصادي الحديثة، التي باتت تعتبرها عنصرا فاعلا في تعزيز الابتكار وتطوير القدرات المعرفية داخل الاقتصاد المعاصر.

المطلب الأول: ماهية الخدمات وحدود تداخلها مع السلع

يعد قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الاقتصادية تنوعا وتشعبا، ما يجعل تحديد مفهوم موحد له أمرا معقدا. ويعود ذلك إلى اختلاف أنواعه وأساليب إنتاجه واستهلاكه، إضافة إلى تداخله مع السلع والأنشطة الإنتاجية الأخرى. وتزداد صعوبة التعريف مع التطور التكنولوجي وظهور خدمات جديدة، الأمر الذي يدفع الباحثين إلى تبني مقاربات مرنة لفهم طبيعة القطاع ودوره الاقتصادي.

أولا: مفهوم الخدمات

يشمل مصطلح الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة غير الملموسة التي يصعب تعريفها بشكل موحد، إذ تعد ناتجا لعمل إنتاجي يهدف إلى تلبية احتياجات الأفراد أو تسهيل تبادل السلع والأصول¹. وتعرف الخدمات بأنها أنشطة غير ملموسة تقدم لتلبية احتياجات العملاء من خلال أفعال وإجراءات بدلا من منتجات مادية. وتتنوع طبيعتها بين الاستشارات، والصيانة، والتدريب، والتصميم وغيرها، كما في حالة شركة "IBM" التي تقدم خدمات تقنية وإلكترونية متنوعة، ورغم أن بعض هذه الخدمات ينتج عنها مخرجات ملموسة كالتقارير أو المواقع الإلكترونية، فإن جوهرها يكمن في سلسلة العمليات التفاعلية مع العملاء، وهو ما يميز قطاعات مثل المستشفيات والفنادق والبنوك التي تعتمد أساسا على أداء الخدمات لا إنتاج السلع².

وقد تم تقديم مجموعة متنوعة من التعريفات للخدمات وفقا لوجهات نظر باحثين ومؤسسات مهمة

بهذا المجال، منها:

¹ World Trade Organization, **Measuring Trade in Services, A training module produced by WTO / OMC**, 2010, p.7.

² Alan Wilson et al, **Services Marketing: Integrating Customer Service Across the Firm**, 4th ed, McGraw-Hill Education, London, 2020, p.4.

1. **تعريف كوتلر (Kotler):** الخدمات أي نشاط أو منفعة يمكن أن يقدمها طرف إلى آخر، وتكون في الأساس غير ملموسة ولا تؤدي إلى امتلاك أي شيء مادي، يمكن أن تكون هذه الخدمات مرتبطة أو غير مرتبطة بمنتج مادي¹.
2. **تعريف ستانتون (Stanton):** الخدمات هي سلسلة من الأنشطة غير الملموسة التي توفر منفعة للعميل، وليست بالضرورة مرتبطة ببيع منتج أو خدمة أخرى. بمعنى آخر، يمكن لعملية تقديم خدمة معينة أن تتم دون الحاجة لاستخدام أي سلعة مادية².
3. **تعريف كورونروس (Cornroos):** الخدمات عبارة عن نشاط أو سلسلة من الأنشطة ذات الطبيعة غير ملموسة إلا حد كبير، ولا تتطلب بالضرورة تفاعلا مباشرا بين العملاء ومقدمي الخدمة. كما قد تشمل توظيف موارد مادية أو سلع أو أنظمة تابعة لمزود الخدمة، تقدم بهدف إيجاد حلول لمشكلات العملاء وتلبية احتياجاتهم³.
4. **تعريف لوفلوك (Lovelock):** تعرف الخدمة بأنها فعل أو أداء يقدم من طرف إلى آخر، وقد يرتبط أحيانا بمنتجات مادية، غير أن جوهرها يظل غير ملموس ولا يترتب عليها عادة امتلاك أي من عوامل الإنتاج. كما يرى أن الخدمة أنشطة اقتصادية تخلق قيمة وتوفر منافع للعملاء في أوقات وأماكن محددة، نتيجة إحداث تغيير مرغوب في متلقي الخدمة أو نيابة عنه. وعلاوة على ذلك، يمكن اعتبار الخدمة منتجا يمكن شراؤه وبيعه، إلا أنها غير ملموسة ولا يمكن لمسها باليد⁴.
5. **تعريف هيل (Hill):** يعرف الخدمة بأنها تغيير في حالة شخص أو سلعة تابعة لوحد اقتصادي معينة، يحدث نتيجة نشاط وحدة اقتصادية أخرى، وبموافقة مسبقة من الشخص أو الوحدة الاقتصادية المستفيدة⁵.
6. **تعريف بالمر (Palmer):** تعتبر الخدمات عملية تنتج منفعة غير ملموسة، وقد تشكل جزءا أساسيا من منتج ملموس. وتهدف هذه الخدمات إلى تلبية احتياجات ورغبات العملاء⁶.

¹ خلف حسين، على الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 1.

² حميد الطائي، بشير العلاق، مبادئ التسويق الحديث، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 139.

³ هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 18.

⁴ Christopher Lovelock, Wright Lauren, **Principles of Service Marketing and Management**, Prentice Hall, New Jersey, 1999, p. 2.

⁵ Sergio Parrinello, **The Myth of the Service Economy**, Working Paper No. 55, Università degli Studi di Roma "La Sapienza", Rome, 2003, p. 5.

⁶ Adrian Palmer, **Principles of Service Marketing**, 2nd ed, McGraw-Hill, London, 1994, p. 151

7. تعريف عوض بدير الحداد: عرف الخدمات من الناحية التسويقية بأنها "سلسلة من التصرفات والأنشطة التي تقدم من طرف إلى آخر. هذه الأنشطة تتميز بعدم ملموسيتها، حيث لا يؤدي تقديمها إلى نقل ملكية شيء محدد. ومع ذلك، قد يرتبط تقديم الخدمة أحيانا بمنتج مادي ملموس"¹.

اختلف الباحثون في تعريف الخدمات، وقد لخص Spring & Mason التعريفات في اتجاهين رئيسيين: الأول يركز على طبيعة الخدمة وخصائصها، مثل عدم الملموسية، وعدم قابلية التخزين، وصعوبة النقل، أما الثاني فيركز على مشاركة المستفيد في تقديم الخدمة. ويكمن الفرق بين الاتجاهين في زاوية التركيز: إذ يركز الأول على الخدمة كمنتج، بينما يولي الثاني اهتماما لطريقة تقديمها وعلاقتها بالمستفيد². واستنادا إلى ذلك، يمكن حصر تعريف الخدمات على أنها، مجموعة من الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة الغير ملموسة والتي يقدمها أحد الأطراف إلى الطرف الآخر بدون أن ينجم عن ذلك نقل ملكية هذا شيء، والتي تهدف إلى تحقيق رضا العميل، وقد تكون الخدمة مرتبطة أو غير مرتبطة بمنتج مادي.

ثانيا: التداخل بين السلع والخدمات

سعى الاقتصاديون إلى التمييز بين السلع والخدمات من حيث المفهوم والوظيفة، لكن التطور التكنولوجي وتغير سلوك المستهلكين وظهور النماذج الرقمية الهجينة جعلت الحدود بينهما تتلاشى تدريجيا³. فقد تحولت العديد من السلع إلى ما يمكن تسميته "حزم متكاملة" تجمع بين العناصر السلعية والخدمية معا، مما أدى إلى ظهور ظاهرة تعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ "التداخل بين السلع والخدمات"⁴. وتتمثل أبرز الأمثلة على هذا التداخل في المجالات التالية:

الجدول رقم 1: أشكال تداخل السلع والخدمات في الاقتصاد الرقمي الحديث

النوع	الوصف	أهميتها
السلع المدعومة بالخدمات	ترتبط السلع المادية بخدمات ما بعد البيع مثل الضمان، والصيانة، والدعم الفني، كما هو الحال في الهواتف الذكية والأجهزة الكهربائية.	- تعزز القيمة المقدمة للمستهلك. -زيادة تنافسية المنتج.

¹ عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2006، ص48.

² Sebastian Kaczor, Natalia Kryvinska, **It Is All about Services: Fundamentals, Drivers, and Business Models**, Journal of Service Science Research, Vol. 5, No. 2, 2013, pp. 5-6.

³ Stephen Vargo, Robert Lusch, **Evolving to a New Dominant Logic for Marketing**, Journal of Marketing, vol. 68, No. 1, 2004, p. 2.

⁴ Tim Baines et al, **The Servitization of Manufacturing: A Review of Literature**, International Journal of Operations & Production Management, vol. 29, No. 5, 2009, p. 495.

الخدمات المعززة بالسلع	الخدمات غير الملموسة غالباً ما تدعمها عناصر مادية مساعدة، مثل الكتب والأدوات والمعدات التعليمية في قطاع التعليم.	-يساهم التكامل بينهما في تحسين جودة الخدمة.
الخدمات الرقمية	تقدم عبر الإنترنت وتشبه السلع في قابليتها للتكرار والاستهلاك الفوري مثل تطبيقات الهاتف، Netflix، Spotify.	- تمثل نموذج اقتصادي جديد يدمج خصائص السلع والخدمات في بيئة رقمية.
الصناعة المدمجة بالخدمات	تمثل الصناعة المدمجة بالخدمات تحول المؤسسة من تصنيع السلع فقط إلى دمج الخدمات كجزء أساسي من عرضها التجاري، مثل مايكروسوفت عبر Microsoft 365.	-يساهم في زيادة قيمة المنتج وتحسين تجربة العملاء.

Source: Prepared by the researcher based on: Philip Kotler, Kevin Lane Keller, **Marketing Management**, 15th ed, Pearson Education, UK, 2016, p. 412. Christian Grönroos, **Service Management and Marketing: Customer Management in Service Competition**, 3rd ed, John Wiley & Sons, UK, 2007, p.76. OECD, **Digital Trade and Services**, OECD I Library, 2021, p. 18.

إجمالاً، ينظر إلى تداخل السلع والخدمات كظاهرة طبيعية تعكس ديناميكية الاقتصاد الحديث، خصوصاً مع الانتقال نحو اقتصاد المعرفة والرقمنة. ويتطلب هذا التداخل ابتكار أساليب جديدة للتصنيف والإحصاء، فضلاً عن مراجعة القوانين والأنظمة التي تحكم الأنشطة الاقتصادية الحديثة¹. وفي ظل التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبح التمييز التقليدي بين السلع والخدمات يواجه تحديات متزايدة، لا سيما مع التطورات الرقمية والتكنولوجية الحديثة التي أعادت تشكيل طبيعة الأنشطة الاقتصادية وأساليب تقديم الخدمات. ومن أبرز هذه التحديات:

✓ ظهور نماذج أعمال مختلطة ومنتجات تجمع بين الخصائص السلعية والخدمية، مما يعقد عملية التصنيف التقليدي.

✓ تعد الخدمات الرقمية مثل البث المباشر، الحوسبة السحابية، والبرمجيات كخدمة (SaaS) من أبرز التحديات، إذ يصعب تحديد ما إذا كان المستخدم يستهلك سلعة رقمية أم خدمة متكررة. فعندما يسجل المستخدم في منصة تعليمية مثلاً، فإنه لا يحصل على منتج ملموس أو حتى "ملف" يملكه، بل يمنح حق استخدام مؤقت².

¹ UNCTAD, **Trade in Services and Development: Opportunities and Risks for Developing Countries**, United Nations, Geneva, 2023, p. 45.

² OECD, **Measuring the Digital Transformation: A Roadmap for the Future**, OECD Publishing, Paris, 2019, p. 21.

✓ تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمة التوصية وتخصيص المحتوى تجارب اقتصادية يصعب تصنيفها ضمن السلع أو الخدمات، نظرا لاعتمادها على البيانات والتفاعل الفوري والتطوير الذاتي المستمر¹.

✓ أدى انتشار نماذج الاقتصاد التشاركي مثل Uber و Airbnb إلى تعقيد التمييز بين أنواع الخدمات، ف Uber منصة رقمية تربط السائقين بالمستخدمين الباحثين عن وسيلة نقل، بينما يتيح Airbnb للأفراد تأجير منازلهم أو غرفهم للمسافرين. هذا النموذج يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت هذه الخدمات عامة أم خاصة، مما يخلق تحديات في وضع القوانين وتنظيم الضرائب وتصنيف هذه الأنشطة ضمن الإحصاءات الرسمية².

✓ عدم تطور الأنظمة الإحصائية الوطنية بالقدر الكافي لمواكبة هذه التحولات الرقمية، مما تسبب في نقص دقة قياس الناتج والإنتاجية والتجارة الدولية، وبالأخص في مجالات الخدمات الرقمية³.

وبناء على ذلك، يحتاج التمييز بين السلع والخدمات في العصر الحديث إلى أساليب جديدة وقابلة للتكيف، تعتمد على فهم نماذج القيمة الرقمية، والتداخل بين الخدمات والسلع، والاعتراف بالتغيرات البنوية في طبيعة ما يتم تقديمه اقتصاديا.

المطلب الثاني: خصائص الخدمات وتصنيفاتها

تعتبر الخدمات من الركائز الأساسية لأي اقتصاد. ورغم أن السلع والخدمات تلبي احتياجات الإنسان اليومية، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينهما من حيث تقديمهما واستهلاكهما. لذا، سنستعرض خصوصية الخدمات من خلال مناقشة مجموعة من الخصائص المميزة لها مقارنة بالسلع المادية، فضلا عن تسليط الضوء على أهم تصنيفاتها.

¹ World Bank, **World Development Report 2021: Data for Better Lives**, World Bank Publications, Washington D.C, 2021, p. 172.

² Erik Brynjolfsson, Andrew McAfee, **The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies**, Norton & Company, New York, 2014, p. 213.

³ UNCTAD, **Digital Economy Report 2023: Cross-Border Data Flows and Development**, United Nations, Geneva, 2023, p. 54.

البرمجيات كخدمة (SaaS – Software as a Service) : نموذج لتقديم البرمجيات عبر الإنترنت كخدمة، بحيث يتم استضافتها وتشغيلها من قبل مزود خارجي، ويصل إليها المستخدمون من خلال متصفح الويب دون الحاجة إلى تثبيتها محليا على أجهزتهم.

أولاً: خصائص قطاع الخدمات

تتمتع الخدمات بخصائص مميزة تجعلها تختلف عن السلع، وقد اتفق الباحثون الاقتصاديون على عدد من هذه الخصائص من أبرزها:

1. **عدم ملموسية الخدمة:** تعد عدم ملموسية الخدمة من أبرز خصائصها، إذ لا يمكن رؤيتها أو لمسها أو تجربتها قبل الشراء، على عكس السلع التي يمكن معاينتها وتجربتها قبل اتخاذ قرار الشراء، مما يزيد من حالة عدم اليقين لدى المستهلك مقارنة بالسلع المادية¹. وتختلف درجة الملموسية بين الخدمات؛ فبعضها يتميز بعدم الملموسية التامة كالأمين، وأخرى ترتبط بالسلع كالتأمين، وهناك خدمات توفر منتجات ملموسة كما هو الحال في الخدمات المالية. تجعل هذه الفروقات المقارنة بين الخدمات أكثر صعوبة مقارنة بالسلع، كما أن عدم ملموسيتها يؤدي إلى استهلاكها فور إنتاجها دون إمكانية تخزينها².

2. **عدم انفصال الخدمة (التماسك):** يشير إلى درجة الارتباط بين الخدمة ومقدمها، إذ يتم إنتاج الخدمات واستهلاكها في الوقت نفسه، مما يجعل من المستحيل فصلها عن مقدمها، سواء كانوا أشخاصاً أو معدات. على عكس السلع التي تنتج وتوزع قبل استهلاكها. تتطلب العديد من الخدمات مثل الخدمات الطبية وجود طالب الخدمة في موقع تقديمها. وتعكس هذه الخاصية ضرورة تعاون العملاء ومشاركتهم في عملية إنتاج الخدمة، كما يتضح في الاستشارات القانونية التي تعتمد بشكل كبير على دقة المعلومات التي يقدمها العميل³.

3. **عدم التجانس (قابلية التغيير):** يشير إلى عدم القدرة على تحقيق تماثل دائم في طريقة تقديم الخدمات، وصعوبة تمييز مستوى أدائها من قبل مقدمها في كل مرة، وذلك لاعتمادها على أسلوب وكفاءة مزود الخدمة، فضلاً عن توقيت ومكان وظروف تقديمها. لذلك، قد تختلف جودة الخدمة حتى من نفس المزود في أوقات مختلفة. ولتقليل هذا التباين، ينبغي على مؤسسات الخدمات التركيز على تدريب العاملين ومتابعة مدى رضا العملاء، بالإضافة إلى تعزيز الأتمتة في عملياتها لتحسين مستوى الاتساق والجودة⁴.

¹ عمر وخير الدين، التسويق: المفاهيم والاستراتيجيات، مكتبة جامعة عين الشمس، مصر، 1998، ص 268.

² هاني حامد الضمور، المرجع السابق، ص 24.

³ حميد الطائي، بشير العلاق، المرجع السابق، ص 42.

⁴ فريد كورتل، تسويق الخدمات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 93.

4. الزوالية (قابلية التلف): تعد القابلية للتلف من الخصائص المميزة للخدمات، إذ أنها على عكس معظم السلع، لا يمكن إنتاجها أو تخزينها لاستخدامها أو بيعها في وقت لاحق. وبالتالي، قد تواجه مؤسسات الخدمات خسائر في حال عدم الانتفاع من خدماتها نتيجة لتقلبات الطلب¹. ومع ذلك، يمكن التخفيف من آثار هذه الخاصية من خلال اعتماد أنظمة الحجز المسبق لمواجهة تغيرات مستويات الطلب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توسيع قاعدة العملاء للتعامل مع فترات الذروة، وتنفيذ استراتيجيات تسعير تمييزية تشجع على زيادة الطلب في فترات الركود وتقلصه في أوقات الذروة².

ثانياً: تصنيفات الخدمات

قدمت المنظمات الدولية تصنيفات متنوعة للخدمات بهدف توحيد المفاهيم الاقتصادية وتسهيل القياس والإحصاء عبر الدول. وتعكس هذه التصنيفات طبيعة الخدمات وطرق تقديمها، مما يساعد على فهم دورها الاقتصادي وتنظيمها بشكل أفضل.

1. تصنيفات منظمة التجارة العالمية (WTO): صنفت منظمة التجارة العالمية قطاع الخدمات إلى 12 نوعاً تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية.

الجدول رقم 2: تصنيف الخدمات حسب منظمة التجارة العالمية

فئة الخدمة	المجالات المشمولة
خدمات الأعمال والمهن	خدمات قانونية، محاسبة، ضرائب، عمارة، طب، حواسيب، بحث وتطوير، عقارات، تأجير، إعلان، تصوير، تغليف، طباعة، نشر
خدمات الاتصالات	بريد، بريد سريع، هاتف، نقل بيانات، فاكس، تليفون، بريد إلكتروني وصوتي، وسائط سمعية وبصرية
خدمات البناء والهندسة	بناء عام، إنشاءات مدنية، تركيب وتجميع، تشطيب
خدمات التوزيع	وكلاء، تجارة جملة، بيع بالتجزئة، حقوق امتياز
الخدمات التعليمية	التعليم في جميع مراحل، تعليم الكبار، خدمات تعليمية متنوعة
الخدمات المالية	تأمين، مصارف، سمسرة، تسوية مالية، معلومات مالية
الخدمات البيئية	صرف صحي، التخلص من النفايات، خدمات بيئية أخرى

¹ شفيق حداد، موسى السويدان، أساسيات التسويق، دار حامد للنشر، عمان، 1998، ص 235.

² محمود جاسم الصميدعي، مداخل التسويق المتقدم، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 222.

الخدمات الصحية والاجتماعية	خدمات المستشفيات، رعاية اجتماعية
الخدمات السياحية	فنادق، مطاعم، وكالات سفر، تنظيم رحلات، مرشدون سياحيون
الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية	وكالات أنباء، مكتبات، متاحف، أنشطة ثقافية وترفيهية ورياضية
خدمات النقل	نقل بحري، جوي، سكك حديدية، خطوط أنابيب، فضاء، وخدمات دعم
خدمات الطاقة	توزيع الطاقة، نقل الوقود عبر الأنابيب

Source: Prepared by the researcher based on: World Trade Organization (WTO), Sector by Sector Information: Service Sectoral Classification List, Restricted MTN.GNS/W/120, 1991, pp.2-7.

2. تصنيفات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) : قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجموعة من المعايير لتصنيف الخدمات وفق طبيعتها وأهميتها الاقتصادية.

الجدول رقم 3: تصنيف الأنشطة الخدمية حسب مؤتمر الأمم المتحدة.

معيار التصنيف	النوع	الوصف
حداثة الاستهلاك	الخدمات القديمة	خدمات فقدت أهميتها بسبب التطور التكنولوجي كالهاتف الثابت.
	الخدمات الحديثة	خدمات زاد استهلاكها مع زيادة الدخل أو وقت الفراغ كالتعليم، والسياحة، والترفيه.
	الخدمات التكميلية	ترتبط بمستوى النشاط الاقتصادي والحضاري للدولة كالبنوك، والتأمين، والنقل
نوع الخدمة	الخدمات التوزيعية	تسهل نقل وتوزيع المنتجات كالنقل، والتخزين، والاتصالات.
	خدمات المنتج	ترتبط بالإنتاج وتوفير الدعم التقني والمالي كالتأمين، والبنوك، والمالية، والمحاسبة.
	الخدمات الاجتماعية	تهدف إلى تلبية حاجات المجتمع كالتعليم، والبريد، والصحة، والترفيه.

تتعتمد على قواعد معلوماتية وتكنولوجيا متطورة، وتتطلب مهارات بشرية عالية، كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	الخدمات ذات المحتوى العالي	المحتوى التكنولوجي
لا تتطلب إبداعاً أو استثمارات تكنولوجية كبيرة، ويكون اعتمادها على الأساليب التقليدية كالسياحة.	الخدمات التقليدية	

Source: Prepared by the researcher based on: UNCTAD, IBRD, **Liberalization of International Transactions in Services: a handbook**, Numbers UNCTAD/DTCI/7, New York and Geneva, 1994, p. 110. UNCTAD, IBRD, **Liberalization International Transactions in Services: a handbook**, Number UNCTAD/DTCI/7, New York, Geneva, 1994, pp. 111-112.

3. تصنيف نظام الحسابات القومية (SNA): وفقاً لنظام الحسابات القومية تقسم الخدمات إلى مجموعتين رئيسيتين.

الجدول رقم 4: تصنيف نظام الحسابات القومية

نوع الخدمة	التعريف	الجهة المنتجة
الخدمات السوقية	تهدف لتحقيق الربح، وتسعر وفقاً لآليات السوق.	القطاع الخاص والشركات العامة الربحية
الخدمات غير السوقية	لا تهدف لتحقيق الربح، مجانية أو بأسعار رمزية.	الحكومات، المؤسسات غير الربحية

Source: Prepared by the researcher based on: United Nations, **International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC)**, Rev. 4, United Nations Publications, New York, 2008.

المطلب الثالث: الخدمات ونظريات النمو الحديثة

في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة، أصبح دور الخدمات محورياً في دعم النمو الاقتصادي، لا سيما مع الاعتماد المتزايد على المعرفة والتقنيات الرقمية. ومن هنا ظهرت نظريات حديثة تسعى إلى تفسير هذا التحول، مركزة على العلاقة بين التكنولوجيا، الابتكار، والخدمات، وكيفية مساهمتها في تعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات المعاصرة.

أولاً: نظرية التيار ما بعد الصناعي (Post-industrial)

تعتبر هذه النظرية أن النمو السريع في قطاع الخدمات يعد من أبرز السمات المميزة للاقتصاد الحديث. وفيما يلي، سيتم استعراض أهم الاقتصاديين الذين تناولوا هذه النظرية.

1. مقارنة دانييل بيل (Daniel Bell):

تؤكد نظرية دانييل بيل، التي أسسها في سبعينات القرن العشرين، أن المجتمعات المتقدمة تمر بمراحل تطور تاريخية تبدأ من المجتمع الزراعي، مروراً بالمجتمع الصناعي، وصولاً إلى المجتمع ما بعد الصناعي، حيث يصبح قطاع الخدمات، ولا سيما الخدمات كثيفة المعرفة مثل التعليم والصحة والبحث والتطوير والخدمات المالية، المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي¹. ويعتمد هذا المجتمع بشكل رئيس على المعرفة كمصدر للقيمة، مع التركيز على نمو القطاع الخدمي من منظورين متكاملين:

- **جانب الاستهلاك النهائي:** استند بيل إلى قانون أنجل الذي ينص على أن زيادة الدخل ترتبط بارتفاع القدرة الشرائية، مما يحول إنفاق الأفراد تدريجياً من السلع الضرورية إلى السلع الكمالية ثم العليا، والتي تتألف غالباً من الخدمات، مشيراً إلى أن التطور الاقتصادي يعزز توجه الاستهلاك نحو الخدمات.

- **جانب الإنتاج:** أبرز بيل أن متوسط نمو إنتاجية العمل في القطاع الصناعي يفوق نظيره في قطاع الخدمات، واستنتج أنه في حال حدوث نمو متوازي بين السلع والخدمات، سيشهد التوظيف في قطاع الخدمات زيادة أسرع من التوظيف في القطاع الصناعي، مما يعكس الدور المركزي للخدمات في الاقتصاد ما بعد الصناعي.

خلص بيل إلى أن المجتمع ما بعد الصناعي يمثل مرحلة متقدمة يعتمد فيها الاقتصاد بشكل رئيس على قطاع الخدمات، مع تزايد الطلب عليها مقارنة بالمنتجات الصناعية، مما يؤدي إلى نمو التوظيف في هذا القطاع. وأشار إلى أن إنتاجية الخدمات أبطأ من القطاع الصناعي، ومع الاعتماد المتزايد على الأتمتة في الصناعة، ينخفض الطلب على العمالة الصناعية بينما يزداد الطلب على العمالة في الخدمات. كما ركز على المعرفة كمحور أساسي يعيد تشكيل هيكل التوظيف نحو الكفاءات التقنية والعلمية والمهنية². كما وضع بيل تسلسلاً هرمياً للطلب على الخدمات.

¹ Daniel Bell, *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*, Basic Books, New York, 1973, p.14.

² عبد القادر براينيس، التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية دراسة حالة قطاع البريد والاتصالات في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006، ص 41.

الشكل رقم 1: التسلسل الهرمي للطلب على الخدمات حسب بيل



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التسلسل الهرمي للطلب على الخدمات حسب بيل. يبين الشكل أعلاه، المراحل التي يمر بها المجتمع في انتقاله نحو الاقتصاد ما بعد الصناعي. حيث يبدأ هذا المسار من الخدمات المرتبطة بالإنتاج الصناعي مثل النقل والصيانة، ثم يتجه تدريجياً نحو الخدمات الموجهة للاستهلاك الجماعي كالتأمين والمرافق العامة، تليها الخدمات الشخصية مثل الترفيه، ليصل في قمته إلى الخدمات كثيفة العمالة والمعرفة كالتعليم والصحة. وتتميز الفئات العليا من هذا الهرم بانخفاض إنتاجيتها النسبي، ما يمنحها قدرة أكبر على استيعاب اليد العاملة.

2. مقارنة كولين كلارك (Colin Clark):

تقوم مقارنة كولين كلارك لمجتمع ما بعد الصناعي على تحليل تطور هيكل الاقتصاد عبر نظرية القطاعات الثلاث: الأولي (الزراعة والاستخراج)، والثانوي (الصناعة والتحويل)، والثالثي (الخدمات). وفقاً له، يتحول الاقتصاد تدريجياً من الهيمنة الزراعية إلى الصناعية، ثم إلى الخدمات، نتيجة للتقدم التكنولوجي وارتفاع مستويات الدخل، مما يزيد الطلب على الخدمات النوعية والمعرفية ويجعلها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل¹.

¹ إبراهيم عبد الحميد، الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 112-115.

3. مقارنة جان فوراستي (Jean Fourastié):

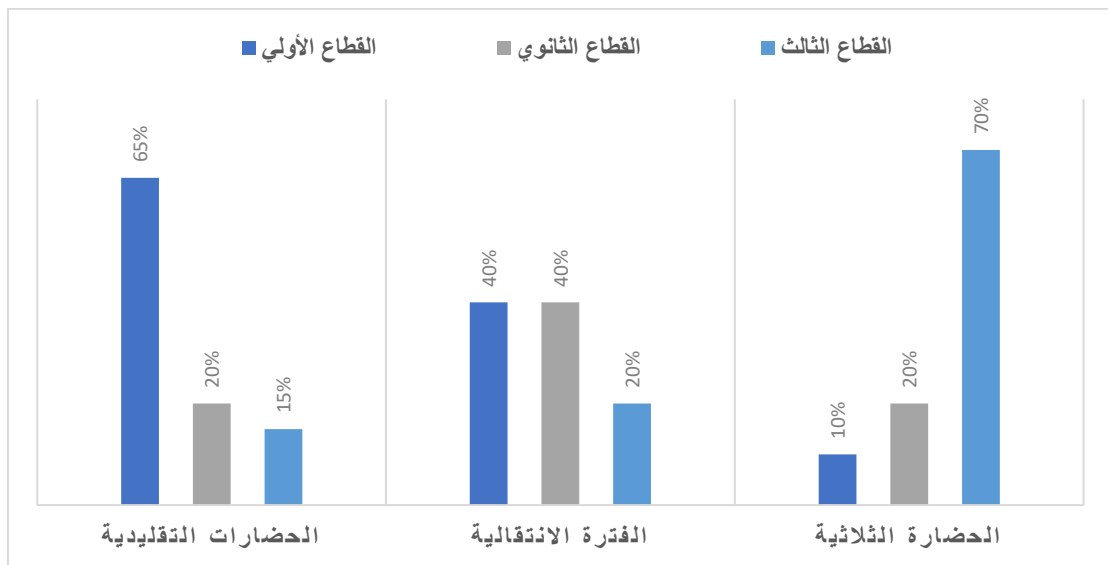
تعد مقارنة فوراستي من أبرز النماذج التي فسرت الانتقال نحو المجتمع ما بعد الصناعي، إذ قدم رؤية شاملة لتطور الاقتصاد عبر الزمن من خلال ثلاث مراحل أساسية، تبرز التحول التدريجي من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي، ثم إلى الاقتصاد القائم على الخدمات والمعرفة:

- **المرحلة الزراعية:** يعتمد فيها النشاط الاقتصادي على الزراعة والاستخراج، ويعمل أغلب السكان في هذا القطاع مع استخدام ضئيل للألات.

- **المرحلة الصناعية:** تشهد نموا كبيرا في الصناعة والبناء بفضل الثورة الصناعية، مع انتقال اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة وتوسع تدريجي للخدمات.

- **المرحلة ما بعد الصناعية:** يتراجع دور الصناعة تدريجيا لصالح الخدمات، التي تصبح المحرك الرئيس للاقتصاد، خاصة تلك المرتبطة بالمعرفة كالتعليم والصحة والتمويل¹.

الشكل رقم 2: توزيع القوى العاملة بين القطاعات الثلاثة حسب فوراستي



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على توزيع القوى العاملة حسب فوراستي.

يبرز نموذج جان فوراستي أن التحول نحو هيمنة قطاع الخدمات لا يمثل مجرد انتقال اقتصادي، بل هو تحول اجتماعي وهيكلية شامل ناتج عن التطور التكنولوجي، وارتفاع الدخل، وتغير أنماط الاستهلاك. ويرى فوراستي أن كثافة التقدم التكنولوجي تختلف بين القطاعات، حسب نظريته القائلة: "يمكن للتقدم التكنولوجي أن يعزز الإنتاج خلال ساعات العمل، لكن تأثيره يختلف عبر القطاعات

¹ Camal Gallouj et al, *Elgar Encyclopedia of Services*, Edward Elgar, UK, 2023, pp.122-123

الصناعية مع مرور الزمن". فكلما تسارع التطور في قطاع ما، قلت الحاجة إلى اليد العاملة فيه، كما هو الحال في الزراعة والصناعة. أما في قطاع الخدمات، فإن التكنولوجيا لا تعوض العمل البشري بنفس الدرجة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العمالة فيه¹. كما أوضح أن سلوك المستهلك يلعب دورا محوريا في هذا التحول، إذ يؤدي ارتفاع الدخل إلى تشبع الطلب على السلع الزراعية والصناعية، فيتجه الإنفاق نحو الخدمات، وهو ما يعمق التحول في هيكل التشغيل والإنتاج داخل الاقتصاد نحو الطابع الخدمي².

4. مقارنة ويليام بومول (William Baumol):

تفسر نظرية "مرض التكلفة" لويليام بومول ارتفاع تكاليف الخدمات مقارنة بالسلع، إذ تعتمد بعض القطاعات، مثل التعليم والرعاية الصحية، على العمل البشري المباشر الذي يصعب زيادة إنتاجيته. ومع ذلك، ترتفع أجور العاملين فيها لمواكبة زيادات الأجور في القطاعات ذات الإنتاجية العالية، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات بمعدل يفوق التضخم، على عكس القطاعات الصناعية التي شهدت زيادات كبيرة في الإنتاجية نتيجة الثورة الصناعية، فأصبحت تنتج كميات أكبر بتكاليف أقل³.

ثانيا: نظرية التيار الصناعي الجديد (Néo- industriel)

ظهرت هذه النظرية كرد فعل على الفرضيات التي تقلل من أهمية القطاع الصناعي في عصر هيمنة الخدمات. إذ يرى أنصارها أن الصناعة لا تزال تمثل عنصرا محوريا في الاقتصاد الحديث، لكنها تمر بمرحلة إعادة هيكلة عميقة تقوم على دمج التكنولوجيا والخدمات المتطورة لزيادة الكفاءة والإنتاجية. ووفقا لهذا التصور، أصبحت الصناعات الحديثة تتكامل مع الخدمات عبر أنشطة مساندة مثل الصيانة الذكية، والبرمجيات الصناعية، وخدمات البحث والتطوير. كما يتضح في صناعة السيارات الكهربائية لدى Tesla التي تجمع بين التصنيع المتقدم والخدمات الرقمية الذكية، وفي قطاع الطيران حيث يتكامل التقدم الهندسي مع خدمات الصيانة والتحكم عن بعد⁴. ويستند التفسير الصناعي الجديد إلى اتجاهين: -الأول، يعتمد على مفاهيم الاقتصاد الكلي المستمدة من المدرسة الكينزية أو الماركسية، ويركز على تحليل الفائض الاقتصادي ودور الصناعة فيه.

¹ Jean Fourastié, *Le Grand Espoir Du XXe siècle*, presses Universitaires de France, Paris, 1949, p.83.

² David Le Bris, Elie Gray, *Why Jean Fourastié's Theory of Economic Development is Still Relevant Today*, 2022, Available at: www.promarket.org, accessed on 19 April 2022.

³ William J. Baumol, *The Cost Disease*, yale university press, New Haven, London, 2012, pp 4-6.

⁴ Manuel Castells, *The Rise of the Network Society*, Wiley-Blackwell, UK, 2010, p. 102.

- الثاني، يتمثل في النظرية الصناعية الجديدة للخدمة الذاتية، وهي مقارنة أكثر تطوراً تستند إلى مفاهيم الاقتصاد الجزئي وتوظف الأساليب الإحصائية الحديثة لدراسة العلاقة بين الصناعة والخدمات¹.

1. المقاربات الصناعية الجديدة للاقتصاد الكلي:

تركز نظرية التيار الصناعي الجديد على دراسة الدور الاقتصادي المتنامي للخدمات، وتنقسم إلى ثلاثة مسارات رئيسية. المسار الأول، المستند إلى الفكر الكلاسيكي، يعتبر بعض الخدمات "غير منتجة" لأنها لا تسهم مباشرة في تراكم رأس المال المادي، ورأت بعض الاتجاهات الراديكالية أن توسع القطاع الثالث يرتبط بالتباطؤ الاقتصادي أو الأزمات البنوية. المسار الثاني، أو التقدير الوظيفي للخدمات، يعترف بأهمية الخدمات في دعم الاقتصاد وخلق فرص العمل، حتى وإن لم ترفع الإنتاج المادي بشكل مباشر. أما المسار الثالث، فيركز على العلاقة التبادلية بين الصناعة والخدمات، إذ تعد الصناعة القوة الدافعة للنشاط الاقتصادي، لكنها تهيئ أيضاً الظروف لنمو الخدمات وتطورها. وفقاً لتصور كوهين وزيسمان، تظل الخدمات مرتبطة بالصناعة ويعتمد توسعها على تنافسية القطاع الصناعي. ومع ذلك، فإن بعض الخدمات، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية، قادرة على قيادة النمو الصناعي، ما يجعل العلاقة بين القطاعين علاقة تكاملية وتبادلية².

2. النظرية الصناعية الجديدة الأصلية (اقتصاد الخدمة الذاتية):

تمثل النظرية الصناعية الجديدة، المعروفة أيضاً باقتصاد الخدمة الذاتية، إحدى أبرز المقاربات الحديثة التي قدمها جوناثان جيرشوني (1978)، وتعد من الدراسات الأكثر واقعية في تفسير التحولات الاقتصادية المعاصرة. وتشير إلى أن المجتمع الحديث يتجه نحو تبني نموذج الخدمة الذاتية، حيث تحل السلع والخدمات المؤتمتة محل الخدمات التقليدية، مما يمكن الأفراد من أداء المهام التي كانوا يدفعون مقابلها للآخرين عبر استخدام أدوات منزلية نكية. ويربط جيرشوني هذا التحول بالتطور الصناعي الذي أتاح ظهور الخدمات التكنولوجية والأتمتة، مؤكداً على العلاقة التبادلية بين القطاعين الصناعي والخدمي. كما يوضح أن انتشار الخدمة الذاتية يتأثر بانخفاض أسعار الأجهزة التكنولوجية وزيادة الأجور، مما يقلل الاعتماد على الخدمات البشرية ويؤدي إلى تراجع الطلب على بعض الأنشطة الخدمية التقليدية³.

¹ Jean Gadrey, *L'économie des services*, Edition La découverte, Paris, France, 1996, p. 27.

² Jonathan Gershuny, *The New Service Economy: The Transformation of Employment in Industrial Societies*, Oxford University Press, UK, 1984, pp. 47-49.

³ Camal Gallouj, Faridah Djellal, *Introduction à l'économie des services*, Presses universitaires de Grenoble, France, 2013, pp 2-3.

انتقد جيرشوني أطروحة دانييل بيل القائلة بتحول المجتمعات بالضرورة إلى اقتصاد خدمي، معتبرا أن الزيادة في وظائف الخدمات قد تكون ظاهرية أو مؤقتة. وأوضح أن العديد من الخدمات يمكن "تصنيعها" وتحويلها إلى سلع مادية بفضل التطور التكنولوجي، مما يقلل من الاعتماد على الخدمات التقليدية ويعيد التوازن بين القطاعين الصناعي والخدمي¹.

ثالثا: نظرية مجتمع المعلومات (La théorie de la société informationnelle)

تؤكد هذه النظرية أن المعرفة والمعلومات أصبحت الركيزة الأساسية للاقتصاد الحديث، حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا محوريا في التحولات الاقتصادية والاجتماعية. ففي "عصر المعلومات"، لا تقتصر القيمة الاقتصادية على إنتاج السلع أو تقديم الخدمات التقليدية، بل تتولد أيضا من معالجة البيانات وتحليلها واستخدامها في الابتكار، كما يظهر في شركات التكنولوجيا الكبرى ومنصات التجارة الإلكترونية التي تعتمد كليا على النطاق الرقمي وتعمل على مستوى عالمي².

يعد مارك بورات من أوائل الباحثين في مجال اقتصاد المعلومات، حيث ركز على توسع المهن المرتبطة بالمعلومات والمعرفة عبر مختلف القطاعات. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وسع مانويل كاستلز هذا المفهوم، مشيرا إلى أن أنشطة معالجة المعلومات أصبحت النشاط الأساسي في الاقتصادات المتقدمة، مؤثرة على هيكل التوظيف وجاعلة قطاع المعلومات المهيمن على القوى العاملة، بما في ذلك التقنيات الجديدة للمعلومات (NTI) التي أسست ما يعرف بـ "نظام المعلومات الجديد"³. وتتوافق خصائص مجتمع المعلومات مع مكونات الاقتصاد الجديد، حيث يؤكد جان جاردي أن نمو الاقتصاد الحديث يعتمد على إنتاج وتوزيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها محاور أساسية للنمو المستدام ودعم توسيع فرص العمل في قطاع الخدمات⁴.

¹ Jonathan Gershuny, *Social Innovation and the Division of Labor*, Oxford University Press, UK, 1978, pp. 112-118.

² Manuel Castells, *The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business, and Society*, Oxford University Press, UK, 2001, p. 21.

³ خيرى محمد، واقع وآفاق تطوير قطاع الخدمات في الجزائر (حالة القطاع السياحي)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص 49.

⁴ Jean Gadrey, *New Economy, New Myth*, Routledge, London, 2002, pp. 25-26.

المبحث الثاني: التطورات والاتجاهات الرئيسية لقطاع الخدمات

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة نمواً سريعاً في قطاع الخدمات متفوقاً على قطاع التصنيع، نتيجة عوامل تكنولوجية وبنوية واجتماعية، مما عزز دوره كمصدر للنمو وداعم لكفاءة القطاعات الأخرى والتحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

المطلب الأول: عوامل نمو قطاع الخدمات

يعد نمو قطاع الخدمات من أبرز الظواهر الاقتصادية الحديثة، إذ يعكس تفاعل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية التي أعادت تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي، وسيتناول هذا المطلب أبرز العوامل التي ساهمت في توسع القطاع وتعزيز دوره في دعم النمو الاقتصادي.

1. النمو في الطلب النهائي على الخدمات من قبل المستهلكين:

يشهد الطلب على الخدمات ارتفاعاً ملحوظاً مع تحسن مستوى المعيشة وزيادة دخل الأفراد، حيث يوجه الفائض الاستهلاكي نحو قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والترفيه والسفر. ويبرز قانون إنجل العلاقة بين الدخل والإنفاق على الخدمات، إذ يؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة الاستهلاك في الخدمات ذات القيمة العالية مع بقاء إنفاق الأفراد على السلع الأساسية مستقرًا. كما تسهم التكنولوجيا في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات وتعزيز استهلاكها، من خلال تسهيل تقديم خدمات جديدة أو مطورة، مثل التعليم عن بعد والتجارة الإلكترونية.

2. النمو في الطلب المتوسط على الخدمات من قبل الشركات:

يزداد طلب الشركات على الخدمات المتخصصة مثل المصارف والتأمين والاستشارات لدعم الإنتاج وتحسين الكفاءة، حيث تساعد هذه الخدمات على التركيز على نشاطها الأساسي والتكيف مع السوق عبر الاستعانة بالخبراء الخارجيين، بينما تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الابتكار والإنتاجية داخل المؤسسات¹.

¹ عراب عبد العزيز، استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، أطروحة لدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 4-5.

1. تحسين الانتاجية في قطاع الخدمات:

تتطلب المنافسة المتزايدة في قطاع الخدمات من المؤسسات تعزيز إنتاجيتها لضمان استمراريتها وتوسيع حصتها السوقية. ويعزز ذلك من خلال تنويع الخدمات وتخصيصها لتلبية احتياجات العملاء المختلفة، والاعتماد على التحول الرقمي والتقنيات الذكية لتقليل الوقت والتكاليف وتحسين جودة الأداء. كما يساهم تحسين توصيل الخدمة عبر قنوات فعالة في رفع رضا العملاء وتشجيع تكرار الاستفادة منها، بينما يقلل اعتماد الأنظمة الإلكترونية في العمليات التشغيلية الحاجة للموارد التقليدية. ويظل الابتكار المستمر محورا رئيسيا، حيث تطوير منتجات وخدمات جديدة يعزز القدرة التنافسية ويضمن الاستجابة للاحتياجات المستقبلية بفاعلية¹.

2. تطور نظم الإنتاج وعرض الخدمات:

يلعب التطور التكنولوجي دورا أساسيا في نمو قطاع الخدمات وتحديث أساليب إنتاجه وتقديمه. ويعتبر الاقتصادي جوزيف شومبيتر أن التقدم التكنولوجي يشكل قوة دافعة لما يعرف بـ "الهدم الخلاق"، أي استبدال النظم والنماذج الاقتصادية القديمة بأخرى أكثر كفاءة². يعكس هذا التقدم تأثيره المباشر على أساليب الإنتاج والخدمات، إذ تعتمد المؤسسات على التقنيات الحديثة لتحسين جمع البيانات وتحليلها وتقليل الأخطاء، ما يرفع جودة الخدمات ويزيد فعاليتها. كما تتيح التكنولوجيا ابتكار خدمات رقمية جديدة تلبى احتياجات العملاء وتعزز قدرة المؤسسات التنافسية في السوق³. على صعيد آخر، أدى تطبيق مفهوم "الهدم الخلاق" واعتماد التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة إلى إعادة تنظيم الأسواق وابتكار خدمات رقمية مثل التجارة الإلكترونية، التعليم عن بعد، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وقد نتج عن ذلك خلق فرص عمل جديدة تتطلب مهارات تقنية وإدارية متقدمة، مع أتمتة المهام الروتينية وتحسين جودة العمليات، رغم فقدان بعض الوظائف التقليدية مؤقتا، ما يعكس الدور المحوري للتكنولوجيا في تطوير قطاع الخدمات وزيادة كفاءته واستجابته لمتطلبات العصر الرقمي⁴.

¹ James A. Fitzsimmons, Mona J. Fitzsimmons, **Service Management: Operations, Strategy, and Information Technology**, 8th ed, McGraw-Hill Education, New York, USA, 2014, pp. 81-83.

² Joseph A. Schumpeter, **Capitalism, Socialism and Democracy**, 3rd ed, Harper & Brothers, New York and London, 1950, pp. 83-85.

³ عراب عبد العزيز، المرجع السابق، ص 6.

⁴ Erik Brynjolfsson, Andrew McAfee, op.cit, pp. 50-55.

3. تخفيض القيود القانونية لصناعة الخدمات:

يسهم تخفيف القيود القانونية على قطاعات مثل الطيران والمصارف والتأمين والنقل والاتصالات في خلق بيئة تنافسية نشطة تدعم نمو قطاع الخدمات¹، ففتح الأسواق أمام مزيد من اللاعبين يؤدي إلى زيادة المنافسة، مما يحفز الشركات على تحسين جودة الخدمات وابتكار منتجات جديدة تلبي احتياجات العملاء المتنوعة. كما تسهم المنافسة في ضبط الأسعار، ما يعزز القدرة الشرائية للمستهلكين ويدعم استدامة الطلب على الخدمات. إلى جانب ذلك، تشجع التحديات الناتجة عن المنافسة الشركات على الاستثمار في التكنولوجيا ورفع كفاءة العمليات لتقديم خدمات مبتكرة وفعالة. كما تعمل البيئة القانونية المرنة على جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في تنوع الخدمات وتعزيز نمو القطاع².

4. الإعلام والتطور التكنولوجي في قطاع الخدمات:

أسهم التقدم التكنولوجي وأنظمة الاتصالات والإعلام في إحداث تحول نوعي في أساليب تقديم الخدمات داخل المؤسسات الخدمية³. من خلال تعزيز سرعة وكفاءة العمليات، خفض التكاليف، وأتمتة المهام الروتينية. كما أدى إلى ظهور خدمات رقمية مبتكرة تشمل المصرفية الإلكترونية، التعليم عن بعد، التسويق الرقمي، وخدمات البث⁴، فضلا عن تحسين التواصل بين الشركات والعملاء عبر الوسائط الحديثة مثل البريد الإلكتروني. وقد مكنت هذه التطورات المؤسسات من تقديم خدمات عن بعد وعلى مدار الساعة، بما يعزز رضا العملاء ويوسع فرص النمو في القطاع⁵.

5. توسيع ونمو سلسلة الخدمات عبر منح التراخيص:

في ظل العولمة، تلجأ المؤسسات الخدمية إلى التوسع الدولي عبر نظام منح التراخيص، الذي يتيح للمؤسسات المحلية استخدام العلامة التجارية مع الالتزام بمعايير الجودة المحددة. ويشمل هذا النظام تقديم الدعم الفني والتدريب لضمان مطابقة الخدمات للمعايير المتفق عليها والحفاظ على سمعة العلامة

¹ هاني حامد الضمور، المرجع السابق، ص 69.

² Aaditya Mattoo, Arvind Subramanian, **The WTO and Trade in Services: Liberalization, Policy Issues, and Future Directions**, World Bank Economic Review, Vol. 14, No. 1, 2000, pp. 68-72.

³ مصطفى أحد السيد، إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعة والخدمات، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1999، ص 28.

⁴ James A. Fitzsimmons, Mona J. Fitzsimmons, Sanjeev Bordoloi, **Service Management: Operations, Strategy, and Information Technology**, 8th ed., McGraw-Hill Education, New York, 2014, pp. 162-164.

⁵ Kenneth Laudon, Carol Traver, **E-commerce 2021-2022: business, technology, Society**, 18th ed, Pearson, 2021, p. 124.

التجارية. ويسهم منح التراخيص في تسريع التوسع الدولي وتقليل المخاطر المالية، كما يعزز تبادل الخبرات والمعرفة والابتكار بين المؤسسة الأم والمرخص لهم، ما يقوي القدرة التنافسية ويخفض التكاليف التشغيلية في الأسواق العالمية. وتظهر تجارب شركات مثل ماكدونالدز وكنتاكي وماريوت وهيلتون نجاح هذا الأسلوب في تقديم خدمات متسقة عالمياً مع الحفاظ على جودة العلامة التجارية¹.

6. ارتباط الخدمات مع المنتجات الصناعية:

أنشأت المؤسسات الصناعية، لا سيما في قطاعي الإلكترونيات والسيارات، مراكز خدمة متخصصة لتقديم صيانة وتركيب وتشغيل مستقلة عن المنتج الأساسي، بهدف توليد عوائد إضافية وتعزيز القيمة المقدمة للعملاء²، تسهم هذه الخدمات في رفع مستوى رضا العملاء وتحسين تجربة المستخدم، ما يعزز ولاءهم للعلامة التجارية، كما توفر مصدر دخل إضافي يساعد الشركات على مواجهة تقلبات السوق وتراجع هوامش الربح في المبيعات المباشرة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه الاستراتيجية القدرة التنافسية للشركات، سواء في الأسواق المحلية أو الدولية، من خلال تقديم خدمات متكاملة تضيف قيمة للمنتج وتزيد من جاذبيته³.

المطلب الثاني: تحول الاقتصاد العالمي نحو قطاع الخدمات

أدى التقدم التكنولوجي إلى تعزيز دور قطاع الخدمات كمحرك رئيسي للتحول الاقتصادي العالمي، حيث أصبح يسهم في خلق فرص عمل وإضافة قيمة للنتائج الإجمالية أكثر من الزراعة والصناعة مجتمعين. كما شهدت تجارة الخدمات نمواً أسرع من تجارة السلع خلال العقود الثلاثة الأخيرة، مما يجعل التحول نحو اقتصاد الخدمات عاملاً أساسياً لدعم النمو الاقتصادي في مختلف الدول.

أولاً: التحول من التصنيع إلى الخدمات

على مدى العقدين الماضيين، ارتبط النمو الاقتصادي أساساً بتطوير قطاع التصنيع، وكانت الخدمات تعتبر ذات إنتاجية محدودة وقد تسهم في تباطؤ النمو. واليوم أصبحت الخدمات من القطاعات الأكثر ديناميكية وتأثيراً في الاقتصاد.

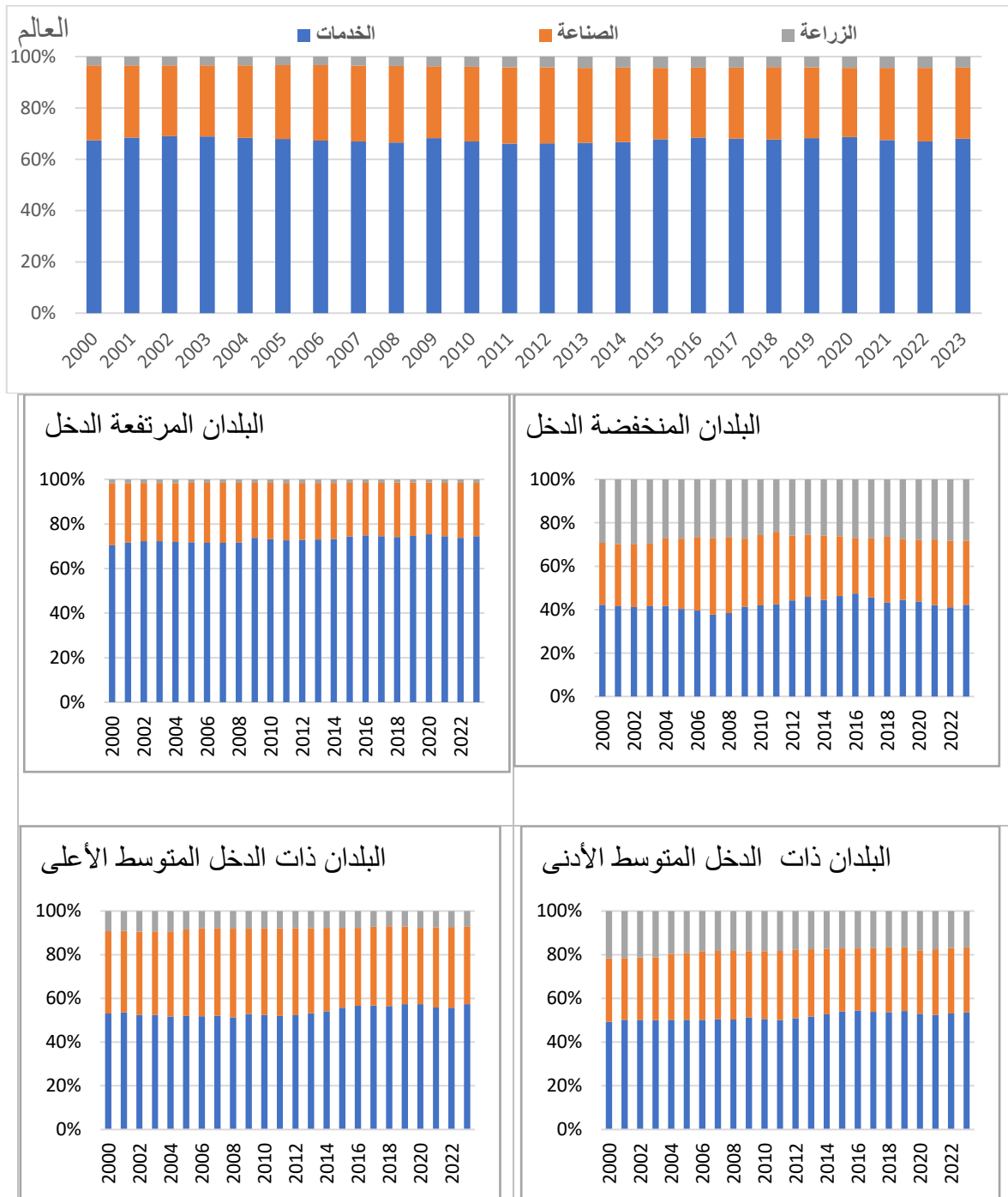
¹ Ilan Alon, **Global Franchising Licensing and Management: Entrepreneurship and Strategy in the Global Economy**, Palgrave Macmillan, New York, 2014, pp. 48-55.

² هاني حامد ضمور، المرجع السابق، ص 72-73.

³ Tim S Baines, Howard Lightfoot, Palie Smart, **The Servitization of Manufacturing: A Systematic Literature Review of Interdependent Trends**, International Journal of Operations & Production Management, vol. 33, No. 11, 2013, pp. 175-180.

1. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: يشكل قطاع الخدمات النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، حيث بلغت حصته حوالي 65% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2023.

الشكل رقم 3: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عالميا وحسب مجموعات الدخل (2000-2023)

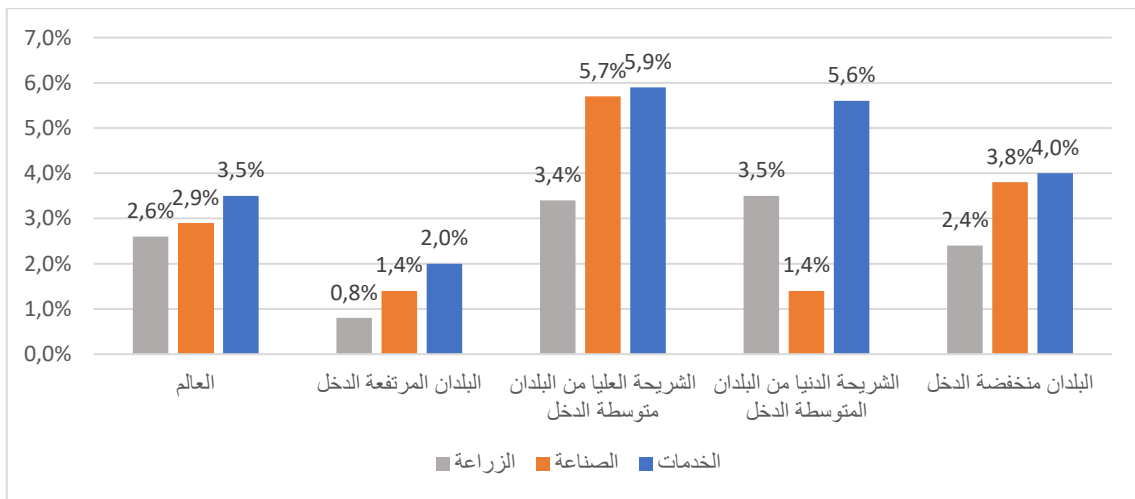


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 19 أكتوبر 2023.

بين عامي 2000 و2023، شهد قطاع الخدمات توسعا ملحوظا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث ارتفعت حصته من 63% إلى 65%، في حين شهد قطاع الزراعة تراجعا واضحا، وكان هذا الاتجاه سائدا عبر مختلف مستويات التنمية الاقتصادية. ووفق تصنيف البنك الدولي لمجموعات الدخل، ارتفعت حصة الخدمات في الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأعلى من 50% إلى 56%، وفي الاقتصادات ذات الدخل المرتفع من 67% إلى 71%، بينما سجلت الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى والمنخفض زيادات أكثر تواضعا من 45% إلى 50%، ومن 39% إلى 40% على التوالي، نظرا لاستمرار الأهمية النسبية للزراعة في هياكلها الاقتصادية.

2. تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: أصبح قطاع الخدمات المحرك الأساسي للنمو في الدول ذات الدخل المرتفع، كما يتزايد دوره تدريجيا في الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل، مع تحول هياكل هذه الاقتصادات نحو التركيز على الخدمات ذات القيمة المضافة العالية بدل الاعتماد على الزراعة والصناعة.

الشكل رقم 4: متوسط نمو مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عالميا بحسب مجموعات الدخل (2000-2023)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 20 أكتوبر 2023.

يتضح من الشكل أعلاه، أن قطاعي الصناعة والخدمات سجلا نموا أسرع من القطاع الزراعي في معظم الدول، باستثناء الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، حيث تفوق كل من القطاع الزراعي والخدمات على الصناعة. وسجلت البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى نموا ملحوظا في قطاع الخدمات بنسبة

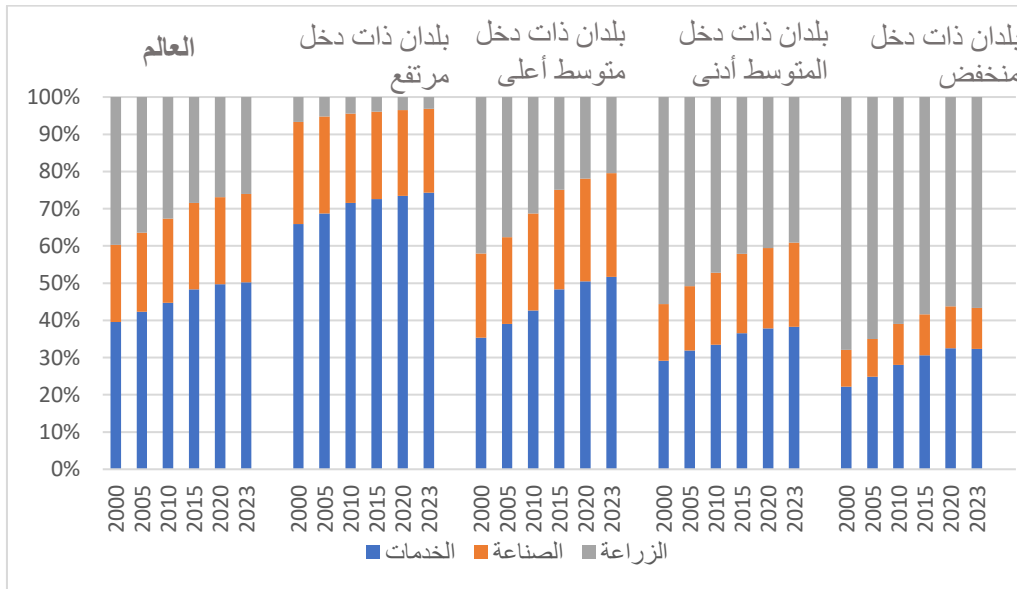
5.9%، ما يعكس تحولا اقتصاديا يقترب من أنماط الاقتصادات المتقدمة. بالمقابل، شهد القطاع في الدول عالية الدخل نمواً أبطأ نسبياً بنسبة 2%، رغم مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يتوافق مع نظرية "النمو البطيء مع التحول السريع". أما الدول منخفضة الدخل والمتوسطة الأدنى، فقد حققت معدلات نمو مرتفعة بلغت 4% و 5.6% على التوالي، مدفوعة بتوسع الخدمات التجارية الحديثة إلى جانب التقدم التكنولوجي الذي أسهم في تسريع تداول هذه الخدمات وتعزيز نموها.

ثانياً: التحول في هيكل الاقتصاد وأثره على سوق العمل

ساهم النمو في قطاع الخدمات في توسيع فرص العمل على الصعيد العالمي، ليصبح هذا القطاع أكبر مصدر للوظائف. ففي الدول الصناعية ذات الدخل المرتفع، تمثل الخدمات نحو 75% من إجمالي فرص العمل، ما يعكس تحولا هيكلياً من القطاعات الزراعية والصناعية نحو الخدمات.

1. **مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل:** تساهم القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل متباين في توفير فرص العمل، حيث يشكل قطاع الخدمات حوالي 55% من إجمالي العمالة العالمية في 2023، بينما يساهم قطاع الصناعة بحوالي 25%، والزراعة بحوالي 20%.

الشكل رقم 5: توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية عالمياً وحسب مجموعات الدخل (2000-2023)



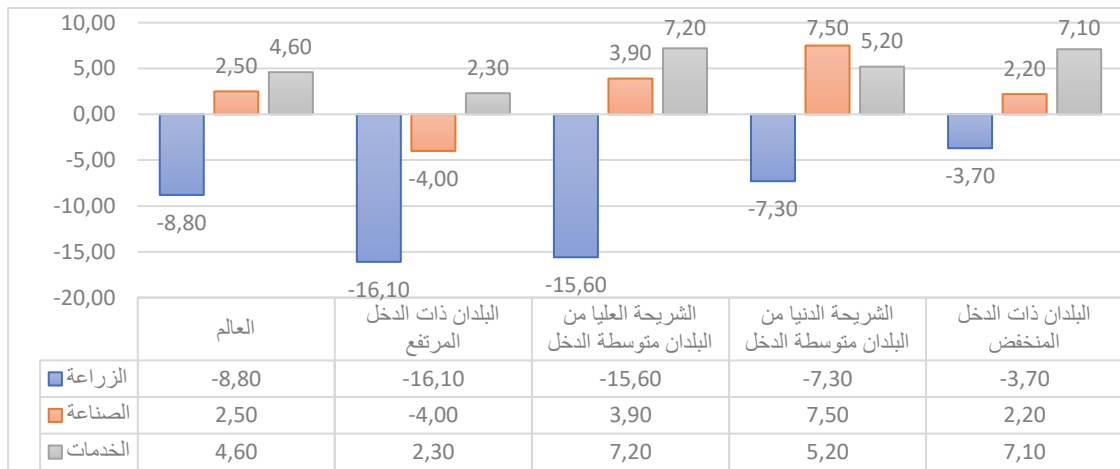
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 25 أكتوبر 2023.

يوضح الشكل أعلاه، تطور توزيع العمالة حسب القطاعات عبر مجموعات الدخل المختلفة بين عامي 2000 و2023، حيث تظهر حصة العمالة في الخدمات تصاعدا تدرجيا في معظم الفئات. ففي البلدان ذات الدخل المرتفع، تمثل الخدمات أكثر من 70% من إجمالي العمالة، ما يعكس هيمنة واضحة لهذا القطاع. أما في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، فتبلغ حصة الخدمات نحو 50-60%، في حين تتراوح في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بين 30-40%. وفي البلدان منخفضة الدخل، تبقى حصة العمالة في قطاع الخدمات الأدنى نسبيا عند حوالي 25-35%. ويشير المعدل العالمي إلى أن نسبة العمالة في الخدمات تتراوح بين 40-50%، مع اتجاه تصاعدي مستمر، ما يعكس التحولات الهيكلية نحو اقتصاد خدمي وفجوة واضحة بين القطاعات بحسب مستوى الدخل.

تؤكد هذه الاتجاهات قانون التحول الهيكلي، حيث يؤدي ارتفاع الدخل إلى انتقال الاقتصاد تدرجيا من الزراعة إلى الصناعة ثم إلى الخدمات، في حين يقلص التقدم التكنولوجي الحاجة إلى اليد العاملة، ويبقى قطاع الخدمات أهم مولد للوظائف حتى في المراحل المبكرة، بينما قد تصل الصناعة في الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل إلى ذروتها مبكرا، ما يثير مخاوف من "تراجع التصنيع المبكر".

2. نمو مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل: شهدت مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في توفير فرص العمل تغييرات ملحوظة بين 2000 و2023، حيث لعبت التحولات الهيكلية دورا مهما في إعادة توزيع العمالة، مع بروز قطاع الخدمات كأكبر مولد للوظائف.

الشكل رقم 6: متوسط نمو العمالة حسب القطاعات الاقتصادية عالميا وحسب مجموعات الدخل (2000-2023)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 25 أكتوبر 2023.

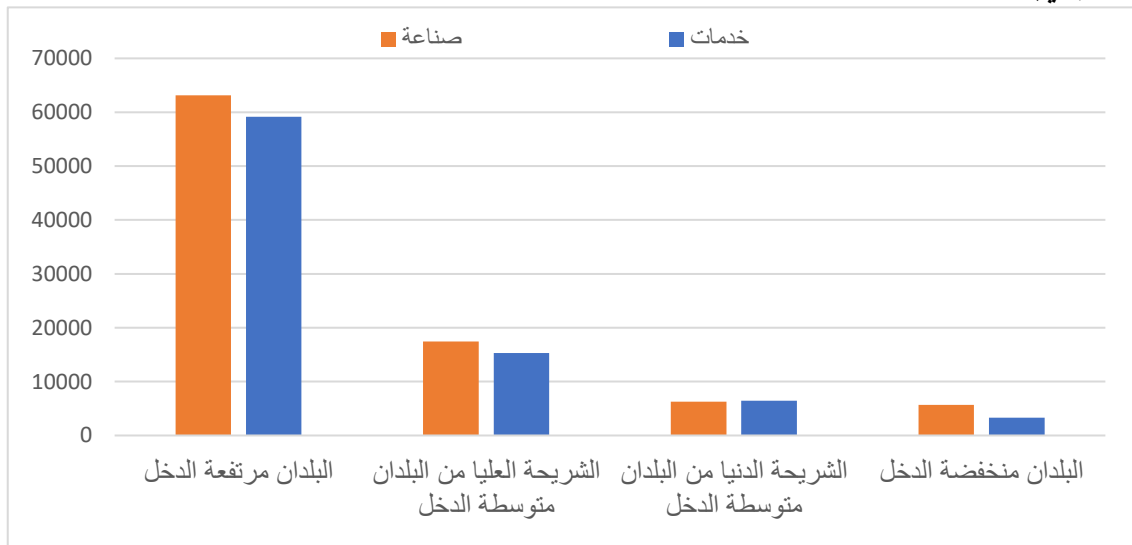
سجل القطاع الزراعي تراجعاً في العمالة على المستوى العالمي، مع انخفاضات أكبر في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط الأعلى، بينما كان التراجع أقل حدة في البلدان منخفضة الدخل. بالمقابل، حقق القطاع الصناعي نمواً محدوداً في العمالة، خصوصاً في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بينما شهد قطاع الخدمات أعلى معدلات نمو عالمياً، مما يجعله المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل عبر جميع فئات الدخل، حتى في مراحل مبكرة من التنمية، نظراً لطبيعة أنشطته التي لا تتطلب استثمارات كبيرة ويمكن أن تتوسع بسرعة مع تحسن البنية التحتية والخدمات الرقمية.

ثالثاً: تطور إنتاجية العمل

تعد إنتاجية العمل عاملاً أساسياً في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى المعيشة، وتتأثر بهيكل توزيع العمالة والإنتاج بين القطاعات ومستوى الإنتاجية داخل كل قطاع، مما يعكس التطورات الهيكلية في نمو الإنتاج والعمالة.

1. مستوى إنتاجية العمل في بعض القطاعات الاقتصادية: يشكل مستوى إنتاجية العمل مؤشراً لقياس كفاءة القطاعات، حيث بلغ متوسط القيمة المضافة لكل عامل عام 2023 حوالي 75 ألف دولار في الصناعة، 50 ألف دولار في الخدمات، و15 ألف دولار في الزراعة، مما يعكس الفروقات في التكنولوجيا والمهارات بين القطاعات.

الشكل رقم 7: متوسط القيمة المضافة لكل عامل (2000-2023)، بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي)

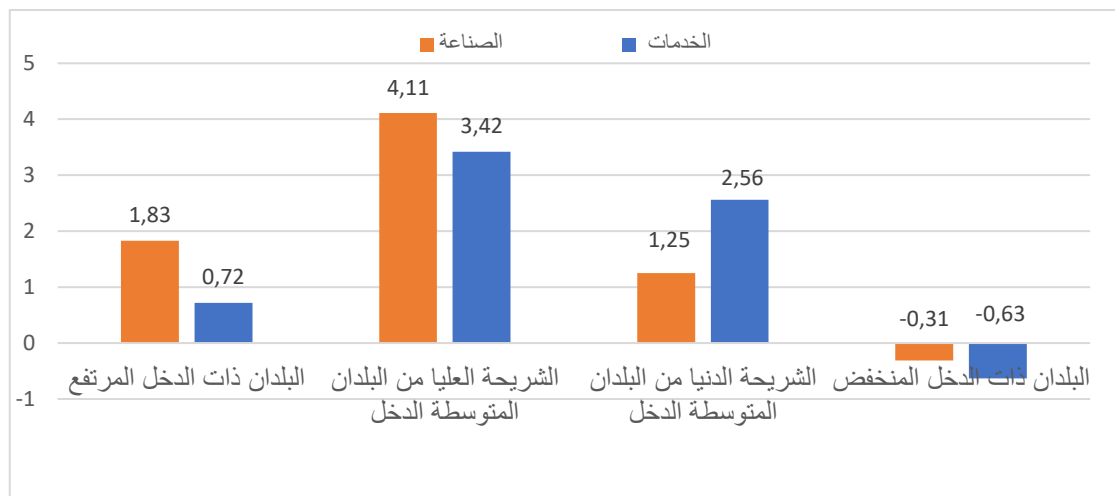


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 26 أكتوبر 2023.

على مدى العقدين الماضيين، سجلت البلدان مرتفعة الدخل أعلى مستويات إنتاجية العمل في قطاعي الصناعة والخدمات، مع تفوق طفيف للصناعة على الخدمات. وفي المقابل، انخفضت إنتاجية العمل تدريجياً في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والمتوسط الأدنى، ووصلت إلى أدنى مستوياتها في البلدان منخفضة الدخل. ومن اللافت أن إنتاجية العمل في قطاع الخدمات فاقت مثيلتها في الصناعة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، ما يشير إلى أن النمو الاقتصادي لا يعتمد بالضرورة على التصنيع كما هو الحال في الدول الغنية.

2. نمو إنتاجية العمل في بعض القطاعات الاقتصادية: يساهم تحليل نمو إنتاجية العمل في تقييم مدى تقارب أو تفاوت الدول ذات المستويات المختلفة من الدخل. وتشير البيانات إلى أن إنتاجية العمل في قطاع الخدمات شهدت نمواً سريعاً يقارب وتيرة النمو في قطاع الصناعة، على الرغم من التباين في قدرة الدول على استغلال هذا النمو بحسب مستوياتها التنموية المتفاوتة.

الشكل رقم 8: متوسط نمو إنتاجية العمل حسب القطاعات الاقتصادية عالمياً وحسب مجموعات الدخل (2000-2023)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 28 أكتوبر 2023.

تشير البيانات إلى وجود تباين في معدلات نمو إنتاجية العمل بين قطاعي الصناعة والخدمات باختلاف فئات الدخل. فقد سجلت الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل أعلى معدلات النمو، بلغت 4.11% في الصناعة و3.42% في الخدمات. وفي البلدان متوسطة الدخل الأدنى، حقق قطاع الخدمات نمواً أسرع (2.56%) مقارنة بالصناعة (1.25%)، ما يعكس قدرة الخدمات على الإسهام في تعزيز الإنتاجية في هذه الاقتصادات. في المقابل، سجلت البلدان ذات الدخل المرتفع معدلات نمو أقل

نسبيا (1.83% في الصناعة و0.72% في الخدمات)، بينما عانت البلدان منخفضة الدخل من معدلات نمو سلبية في كلا القطاعين (-0.31% في الصناعة و-0.63% في الخدمات). وتشير هذه النتائج إلى أن تطوير قطاع الخدمات يمكن أن يشكل رافعة مهمة لتحسين الإنتاجية وتعزيز التقارب الاقتصادي، خاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

المطلب الثالث: النمو القائم على الخدمات والتقنيات المحركة له

يتشكل نمو قطاع الخدمات من تفاعل عوامل جانب الطلب وعوامل جانب العرض، مع تباين مساهمة الخدمات منخفضة وعالية المهارة. كما تسهم الاتجاهات التقنية الحديثة، لا سيما الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تعزيز كفاءة القطاع، وتيسير نقل وتصدير الخدمات، ما يزيد من قدرته التنافسية ويدعم توسع الأسواق وخلق فرص اقتصادية جديدة، مساهما بذلك في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

أولاً: طبيعة النمو القائم على الخدمات

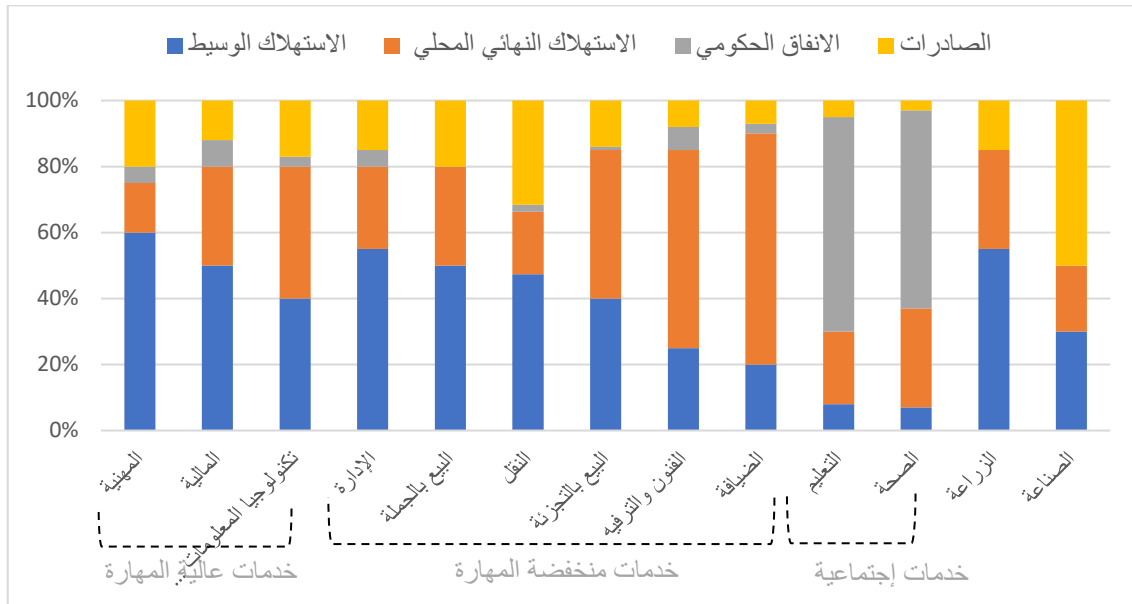
يرتبط النمو القائم على قطاع الخدمات بتحليل مصادره من خلال جانبي الطلب والعرض، وذلك عبر إبراز دور الطلب المحلي والصادرات والاستهلاك، إلى جانب تقييم إسهام مدخلات عوامل الإنتاج والإنتاجية الكلية.

1. مساهمة عوامل جانب الطلب: يعتمد إنتاج القطاعات الاقتصادية على كل من الطلب الوسيط الصادر عن القطاعات الأخرى والطلب النهائي المتمثل في الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات. ويؤدي الطلب المحلي دوراً محورياً في تعزيز الخدمات منخفضة المهارة، مثل تجارة التجزئة والضيافة، والتي ترتبط أساساً بالدخل والاستهلاك الداخلي. في المقابل، يشكل الطلب الوسيط، ولا سيما الصادر عن القطاعين الصناعي والإنتاجي، عاملاً أساسياً في توسع الخدمات عالية المهارة والخدمات القابلة للتصدير، كخدمات الأعمال والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تشير الروابط بين القطاعات المنتجة للسلع إلى إمكانية تصدير الخدمات بشكل غير مباشر عبر هذه السلاسل الإنتاجية. حيث يعزى أكثر من ثلثي النمو في القيمة المضافة من الخدمات في الصادرات إلى زيادة الخدمات المضمنة في الصادرات الأخرى، بدلا من كونها خدمات مصدرة بشكل مباشرة، مثل النقل والاتصالات والتمويل وخدمات الأعمال. كما يشكل الإنفاق الحكومي عنصراً مهماً في قطاعات

مثل التعليم والصحة، والتي يتم تقديمها غالبا من قبل القطاع العام، مساهما بذلك في دعم الطلب على الخدمات الأساسية وتحفيز النمو الاقتصادي¹.

الشكل رقم 9: حصص الطلب الوسيط والنهائي في القطاعات الفرعية للخدمات عالميا لسنة 2021



Source: Prepared by the researcher based on: Groningen Growth and Development Centre (GGDC), available at: <https://www.rug.nl/ggdc>, and the World Input-Output Database (WIOD), available at: <http://www.wiod.org>, accessed on 30 November 2023.

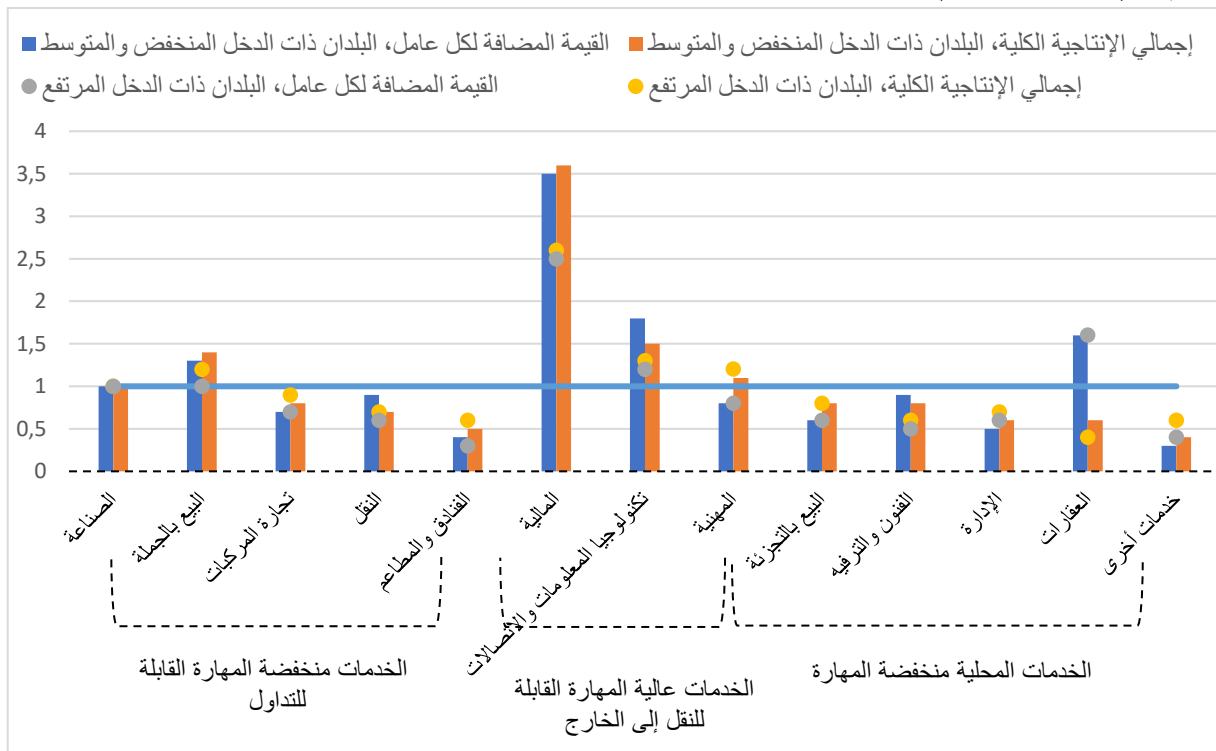
تستحوذ الخدمات عالية المهارة والقابلة للتصدير، مثل الخدمات المهنية وتكنولوجيا المعلومات، على حصة كبيرة من الطلب النهائي، بفضل قابليتها للرقمنة التي تسهل تخزينها ونقلها عبر الحدود. في المقابل، تظل الخدمات منخفضة المهارة ذات أهمية أساسية في مجالات النقل وتجارة الجملة. ومع تراجع أهمية القرب الجغرافي، أصبحت تكاليف تجارة الخدمات المهنية قريبة من تكاليف الصناعات التحويلية، إلا أن حصة صادرات هذه الخدمات في الطلب النهائي لا تزال أقل من السلع المصنعة، نظرا للعوائق السياسية والتنظيمية التي تحد من تصديرها.

2. مساهمة عوامل جانب العرض: يمكن تحليل نمو الناتج من خلال النظر في مساهمات مدخلات العوامل، مثل رأس المال والعمالة. بالإضافة إلى مساهمة النمو في إنتاجية هذه العوامل، والتي تعرف بإنتاجية العوامل الكلية.

¹ Nayyar Gaurav, Davies Elwyn, **Services-Led Growth: Better Prospects after the Pandemic**, Policy Research Working Paper, No. WPS 10382, World Bank Group, Washington, D.C., 2023, p. 8.

أ. نمو الإنتاجية في القطاعات الفرعية للخدمات: أدى نمو مدخلات العوامل، وخاصة العمالة، إلى زيادة ناتج معظم القطاعات الفرعية للخدمات، ومع ذلك، فإن المساهمة المنخفضة لنمو إنتاجية العوامل الكلية قد تعكس جزئياً فرضية "مرض التكلفة" التي ذكرها بومول، حيث أشار إلى أن تحسين إنتاجية العديد من أنشطة قطاع الخدمات لا يمكن تحقيقه بسهولة من خلال الابتكار نظراً لطبيعتها كثيفة العمالة¹. وفي ظل التقدم التكنولوجي في القطاعات الأخرى، تميل أسعار المنتجات المصنعة والزراعية إلى الانخفاض نسبياً مقارنة بأسعار الخدمات، مما يسهم في زيادة حصة الخدمات في الناتج الإجمالي. ومع ذلك، فإن الخدمات عالية المهارة القابلة للنقل إلى الخارج تتعارض مع فرضية بومول، حيث تتمتع بإنتاجية عمالة أعلى من تلك الموجودة في التصنيع².

الشكل رقم 10: إنتاجية العمل والعوامل الكلية في قطاع الخدمات مقابل التصنيع في 15 دولة أوروبية (2010-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على حسابات مبنية على بيانات إدارية على مستوى الشركة، مضافة إلى بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، متاحة على: <https://www.oecd.org>، وبيانات يوروستات (Eurostat)، متاحة على: <https://ec.europa.eu/eurostat>، تاريخ الاطلاع 29 نوفمبر 2023.

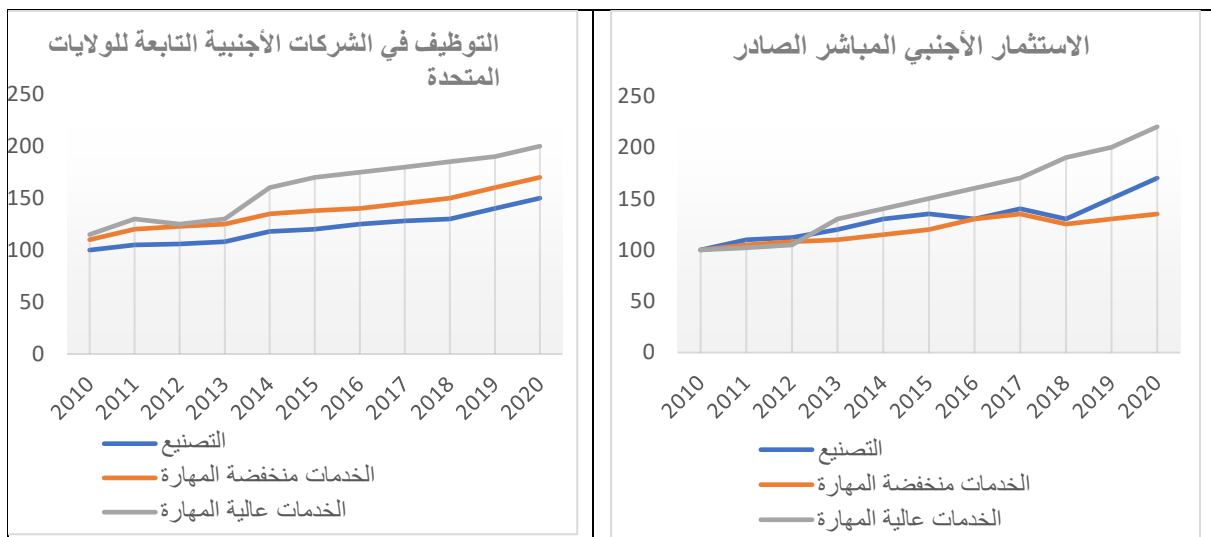
¹ Sanchez Andres Maroto, **Productivity in the Services Sector: Conventional and Current Explanations**, The Service Industries Journal, Vol. 32, No. 5, 2012, p 10-11.

² Gaurav Nayyar, Mary Hallward-Driemeier, Elwyn Davies, **At Your Service? The Promise of Services-Led Development**, World Bank Group, Washington, D.C, 2021, p.11.

تتفوق إنتاجية العمالة في الخدمات عالية المهارة، مثل المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على قطاع التصنيع، لا سيما في الاقتصادات النامية والناشئة. أما الخدمات المهنية فإنتاجية العمل فيها أقل قليلا من التصنيع لكنها تحقق إنتاجية كلية أعلى، بينما تميل الخدمات منخفضة المهارة إلى مستويات إنتاجية أقل من التصنيع، باستثناء بعض الأنشطة مثل تجارة الجملة والعقارات التي تتفوق عليه.

ب. **تراكم رأس المال:** تساهم زيادة تراكم رأس المال، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل كبير في نمو قطاع الخدمات، مستحوذا على أكثر من نصف إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات المتقدمة والنامية والأقل نمواً¹.

الشكل رقم 11: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات بالولايات المتحدة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات الشركات متعددة الجنسيات التابعة لـ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، متاحة على الموقع: <https://www.oecd.org>، تاريخ الاطلاع 10 ديسمبر 2023.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الولايات المتحدة في الخدمات عالية المهارة القابلة للتصدير قد تجاوز نظيره في الخدمات منخفضة المهارة وقطاع التصنيع خلال الفترة 2010-2020. كما شهد التوظيف في الشركات الأجنبية التابعة للولايات المتحدة نمواً في جميع فروع الخدمات، مقابل ركود نسبي في نمو التوظيف في قطاع التصنيع، رغم الزيادة المسجلة في حجم الاستثمارات.

¹ Roberto Echandi, Pierre Sauvé, **Investment Facilitation and Mode 3 Trade in Services**, World Bank, Policy Research Working Paper No. 9229, 2020, pp. 4-5.

إن عملية النمو القائمة على الخدمات هذه كانت مدفوعة بشكل أكبر بزيادات الاستهلاك المحلي وليس الصادرات (باستثناء الخدمات عالية المهارة)، وبنمو مدخلات العوامل وليس نمو الإنتاجية. ونتيجة لهذا، كانت اقتصاديات الحجم والابتكار التي شكلت الأساس للنمو في نموذج التصنيع القائم على التصدير محدودة نسبيا في قطاع الخدمات، وخاصة في الخدمات منخفضة المهارة في الاقتصادات الناشئة والنامية.

ثانيا: الاتجاهات التقنية التي تقود قطاع الخدمات

يسهم التقدم التكنولوجي، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في إتاحة فرص جديدة تعزز اقتصاديات الحجم والابتكار. وقد أسهم هذا التطور في تقليل اعتماد العديد من الخدمات على القرب الجغرافي وزيادة قابليتها للأتمتة، مع بروز أهمية رأس المال غير الملموس. وفيما يلي سيتم استعراض هذه الاتجاهات الثلاثة بمزيد من التفصيل.

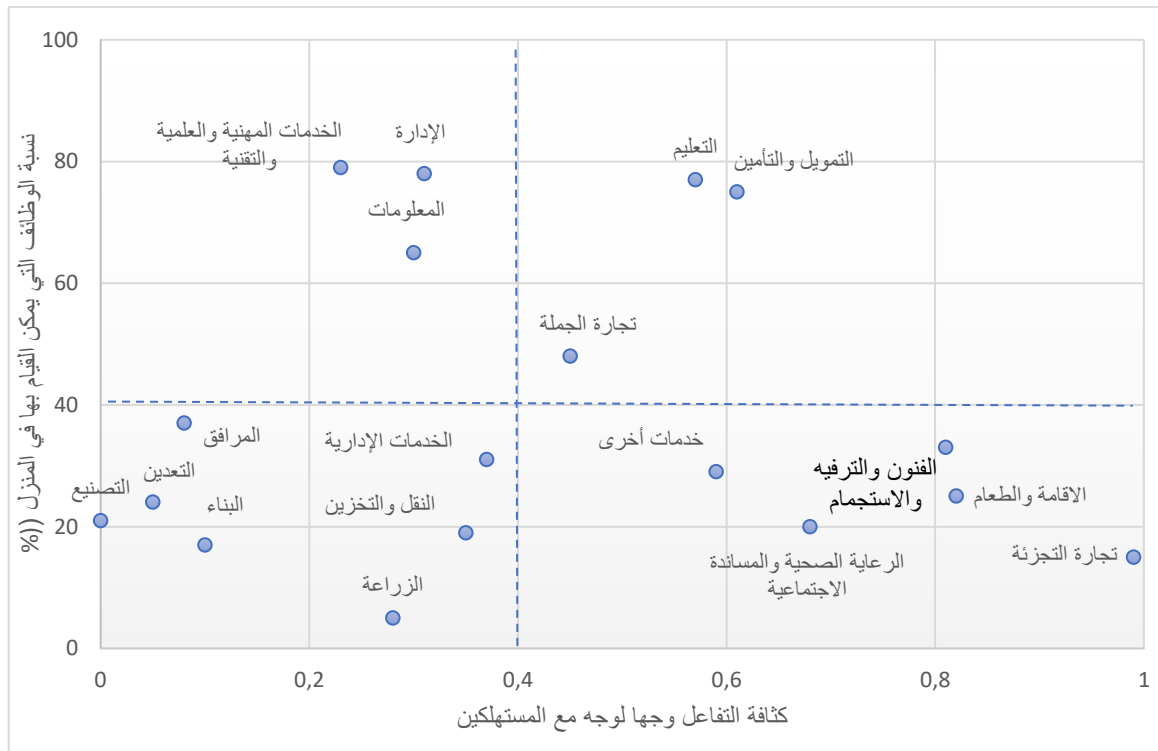
1. الاتجاه الأول: اعتماد أقل على القرب المادي

تعد الخدمات التي تتطلب حداً منخفضاً من التفاعل وجهاً لوجه مع المستهلكين، مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المهنية والعلمية والتقنية، الأكثر قابلية للتسليم عن بعد، مدعومة بالتوسع السريع في النطاق الترددي والمنصات الرقمية. كما تتيح الأسواق الرقمية الاستعانة بمصادر خارجية عبر الإنترنت، بما في ذلك برمجة الحاسوب، والوصول إلى قاعدة أوسع من المواهب والمهارات المزودة بأحدث الأدوات والتقنيات. وتتيح التكاليف المنخفضة للبحث للعملاء التعاقد مع مستقلين من جهات خارجية دون الحاجة إلى الاستثمار في توظيف داخلي. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت بعض الخدمات التي تعتمد بشكل كبير على التفاعل المباشر مع المستهلكين قابلة أيضاً للتسليم الرقمي، فعلى سبيل المثال يمكن لأساتذة الجامعات إلقاء المحاضرات عبر تطبيقات ويب، كما يمكن للعملاء إجراء مجموعة متنوعة من المعاملات عبر الإنترنت، بما يشمل الخدمات المالية المقدمة من مؤسسات مثل البنوك وشركات التأمين.

في المقابل، تتطلب الخدمات منخفضة المهارة، مثل الإقامة والطعام وتجارة التجزئة، تفاعلاً كثيفاً وجهاً لوجه مع المستهلكين، وبالرغم من استخدام الأدوات الرقمية لتحسين الطلب والعرض، يظل تقديم هذه الخدمات مرتبطاً بالتماس المادي بين المنتجين والمستهلكين¹.

¹ Gaurav Nayyar, Mary Hallward-Driemeier, Elwyn Davies, op. cit, pp 16-17.

الشكل رقم 12: نسبة الوظائف القابلة للعمل من المنزل حسب درجة التفاعل مع المستهلكين والصناعة في الولايات المتحدة (2020)



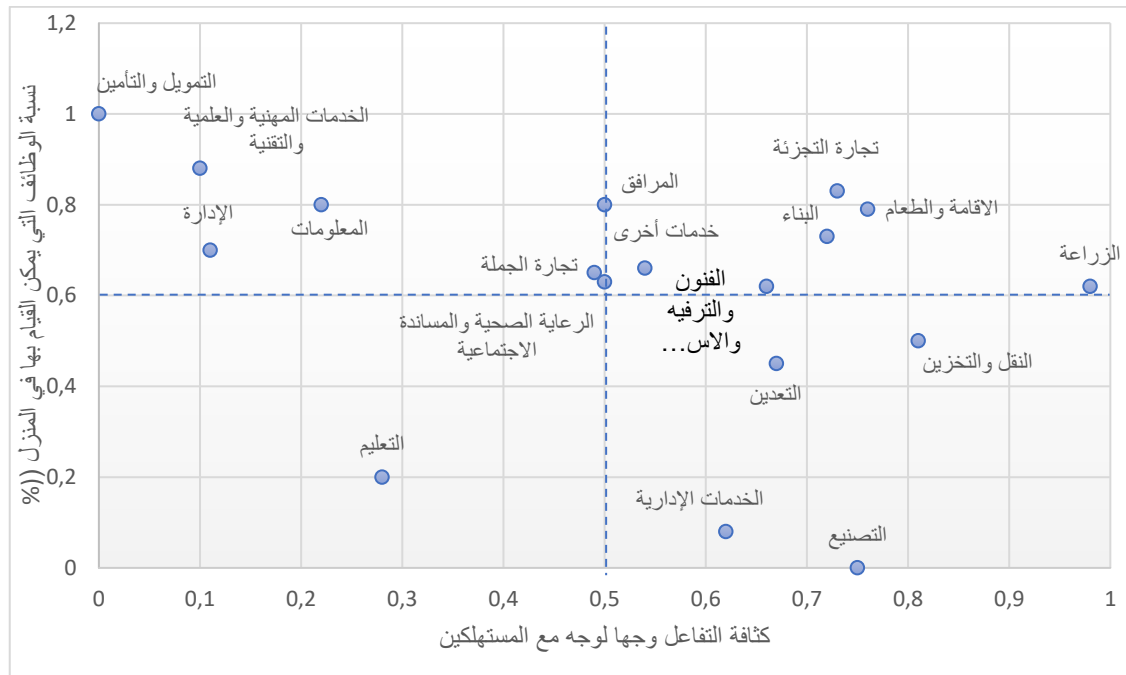
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حسابات مبنية على بيانات شبكة المعلومات المهنية التابعة لوزارة العمل الأمريكية (O*NET)، متاحة على: <https://www.onetonline.org>، وبيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي (BLS)، متاحة على: <https://www.bls.gov>، تاريخ الاطلاع 11 ديسمبر 2023.

2. الاتجاه الثاني: قابلية الخدمات للأتمتة

تستخدم الأتمتة في العديد من القطاعات للتغلب على المهام المتكررة، وزيادة الكفاءة، وتقليل تكاليف التشغيل. وقد ساهم دمج أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات التجارية اليومية في تمكين تطوير وتنفيذ الخدمات الآلية بشكل واسع. تركز هذه الخدمات بشكل أساسي على المهام الروتينية التي يمكن صياغتها كسلسلة من التعليمات الدقيقة التي ينفذها الكمبيوتر. فيما يتعلق بالخدمات عالية المهارة، تتركز المهام المعرفية مثل الخدمات المهنية والتقنية على تطوير قدرات حل المشكلات والإبداع. وترتكز الخدمات منخفضة المهارة على المهام اليدوية التي تتطلب التكيف مع المواقف، وتعزيز مهارات التعرف البصري واللغوي والتفاعلات الشخصية لضمان جودة الأداء¹.

¹ David H. Autor, Frank Levy, Richard J. Murnane, **The Skill Content of Recent Technological Change: An Empirical Exploration**, The Quarterly Journal of Economics, vol. 118, No. 4, 2003, pp. 4-6.

الشكل رقم 13: مؤشر المهام اليدوية الروتينية ومؤشر قابلية التعلم الآلي حسب الصناعة في الولايات المتحدة (2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حسابات مبنية على بيانات شبكة المعلومات المهنية التابعة لوزارة العمل الأمريكية (O*NET)، متاحة على: <https://www.onetonline.org>، وبيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي (BLS)، متاحة على: <https://www.bls.gov>، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2023.

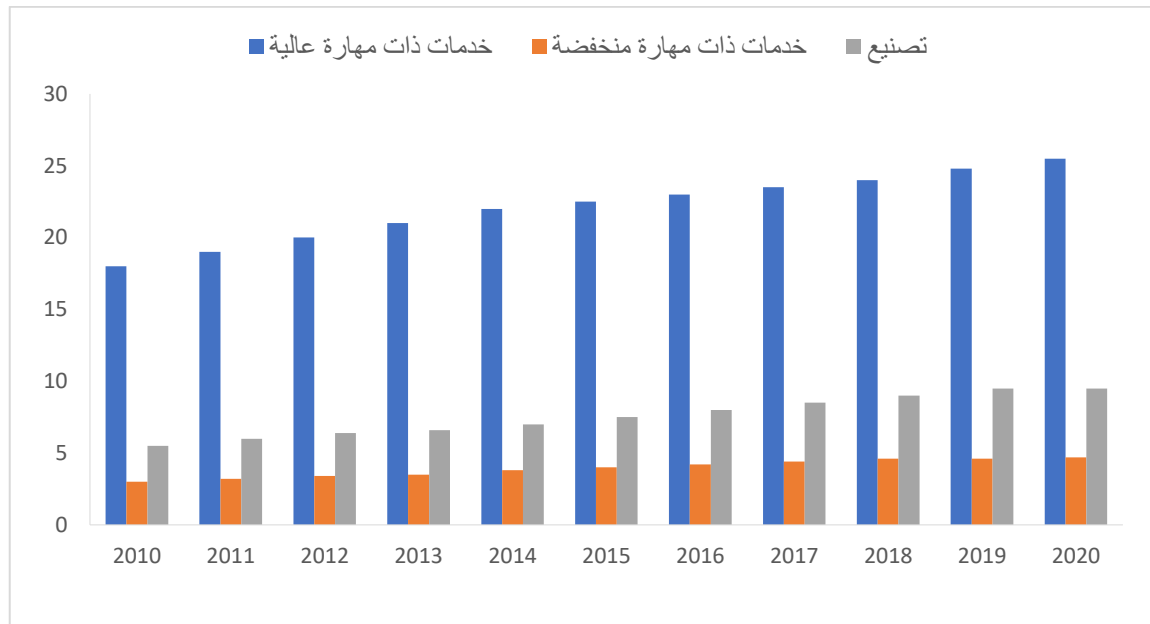
يوضح الشكل أعلاه أن أتمتة الخدمات تحظى بأهمية كبيرة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المهنية والعلمية والتقنية، فضلا عن الخدمات المالية والتأمين، حيث تسجل هذه القطاعات أدنى معدلات للمهام اليدوية الروتينية.

3. الاتجاه الثالث: رأس المال غير الملموس

يلعب تراكم رأس المال المادي دورا أقل أهمية في عملية الإنتاج في قطاع الخدمات مقارنة بالتصنيع. ومع ذلك، يعتمد الابتكار في الخدمات بشكل رئيسي على رأس المال غير الملموس المستمد من كفاءات الشركة، مثل العلامات التجارية، والتطوير التنظيمي، والتسويق، وهو الأساس الذي تقوم عليه الاقتصادات الحديثة. كما ارتبط انتشار التقنيات الرقمية بزيادة أنواع أخرى من رأس المال غير الملموس، بما في ذلك البرامج، والبيانات الحاسوبية، وأنشطة البحث والتطوير¹.

¹ Erik Brynjolfsson, Daniel Rock, Chad Syverson, **The Productivity J-Curve: How Intangibles Complement General Purpose Technologies**, American Economic Journal: Macroeconomics, vol. 13, No. 1, 2021, p. 55.

الشكل رقم 14: متوسط نفقات الشركات على البرمجيات وقواعد البيانات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2010-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حسابات مبنية على قاعدة بيانات التحليل الهيكلي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD Structural Analysis Database - STAN)، متاحة على الموقع: <https://www.oecd.org/stan>، تاريخ الاطلاع: 15 ديسمبر 2023.

يوضح الشكل أعلاه، أن إنفاق الشركات على برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات أعلى في الخدمات عالية المهارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية والمهنية، حيث شهدت هذه الخدمات زيادة ملحوظة في كثافة رأس المال غير الملموس خلال الفترة 2010-2020. وتؤكد الزيادة في رأس المال غير الملموس المرتبط بالبيانات على أهمية كفاءات الشركة، إذ يتطلب ذلك إنشاء عمليات تجارية جديدة، وتطوير المهارات الإدارية، وتدريب العاملين، وتحديث البرامج، وبناء علامة تجارية قوية.

المبحث الثالث: التجارة الدولية في قطاع الخدمات

عرفت تجارة الخدمات توسعا ملحوظا على الصعيد العالمي خلال العقود الأخيرة، لتحتل مكانة متزايدة في الاقتصاد العالمي. وقد ارتبط هذا التطور بتحويلات هيكلية وتقدم تكنولوجي أسهما في توسيع دور الخدمات ضمن سلاسل القيمة العالمية، وفتح آفاق جديدة أمام الدول النامية للمشاركة في النشاط الاقتصادي الدولي عبر قطاعات خدمية ذات قيمة مضافة أعلى.

المطلب الأول: ماهية تجارة الخدمات

مع تنامي أهمية تجارة الخدمات، تزايد الاهتمام بدراسة خصائصها المميزة مقارنة بتجارة السلع. فقد اعتبرت النظريات الاقتصادية التقليدية الخدمات أنشطة محلية محدودة التداول، بينما أبرزت المقاربات الحديثة دور العولمة والتقدم التكنولوجي في توسيع نطاق تبادلها عبر الحدود، مع الإقرار بخصوصية بعض الخدمات، ولا سيما تلك التي تتطلب في بعض الحالات تفاعلا مباشرا مع المستهلكين.

أولا: مفهوم تجارة الخدمات

تعرف تجارة الخدمات بأنها تبادل الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل مجالات مثل النقل، السفر، الاتصالات، البناء، الخدمات المالية، التأمين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تقاس عادة بنسبة مجموع الصادرات والواردات من الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار. وتعد وسيلة لنقل الأفكار والتكنولوجيا بين الدول، رغم ما تواجهه من قيود تنظيمية محلية تحد من توسعها¹.

تخضع تجارة الخدمات لتنظيم واسع، وتختلف الآراء حول طبيعتها؛ إذ يرى بعض الاقتصاديين أنها مكملات لتجارة السلع، بينما يعتبرها آخرون نشاطا إنتاجيا مستقلا، مما يستدعي عرض آراء الاقتصاديين الكلاسيكيين والمعاصرين بشأنها.

1. مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد الكلاسيكي

يرى آدم سميث أن العمل المنتج هو الذي يترجم إلى سلعة ملموسة، بينما استبعد الخدمات من فئة الأعمال المنتجة لأنها تستهلك فور تقديمها ولا تولد فائضا ماديا. أما دافيد ريكاردو، فقد ربط بين المنفعة والقيمة، معتبرا أن السلعة التي تفتقر إلى المنفعة لا تمتلك قيمة، ومن ثم أنكر مساهمة الأنشطة

¹ OECD, Trade in services, Available at: <https://www.oecd.org/en/data/indicators/trade-in-services.html>
Accessed on 15 December 2023.

الخدمية في زيادة الدخل القومي. جاء بعد ذلك الاقتصادي جان باتيست ساي، الذي ربط هو الآخر بين المنفعة والقيمة، معتبرا أن الأنشطة النافعة هي التي تشبع حاجات المستهلكين، مع إقراره بدور الخدمات وإدخالها لأول مرة ضمن دائرة الإنتاج رغم طبيعتها غير المادية. وفي أواخر القرن التاسع عشر، تناول ألفريد مارشال تجارة الخدمات بوصفها أعمالا مفيدة تلبي حاجات ضرورية، مستشهدا بخدمات المنازل والأعمال الإدارية، وأدرجها ضمن حسابات الدخل القومي¹.

2. مفهوم تجارة الخدمات في الاقتصاد المعاصر

اتفق فقهاء الاقتصاد المعاصر على أن تجارة الخدمات تمثل مصدرا من مصادر الثروة القومية وتدر دخلا اقتصاديا للدولة شأنها شأن تجارة السلع. وقد ميزوا بين السلع والخدمات من حيث الطبيعة، إذ تقدم السلعة في شكل ملموس، بينما تقدم الخدمة في شكل غير مادي. ومع ذلك، يعد كلاهما جزءا من العملية الإنتاجية، وغالبا ما يكون أحدهما مكملا للآخر، فالسلعة تحتاج إلى خدمات النقل، والتوزيع، والدعاية لتصل إلى المستهلك. كما أشار الاقتصادي فيشر إلى أهمية الخدمات بوصفها القطاع الثالث من النشاط الاقتصادي، الذي يضم مجالات حيوية مثل التجارة، الاتصالات، التعليم، الصحة، السياحة، والنقل، مؤكدا أن هذه الأنشطة تجذب رأس المال ولا تقل أهمية عن القطاعين الأولي والثانوي.

ومن هنا نخلص لتعريف تجارة الخدمات بأنها "أي ميزة يمنحها بلد ما لبلد آخر بصفة غير ملموسة، ولا ينتج عنها أي ملكية، وقد تكون مرتبطة بعنصر مادي ملموس أو لا تكون كذلك"².

ثانيا: نظريات التجارة الدولية في الخدمات

تعد قابلية تطبيق نظريات التجارة الدولية على تجارة الخدمات موضوع نقاش واسع؛ فرغم الفروق البنيوية بين الخدمات والسلع، تشير الدراسات إلى أن هذه الاختلافات لا تغير منطق التبادل التجاري الأساسي. ونظرا لغياب نظرية مستقلة تفسر ديناميكيات تجارة الخدمات، تستخدم معظم النظريات التجارية الكلاسيكية والمعاصرة، المصممة أساسا لتفسير تجارة السلع، في تحليل التجارة في الخدمات مع مراعاة خصوصياتها الهيكلية والتنظيمية.

¹ رانيا محمود، عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، مقدمة عن التجارة في الخدمات (Gats)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 100-114.

² احمد عمران كرواط، مقدمة عن التجارة في الخدمات، 2020، متاحة على الموقع: <https://portal.arid.my>، تاريخ الاطلاع 11 مارس 2023.

1. الاختلاف بين تجارة السلع وتجارة الخدمات

يعد هيلديرمان هيل أول من تناول بوضوح الاختلاف بين تجارة الخدمات وتجارة السلع عام 1977، إذ اعتبر أن السلع والخدمات تنتمي إلى فئتين مختلفتين، موضحاً أن الخدمات لا يمكن تخزينها وتستهلك في اللحظة نفسها التي تنتج فيها، مما يستلزم تفاعلاً مباشراً بين مزود الخدمة والمستهلك¹. غير أن هذا التعريف اعتبر ضيقاً من قبل عدد من الاقتصاديين، حيث رأى مارك مالفين في عام 1987 أنه ينطبق فقط على خدمات الاتصال، مشيراً إلى وجود فئات من الخدمات يمكن فيها فصل موقع الإنتاج عن موقع الاستهلاك². كما قام رمان بهاجواتي في عام 1984 بتقسيم الخدمات إلى فئتين: الأولى تتطلب قرب مادي بين المزود والمستخدم، مثل الخدمات الصحية، والثانية لا تحتاج هذا القرب، مثل الخدمات المصرفية والتأمين، والتي توسع نطاقها بفضل التقدم التكنولوجي³. أما ستيرن وهوكمان (1988) فميزا بين ثلاثة أشكال رئيسية للعلاقة بين الخدمات والسلع:

1- خدمات مكملة للتجارة في السلع،

2- خدمات بديلة لها،

3- خدمات مستقلة عنها تماماً.

إن عدم ملموسية الخدمات وعدم قابليتها للتخزين يجعلان من الصعب تداولها دولياً ما لم تكن وسائل نقلها قادرة على عبور الحدود الوطنية، مما يجعل المعاملات الدولية في الخدمات أكثر تعقيداً من التجارة في السلع من حيث المفهوم والتنفيذ⁴. ولذلك، تم تصنيف التجارة الدولية في الخدمات إلى ثلاث فئات: التجارة عبر الحدود، وانتقال المزود إلى بلد المستهلك، وانتقال المستهلك إلى بلد المزود. تساعد هذه التصنيفات على توضيح دور التكنولوجيا في جعل الخدمات قابلة للتداول، إذ تختلف إمكانية التجارة حسب طبيعة الخدمة⁵.

¹ T.P Hill, **On Goods and Services**, Review of Income and Wealth, vol 23, No. 4, 1997, p. 336.

² James R. Melvin, **Trade in Producer Services: A Heckscher-Ohlin Approach**, Journal of Political Economy, Vol. 97, No. 5, 1989, p. 1190.

³ Jagdish N. Bhagwati, **Splintering and Disembodiment of Services and Developing Nations**, The World Economy, vol 7, No. 2, 1984, p. 140.

⁴ Robert M. Stern, Bernard M. Hoekman, **Conceptual Issues Relating to Services in the International Economy**, Pacific Focus, vol 3, No. 1, 1988, p. 8.

⁵ Gary P. Sampson, Richard H. Snape, **Identifying the Issues in Trade in Services**, The World Economy, Vol. 8, No. 2, 1985, pp. 175-178.

2. نظريات التجارة القابلة للتطبيق على الخدمات

زعمت بعض الدراسات أن إدخال الخدمات في التجارة الدولية يتطلب نهجا مختلفا، الأمر الذي يستلزم إعادة تفسير قانون الميزة النسبية. وتحليل ما إذا كانت نظريات التجارة في السلع قابلة للتطبيق على الخدمات، لا بد من التطرق إلى الأسس النظرية للتجارة الدولية.

- **نظرية التكلفة المطلقة:** تقوم نظرية الميزة المطلقة، التي طرحها آدم سميث في كتابه ثروة الأمم عام 1776، على أن الدولة تمتلك ميزة مطلقة عندما تستطيع إنتاج سلعة أو خدمة بكفاءة أعلى وتكلفة أقل مقارنة بالدول الأخرى¹. ويعكس هذا المفهوم قدرة الدولة أو المنتج على تحقيق أداء إنتاجي متفوق نتيجة توفر الموارد، أو استخدام التكنولوجيا، أو رأس المال، أو مهارة اليد العاملة. وبناء على ذلك، من المنطقي أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع أو الخدمات التي تحقق فيها هذه الميزة، ثم تبادلها مع الدول الأخرى لتحقيق منافع متبادلة².
- **نظرية التكلفة المقارنة:** تعد نظرية التكلفة المقارنة التي قدمها دافيد ريكاردو عام 1817 في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" من أبرز نظريات التجارة الدولية، حيث تركز على مفهوم تكلفة الفرصة البديلة. تفترض النظرية أن اختلاف تكلفة الفرصة لإنتاج السلع بين الدول يدفع كل دولة إلى التخصص في إنتاج السلع التي تكون تكلفة فرصتها البديلة فيها أقل نسبيا، ما يمنحها ميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى. وبهذا الأساس تتحدد أنماط التجارة الدولية³.
- **نظرية التجارة الجديدة:** تعد نظرية التجارة الجديدة التي قدمها بول كروجمان في أواخر السبعينيات، من أبرز النماذج التي فسرت أنماط التجارة الدولية الحديثة. تعتمد النظرية على مفاهيم اقتصاديات الحجم وتأثيرات الشبكة وميزة المحرك الأول، موضحة أن الشركات تستطيع من خلال التوسع وخفض التكاليف تعزيز قدرتها التنافسية، مما يؤدي إلى تنويع الإنتاج والتخصص حتى بين الدول ذات الموارد والتكنولوجيا المتشابهة. مع أهمية دخول السوق في وقت مبكر لتحقيق ميزة تنافسية، في حين تكمن المخاطر في تعزيز الاحتكارات العالمية⁴.

¹ شذى خرما، أبرز نظريات التجارة الدولية الحديثة الحالية، 2023، متاح على الموقع: <https://tijareti.com>، تاريخ الاطلاع 22 جانفي 2024.

² Benjamin Masse, **Avantage absolu : définition, concept et exemple**, 2023, Available at : <https://blog.hubspot.fr/>, Accessed 25 February 2024.

³ Rashmi Banga, **Trade in Services: A Review**, Global Economy Journal, vol 5, No. 2, 2007, p. 7.

⁴ Khalid Ahmed, **New Trade Theory**, 2024, available at: <https://www.wallstreetmojo.com/>, accessed on 12 May 2024.

3. تطبيق نظريات التجارة التقليدية على تجارة الخدمات

تتطلب دراسة تجارة الخدمات تعديل تطبيق نظريات التجارة التقليدية لأخذ خصائصها الفريدة والبيئة التنظيمية المحلية في الاعتبار عند تفسير ديناميكياتها وأنماط تكامل الأسواق.

تشير دراسة جايمس مالفين (1989) إلى أن نظريات التجارة العالمية لا تقتصر على السلع فقط، بل يمكن تطبيقها أيضا على تجارة الخدمات، مع ضرورة تعديل تفسير مبدأ الميزة النسبية ونموذج هيكرش-أولين بما يتلاءم مع طبيعة الخدمات. وبينما تحقق تجارة الخدمات توازنا مشابها لتجارة السلع، يكمن الاختلاف في عوامل الإنتاج المستخدمة، مثل رأس المال أو العمالة. فعلى سبيل المثال، قد تمتلك دولة (أ) ميزة نسبية في الخدمات مثل الاتصالات الحديثة، لكنها تستورد السلع المرتبطة بها، كالأجهزة، من دولة (ب) المتخصصة في إنتاجها. وفي المقابل، تصدر الدولة (أ) خدماتها الاتصالية، ما يفسر إمكانية وجود عجز في تجارة السلع يقابله فائض في تجارة الخدمات، وهو وضع طبيعي يعكس التخصص وفقاً للميزة النسبية في قطاع الخدمات¹.

كما توضح دراسة بريان هندلي أن تكامل السوق العالمية للخدمات يختلف جذريا عن تكامل سوق السلع. فبعكس السلع، لا يؤدي تكامل أسواق الخدمات إلى توحيد الأسعار بين الدول، لأن تكلفة تقديم الخدمة تختلف تبعا لعوامل محلية كتوفر العمالة، والبنية التحتية، ومستوى الأجور. كما أن القوانين والتنظيمات المحلية تؤثر مباشرة في تكلفة وجودة الخدمة، إذ تفرض كل دولة شروطا وضوابط مختلفة على الشركات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، قد تواجه شركة اتصالات في دولة ذات ضرائب مرتفعة ومتطلبات ترخيص صارمة تكاليف أعلى مقارنة بدولة أخرى بقوانين أخف، مما يؤدي إلى اختلاف سعر وجودة الخدمة بين البلدين. وبذلك، تظهر الدراسة أن تجارة الخدمات تعتمد بدرجة كبيرة على البيئة التنظيمية المحلية، مما يجعل من الصعب توحيد الأسعار والجودة عالميا كما هو الحال في تجارة السلع².

على الرغم من محدودية نظريات التجارة التقليدية في تفسير تجارة الخدمات، فإن الخصائص المميزة لهذه الخدمات تجعلها غير كافية لتفسير ديناميكياتها بدقة، مما يستدعي تطوير نظرية مستقلة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخاصة وتوضح أنماط التخصص بين الدول.

¹ James R. Melvin, op.cit, pp. 1180-1196.

² Brian Hindley, **Principles in factor-related trade in services**, The Uruguay round: services in the world economy, World Bank, Washington, 1990, pp. 12-18

المطلب الثاني: تطور التجارة العالمية في قطاع الخدمات

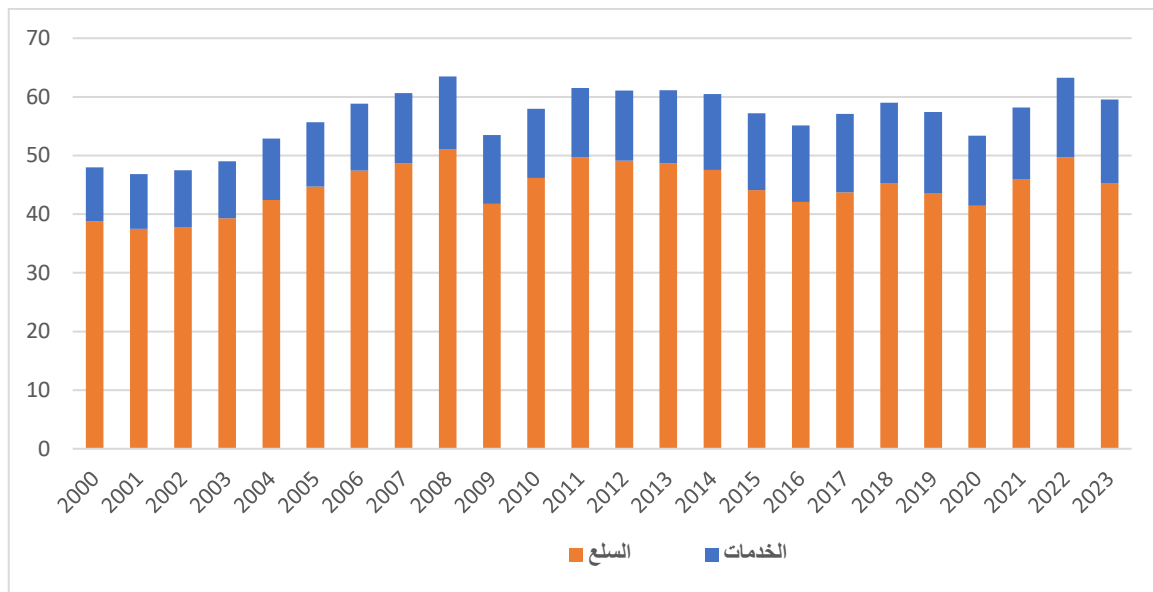
تحتل التجارة في الخدمات مكانة هامة ومتنامية في التجارة العالمية، وأصبحت تمثل الآن حصة كبيرة من التجارة والاستثمار العالميين. ومع ذلك، فإن تأثيرها الأكبر والأكثر أهمية في التجارة الدولية يرجع إلى الدور المركزي الذي يلعبه تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع العالمي للإنترنت، الذي زاد من إمكانيات تقديم الخدمات عن بعد.

أولاً: تطور التجارة العالمية في السلع والخدمات

شهدت التجارة العالمية في السلع والخدمات تقدماً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، مع زيادة مستمرة في حجم وقيمة التبادلات الدولية. حيث لعبت دوراً محورياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول.

1. مساهمة تجارة السلع والخدمات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: شهدت التجارة الدولية خلال الفترة من 2000 إلى 2023 توسعاً ملحوظاً، وعلى الرغم من نمو قطاع الخدمات، إلا أن مساهمة السلع ظلت أكبر مقارنة بالخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 15: مساهمة التجارة العالمية من السلع والخدمات في إجمالي الناتج المحلي (2000-2023)



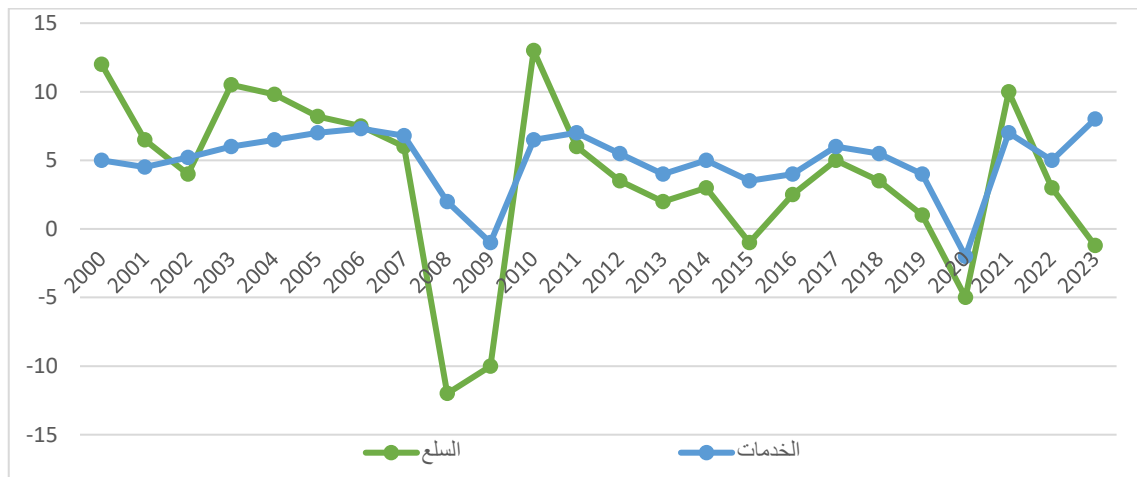
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 25 ماي 2024.

خلال الفترة ما بين 2000 و2023، ظلت تجارة السلع تمثل المكون الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، رغم ما شهدته من تقلبات ناجمة عن الأزمات الاقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19، حيث أثرت القيود على التنقل وإغلاق الحدود وتوقف سلاسل الإمداد في حركتها. ومع ذلك، حافظت على دورها الحيوي في دعم النشاط الاقتصادي العالمي. في المقابل، عرفت تجارة الخدمات نموا متواصلا خلال هذه الفترة، إذ ارتفعت حصتها من الناتج المحلي بفضل التحول نحو اقتصاد المعرفة والتوسع في الخدمات ذات القيمة المضافة العالية. ورغم مرونتها النسبية أمام الأزمات، إلا أنها تضررت بشدة أثناء الجائحة بسبب طبيعتها التي تتطلب تفاعلا مباشرا أو اعتمادا على البنى الرقمية التي لم تكن متطورة بالقدر الكافي في بعض الدول، لكنها سرعان ما استعادت زخمها مع تسارع التحول الرقمي العالمي.

2. نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات: شهدت التجارة العالمية في السلع والخدمات نموا ملحوظا

خلال العقود الماضية، مدفوعا بالتقدم التكنولوجي والتحويلات الاقتصادية العالمية. وقد اختلفت وتيرة النمو بين القطاعين، حيث نمت تجارة الخدمات بوتيرة أسرع مقارنة بالسلع.

الشكل رقم 16: معدلات نمو تجارة السلع والخدمات عالميا (2000-2023)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 19 ماي 2024.

يظهر تطور معدلات نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات خلال الفترة 2000-2023 اختلافا واضحا في أدائها؛ إذ شهدت تجارة السلع تقلبات حادة نتيجة الأزمات الاقتصادية، حيث تراجعت بشكل ملحوظ خلال الأزمة المالية العالمية (2008-2009) وجائحة كوفيد-19 (2020)، قبل أن تتعافى في السنوات التالية وتستقر لاحقا عند معدلات معتدلة تتراوح بين 2% و3%. في المقابل، اتسمت تجارة

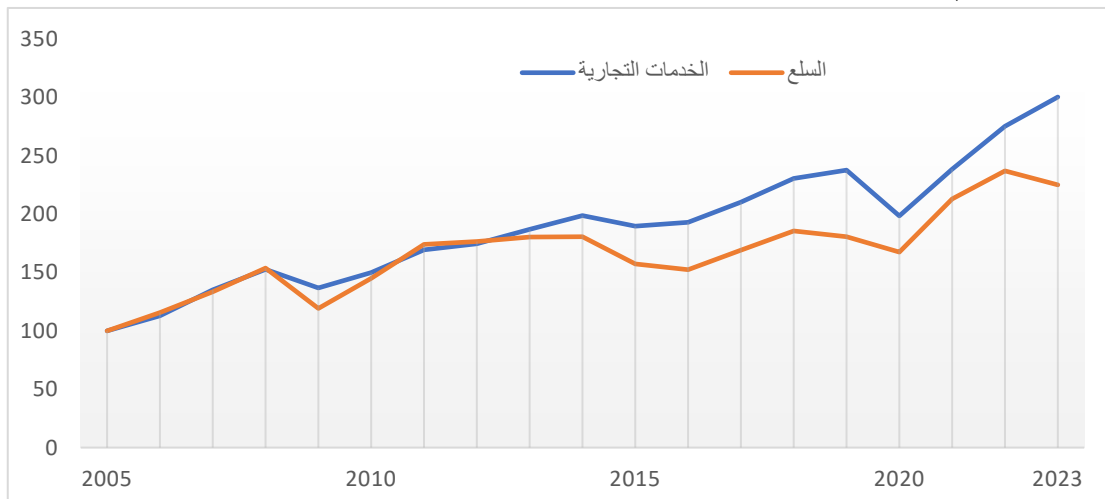
الخدمات باستقرار نسبي ونمو متدرج، مع تراجع طفيف خلال فترات الأزمات، لكنها سرعان ما استعادت قوتها بفضل التحول الرقمي، محققة معدلات نمو أعلى وصلت إلى 8% بنهاية 2023.

ثانياً: تطور الصادرات العالمية في الخدمات التجارية

بفضل التقدم التكنولوجي والاعتماد المتزايد على الاقتصاد الرقمي، تضاعفت الصادرات العالمية من الخدمات التجارية نحو ثلاث مرات بين عامي 2005 و2023، وهي فترة شهدت تحولات عميقة في هيكل تجارة الخدمات. فقد بلغت قيمة صادرات الخدمات التجارية نحو 7.6 تريليون دولار في عام 2023، أي ما يعادل حوالي 24% من إجمالي الصادرات العالمية، مما يعكس الإمكانيات الكبيرة لهذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي.

1. نمو الصادرات العالمية للسلع والخدمات التجارية: يعكس نمو الصادرات العالمية للخدمات التجارية زيادة الطلب العالمي على الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والسياحة. كما يشير هذا النمو إلى توسع التجارة الرقمية والتحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، بما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الدولي.

الشكل رقم 17: نمو الصادرات العالمية من السلع والخدمات التجارية (2005-2023)، مؤشر (100=2005)



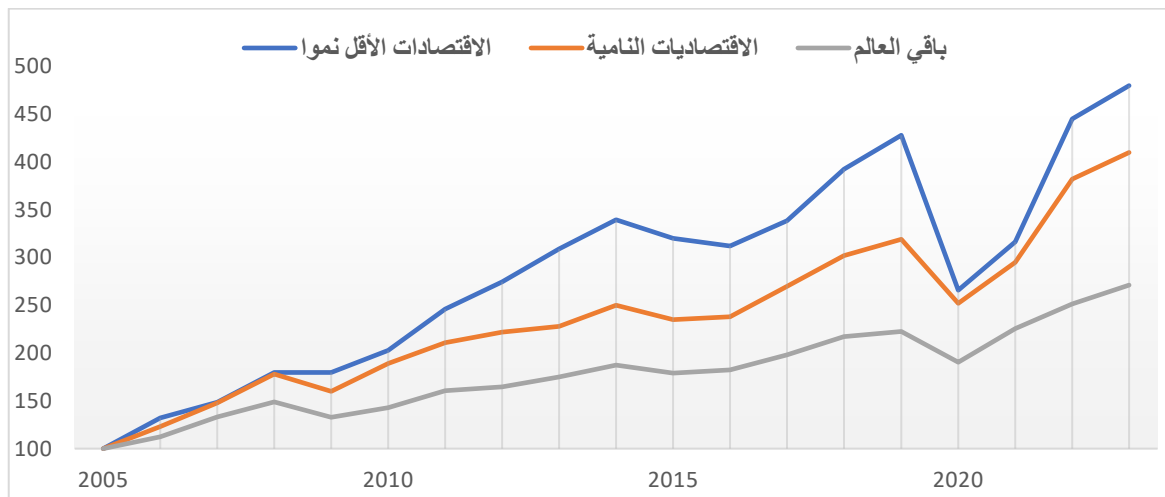
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 22 مارس 2024.

شهدت صادرات السلع والخدمات التجارية العالمية نموا ملحوظا خلال الفترة 2005-2023، حيث ارتفع مؤشر السلع من 100 في 2005 إلى حوالي 225.1 في 2023، مع تقلبات ملحوظة

نتيجة الأزمات الاقتصادية وتذبذب أسعار الطاقة وجائحة كورونا. بالمقابل، أظهرت الخدمات التجارية نمواً أكثر استقراراً وسرعة، حيث ارتفع مؤشرها من 100 إلى 300.4 خلال نفس الفترة، ما يعكس مرونتها وقدرتها على التعافي بسرعة من الصدمات مقارنة بالسلع. مما يؤكد دورها المتزايد في التجارة الدولية.

2. نمو صادرات الخدمات التجارية حسب اقتصاديات الدول: على الرغم من تراجع أهمية الدول المتقدمة كموردين في الأسواق العالمية، إلا أنها ما زالت تهيمن على تجارة الخدمات، حيث بلغت صادراتها نحو 6.3 تريليون دولار في 2023 مقابل 1.5 تريليون دولار للدول النامية، بينما تظل مساهمة الدول الأقل نمواً ضئيلة رغم تسجيل نمو في صادراتها خلال العقد الماضي.

الشكل رقم 18: نمو صادرات الخدمات التجارية حسب مستوى التنمية الاقتصادية (2010-2023)، مؤشر (2005=100)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2024.

بين عامي 2005 و2023، شهدت الصادرات العالمية من الخدمات التجارية نمواً ملحوظاً، مع تباين واضح في وتيرة هذا النمو بين الفئات الاقتصادية المختلفة. فقد سجلت الاقتصادات النامية نمواً مرتفعاً تجاوز 350%، بينما حققت أقل البلدان نمواً أكبر تجاوز 450%، ما يعكس سرعة تعافيتها وتوسعها النسبي في هذا القطاع. ومع ذلك، لا تزال مساهمة هذه البلدان في التجارة العالمية للخدمات محدودة جداً، إذ بقيت حصتها دون 1% من إجمالي الصادرات العالمية، وتراجعت أكثر بعد جائحة كوفيد-19. بالمقابل، سجلت الاقتصادات المتقدمة أدنى معدل نمو في صادرات الخدمات خلال الفترة،

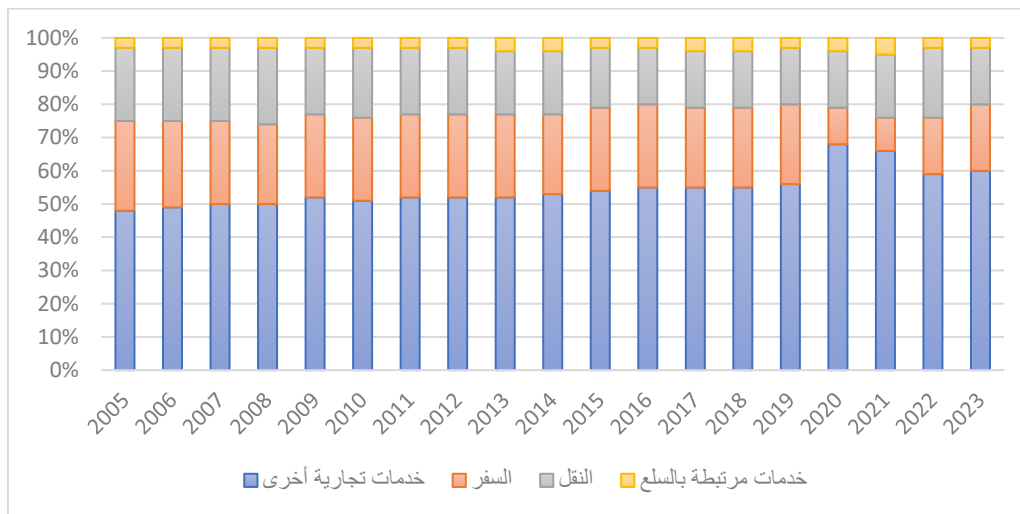
حيث بلغ نحو 270% بحلول عام 2023، مما يعكس تشبع هذه الأسواق مقارنة بالأسواق النامية والأقل نمواً.

ثالثاً: التغير في هيكل الصادرات الخدمية

شهد هيكل الصادرات الخدمية تغيرات جذرية مع تزايد حصة الخدمات كثيفة المعرفة في التجارة العالمية، مما يعكس التحول المتسارع نحو اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا. حيث أصبحت هذه الخدمات تشكل جزءاً متزايد الأهمية من الصادرات، مما يعزز من القدرة التنافسية للدول ويساهم في تنويع مصادر النمو الاقتصادي.

1. تطور هيكل الصادرات العالمية للخدمات التجارية: شهد هيكل الصادرات العالمية للخدمات تحولات كبيرة بين 2005 و2023، حيث تراجعت حصة الخدمات التقليدية مثل النقل والسفر، بينما تضاعفت تقريباً أربع مرات صادرات الخدمات القابلة للتوريد إلكترونياً، نتيجة الاعتماد المتزايد على الوسائل الرقمية عبر الحدود¹.

الشكل رقم 19: تطور هيكل الصادرات العالمية للخدمات التجارية (2005-2023)



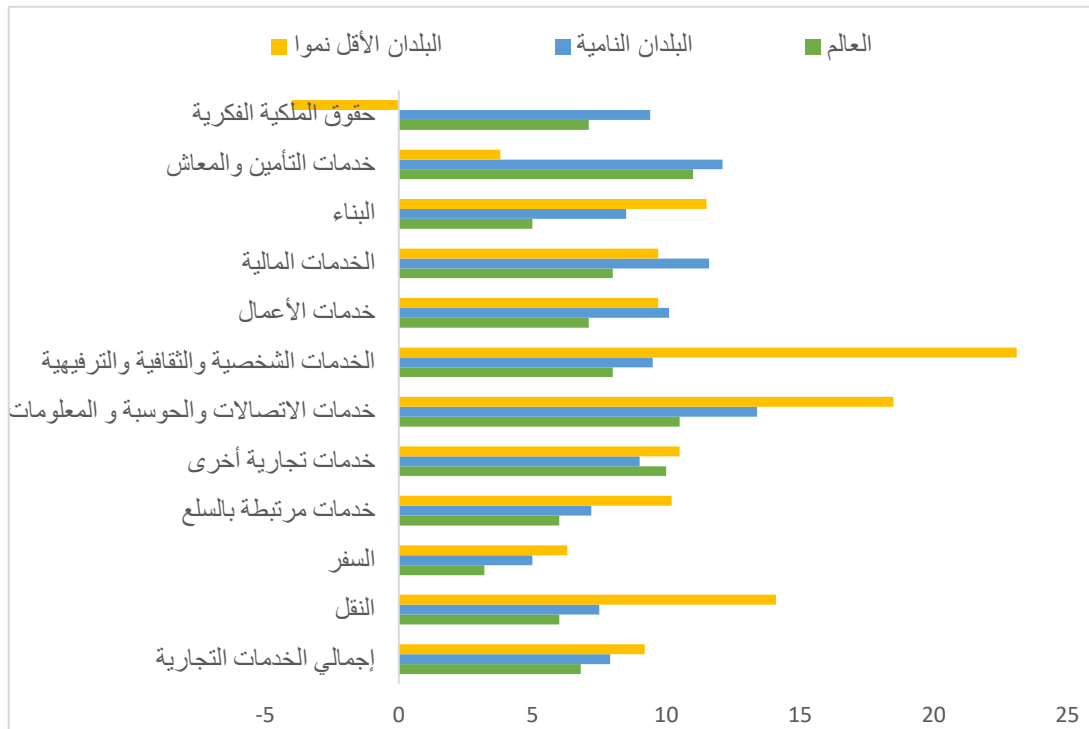
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 24 ماي 2024.

شهد هيكل الصادرات العالمية للخدمات التجارية تحولا واضحا بين 2005 و2023، إذ ارتفعت حصة "الخدمات التجارية الأخرى" (مثل تكنولوجيا المعلومات، الاستشارات المهنية، الخدمات المالية،

¹ United Nations, **Key Statistics and Trends in International Trade 2023**, Printed at United Nations, Geneva, 2024, p.15.

والبحث والتطوير) من 48% إلى 68% في 2020 قبل أن تتراجع إلى 60% في 2023، على حساب القطاعات التقليدية مثل السفر والنقل، التي تأثرت بجائحة كوفيد-19، وكذلك الخدمات المرتبطة بالسلع التي ظلت ذات مساهمة محدودة، مما يعكس التحول نحو الخدمات القابلة للتوريد إلكترونياً.

الشكل رقم 20: متوسط معدل النمو السنوي لصادرات خدمات مختارة حسب مستوى التنمية الاقتصادية (2005-2023)

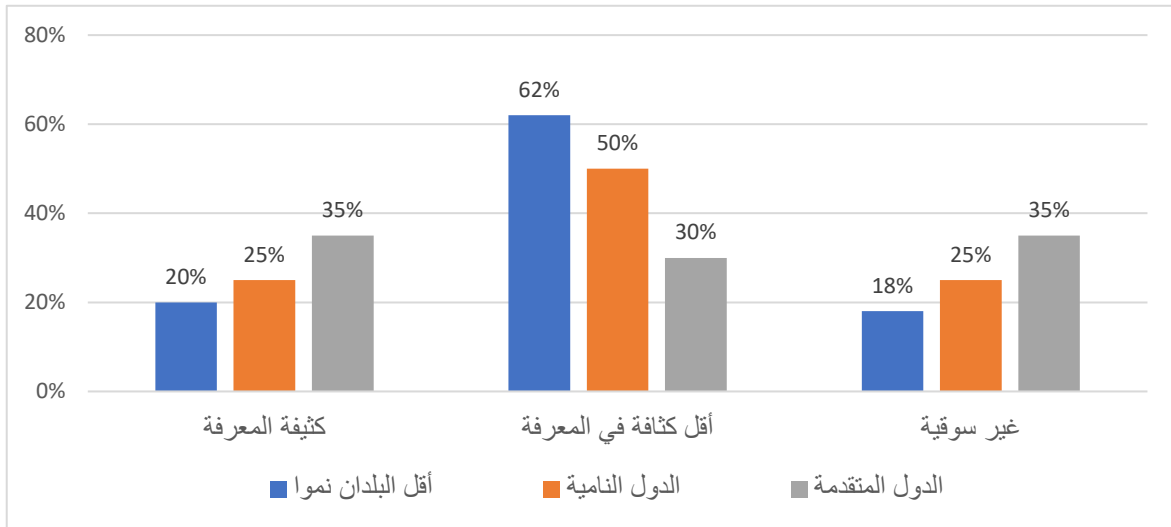


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: منظمة التجارة العالمية (WTO)، إحصائيات التجارة في الخدمات، متاحة على الموقع: <https://stats.wto.org>، تاريخ الاطلاع 25 ماي 2024.

تحليل بيانات صادرات الخدمات التجارية بين 2005 و2023 يظهر تفاوتاً واضحاً في معدلات النمو حسب نوع الخدمة ومستوى التنمية الاقتصادية للبلدان. فالبلدان الأقل نمواً سجلت أسرع نمو في الخدمات التقليدية مثل النقل والسفر والخدمات المرتبطة بالسلع، إضافة إلى بعض الخدمات الرقمية كالاتصالات والخدمات الشخصية، لكنها تواجه تراجعاً في القطاعات المعرفية مثل حقوق الملكية الفكرية والخدمات التأمينية. في المقابل، تظهر البلدان النامية نمواً متوازناً بين الخدمات التقليدية وغير التقليدية، مع أداء قوي في الخدمات الرقمية والتجارية. على الصعيد العالمي، يظهر النمو بشكل أكثر اعتدالاً، مع مزيج من استقرار القطاعات التقليدية وتطور الخدمات الرقمية.

2. حصة الخدمات كثيفة المعرفة في التجارة العالمية: تعد الخدمات كثيفة المعرفة من أسرع قطاعات التجارة العالمية نمواً، نظراً لاعتمادها على رأس المال البشري والتكنولوجيا، وتشمل الاتصالات والبحث والتطوير والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات. يوضح تحليل الصادرات حسب نوع الخدمة (كثيفة المعرفة، قليلة الكثافة، وغير تجارية) اختلافات واضحة بين الدول المتقدمة والنامية، ما يعكس تفاوت القدرات الإنتاجية ومستوى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل رقم 21: هيكل الصادرات حسب نوع الخدمات ومستوى التنمية الاقتصادية (2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، متاحة على الموقع: <https://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>، تاريخ الاطلاع 28 ماي 2024.

تظهر الاقتصادات المتقدمة تحولاً واضحاً نحو الخدمات ذات الكثافة المعرفية العالية، مدفوعة بالابتكار وتطور البنية التحتية التقنية، مع انخفاض حصة الخدمات منخفضة الكثافة المعرفية، ما يعكس التركيز على تعزيز القدرات الخدمية ذات القيمة المضافة العالية. في المقابل، تحقق الاقتصادات النامية نمواً ملحوظاً بنسبة 25% في صادرات الخدمات ذات الكثافة المعرفية، لكنها لا تزال أقل من مستويات الدول المتقدمة، ما يشير إلى بداية اندماجها في شبكات القيمة العالمية، مع استمرار اعتمادها على الخدمات منخفضة الكثافة المعرفية. أما الدول الأقل نمواً، فتسجل أسرع نمو في الخدمات منخفضة الكثافة المعرفية، مع حصة منخفضة للخدمات ذات الكثافة المعرفية العالية وغير التجارية، ما يعكس اعتمادها الكبير على القطاعات الأساسية وضرورة دعم التحول التدريجي نحو خدمات ذات قيمة مضافة أعلى.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية للخدمات في سلاسل القيمة العالمية

تلعب الخدمات دورا محوريا في سلاسل القيمة العالمية، إذ تمثل الرابط الأساسي بين مراحل الإنتاج المختلفة، بما يشمل النقل واللوجستيات والمالية والبحث والتطوير وتصميم المنتجات والتسويق والدعم الفني. رغم أن الخدمات تشكل حوالي ثلثي الناتج الاقتصادي العالمي، فإن حصتها المباشرة في التجارة التقليدية لا تتجاوز 25%، لكنها تمثل نحو 50% عند قياس القيمة المضافة، ما يبرز مساهمتها الكبيرة في تعزيز الابتكار والجودة والقدرة التنافسية للدول والشركات في الأسواق العالمية¹.

أولا: الخدمات في أنشطة التصنيع

إن إضفاء الطابع الخدمي على قطاع التصنيع، أو ما يعرف بـ "خدمات تصنيع"، يعني أن هذا القطاع أصبح يعتمد بشكل متزايد على الخدمات، وهو ما يظهر بعدة طرق:

- أولا، أصبح الإنتاج في مجال الخدمات أكثر كثافة، ويتجلى ذلك في زيادة عدد الخدمات التي تستخدم كمدخلات وسطاء من قبل شركات التصنيع، أو كأنشطة داخلية ضمن الشركات، أو كمخرجات تتجمع مع السلع، حيث يتم دمج الخدمات بشكل متزايد في المنتجات مما يخلق قيمة إضافية، ترتبط هذه الظاهرة بشكل وثيق بسلاسل القيمة العالمية².
- ثانيا، أصبحت وظائف التصنيع تميل بشكل متزايد نحو الخدمات، مما يعكس الارتفاع الملحوظ في عدد العاملين في الأنشطة المرتبطة بالخدمات داخل قطاع التصنيع، بينما شهد عدد العاملين في الإنتاج الأساسي انخفاضا. لذا يمكن القول إن التحول نحو الخدمات هو ظاهرة تتسم بتعدد أبعادها³.

وتعود جذور الدراسات حول التحول نحو الخدمات إلى عمل ثيودور ليفيت عام 1972، الذي أكد أن جميع الصناعات تحتوي على مكونات خدمية بنسب متفاوتة، مع التمييز بين السلع والخدمات. وقدم فانديرميروي ورادا عام 1988 مفهوم "الخدمائية" للإشارة إلى زيادة مبيعات الخدمات المقدمة من شركات التصنيع كبداية أو مكملات لإضافة قيمة للمنتجات. لاحقا أصبح المصطلح يشمل التحول الأوسع نحو

¹ OECD & WTO, **Trade in Value-Added: Concepts, Methodologies and Challenges**, WTO, 2017, pp. 112-115.

² Deborah K. Elms, Patrick Low, **Global value chains in a changing world**, World Trade Organization Publications, Geneva, 2013, p. 63.

³ Sébastien Miroudot, Charles Cadestin, **Services in Global Value Chains. From Inputs to Value-Creating Activities**, OECD Trade Policy Papers, No. 197, OECD Publishing, Paris, 2017, p. 10.

الخدمات في أساليب الإنتاج. ويعود تزايد أهمية الخدمات في التصنيع إلى زيادة استخدام مدخلات الخدمات في الحسابات القومية، والتحول نحو أنشطة خدمية داخل شركات التصنيع مثل البحث والتطوير، اللوجستيات، التسويق، المبيعات، تكنولوجيا المعلومات، وخدمات ما بعد البيع، بهدف إضافة قيمة أكبر للمنتجات¹.

الشكل رقم 22: تحول قطاع التصنيع نحو الخدمات



Source: Sébastien Miroudot, Charles Cadestin, **Services in Global Value Chains from Inputs to Value-Creating Activities**, OECD Trade Policy Papers, No. 197, OECD Publishing, Paris, 2017, p. 8.

ثانياً: دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية

غالباً ما يهمل دور الخدمات في التجارة، إلا أن الأدبيات الحديثة حول سلاسل القيمة العالمية أسهمت في إعادة التأكيد على أهميتها كحلقة وصل ومدخل أساسي في مختلف سلاسل القيمة، بما في ذلك أنشطة التصنيع. وفيما يلي سيتم إبراز دور الخدمات في هذه السلاسل.

1. الخدمات كروابط في سلاسل القيمة العالمية

لعبت الخدمات دوراً محورياً في ظهور سلاسل القيمة العالمية، إذ تعمل كـ"غراء" يربط بين مراحل الإنتاج المختلفة عبر الحدود. فقد مكنت كفاءة وجودة وتكلفة الخدمات من تنسيق وإدارة العمليات الإنتاجية المنقسمة جغرافياً، بدءاً من النقل والخدمات اللوجستية وصولاً إلى خدمات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يجعل هذه الروابط الخدمية أساسية لاستمرار وتكامل سلاسل القيمة العالمية.²

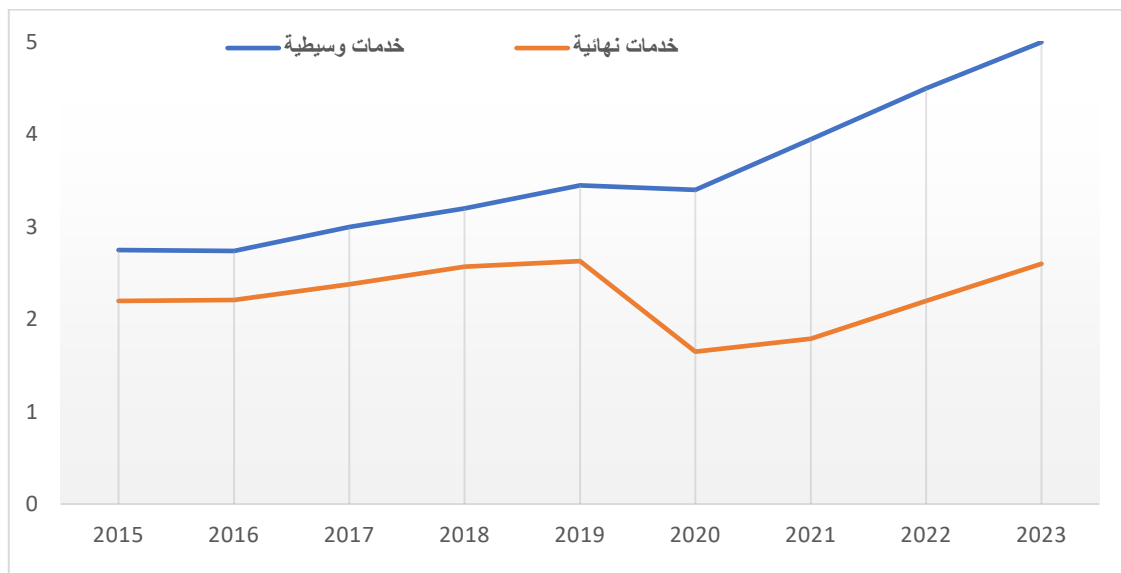
¹ Ibid, p. 8.

² Sven W. Arndt, Henryk Kierzkowski, **Fragmentation: New production patterns in the world economy**, Oxford University Press, UK, 2001, pp. 22-23.

2. الخدمات كمدخلات خارجية في سلاسل القيمة العالمية

تلعب الخدمات، سواء كانت مستوردة أو منتجة محليا من قبل شركات وطنية أو أجنبية، دورا متناميا كمدخلات في عملية إنتاج السلع والخدمات التي يتم تصديرها لاحقا. على سبيل المثال، قد تبدأ سلسلة القيمة بأنشطة البحث والتصميم والهندسة، وهي تعد مدخلات خدمية عندما يتم الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذها. وفي الجهة الأخرى من سلسلة القيمة، نجد خدمات مهمة مثل التسويق والتوزيع، التي تضمن وصول المنتج إلى المستهلكين. لذا، فإن الخدمات ليست مجرد وظائف داعمة تربط بين سلاسل القيمة العالمية، بل تمثل أيضا مدخلات أساسية في مراحل رئيسية من الإنتاج¹.

الشكل رقم 23: التجارة في الخدمات الوسيطة والنهائية (2015-2023، مليار دولار)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: تقديرات منظمة التجارة العالمية بناء على جدول التحويل (EBOPS 2010-CPC 2.1-CGCE Rev.5).

تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 69% من التجارة العالمية في الخدمات تتركز على الخدمات الوسيطة، مقارنة بالتجارة الموجهة للاستهلاك النهائي. وقد أدى تفشي جائحة كوفيد-19 في عام 2019، وما تبعها من تراجع حاد في قطاع السياحة، إلى زيادة الأهمية النسبية للخدمات الوسيطة، التي تأثرت أقل من الخدمات النهائية. ومع ذلك، حتى قبل الجائحة، كانت الخدمات الوسيطة تمثل أكثر من 57% من إجمالي التجارة العالمية في الخدمات، ما يعكس هيمنة هذه الفئة على نشاط التصنيع.

¹ Cecilia Heuser, Aaditya Mattoo, *Services Trade and Global Value Chains*, World Bank Policy Research Working Paper No. 8126, 2017, p. 5.

3. الخدمات كمدخلات داخلية في سلاسل القيمة العالمية

الخدمات كمدخلات داخلية في سلاسل القيمة العالمية تشمل وظائف داخل الشركات، حيث تطور الشركات خدمات دعم خاصة بها، مثل البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات، لتعزيز الكفاءة وزيادة القدرة على التصدير. وبالتالي، لا يقتصر إنتاج الخدمات على شركات الخدمات فقط، بل يمكن أن تنتجها شركات التصنيع أيضا، مما يجعل هذه الخدمات الداخلية ضرورية لتقييم تأثيرها الكامل على التجارة وخلق القيمة المضافة¹.

4. الخدمات كمنتجات يتم دمجها مع السلع في سلاسل القيمة العالمية

تقوم الشركات ببيع السلع مصحوبة بخدمات مضافة، وهو ما يعرف بالتحول نحو الخدمات، أي الانتقال من بيع المنتجات وحدها إلى تقديم مجموعات متكاملة من المنتجات والخدمات التي تضيف قيمة أكبر عند الاستخدام². يشمل ذلك أيضا مفهوم "هندسة الخدمة" في شركات التصنيع، حيث تدمج الخدمات مع المنتجات لزيادة القيمة³. تقدم هذه الخدمات لمساعدة العملاء على استخدام المنتج بفعالية، مثل التركيب والصيانة والإصلاح، وغالبا لا تتوفر بدائل محلية لها، ما يجعل تقديمها كحزمة أمرا اقتصاديا يزيد من قيمة المنتج ويخفض التكاليف⁴. ويتم تصنيف هذه الخدمات في شركات التصنيع إلى مجموعتين لتسهيل فهم أنواع الخدمات المقدمة.

الجدول رقم 5: أنواع الخدمات التي تقدمها شركات التصنيع

تعريف	مكمل مع المنتجات		بدائل
	تسهيل	تكييف	
الخدمات التي "تسهل عملية بيع المنتج أو استخدامه دون تغيير كبير في وظائف المنتج"	الخدمات التي توسع وظائف المنتج أو تساعد العميل على تطوير استخدامات جديدة	الخدمات التي تحل محل شراء منتج	استبدال

¹ Markus Kelle, **Crossing Industry Borders: German Manufacturers as Services Exporters**, The World Economy, Vol. 36, No. 12, 2013, p. 1510.

² Tim S Baines et al, **The servitization of manufacturing: A review of literature and reflection on future challenges**, Journal of Manufacturing Technology Management, Vol. 20, No. 5, 2009, p.550.

³ Tetsuo Tomiyama, **Service Engineering to Intensify Service Contents in Product Life Cycles**, Published in Proceedings of the Second International Symposium on Environmentally Conscious Design and Inverse Manufacturing, Tokyo Univ, Japan, 2001, p. 615.

⁴ National Board of Trade, **Making Green Trade Happen – Environmental Goods and Indispensable Services**, 3rd Ed, Sweden, 2014, p. 7.

• أمثلة	• التمويل / الضمان / التأمين • الصيانة / الإصلاح / الدعم • الفني • التدريب على الاستخدامات الأساسية	• التخصيصات التي تخلق ميزات جديدة خاصة بالمستخدم • التدريب أو الاستشارات التي تقدم استخدامات جديدة • التكامل مع المنتجات	• خدمات معالجة البيانات بدلا من الحواسيب المركزية • البرمجيات كخدمة بدلا من منتج برمجي
---------	--	--	--

Source: Michael Cusumano, Steven J. Kahl, Fernando F. Suarez, **Services, industry evolution, and the competitive strategies of product firms**, Strategic Management Journal, Vol. 36, No. 4, 2014, p. 565.

تقدم الشركات بعض الخدمات لتسهيل استخدام المنتجات، في حين تهدف خدمات أخرى إلى توسيع وظائف المنتج أو مساعدة العملاء على اكتشاف استخدامات جديدة، ما يتطلب تفاعلا أكبر معهم. وليست كل الخدمات مكتملة للسلع، إذ يحل بعضها محل المنتج نفسه، كما هو الحال مع البرمجيات كخدمة. واعتمدت بعض الشركات نماذج تأجير المنتجات بدلا من بيعها، حيث يدفع العملاء مقابل الاستخدام فقط، مثل خدمة "الطاقة بالساعة" لشركة رولز رويس التي تتقاضى أجرا وفق ساعات تشغيل محركات الطائرات بدل بيعها بالكامل¹. كذلك، قد تختار بعض الشركات التحول نحو تقديم الخدمات بالكامل عندما تصبح أكثر ربحية، كما فعلت شركة IBM بالانتقال من تصنيع الحواسيب إلى التركيز على الخدمات والتكنولوجيا المتقدمة².

5. الخدمات كأنشطة خالقة للقيمة في سلاسل القيمة العالمية

تسهم الخدمات في خلق قيمة مضافة في مختلف مراحل سلسلة القيمة، سواء كمدخلات أو مخرجات. ففي حالة المدخلات الوسيطة، تتجلى القيمة المضافة من خلال خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية عبر الاستعانة بمصادر خارجية أو تطوير أنشطة داخلية مثل البحث والتطوير لتحسين الجودة وتقليل النفقات. كما تعزز الخدمات التكميلية القيمة المقدمة للمستهلك. فعلى سبيل المثال، عندما تنشئ شركة تصنيع فرعا لتقديم خدمات التركيب والصيانة، يشكل هذا النشاط مصدرا جديدا للدخل ويزيد من قيمة المنتج للعملاء، ما يسهم في تعزيز الإنتاجية ودعم النمو³.

تظهر الزيادة في نسبة مدخلات الخدمات ضمن التجارة الإجمالية تحولات هيكلية جوهرية في بنية النشاط الاقتصادي، إذ أصبحت شركات التصنيع تعتمد بشكل متزايد على الخدمات في مختلف

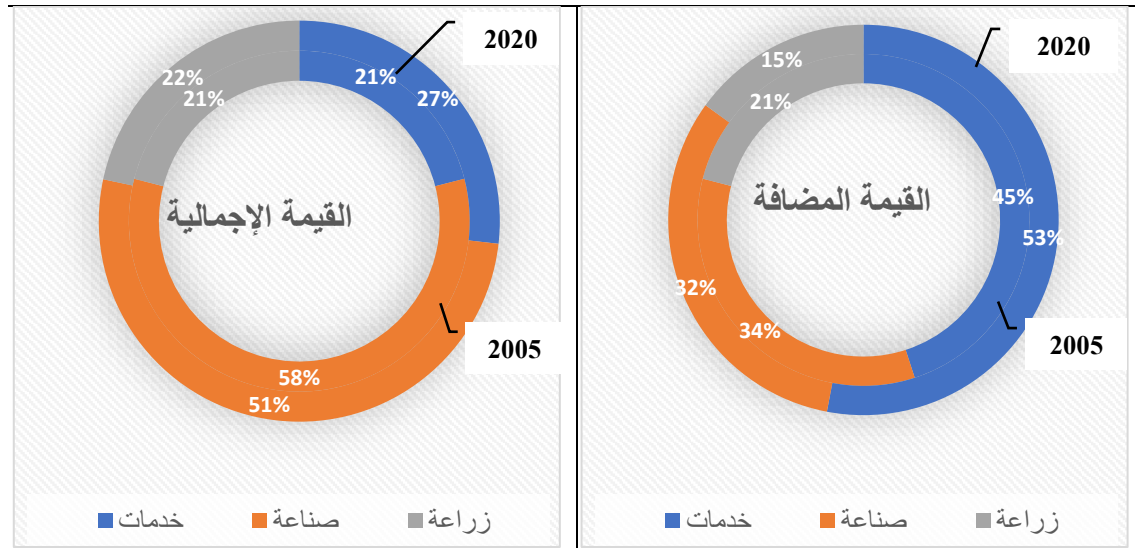
¹ Michael Cusumano, Steven J. Kahl, Fernando F. Suarez, **Services, industry evolution, and the competitive strategies of product firms**, Strategic Management Journal, Vol. 36, No. 4, 2014, p. 566.

² Zahir Ahamed, **The servitization of manufacturing: An empirical case study of IBM Corporation**, International Journal of Business Administration, Vol. 4, No. 2, 2013, pp. 21-24.

³ Sébastien Miroudot, op.cit, pp. 11-12.

مراحل عملياتها الإنتاجية. ويتضح الدور الحيوي للخدمات في سلاسل القيمة العالمية من خلال البيانات التي توضح مقدار القيمة المضافة التي تسهم بها كل قطاع في إنتاج سلعة أو خدمة تصدر لاحقاً¹.

الشكل رقم 24: هيكل التجارة العالمية بالقيمة المضافة والإجمالية (2005 و2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، متاحة على: <https://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>. ومجموعة بيانات التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، متاحة على: <https://www.wto.org>، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2024.

يظهر تحليل التجارة العالمية القائم على القيمة المضافة أن الأثر الفعلي لقطاع الخدمات أكبر بكثير مما تشير إليه إحصاءات التدفقات الإجمالية. ففي عام 2020، بلغت حصة الخدمات من إجمالي التجارة العالمية وفقاً للقيمة المضافة 53%، مقارنة بـ 27% فقط عند الاعتماد على بيانات التدفقات الإجمالية، ما يبرز مدى تداخل الخدمات في مراحل مختلفة من سلاسل القيمة العالمية، سواء في الإنتاج أو التوزيع أو تقديم الخدمات الداعمة. في المقابل، بلغت حصة الزراعة 15% وحصة الصناعة 32% في نفس العام. ومن اللافت أن نسبة الخدمات وفق القيمة المضافة ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2005، عندما كانت أقل من 45%، مما يعكس تحولاً هيكلياً عميقاً نحو اقتصاد المعرفة والخدمات على الصعيد العالمي.

¹ World Trade Organization, **World Trade Report 2023: Re-globalization for a Secure, Inclusive and Sustainable Future**, WTO, Geneva, 2023, p. 45.

خلاصة الفصل:

يبين هذا الفصل أن قطاع الخدمات يتميز بتنوعه وتعقيده، نظرا لطبيعته غير الملموسة وارتباطه الوثيق بالسلع في العديد من الجوانب، ما يجعل من الصعب صياغة تعريف شامل ودقيق له. وقد أظهرت التحولات الهيكلية في الاقتصادات العالمية أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي ارتفعت بشكل مستمر، حيث يرافق هذا النمو انتقال العمال من القطاعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة والخدمات المتقدمة، مما يعزز الإنتاجية الإجمالية للدول. وعلى الرغم من تحسن إنتاجية العمل في قطاع الخدمات وتقاربها مع الإنتاجية في التصنيع، إلا أن الفروقات بين القطاعات وبين البلدان ما تزال كبيرة من حيث القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم والابتكار. كما برزت التجارة في الخدمات كعنصر محوري في الاقتصاد العالمي، مدفوعة بالدور المتنامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت في تقديم الخدمات عن بعد وعبر الحدود، فضلا عن كونها مدخلا أساسيا وحلقة وصل في سلاسل القيمة العالمية.

**الفصل الثاني: تحرير قطاع الخدمات في ظل
الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**

تمهيد:

يشكل التحول نحو اقتصاد الخدمات مرحلة أساسية في دعم النمو والتنويع الاقتصادي، من خلال توسيع نطاق التجارة في الخدمات وما تتيحه من فرص تجارية واستثمارية واسعة. كما تعد السياسات الحكومية المرتبطة بالتجارة في الخدمات عاملا حاسما في تعزيز النمو القائم على الخدمات، من خلال رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية.

ويعد تحرير قطاع الخدمات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) خطوة محورية لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الدولي، إذ يهدف إلى توسيع نطاق تبادل الخدمات وتشجيع تدفقات الاستثمار. ويسهم هذا التحرير في دفع النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية. كما يتطلب فهم خلفية الاتفاقية وأبعادها الاقتصادية تحليلا دقيقا لأثر تحرير الخدمات على الأسواق العالمية، ولا سيما في الدول النامية، بالنظر إلى ما يحمله من فرص تنموية وتحديات اقتصادية واجتماعية محتملة.

المبحث الأول: الإطار العام لتحرير التجارة الدولية في الخدمات

تشكل التجارة الدولية في قطاع الخدمات ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي، وقد شهدت توسعا ملحوظا بفعل التقدم التكنولوجي والانفتاح الاقتصادي. ويهدف تحرير التجارة في الخدمات إلى إزالة القيود على حركة الخدمات عبر الحدود، بما يعزز الترابط بين الأسواق ويدعم تدفق الخدمات على نحو أكثر كفاءة ومرونة، مع بقاء تحديات تتعلق بحماية المصالح الوطنية وضمان تحقيق استفادة متوازنة بين مختلف الأطراف.

المطلب الأول: ماهية تحرير تجارة الخدمات

يعد تحرير التجارة تحولا جوهريا في السياسة الاقتصادية نحو مزيد من الانفتاح والتكامل مع الاقتصاد العالمي. من خلال إزالة الحواجز التي تعيق حركة التبادل الاقتصادي بين الدول. غير أن تطبيق هذا النهج في قطاع الخدمات يطرح تحديات خاصة ترتبط بطبيعة الخدمات ذاتها وبالاختلافات التنظيمية والقانونية بين الدول.

أولاً: مفهوم تحرير تجارة الخدمات

يتضمن مفهوم تحرير تجارة الخدمات التحرر من القيود واللوائح الداخلية التي تنظم تقديم هذه الخدمات، وليس كما هو الحال في تجارة السلع التي تتطلب إزالة التعريفات الجمركية عند عبور الحدود. فالتحدي في تجارة الخدمات يختلف؛ إذ لا توجد تعريفات جمركية ولا نقاط عبور للحدود، بل الأمر يتعلق بالنظام الداخلي لكل بلد¹.

يمثل تحرير تجارة الخدمات عملية انفتاح للأسواق المحلية أمام المنافسة الأجنبية من خلال إزالة القيود وتحقيق مبدأ المعاملة الوطنية، بما يتيح لمقدمي الخدمات الأجانب دخول الأسواق بسهولة أكبر ويحد من التمييز ضدهم. كما يضمن هذا التحرير تمكين الموردين المحليين من الوصول إلى الأسواق الخارجية على قدم المساواة مع نظرائهم الأجانب².

يشير مفهوم تحرير تجارة الخدمات أيضا إلى ضمان حرية انتقال مستهلكي الخدمات بين الدول وإتاحة الفرصة لهم لاختيار مزود الخدمة وطريقة تقديمها بحرية. ويرتكز هذا المفهوم على تقليص القيود

¹ علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، ط 2، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1996، ص 76.

² حسن عبيد، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أوراق اقتصادية، العدد 20، القاهرة، 2002، ص 3-4.

الناجمة عن التدخلات الحكومية في تجارة الخدمات، مع استثناء الحالات التي يعد فيها التدخل ضروريا للحفاظ على السيادة والمصالح الوطنية¹.

تعرف منظمة التجارة العالمية (WTO) تحرير تجارة الخدمات بأنه عملية تهدف إلى إزالة أو تقليص القيود الحكومية التي تعيق دخول مزودي الخدمات الأجانب إلى الأسواق أو تحد من قدرتهم على المنافسة مع المزودين المحليين، وذلك بغرض إقامة نظام تجاري أكثر انفتاحا وشفافية وتنافسية في مجال الخدمات. ويتم تنفيذ هذا التحرير من خلال الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، التي تنظم أربعة أنماط لتقديم الخدمات تشمل: العبور الحدودي، والاستهلاك في الخارج، والوجود التجاري، وتنقل الأشخاص الطبيعيين².

وعليه، يعد تحرير الخدمات عملية تهدف إلى فتح الأسواق أمام المنافسة عن طريق إزالة الحواجز التنظيمية والإجراءات التي تعيق دخول مقدمي الخدمات الجدد، بما يعزز الكفاءة ويوسع الوصول إلى الخدمات، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي.

ثانيا: الفرق بين تحرير السلع وتحرير الخدمات

تحرير التجارة في السلع والخدمات يعد أساسيا للنظام التجاري الدولي، لكنه يختلف بحسب القطاع؛ فالسلع تركز على إزالة الرسوم والعوائق الكمية، بينما تهدف الخدمات إلى تقليل القيود التنظيمية والإدارية، مما يبرز أهمية دراسة الفروقات لفهم الانفتاح التجاري العالمي³.

الجدول رقم 6: الفرق بين تحرير السلع وتحرير الخدمات

الجانب	تحرير السلع	تحرير الخدمات
المجال	يشمل المنتجات المادية	يشمل الأنشطة غير الملموسة
الاتفاقية المنظمة	الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)
طريقة النفاذ	تعتمد على إزالة الرسوم الجمركية والحواجز الكمية	تعتمد على الالتزامات المحددة في القطاعات وأنماط تقديم الخدمة

¹ أسماء سلكه، أثر تحرير الخدمات المصرفية في ظل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص53.

² World Trade Organization, **GATS: Objectives, Coverage and Disciplines**, WTO, Geneva, 1995, p.1.

³ Robert W. Staiger, Alan O. Sykes, **The Economic Structure of International Trade-in-Services Agreements**, National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 22960, Cambridge, 2016, p.1.

أنماط التبادل	يتم عبر الحدود من خلال تصدير واستيراد السلع	يتم عبر أربع أنماط: عبر الحدود، الاستهلاك في الخارج، الوجود التجاري، حركة الأشخاص
القيود	رسوم جمركية وغير جمركية	قيود تنظيمية وقانونية أكثر تعقيدا مثل التراخيص والمؤهلات
مرونة الدول في الالتزام	مقيدة إلى حد كبير بالاتفاقيات، التزامات موحدة نسبيا بين الدول	مرنة، حيث تختار الدول القطاعات التي تحررها وطريقة التحرير
تأثير التحرير	يخفض الأسعار ويزيد المنافسة	الكفاءة والاستثمار، لكنه يتطلب توازن بين الانفتاح والتنظيم
الرقابة التنظيمية	تجارية واقتصادية	تخضع لمعايير مهنية وقوانين محلية أكثر تعقيدا

Source: Robert W. Staiger and Alan O. Sykes, *The Economic Structure of International Trade-in-Services Agreements*, NBER, WP N. 22960, 2016, pp.2-3.

يبرز الاختلاف بين الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات تطور النظام التجاري متعدد الأطراف، حيث تمحورت (GATT) حول تحرير تجارة السلع بإزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية، بينما جاءت اتفاقية (GATS) لتشمل مجالا أكثر تعقيدا وهو الخدمات، الذي يحتاج إلى أساليب تقديم متعددة تشمل التنقل عبر الحدود، وحركة الأفراد، والوجود التجاري. وقد ساهمت الاتفاقية في إدماج مجالات مهمة مثل التعليم، والسياحة، والخدمات المالية والاتصالات ضمن نظام التجارة العالمية، مما زاد من شمولية النظام التجاري، وأدخل تحديات جديدة للدول النامية في تحقيق التوازن بين الانفتاح وحماية المصالح الوطنية¹.

المطلب الثاني: دوافع وتحديات تحرير قطاع الخدمات

يعد تحرير قطاع الخدمات ركيزة للإصلاح الاقتصادي في ظل العولمة بهدف جذب الاستثمارات وتحسين الكفاءة وتعزيز النمو، ولا سيما في الدول النامية. غير أن هذا التوجه يواجه جملة من التحديات التنظيمية، إلى جانب اعتبارات حماية السيادة الاقتصادية والقطاعات المحلية، الأمر الذي يستلزم تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والحفاظ على المصالح الوطنية.

¹ Ibid, p. 3.

أولاً: دوافع تحرير قطاع الخدمات

يعد تحرير التجارة في قطاع الخدمات خطوة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة. فمن بين الدوافع والمبررات الرئيسية لهذا التحرير نجد:

1. **تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل:** يساهم تحرير الخدمات في تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة التجارة والاستثمار الأجنبي، مع فتح فرص عمل جديدة وتشجيع توسع مقدمي الخدمات، كما يفضي إلى تغييرات بنوية في التوظيف نحو العمالة عالية المهارة. مثال: تحرير قطاع الخدمات المالية أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي وخلق فرص عمل متعددة مع انخفاض الطلب على العمالة منخفضة المهارة¹.
2. **زيادة الكفاءة والإنتاجية:** يساهم تحرير الخدمات في تعزيز الكفاءة والإنتاجية من خلال توسيع الوصول إلى الأسواق وتحقيق وفورات الحجم والتخصص، مثال: تحرير قطاع النقل الجوي خفض التكاليف وزاد المنافسة، مما حسن جودة الخدمات المقدمة للركاب.
3. **تحسين الوصول للخدمات:** يساهم تحرير الخدمات في تحسين الوصول إليها، خاصة في البلدان النامية، من خلال جذب مقدمي خدمات جدد وسد الفجوات في السوق، مثال: تحرير قطاع التعليم أدى إلى إنشاء مدارس خاصة جديدة وزيادة فرص الطلاب في الحصول على التعليم².
4. **تعزيز المنافسة والابتكار:** تحرير الخدمات يعزز التنافسية بإزالة الحواجز أمام مقدمي الخدمات الجدد، ما يدفع الموردين الحاليين لتحسين منتجاتهم وخدماتهم، ويخلق بيئة مبتكرة. مثال: تحرير قطاع الاتصالات في الدول النامية أدى إلى ظهور خدمات جديدة مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف والتجارة الإلكترونية، مما حسن الوصول للخدمات المالية.
5. **تعزيز رفاهية المستهلك:** يساهم تحرير الخدمات في تعزيز رفاهية المستهلك عبر زيادة الخيارات وتحسين الجودة وخفض الأسعار، مثال: تحرير قطاع الاتصالات أدى إلى خفض أسعار خدمات الهاتف المحمول في العديد من البلدان³.

¹ OECD, **The Impact of Trade Liberalization on Jobs and Growth: Technical Note**, OECD Trade Policy Papers, No. 107, OECD Publishing, Paris, 2011, p. 104.

² Faster capital, **Libéralisation des services améliorer l'efficacité et l'accessibilité**, 2024, Available at : <https://fastercapital.com>, Accessed on 10 December 2023.

³ أسماء سلعة، المرجع السابق، ص 54.

ثانياً: تحديات تحرير قطاع الخدمات

تواجه عملية تحرير الخدمات عدداً من التحديات الهامة التي تتطلب معالجتها لضمان تحقيق فوائدها المحتملة. وفيما يلي أبرز هذه التحديات ووسائل التعامل معها:

1. المقاومة الداخلية لتحرير التجارة: تعد المقاومة المحلية أمام المنافسة الأجنبية من أبرز تحديات تحرير الخدمات، ناشئة عن مخاوف مقدمي الخدمات المحليين من فقدان حصتهم في السوق، وقلق النقابات بشأن الوظائف، واهتمام المستهلكين بجودة الخدمات الأجنبية¹. ويمكن الحد منها بدعم مقدمي الخدمات المحليين بالتكنولوجيا والابتكار، وحماية العمال المتأثرين عبر برامج إعادة التأهيل، وتهيئة المستهلكين حول فوائد المنافسة².

2. محدودية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية: تواجه البلدان النامية عوائق تمنعها من دخول الأسواق المتقدمة، مثل الرسوم الجمركية المرتفعة والحواجز غير الجمركية وقيود حركة الأشخاص، مما يحد من استفادتها من تحرير الخدمات. ويمكن معالجة ذلك عبر التفاوض على اتفاقيات تجارية تدعم وصولها للأسواق وتطوير قطاعات خدماتها، مع تقديم مساعدة فنية لتعزيز قدرتها التنافسية³.

3. عدم الاتساق التنظيمي: يواجه تحرير الخدمات تحديات نتيجة تباين الأنظمة التنظيمية بين البلدان وتعدد الجهات المسؤولة، مما يصعب وضع سياسات موحدة ومراقبتها والحصول على معلومات واضحة حول شروط دخول الأسواق. يمكن التغلب عليها بتقديم معلومات مبسطة حسب القطاعات، وتحديد جهة حكومية مسؤولة عن كل قطاع، والمشاركة في مفاوضات دولية لوضع معايير مشتركة⁴.

¹ Bernard Hoekman, **The General Agreement on Trade in Services: An Overview**, World Bank Policy Research, Working Paper No. 4037, Washington, 2006, pp. 8–10.

² Faster capital, op.cit.

³ World Trade Organization, **Market Access for Developing Countries in Trade in Services**, WTO Secretariat Note, Geneva, 2019, p.1.

⁴ European Commission, **The European Single Market – Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs**, Brussels, 2023, Available at: <https://single-market-economy.ec.europa.eu>, Accessed on 6 December 2023.

4. **مقاومة الاستثمار الأجنبي:** قد تواجه تحرير الخدمات مقاومة بسبب القلق من الاستثمار الأجنبي، خصوصاً في القطاعات الحساسة مثل الصحة والتعليم. ويمكن التغلب على ذلك عبر اتفاقيات استثمار تحمي المستثمرين الأجانب وتطوير سياسات وطنية تشجع الاستثمار¹.
5. **الخدمات الخارجية ونقاط الضعف:** قد تجعل تحرير الخدمات الاقتصادية أكثر عرضة للصدمات الخارجية مثل الأزمات المالية أو التغيرات المفاجئة في السوق العالمية. للتقليل من هذه المخاطر، يمكن تنويع أسواق الصادرات، تطوير صناعات محلية متميزة، إنشاء أنظمة مالية قوية، تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة، وتعزيز كفاءات القوى العاملة².
6. **عدم المساواة والآثار التوزيعية:** قد يؤدي تحرير الخدمات إلى زيادة عدم المساواة في الدخل داخل البلدان، إذ لا توزع فوائد التجارة بشكل متساوي، حيث تستفيد بعض الصناعات والمناطق أكثر من غيرها. وللتصدي لهذا التحدي، يمكن للحكومات اعتماد شبكات أمان اجتماعي، وأنظمة ضريبية تصاعدية، وبرامج حماية مستهدفة، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات لتمكين الأفراد من التكيف وتقليل فجوة الدخل³.

المطلب الثالث: تحليل القدرة التصديرية لقطاع الخدمات في البلدان النامية

يعد قطاع الخدمات من الركائز الأساسية في الاقتصادات النامية، ومع تزايد أهميته على الصعيد العالمي، تبرز ضرورة تحديد الميزة النسبية لكل دولة في هذا القطاع. ولتعزيز قدرتها التصديرية، يتعين تطوير القدرات الإنتاجية، وتحسين بيئة الأعمال، والالتزام بالمعايير الدولية بما يضمن تحقيق تنافسية فعالة في الأسواق العالمية.

أولاً: الاقتصادات النامية والميزة النسبية في الخدمات

يعتمد الاقتصاد الحديث على التخصص والتجارة الدولية وفق مبدأ الميزة النسبية، حيث تركز كل دولة على إنتاج وتصدير الخدمات التي تستطيع تقديمها بتكلفة نسبية أقل واستيراد الخدمات التي تكلف إنتاجها نسبياً أكثر. هذا التخصص يؤدي إلى أن الخدمات تنتج بواسطة المنتج العالمي الأقل تكلفة

¹ UNCTAD, **World Investment Report 2021: Investing in Sustainable Recovery**, United Nations, Geneva, 2021, pp. 79–81.

² OECD, **The Impact of Trade Liberalization on Jobs and Growth: Technical Note**, OECD Trade Policy Papers, No. 107, OECD Publishing, Paris, 2011, pp. 102-104.

³ World Trade Organization, **World Trade Report 2024: Trade and inclusiveness: how to make trade work for all**, WTO, Geneva, 2024, p. 71.

نسبياً، مما يجعل توزيع الموارد أكثر فعالية، ويخفض الأسعار، ويحسن الجودة، فيستفيد المستهلكون من أكبر كمية ممكنة من الخدمات بأفضل جودة وأقل تكلفة¹.

نجحت بعض الدول النامية في تصدير خدمات عالية القيمة بفضل ميزتها النسبية، مثل توفر الكفاءات البشرية، انخفاض التكاليف، وتطور البنية التحتية، إضافة إلى وفرة العمالة منخفضة المهارة في قطاعات مثل السياحة والبناء والنقل، وظهور فرص تصديرية جديدة في خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات. وقد ساعد هذا كله على جذب الاستثمارات الأجنبية، توسيع الأسواق الدولية، وتعزيز تنافسيتها عالمياً. من الأمثلة البارزة على ذلك الهند، التي تتفوق في خدمات تكنولوجيا المعلومات بفضل وفرة الكفاءات التقنية، إتقان اللغة الإنجليزية، وانخفاض تكلفة العمالة، مما يعزز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية².

ثانياً: النفاذ إلى الأسواق الدولية وحركة الأشخاص الطبيعيين

تتمثل الميزة النسبية للاقتصادات النامية في تصدير خدمات العمالة شبه الماهرة، في حين تركز الاقتصادات المتقدمة على العمالة عالية المهارة وتفرض قيوداً على دخول العمال منخفضي المهارات. وتظهر هذه القيود في اتفاقية التجارة العامة في الخدمات، حيث يكون وصول الأشخاص إلى الأسواق أكثر تقييداً مقارنة بطرق التوريد الأخرى، وتشمل قيوداً إدارية رئيسية يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع:

1. تنظيم الهجرة عند الدخول: تتضمن شروط الأهلية لمنح تصاريح العمل، وإجراءات التقديم

المعقدة، والقيود المفروضة على مدة الإقامة وقابلية نقل العمل.

2. تنظيم الاعتراف بالمؤهلات والخبرات المهنية والتدريب: يشكل هذا حاجزاً أمام دخول مزودي

الخدمات الأجانب إلى السوق ويحد من نطاق الأنشطة التي يمكنهم مزاولتها، مع وجود معايير محددة تمنح بموجبها الشهادات أو التراخيص للأفراد الأجانب.

3. المعاملة التفاضلية لموظفي الخدمة المحلية والأجنبية: عادة ما تكون هناك شروط تأهيل وأهلية

صارمة (متطلبات الجنسية أو الإقامة) مفروضة على موردي الخدمة الأجنبية.

¹ Paul Krugman, Maurice Obstfeld, *International Economics: Theory and Policy*, 10th ed, Pearson, United States, 2018, pp. 75-80.

² UNCTAD, *A Comparative Analysis of Services Sectors in Developing Countries*, prepared by the UNCTAD Secretariat, Geneva, 1993, p. 6.

4. **الدخول مشروط بالوجود التجاري:** عادة ما يكون دخول الموظفين الأجانب مشروطاً بنوع من أنواع التأسيس. وعادة ما تكون الموارد التي يمكن للاقتصادات النامية أن تدخلها من خلال الوجود التجاري محدودة وبالتالي تكون غير قادرة على توفير خدمات العمالة¹.

يعد التنقل المؤقت للأفراد أحد أشكال تجارة الخدمات، إذ يتيح للعمال اكتساب مهارات ومعارف متقدمة في الدول المستقبلية، مما يعزز إنتاجيتهم وفرصهم في إقامة مشاريع خاصة بعد العودة. وأظهرت دراسات مثل دينكلمان وماريوتي (2016) أن المجتمعات التي شهدت معدلات هجرة مؤقتة مرتفعة حققت مستويات تعليمية أعلى ومبادرات أعمال أكثر، مما يشير إلى أن الهجرة المؤقتة، إذا أُديرت بسياسات منظمة، يمكن أن تتحول إلى أداة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة وتوسيع رأس المال البشري².

ثالثاً: الوصول إلى الأسواق والخدمات السياحية

تعد السياحة من أبرز مصادر العائدات التصديرية في الاقتصادات النامية وأحد أسرع القطاعات نمواً في الخدمات، حيث تتميز بكثافة العمالة وتستفيد من العوامل الطبيعية الجذابة وتكاليف السفر المنخفضة لتشكيل ميزتها النسبية. ويعني الوصول إلى الأسواق السياحية تسهيل دخول الأجانب، لكن قيود التأشيرات وتقنين حركة العملات تحد من زيادة العائدات. ولتعزيز الصادرات السياحية، تحتاج الدول النامية إلى بنية تحتية فعالة تشمل النقل والاتصالات والخدمات المالية لدعم القطاع وتحفيز النمو في مجالات أخرى³.

رابعاً: الوصول إلى الأسواق وفرص التصدير الجديدة

تتمتع الاقتصادات النامية بفرص لتوسيع تصدير خدمات قائمة على المعرفة شبه الماهرة، خاصة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، كما يظهر في تطور صناعة البرمجيات في الهند عالية الجودة ومنخفضة التكلفة⁴. وتشمل هذه الخدمات:

¹ UNCTAD, **Report of the Expert Meeting on Market Access Issues in Mode 4 (Movement of Natural Persons to Supply Services) and Effective Implementation of Article IV**, TD/B/COM.1/64, Geneva, 2003, p. 15.

² Taryn Dinkelman, Martine Mariotti, **The Long-run Effects of Labor Migration on Human Capital Formation in Communities of Origin**, American Economic Journal: Applied Economics, Vol. 8, No. 4, 2016, pp. 1–35.

³ Greg McGuire, **Trade in Services: Market Access Opportunities and the Benefits of Liberalization for Developing Economies**, Policy Issues in International Trade and Commodities Study Series, No. 19, UNCTAD, Geneva, 2002, pp. 5-6.

⁴ Rajesh Chadha, **GATS and the Developing Countries: A Case Study of India, Services in the international economy**, University of Michigan Press, India, 2001, p. 255.

- خدمات الكمبيوتر: برمجة البرمجيات، إدارة قواعد البيانات، الدعم عبر الإنترنت، وتصميم وإدارة مواقع الإنترنت.
 - الخدمات المهنية: الهندسة المعمارية منخفضة التكلفة، الاستشارات الهندسية، البحوث القانونية وأبحاث السوق.
 - المساعدة الفنية: عمليات الإنتاج منخفضة ومتوسطة التكنولوجيا، الهندسة الصناعية، التصميم الصناعي، البحث والتطوير.
 - الخدمات الثقافية واللغوية: مراكز الاتصال الخارجية متعددة اللغات¹.
- يعتبر الوصول إلى الأسواق أساسياً لتوليد فرص عمل جديدة، لكن نقص العمالة في بعض المجالات وقيود تصاريح العمل والتأشيرات يحد من استيراد العمالة من هذه الاقتصادات. وللتغلب على ذلك، يمكن للبلدان النامية استغلال طرق توريد بديلة لا تعتمد على تنقل الأشخاص لتقديم خدماتها².

¹ Greg McGuire, op. cit, p. 7.

² UNCTAD, *Assessment of Trade in Services of Developing Countries: Summary of Findings – Background Note by the Secretariat*, UNCTAD/ITCD/TSB/7, Geneva, 1999, pp.3-4.

المبحث الثاني: الإطار العام للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تشكل اتفاقية التجارة العامة في الخدمات (GATS) أحد الركائز الأساسية للنظام التجاري متعدد الأطراف، وتهدف إلى تنظيم قطاع الخدمات على المستوى الدولي لدعم الاقتصاد العالمي. ويناقش هذا المبحث ثلاثة محاور رئيسية: الإطار العام ونطاق تطبيق الاتفاقية، المبادئ العامة والالتزامات الدولية مع التركيز على التحرير التدريجي والمرونة، وعلاقة الاتفاقية بالقطاعات المختلفة للخدمات بما يشمل تصنيفها ومجالات التحرير.

المطلب الأول: طبيعة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تعد اتفاقية التجارة العامة في الخدمات أول اتفاقية متعددة الأطراف تنظم التجارة الدولية في الخدمات، وتهدف إلى إزالة القيود التي تفرضها الدول الأعضاء. وتشمل الاتفاقية أقساما تحدد الإطار العام للتجارة في الخدمات، وملاحق تغطي قطاعات محددة، مع توضيح أربعة أنماط أساسية لتوريد الخدمات.

أولاً: مفهوم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تتنمي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) إلى منظمة التجارة العالمية ودخلت حيز التنفيذ في يناير 1995، بهدف توسيع نظام التجارة متعددة الأطراف ليشمل قطاع الخدمات. تسعى الاتفاقية إلى رفع مستوى التحرير تدريجياً، مطبقة على الخدمات نفس قواعد التجارة في السلع، مع إضافة قواعد خاصة مثل الشفافية. وتشمل جميع قطاعات الخدمات وتهدف إلى استكمال اتفاقية GATT التي تغطي التجارة في السلع، بما يسمح بتوسيع التجارة عبر مفاوضات متتالية وإنشاء إطار مشترك للتخصصات، لتعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين ودعم تنمية البلدان النامية¹.

حظيت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات باهتمام المنظمات الدولية التي قدمت رؤى متنوعة حول أهدافها ومجالاتها، ويعد فهم هذه التصورات ضرورياً لتكوين صورة شاملة عن دور الاتفاقية في تنظيم التجارة الدولية في الخدمات. وفيما يلي عرض لتعريفات عدد من الهيئات الدولية:

¹ Nadjet Kaci, **La libéralisation du commerce des services dans le cadre de l'Accord Général sur le Commerce des Services (AGCS)**, Algerian Business Performance Review (ABPR), Vol. 10, No. 1, 2021, p. 141.

1. تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO): "تعد أول اتفاقية متعددة الأطراف تنظم التجارة في الخدمات على الصعيد العالمي، تهدف إلى بناء نظام تجاري أكثر انفتاحا وشفافية، يعتمد على مبدأ التحرير التدريجي، مع التأكيد على حق الدول في تنظيم هذا القطاع بما يتوافق مع أهدافها التنموية"¹.
2. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): هي "إطار قانوني دولي يسعى لتحرير تجارة الخدمات بطريقة تدريجية ومتوازنة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول النامية، ويعمل على تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي عبر تحسين تنافسيتها في مجالات الخدمات"².

ثانيا: محتوى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

اختتمت جولة الأوروغواي بالتأكيد على تحرير التجارة الدولية في قطاع الخدمات وإدراجه ضمن أسس التجارة متعددة الأطراف نظرا لأهميته الاقتصادية، وتشمل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ستة أجزاء رئيسية وستة ملاحق.

1. الأجزاء الرئيسية للاتفاقية: تتميز الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بهيكل قانوني منظم يحدد التزامات الدول الأعضاء وآليات الانفتاح التدريجي لأسواق الخدمات مع مراعاة الفروق في مستوى التنمية بين الدول، ويعد فهم هذه الأجزاء ضروري لتفسير الاتفاقية ومتابعة المفاوضات وتنفيذ الالتزامات. وتتضمن الأجزاء الستة ما يلي:

- الجزء الأول: يتناول تعريف الخدمة وطرق توريدها وكذلك تحديد نطاق الاتفاقية.
- الجزء الثاني: يتناول المبادئ العامة والأحكام المتعلقة بتجارة الخدمات.
- الجزء الثالث: يركز على الالتزامات المحددة للقطاعات الخدمية المحررة.
- الجزء الرابع: يستعرض موضوع التحرير التدريجي في مجال الخدمات بالإضافة إلى أحكام تعديل جداول الالتزامات المحددة.
- الجزء الخامس: يركز على الأحكام المؤسسية، حيث يتضمن المواد المتعلقة بالتنظيم والإدارة الخاصة بتطبيق الاتفاقية وتسوية المنازعات.

¹ World Trade Organization, **General Agreement on Trade in Services (GATS): Objectives, Coverage and Disciplines**, Available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm, Accessed on 12 March 2024.

² United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **Trade in Services and Development Implications**, United Nations, Geneva, 2003, p. 9.

- الجزء السادس: يتعلق هذا الجزء بالأحكام الختامية، ويتناول الحالات التي يسمح فيها للدولة العضو برفض أو منح المزايا¹.
- 2. الملاحق: تنقسم ملاحق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات إلى مجموعتين: الأولى تتناول المسائل الأفقية مثل الإعفاءات وحركة الأشخاص الطبيعيين، والثانية تحدد قواعد لقطاعات محددة مثل الاتصالات والخدمات المالية والنقل. وتتضمن الملاحق الستة ما يلي:
 - الملحق الأول: حركة العمال، وينظم انتقال اليد العاملة الضرورية لتقديم الخدمات، مع إمكانية التفاوض على التزامات تبادل محددة.
 - الملحق الثاني: الخدمات المالية، ويشمل التأمين والنشاط المصرفي، مع السماح بتدابير احترازية لحماية المستثمرين والمودعين وضمان استقرار النظام المالي.
 - الملحق الثالث: الاتصالات، ويكفل حق موردي الخدمات الأجانب في استخدام الشبكات العامة دون تمييز.
 - الملحق الرابع: النقل الجوي، ويستثني الاتفاقيات الثنائية من التزامات التحرير ويشمل خدمات إصلاح الطائرات وصيانتها وتسويق النقل وخدمات نظام الحجز المحوسب.
 - الملحق الخامس: النقل البحري.
 - الملحق السادس: يحدد شروط استثناء العضو من الالتزامات المتعلقة بمبدأ الدولة الأكثر رعاية².

ثالثاً: أنماط توريد الخدمات وفقاً لاتفاقية التجارة في الخدمات

تتطبق اتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) على جميع التدابير التي تؤثر على التجارة في الخدمات، سواء من السلطات الحكومية المركزية أو الإقليمية أو المحلية، أو من السلطات غير الحكومية المخولة من الحكومة. وتشمل جميع أنواع الخدمات باستثناء تلك المقدمة كجزء من ممارسة السلطة الحكومية دون أساس تجاري أو منافسة. ويمكن تداول الخدمات عبر أربع طرق أساسية للتوريد³.

¹ إبراهيم العيسوي، الغات وأحواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 79-80.

² World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Annexes I-VI. WTO, 1995.

³ عبد القادر فتحي لاشين وآخرون، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص 95-99.

الجدول رقم 7: طرق توريد الخدمات وفقا لاتفاقية التجارة في الخدمات

النمط	البلد "أ" (مقدم الخدمة)	البلد "ب" (المستهلك)	الوصف
النمط 1 التوريد عبر الحدود	الخدمة في البلد "أ"	المستهلك في البلد "ب"	يتم نقل الخدمة عبر الحدود دون انتقال الأشخاص أو الكيانات (مثال: الخدمات المصرفية الإلكترونية، التعليم عن بعد).
النمط 2 الاستهلاك في الخارج	المستهلك ينتقل من البلد "ب" إلى البلد "أ"	يسافر المستهلك لتلقي الخدمة في بلد مقدم الخدمة (مثال: السياحة، العلاج، التعليم في الخارج).	
النمط 3 الوجود التجاري	مقدم الخدمة من البلد "أ"	يفتح فرعاً/شركة في البلد "ب"	إنشاء كيان تجاري دائم في الخارج لتقديم الخدمة (مثال: شركة اتصالات دولية تفتح فرعاً محلياً).
النمط 4 تنقل الأشخاص الطبيين	شخص من البلد "أ"	يسافر إلى البلد "ب"	ينقل فرد لتقديم الخدمة مؤقتاً في بلد آخر (مثال: مهندس، استشاري، طبيب يعمل بعقد مؤقت).

Source: World Trade Organization, **GATS: Objectives, Coverage and Disciplines**, Available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm, accessed on 10 April 2024.

- **النمط الأول:** التوريد عبر الحدود؛ يتعلق النمط الأول بالتجارة عبر الحدود في الخدمات، حيث لا يحدث لقاء شخصي بين المنتج والمستهلك. ويمكن تشبيهه بتبادل السلع. من الأمثلة على ذلك تنزيل البرامج، وتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- **النمط الثاني:** الاستهلاك في الخارج؛ يمكن تداول الخدمات من خلال انتقال المستهلك أو سفره إلى السوق الأجنبية. ومن الأمثلة الأكثر شيوعاً السياحة والمشاركة في أنشطة التدريب أو الرعاية الصحية في الخارج.
- **النمط الثالث:** الوجود التجاري في الخارج؛ يتضمن الاستثمار المباشر من قبل مقدم خدمات أجنبي في بلد المستهلك. يتم تسجيل المبيعات التي تتم بواسطة هذه الشركة الفرعية كصادرات

من بلد المنشأ إلى بلد المستهلك. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، عند افتتاح فرع محلي لبنك أجنبي، أو سلسلة مطاعم، أو شركة استشارات إدارة الأعمال¹.

- **النمط الرابع:** التنقل المؤقت للشخص الطبيعي؛ يمكن للمنتج أو مورد الخدمة تداول الخدمات، عندما ينتقل مزود الخدمة مؤقتاً إلى بلد المستهلك لتقديم الخدمة²، كما هو الحال بالنسبة للمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات الذين يغادرون بلدهم مؤقتاً للذهاب إلى بلد المستهلك لتثبيت شبكة كمبيوتر جديدة³.

المطلب الثاني: المبادئ والالتزامات الدولية للاتفاقية والتحرير التدريجي

تعتمد اتفاقية التجارة الدولية في الخدمات على مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه عمل الدول الأعضاء، وتترتب عليها التزامات قانونية ملزمة تطبق على جميع الأعضاء بمجرد الانضمام. وتهدف الاتفاقية إلى فتح أسواق الخدمات تدريجياً عبر مفاوضات دورية، مع السماح ببعض الاستثناءات المحدودة، بما يضمن التحرير التدريجي للقطاع بشكل منظم ومتوازن.

أولاً: المبادئ والالتزامات العامة

تشكل الالتزامات العامة محور القسم الثاني من الاتفاقية، إذ تنظم التجارة الدولية في الخدمات وتفرض على جميع الدول الأعضاء دون تمييز، مع منح مرونة للدول النامية والأقل نمواً، وتشمل الالتزامات التالية:

1. معاملة الدولة الأكثر رعاية: تنص المادة الثانية من اتفاقية التجارة في الخدمات على أن الأعضاء يجب أن يمنحوا معاملة وطنية متساوية لموردي الخدمات من أي عضو آخر، أي معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة لموردي الخدمات المماثلين من أي بلد آخر. ويهدف هذا المبدأ إلى تشجيع الدول على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية⁴، مع استثناءات محددة تسمح بالإعفاءات الثنائية لمدة

¹ Wilhelm Schollmann, **Importance économique du commerce des services : Document de référence pour les négociations en vue d'un accord sur le commerce des services (ACS)**, Publication du Service de recherche pour les députés, Union européenne, 2015, p. 5.

² Greg McGuire, op. cit, p. 3.

³ Wilhelm Schöllmann, op. cit, p. 6.

⁴ Azzedine Ghoufrane, **L'Accord Général sur le Commerce des Services**, Master Commerce International, Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales-SOUISSI, Université Mohammed V-Rabat, Morocco, 2022, pp. 4-5

لا تتجاوز عشر سنوات¹. كما تسمح الاتفاقية لمجموعات الأعضاء بإبرام اتفاقيات تكامل اقتصادي أو الاعتراف المتبادل بالمعايير والشهادات شرط استيفاء متطلبات معينة².

2. الشفافية: تنص المادة الثالثة من الاتفاقية على التزام الدول الأعضاء بنشر جميع الوثائق المتعلقة بتنظيم الخدمات وإخطار مجلس الخدمات بأي تعديلات، مع إنشاء مركز معلومات للتواصل المستمر، مع استثناء المعلومات السرية التي قد تمس المصالح الاقتصادية أو المنافسة العادلة أو المصلحة العامة³. يهدف هذا البند إلى ضمان اطلاع مزودي الخدمات على القوانين واللوائح والمتطلبات ذات الصلة، بما في ذلك الحواجز الخفية، ويعد تحقيق الشفافية أحد أبرز أهداف الاتفاقية لتعزيز حماية المصالح وكفاءة النظام التجاري العالمي⁴.

3. زيادة مشاركة الدول النامية: تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على تعزيز دور الدول النامية في تجارة الخدمات عبر مجموعة من الإجراءات المتكاملة، تشمل تحسين وسائل الاتصال لتسهيل وصول مقدمي الخدمات إلى المعلومات الفنية والتجارية، وإزالة القيود لتيسير دخولها الأسواق الدولية، وتدعيم القدرات الوطنية لرفع كفاءة وجودة الخدمات وتمكين الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات والوسائل اللوجستية، مع تقديم دعم خاص للدول الأقل نمواً⁵.

4. التكامل الاقتصادي: تنص المادة الخامسة من الاتفاقية على السماح للدول الأعضاء بالانضمام إلى تكتلات إقليمية لتحرير تجارة الخدمات، بشرط أن تغطي هذه التكتلات عدد الخدمات المقدمة وتحدد قيمة المعاملات وحجم التجارة وطرق التوريد، وإلغاء جميع أشكال التمييز بين الدول الأعضاء مع منح الدول النامية مرونة تتناسب مع مستوى تنميتها⁶، وعدم إعاقة التجارة الدولية في الخدمات مع إخطار مجلس التجارة بأي تغييرات أو تعديلات على الاتفاقيات الإقليمية. كما تسمح المادة للدول الأطراف بعقد اتفاقيات لتكامل أسواق العمل الإقليمية بهدف تمكين حرية انتقال الأيدي العاملة بين الدول الأعضاء.

¹ Lisa L.p Grant, **the impact of General Agreement on Trade in Services on Jamaica**, thesis of the degree of Mastre of laws, Library and archives, McGill University, Canada, 2003, p. 17.

² Azzedine Ghoufrane, op.cit, p. 5.

³ مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 230-231.

⁴ Lisa L.p Grant, op.cit, pp. 19-20.

⁵ أسماء سلكة، المرجع السابق، ص 72.

⁶ محمد خيرى، المرجع السابق، ص 75-76.

5. **التنظيم الداخلي:** تشير المادة السادسة إلى أن التنظيم الداخلي هو القواعد المحلية لتنظيم تجارة الخدمات، مع حق الدولة في وضع سياسات القطاع بما يتوافق مع الاتفاقية¹، شرط أن تنفذ التدابير بشكل موضوعي ونزيه، مع توفير وسائل محايدة لمراجعة القرارات الإدارية، ويحق لمجلس التجارة في الخدمات تحديد "الضوابط الضرورية" للوائح المحلية.

6. **الاعتراف:** تنص المادة السابعة من الاتفاقية على أن الأعضاء يمكنهم الاعتراف انتقائياً بالمؤهلات والخبرات والرخص الصادرة عن دول أعضاء أخرى². مع وجوب الاعتراف بالتعليم والخبرة اللازمة لمنح التراخيص لموردي الخدمات الأجانب، وعدم التمييز بين مزودي الخدمات الأجانب عند قبول أو رفض التراخيص والإجازات³.

7. **الاحتكارات وموردي الخدمات الحصرية:** تنص المادة الثامنة من اتفاقية التجارة في الخدمات على أن الأعضاء يجب أن يمتنعوا عن أي تصرف يتعارض مع مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية أو الالتزامات المحددة، وأن يتجنبوا إساءة استخدام الوضع المهيمن في السوق⁴. ولا تمنع الاتفاقية الاحتكارات، لكنها تنظمها لمنع استغلال الموردين لموقعهم المهيمن، مع التركيز على الاحتكارات التي تؤثر على حرية التجارة في الخدمات في القطاعات المحررة، مع استثناء الاحتكارات الطبيعية ذات الصلة السيادية. كما يحق لمجلس التجارة في الخدمات الحصول على معلومات دقيقة حول تأثير الاحتكارات على الموردين الآخرين⁵.

8. **الممارسات التجارية:** تنص المادة التاسعة على أن هذه الممارسات تشمل أي سلوك يحد من المنافسة ويعيق تحرير التجارة، ويلزم الأعضاء بالمشاركة في مشاورات متعددة الأطراف لمواجهتها عند الطلب⁶.

¹ أسماء سلكه، المرجع السابق، ص 73.

² Chadi Azmeh, **Le rôle de la libéralisation du commerce des services dans le développement économique : le cas des services financiers**, Economies et finances, Université Panthéon-Sorbonne- Paris, 2009, pp.117-118.

³ كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005، ص 160.

⁴ Chadi Azmeh, op. Cit, p. 118.

⁵ مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 195.

⁶ World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 9: Domestic Regulation, WTO, Geneva, 1995.

- 9. إجراءات الحماية الطارئة:** تنص المادة العاشرة على أن أي عضو يمكنه اتخاذ إجراءات وقائية لحماية القطاعات الخدمية المحلية التي التزم بتحريرها، شريطة أن تخضع لمفاوضات متعددة الأطراف لضمان عدم التمييز، وتطبق خلال ثلاث سنوات من بدء سريان الاتفاقية¹.
- 10. قيود لحماية ميزان المدفوعات:** تعترف المادة الثانية عشر بالضغط على الدول النامية وتمكن الأعضاء من اتخاذ تدابير مؤقتة وغير تمييزية عند مواجهة صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات، مع الحرص على عدم الإضرار بالأعضاء الآخرين دون مبرر².
- 11. المشتريات الحكومية:** تنص المادة الثالثة عشر على أن المشتريات الحكومية من الخدمات لا تخضع لقواعد النفاذ إلى الأسواق أو مبدأ المعاملة الوطنية أو الدولة الأولى بالرعاية، شرط أن تكون للاستهلاك الذاتي وليس للبيع التجاري أو استخدام الخدمات لأغراض تجارية³.
- 12. الاستثناءات العامة والأمنية:** تنص الاستثناءات العامة في المادة الرابعة عشر على أن الدول الأعضاء يمكنها اتخاذ تدابير لحماية النظام العام، الآداب، وسلامة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الصحة، بشرط ألا تكون تمييزية أو تفرض قيوداً غير مبررة على التجارة⁴. أما الاستثناءات الأمنية، فتسمح للدول بعدم كشف المعلومات المتعلقة بمصالحها الأمنية الأساسية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المصالح العسكرية، بما في ذلك التسلح، والتدابير أثناء الحروب، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفق ميثاق الأمم المتحدة.
- 13. الإعانات:** تنص المادة الخامسة عشر على أن بعض أشكال الدعم قد تؤثر سلباً على التجارة في قطاع الخدمات، ويجب على أي عضو الإفصاح عن الدعم المقدم في هذا المجال، كما تدعو المادة إلى بدء مفاوضات لوضع ضوابط لتنظيم الدعم والإعانات المقدمة لقطاع الخدمات⁵.

ثانياً: الالتزامات المحددة

يحدد الجزء الثالث من الاتفاقية الالتزامات الأساسية للدول الأعضاء من خلال جداول العروض، موضحة مجالات تحرير الخدمات، درجة التحرير، ومتطلبات ضمان معاملة الموردين الأجانب بالمثل مع المواطنين.

¹ World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 10: Recognition, WTO, Geneva, 1995.

² World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 12: Emergency Safeguard Measures, WTO, Geneva, 1995.

³ محمد خيرى، المرجع السابق، ص 77.

⁴ أسماء سلكه، المرجع السابق، ص 76.

⁵ Chadi Azmeh, op.cit, p. 119.

1. الوصول إلى الأسواق: تنص المادة السادسة عشرة على تحديد القيود المسموح بها لدخول السوق، حيث يلزم الأعضاء بالسماح لموردي الخدمات من الأطراف الأخرى بالدخول وفق الشروط المتفق عليها، مثل عدد الموردين، قيمة المعاملات أو الأصول، كميات المخرجات، عدد الأفراد العاملين، الشكل القانوني لمورد الخدمة، ونسبة المشاركة في رأس المال الأجنبي¹.
2. المعاملة الوطنية: تنص المادة السابعة عشرة على التزام كل عضو بضمان معاملة غير تمييزية لموردي الخدمات الأجانب مقارنة بنظرائهم المحليين، وذلك بإزالة أي شكل من أشكال التمييز، بحيث لا تقل المعاملة المقدمة للخدمات الأجنبية عن تلك الممنوحة للخدمات المحلية². ويهدف هذا المعيار إلى ضمان تكافؤ الفرص التنافسية، مع السماح في بعض الحالات بمعاملة مختلفة لموردي الخدمات الأجانب، شريطة ألا تؤثر هذه المعاملة على تلك الفرص، مع إمكانية إدراج الشروط والمؤهلات ضمن الالتزامات المحددة.
3. الالتزامات المحددة الإضافية: وفقا للمادة الثامنة عشرة، يسمح للأعضاء بالتفاوض بشأن التزامات إضافية تتعلق بتدابير لا تدرج ضمن أحكام النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية، مثل المؤهلات أو التراخيص. وتدرج هذه الالتزامات في جداول الأعضاء ضمن جداول الالتزامات المحددة³.

ثالثا: مسار التحرير التدريجي

يعتمد مبدأ التحرير التدريجي على زيادة انفتاح أسواق الخدمات بين الدول الأعضاء عبر جولات تفاوض متتابعة لتعزيز الالتزامات وتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق، مع مراعاة التوازن بين مصالح الدول ومتطلبات تحرير التجارة. ويستند التحرير التدريجي إلى ثلاث آليات أساسية:

1. التفاوض على الالتزامات المحددة: ينص الاتفاق على أن الأعضاء يدخلون جولات تفاوض متتابعة خلال خمس سنوات من سريان الاتفاقية، بهدف تحسين الانفتاح التجاري وتسهيل الوصول الفعال للأسواق، مع مراعاة الأهداف السياسية ومستويات التنمية، وتوسيع الوصول إلى الأسواق

¹ Azzedine Ghoufrane, op.cit, p. 5.

² محمد صافي يوسف، النظرية العامة للمنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 297.

³ World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 18, WTO, Geneva, 1995.

تدرجياً. كما يقوم مجلس التجارة في الخدمات بوضع إرشادات لكل جولة، وينفذ التحرير التدريجي عبر محادثات ثنائية أو متعددة الأطراف لزيادة الالتزامات بموجب الاتفاقية¹.

2. جداول الالتزامات المحددة: تشكل جداول الالتزامات المحددة مستندات قانونية مرفقة بالاتفاقية لكل دولة عضو، توضح تفاصيل فتح الأسواق في القطاعات المحررة وشروط هذا الانفتاح، بما يشمل القيود، شروط الوصول، المعايير الوطنية، الالتزامات الإضافية، والجدول الزمني لتطبيقها، لضمان وضوح الالتزامات والمتطلبات لكل عضو².

الجدول رقم 8: مثال توضيحي لجدول الالتزامات المحددة لتتزانياً.

القطاع	القيود على نفاذ الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية	التزامات إضافية
1. الخدمات السياحية - فنادق أربع نجوم فما فوق	1. لا يوجد None 2. لا يوجد None 3. غير محدد Unbound، باستثناء التدابير المتعلقة بالمديرين التنفيذيين الذين يمتلكون المهارات غير المتوفرة في تتزانياً.	1. لا يوجد None 2. لا يوجد None 3. غير محدد Unbound 4. غير محدد Unbound	

Source : Chadi Azmeh, *Le rôle de la libéralisation du commerce des services dans le développement économique : le cas des services financiers*, Economies et finances, Université Panthéon-Sorbonne- Paris, 2009, p. 161.

في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، تستخدم جداول الالتزامات رموزاً معيارية لتوضيح مدى التزام الدول الأعضاء بفتح قطاعات الخدمات:

- "None" لا يوجد : تعني عدم وجود أي قيود قانونية أو تنظيمية على دخول السوق أو المعاملة الوطنية، ما يعكس التزاماً كاملاً بالتحرير.

¹ World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 19, Paragraph 1, WTO, Geneva, 1995.

² World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 20, WTO, Geneva, 1995.

- "Unbound" غير مقيد: تشير إلى عدم وجود التزام مسبق، مما يسمح للدولة بفرض قيود مستقبلية حسب ما تراه مناسباً.

وعند فتح السوق مع الإبقاء على بعض القيود، تبين هذه القيود في الجداول، وتشمل عادة نسبة الملكية الأجنبية المسموح بها، وعدد الشركات الأجنبية، وشروط التراخيص والمؤهلات، إضافة إلى القيود الجغرافية أو القطاعية¹.

3. تعديل الجداول الزمنية: يحق للعضو تعديل أو سحب أي التزام وارد في جدول التزاماته بعد مرور ثلاث سنوات على سريانها، مع إخطار مجلس التجارة في الخدمات قبل ثلاثة أشهر على الأقل. وإذا ترتب عن هذا التعديل مساس بمزايا الأعضاء الآخرين، تجرى مفاوضات للتعويض وفق مبدأ الدولة الأكثر رعاية، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، يمكن اللجوء إلى التحكيم. وإذا لم يلتزم العضو بنتائج التحكيم، يحق للعضو المتأثر تعديل المزايا المقابلة. كما يتعين على مجلس التجارة في الخدمات وضع إجراءات خاصة لتصحيح أو تعديل الجداول، ويجب الالتزام بها عند إجراء أي تعديل على الالتزامات².

المطلب الثالث: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والقطاعات الخدمية

تعد اتفاقية التجارة العالمية للخدمات إحدى الركائز الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، وتهدف إلى تنظيم وتحرير تجارة الخدمات مع مراعاة مصالح الدول المتقدمة والنامية. ولضمان الوضوح والشمولية، تم اعتماد تصنيف W/120 الذي يقسم الخدمات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية، ويستخدم في جداول الالتزامات لتحديد مدى انفتاح الأسواق ونطاق الالتزامات³.

أولاً: القطاعات الخدمية المتعلقة بالاستثمار

في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، يسهم تحرير الخدمات المرتبطة بالاستثمار في تعزيز تدفقات رأس المال الأجنبي، ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وتسهيل نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة وتحسين مهارات اليد العاملة. وتعد هذه الخدمات عنصراً داعماً

¹ World Trade Organization, *Scheduling of Initial Commitments in Trade in Services: Explanatory Note*, GATS/SC/EXPLN, WTO, Geneva, 1993, pp. 10-11.

² World Trade Organization, *General Agreement on Trade in Services (GATS)*, Article 21, WTO, Geneva, 1995.

³ عبد القادر عبيدات، انعكاسات انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2008، ص 45.

لاندماج الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية، كما تساهم في تحسين بيئة الأعمال وزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية. وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

1. الخدمات السياحية (القطاع رقم 09 في جدول W/120):

- خدمات الفنادق والمطاعم: تشمل الفنادق، النزول، الشقق، المنتجعات والمخيمات السياحية.
- وكالات السفر ومنظمي الرحلات: تشمل حجز الرحلات السياحية وتنظيمها بالإضافة إلى بيع التذاكر.
- خدمات الإرشاد السياحي: تشمل الإرشاد الثقافي والتاريخي.
- خدمات سياحية أخرى غير مصنفة: تشمل خدمات الحجز الإلكتروني والدعم اللوجستي للسياحة والنقل السياحي الخاص¹.

تنظم الاتفاقية قطاع السياحة والسفر كقطاع اقتصادي مهم، مانحة الدول الأعضاء مرونة في تحريره مع الحفاظ على سيادتها. يهدف التحرير إلى منح الشركات الأجنبية معاملة وطنية، تسهيل التراخيص والبراءات، تعزيز المساعدة الفنية، وتمكين نقل الموظفين والتحويلات المالية. واستفادت العديد من الدول النامية من هذا الانفتاح لجذب الاستثمارات، تعزيز القدرات السياحية، وخلق فرص عمل مع الحفاظ على الموارد الثقافية والبيئية².

2. الخدمات المالية (القطاع رقم 07 في جدول W/120):

- خدمات التأمين: تشمل التأمين على الحياة والممتلكات، إعادة التأمين، الوساطة والتسهيلات المساندة مثل الاستشارة وتحديد المخاطر وفض النزاعات³.
- الخدمات مصرفية تجارية: تقدمها المصارف التجارية وتشمل فتح الحسابات، الإقراض، التحويلات، بطاقات الدفع، الصرف، الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد للتجارة الدولية⁴.

¹ United Nations, **Manual on Statistics of International Trade in Services 2010**, United Nations Publication, United States, 2010, pp.110–111.

² محمد مسعد محي، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص108.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التجارة في الخدمات**، الإعداد للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، قطر، 2001، ص7.

⁴ علي توبين، **تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وانعكاساتها على الأنظمة المصرفية العربية**، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص 51–52.

- الخدمات المصرفية الاستثمارية: تركز الخدمات المصرفية الاستثمارية على إدارة واستثمار الأموال للأفراد والشركات والحكومات، مع التركيز على أسواق رأس المال والعمليات المتخصصة، متميزة عن الخدمات المصرفية التقليدية، وتنقسم إلى فئات حسب نوع العملاء، طبيعة العمليات المالية، والمجالات الجغرافية¹.

الجدول رقم 9: تقسيم الخدمات المصرفية الاستثمارية

التصنيف	الفئة المستهدفة	طبيعة الخدمات	الهدف
الخدمات المصرفية الاستثمارية بالتجزئة	الأفراد	استثمار مباشر	تسهيل مشاركة الأفراد في الأسواق المالية، وتحقيق عوائد على المدخرات.
الخدمات المصرفية الاستثمارية بالجملة	المؤسسات	صفقات واستثمارات ضخمة	دعم المؤسسات الكبرى في تأمين التمويل أو الاستثمار بكفاءة في الأسواق المالية.
الخدمات المصرفية بين البنوك	بنوك فقط	تداول سيولة أو استثمارات مشتركة	تعزيز استقرار القطاع المصرفي عبر تبادل السيولة وتقسيم المخاطر.
الخدمات المصرفية المرتبطة بالأوراق المالية	أفراد ومؤسسات	تداول وإدارة الأوراق المالية (أسهم، سندات)	تسهيل عملية الاستثمار في الأسواق المالية وزيادة كفاءة التداول.
الخدمات المصرفية المحلية والدولية	كل الفئات	حسب الحدود الجغرافية	تمكين المستثمرين والشركات من الدخول إلى أسواق أوسع وأكثر تنوعاً.

Source: Prepared by the researcher based on: World Trade Organization, **Sectoral Classification of Services**, Document W/120, Geneva, Available at: www.wto.org, accessed on 12 April 2024.

يهدف الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات إلى فتح الأسواق أمام مقدمي الخدمات المالية الأجانب، سواء عبر الإنترنت أو من خلال الوجود التجاري مثل فروع البنوك الأجنبية، مع السماح بالاستثمار الأجنبي وتراخيص البنوك وشركات التأمين، مع تمكين الدول من فرض لوائح لحماية المستهلك وضمان الاستقرار المالي ومكافحة غسل الأموال والحفاظ على نزاهة النظام المصرفي².

¹ Aaditya Mattoo, **Financial Services and the WTO: Liberalization in the Developing and Transition Economies**, WTO Staff Working Paper No. TISD 98 03, World Trade Organization, Geneva, 1998, p.3.

² Ibid.

3. خدمات قطاع الأعمال (القطاع رقم 01 في جدول W/120):

الجدول رقم 10: تصنيف خدمات الاعمال

أمثلة	الفئة الرئيسية
الخدمات القانونية، المحاسبة والمراجعة، الخدمات الهندسية والمعمارية، التخطيط الحضري والمناظر الطبيعية	الخدمات المهنية
تطوير البرمجيات، صيانة نظم المعلومات، معالجة البيانات، استضافة مواقع وخدمات سحابية	خدمات الحوسبة والمعلومات
الإعلان والدعاية، الترجمة والتحرير، خدمات التوظيف والتشغيل المؤقت، الأمن والتنظيف	خدمات أخرى للأعمال

Source: Prepared by the researcher based on: World Trade Organization, Sectoral Classification of Services, Document W/120, Geneva, Available at: www.wto.org, accessed on 16 April 2024.

تنظم الاتفاقية الخدمات المهنية من خلال تشجيع الاعتراف المتبادل بالمؤهلات والشهادات والخبرات المهنية للعاملين الأجانب، بما يتيح لهم ممارسة نشاطاتهم في الدول الأخرى¹. تحت الاتفاقية على إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف وتنسيق الجهود بين الجهات المهنية لتطوير معايير موحدة، دون إلزام تلقائي بالدولة المستقبلة للاعتراف بالشهادات².

4. خدمات الانشاء والهندسة (القطاع رقم 03 في جدول W/120):

الجدول رقم 11: تصنيف خدمات الانشاء والهندسة

الوصف	الفئة الفرعية للخدمة
إنشاء المباني السكنية والتجارية والإدارية	خدمات إنشاء المباني
إنشاء الطرق، الجسور، المطارات، السدود، شبكات المياه والصرف الصحي	خدمات الإنشاء المدني
تركيب المعدات الصناعية، الأنظمة الكهربائية والميكانيكية، أنظمة التكييف	خدمات تركيب وإنشاء متخصصة
الطلاء، التبييض، الجبس، أعمال النجارة والتشطيبات الداخلية والخارجية	خدمات إنهاء المباني

¹ World Trade Organization, **Other General Provisions: Recognition (Article VII of GATS)**, GATS Training Module, Section 2.4. WTO, available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/cbt_course_e/c2s4p1_e.htm, Accessed on 22 Nov 2024.

² Simonetta Zarrilli, **Moving Professionals Beyond National Borders: Mutual Recognition Agreements and the GATS**, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 2005, p.3.

خدمات بالإنشاء	هندسية متصلة	استشارات هندسية، تصميم، إدارة المشاريع، المسح الهندسي
-------------------	-----------------	---

Source: Prepared by the researcher based on: World Trade Organization, **Sectoral Classification of Services**, Document W/120, Geneva, Available at: www.wto.org, accessed on 15 April 2024.

ملاحظة: تصنف الخدمات الهندسية المتعلقة بالتخطيط أو التصميم في "الخدمات المهنية التجارية" (القطاع 1)، بينما الخدمات التنفيذية تصنف تحت القطاع 3.

تتيح الاتفاقية دخول الشركات والأفراد الأجانب مؤقتا لتقديم الخدمات الإنشائية والاستشارية أو إنشاء مشاريع استثمارية، لتعزيز البنية التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية¹.

ثانيا: القطاعات الخدمية المتعلقة بالتجارة

يشمل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات القطاعات التي تسهل التجارة الدولية في السلع والخدمات، مثل النقل والتمويل والتوزيع والخدمات اللوجستية. أبرز هذه القطاعات:

1. خدمات النقل (القطاع رقم 11 في جدول W/120):

- **النقل البحري:** تشمل الاتفاقية نقل الركاب والبضائع، بالإضافة إلى الشحن والتفريغ وخدمات الموانئ والإرشاد البحري، مع تحرير جزئي فقط للخدمات المساندة بسبب الحساسية السيادية لهذه القطاعات².
- **النقل البري:** يشمل نقل الركاب والبضائع داخل البلاد وعبر الحدود، مع إمكانية تحرير جزئي أو كلي للاستثمارات الأجنبية، مع مراعاة حماية المصالح الوطنية والبنية التحتية³.
- **النقل الجوي:** تسهم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في دعم التجارة الدولية وحركة الركاب والبضائع عالية القيمة، من خلال تحرير بعض خدمات النقل الجوي الداعمة، مثل صيانة الطائرات، وخدمات الحجز، وبيع التذاكر، مع استثناء حقوق النقل الجوي والخدمات الأساسية المرتبطة بالمجال الجوي. ويسهم هذا التحرير الجزئي في تعزيز التنافسية والكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف⁴. كما يتيح تحرير التجارة في خدمات النقل للشركات الأجنبية إنشاء فروع أو

¹ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية (GATS) في الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 149-150.

² World Trade Organization, **Guide to the GATS: An Overview of Issues for Further Liberalization of Trade in Services**, Geneva, 1998, p. 88.

³ الجيلاني بلواضح، واقع قطاع النقل البري في الجزائر: المعوقات والحلول (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، مجلد 4، العدد 2، 2020، ص 1-3.

⁴ World Trade Organization, **Air Transport Services**, Available at: www.wto.org, Accessed on 15 May 2024.

وكالات مع ضمان معاملة متساوية مع الشركات المحلية، مما يعزز المنافسة ويحد من الاحتكار، ويسهم في ربط الدول بحركة نقل الركاب والبضائع، فضلاً عن تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البنية التحتية وخدمات النقل من خلال إزالة القيود التنظيمية¹.

2. خدمات التوزيع (القطاع رقم 05 في جدول W/120):

الجدول رقم 12: تصنيف خدمات التوزيع

الفئة الفرعية للخدمة	الوصف
تجارة الجملة	بيع السلع لتجار التجزئة أو المؤسسات الأخرى وتشمل السلع المحلية والمستوردة.
تجارة التجزئة	بيع السلع مباشرة للمستهلك النهائي سواء في المتاجر أو عبر الأنترنت.
الامتياز التجاري	منح حقوق استخدام العلامة التجارية.
خدمات الوكالات التجارية	الوساطة التجارية بين البائعين والمشتريين دون ملكية مباشرة للسلعة.

Source: Prepared by the researcher based on: World Trade Organization, **Sectoral Classification of Services**, Document W/120, Geneva, Available at: www.wto.org, accessed on 15 May 2024.

تسمح الاتفاقية للشركات الأجنبية بالدخول إلى أسواق التوزيع من خلال الوجود التجاري واعتماد مختلف طرق تقديم الخدمات، مما يسهم في تسهيل النفاذ إلى الأسواق، وتحسين كفاءة التوزيع، وتنوع المنتجات، وخفض الأسعار، إلى جانب جذب الاستثمار الأجنبي ونقل الخبرات. وفي المقابل، تحتفظ الدول الأعضاء بحق فرض بعض القيود التنظيمية لحماية الأنشطة المحلية وتحقيق التوازن الاقتصادي².

ثالثاً: القطاعات الخدمية المتعلقة بالاستثمار والتجارة

تشمل القطاعات الخدمية المتعلقة بالتجارة والاستثمار مجموعة من الخدمات الداعمة للأنشطة التجارية والاستثمارية، والتي تهدف إلى تسهيل تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وخلق بيئة اقتصادية ملائمة للنمو والتنافسية. وتقسم هذه الخدمات إلى عدة قطاعات رئيسية وفق تصنيف (W/120):

¹ خيرى محمد، المرجع السابق، ص 123-125.

² Bernard Hoekman, **Selected WTO Rules and Some Implications for Fund Policy Advice**, IMF Working Paper WP/96/23, International Monetary Fund, United States, 1996, p.3.

1. الخدمات الصحية: تعد الخدمات الصحية من أكثر القطاعات حساسية نظرا لطبيعتها الاجتماعية وارتباطها بحقوق الإنسان. وتسمح الاتفاقية للدول الأعضاء بتحرير هذا القطاع بشكل اختياري، مع الحفاظ على تنظيمه لضمان حماية الصحة العامة. ويشمل القطاع الخدمات الطبية والعلاجية، والمستشفيات، وطب الأسنان، والرعاية المنزلية، سواء المقدمة من مؤسسات عامة أو خاصة، مع إمكانية تقديمها عبر النمط الثالث (الوجود التجاري) والنمط الرابع (تنقل الأفراد) لتيسير دخول الاستثمارات الأجنبية والخبراء¹.

2. خدمات التعليم: تشمل خدمات التعليم، المصنف ضمن القطاع الخامس في الجدول المرجعي W/120، أربع فئات رئيسية: التعليم الابتدائي والثانوي، التعليم العالي، تعليم البالغين، والتدريب المهني أو دورات اللغات. وتنظم الاتفاقية تقديم هذه الخدمات عبر أربعة أنماط تجارية: التعليم عبر الحدود، الاستهلاك في الخارج، الوجود التجاري، وتنقل الأشخاص الطبيعيين. ورغم أن الالتزامات في هذا المجال غالبا ما تكون محدودة لحماية السيادة الوطنية والثقافة والعدالة الاجتماعية، فإن بعض الدول حررت التعليم العالي والتدريب الخاص، خاصة عبر التعليم الإلكتروني والوجود التجاري، ما يوفر فرصا لتحسين الجودة وتوسيع الخيارات وجذب الاستثمارات، مع ضرورة موازنة ذلك مع حماية التعليم العام².

3. الخدمات البيئية: تشمل الخدمات البيئية المدرجة ضمن القطاعات القابلة للتحرير في الاتفاقية مجالات مثل إدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، ومكافحة تغير المناخ. وتهدف الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، ونقل التكنولوجيا، وتحسين كفاءة هذه الخدمات، مع إتاحة تقديمها عبر الأنماط الأربعة، خاصة النمط الثالث (الوجود التجاري)، لتمكين الشركات العالمية من دخول الأسواق المحلية. ومع ذلك، يشدد الاتفاق على ضرورة وضع ضمانات تنظيمية تضمن التوازن بين جذب الاستثمارات وحماية السيادة البيئية واستدامة الموارد.

4. خدمات الاتصالات: تشمل خدمات الاتصالات خدمات الهواتف الثابتة والمحمولة، والاتصالات الدولية، والبريد الإلكتروني، والإنترنت، بالإضافة إلى خدمات البنية التحتية والدعم الفني. ويمكن

¹ عدنان مريزق، واقع جودة الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية بالجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008، ص 25.

² Jane Knight, **Trade in Higher Education Services: The Implications of GATS**, The Observatory on Borderless Higher Education, London, 2002, P. 3-5.

تقديم هذه الخدمات عبر الأنماط الأربعة، لا سيما النمط الثالث (الوجود التجاري) والنمط الأول (عبر الحدود)¹. ويركز تحرير هذا القطاع على إدخال المنافسة، والسماح بإنشاء شركات جديدة، وتمكين الحكومات من تطوير البنية التحتية، مع الالتزام بمبادئ الشفافية، ومكافحة التمييز، وضمان الوصول العادل إلى الشبكات. كما تهدف الاتفاقية إلى منع الاحتكار وتعزيز المنافسة العادلة ضمن جداول الالتزامات الطوعية للدول الأعضاء².

5. الخدمات الأخرى: تشمل الخدمات الأخرى مجالات الترفيه، الثقافة، الرياضة، المكتبات، الأرشيفات، المتاحف، والخدمات المنزلية والمجتمعية. يمكن تقديم هذه الخدمات تجارياً أو ضمن مهام الدولة الثقافية والتعليمية. تتيح الاتفاقية للدول الأعضاء حرية تحديد مستوى الانفتاح وفرض القيود، نظراً لحساسية بعض الأنشطة المرتبطة بالهوية الوطنية، السيادة الثقافية، أو الأمن الاجتماعي³.

¹ محمد خيرى، المرجع السابق، ص 134-136.

² Chadi Azmeh, op.cit, p. 123.

³ World Trade Organization, **Classification of Service Sectors (MTN.GNS/W/120)**, WTO Secretariat, Geneva, 1991, pp. 3-8

المبحث الثالث: آفاق تطور قطاع الخدمات في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تم إدراج تجارة الخدمات رسمياً في النظام التجاري متعدد الأطراف عبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) عام 1995 لتنظيم القطاع وتعزيز دوره الاقتصادي، مع تحقيق توازن بين تحرير الأسواق وحماية المصالح الوطنية. ومع التطورات الرقمية والابتكارات التكنولوجية، توسعت فرص تقديم الخدمات عبر الحدود، ما يمكن الدول النامية من تعزيز تنافسيتها ودمج التحرير التجاري مع التحول الرقمي.

المطلب الأول: إدراج قطاع الخدمات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تم إدراج الخدمات في جدول أعمال جولة الأوروغواي (1986-1994) بدافع مصالح الشركات متعددة الجنسيات، التي رأت فرصاً كبيرة في الانفتاح على الأسواق الأجنبية للتجارة والاستثمار في الخدمات، وهو ما أفاد الدول المتقدمة بشكل رئيسي، رغم المبررات العامة الداعمة للدول النامية. وفي 1988 قدمت الولايات المتحدة خلال اجتماع اللجنة الوزارية في مونتريال مبادرة وطنية ركزت على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، مع تجاهل القطاعات المعتمدة على اليد العاملة المهمة للدول النامية، وهو ما دعمته بعض الدول المتقدمة بينما تحفظت الدول النامية. وعكست النسخة النهائية للاتفاقية هذا التأثير الأمريكي على الالتزامات الأساسية لتحرير تجارة الخدمات، مع إدراج المادة الرابعة لتسهيل دخول الدول النامية إلى الأسواق العالمية عبر التزامات تفاوضية محددة، واستمر هذا التوجه حتى مؤتمر الدوحة الوزاري (2001) الذي شدد على تعزيز تحرير التجارة في الخدمات مع مراعاة احتياجات الدول النامية وتسريع وصول خدماتها إلى الأسواق وزيادة قدرتها التنافسية¹.

أولاً: مواقف الدول تجاه إدراج الخدمات في الاتفاقية

يعد إدراج قطاع الخدمات في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات خطوة محورية أثارت جدلاً تفاوضياً بين الدول المتقدمة والنامية، نظراً لأثرها الاقتصادي وحساسية تحرير التجارة في هذا القطاع.

1. موقف الدول المتقدمة:

رأت الدول المتقدمة في جولة الأوروغواي فرصة لتعزيز تحرير التجارة والاستثمار في الخدمات بما يخدم مصالحها الاقتصادية، مع التركيز على فتح الأسواق للشركات الأجنبية، وضمان الشفافية،

¹ Lisa L. P. Grant, op.cit, pp. 23-24.

وتوفير المعاملة الوطنية المتساوية. وقد كانت الولايات المتحدة الأكثر نشاطا في طرح إطار عام لتحرير الخدمات¹. سعت الولايات المتحدة من خلال إدراج الخدمات في الاتفاقية إلى حماية حقوق ملكيتها الفكرية والاستفادة من ميزتها التنافسية في مجالات مثل الخدمات المصرفية والتأمين والبرمجيات، كما أسست فرقا متخصصة لتحديد تعريف الخدمات ومراجعة تحريرها، ووضع القوانين والأنظمة التي تنظم العلاقة بين قطاع الخدمات والقطاعات الإنتاجية لدعم تحرير التجارة العالمية في هذا المجال².

سعت الحكومة الأمريكية، بدعم الدول المتقدمة، إلى إعادة صياغة دور الدول النامية في النظام التجاري العالمي، معتبرة أن المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها تمنحها فوائد دون الالتزامات المقابلة. وعملت على إدراج هذه الدول بالكامل ضمن قواعد النظام الجديد، وإلزامها بقبول القوانين والشروط دون أي تمييز خاص³. وقد ذكر تقرير راغافان أن الاقتراحات الأمريكية لمسودة اتفاقية التجارة في الخدمات أثارت دهشة الخبراء لطموحها الكبير، إذ كانت تمنح الشركات متعددة الجنسيات امتيازات واسعة في الأسواق العالمية، وتتيح للأجانب حقوق ملكية غير مسبقة منذ نهاية الحقبة الاستعمارية.

اعتمدت السوق الأوروبية المشتركة نهجا تدريجيا في تحرير التجارة، يخفف القيود على الوصول إلى السوق مع مراعاة الأهداف السياسية ومتطلبات الشفافية والمنافسة واحترام القوانين الوطنية. وركزت على مبدأ "الوجود التجاري" كآلية لتحقيق التوازن بين التحرير والسيادة، لضمان جذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا دون تعريض أسواق العمل لمخاطر خارجية. وفيما يتعلق بالمواءمة التنموية، تعتبر السوق الأوروبية أن التوسع التجاري هو المعيار الأساسي لتحقيق التنمية، مستبعدة حركة العمالة ومعتبرة أن البلدان النامية لا تمتلك ميزة نسبية واضحة في تجارة الخدمات على المدى القريب. وتركز في المقابل على نقل التكنولوجيا وتسهيل الوصول إلى الشبكات والمعلومات، لكنها لا تفرض التزامات واضحة على الشركات متعددة الجنسيات أو على الدول المصدرة لضمان تنفيذ هذه الالتزامات، مما يجعل الدول النامية الأضعف أقل استفادة من هذا النهج⁴.

¹ United States Trade Representative, **United States Announces Proposals for Liberalizing Trade in Services**, 2002, available at: <https://ustr.gov>, Accessed on 20 June 2024.

² أسماء سلكه، المرجع السابق، ص 79-80.

³ James Bacchus, Inu Manak, **The Development Dimension: What to Do about Differential Treatment in Trade**, Cato Institute, Policy Analysis No. 887, United States, 2020, pp. 4-6.

⁴ Martin Khor Kok Peng, **The Uruguay Round Negotiations on Services: A Third World Perspective**, Third World Network, Malaysia, 1990, pp. 15-18.

2. موقف الدول النامية:

كانت الدول النامية مترددة بشأن إدراج الخدمات في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، خوفاً من أن يستغل ذلك من قبل الدول المتقدمة للانتقام التجاري. فقد يعني ذلك أن قواعد السلع ستطبق على الخدمات، وأن أي مخالفة لقواعد خدمة معينة قد تتيح للدول الأخرى اتخاذ إجراءات انتقامية ضد سلع الدولة المخالفة، وهو ما قد يضر بشكل كبير بصادراتها من السلع، التي تعتمد على أسواق الدول الصناعية. لذلك، عارضت دول أمريكا اللاتينية إدراج الخدمات في الاتفاقية واقترحت فصل معالجة السلع عن الخدمات¹. وبالتالي، بدا أن الاتفاقية تخدم مصالح أطراف معينة فقط، وتفرض معياراً موحداً للتجارة، دون معالجة ممارسات الشركات متعددة الجنسيات أو تحرير خدمات العمالة، مما يجعلها بعيدة عن تحقيق توقعات الدول النامية².

وعلى عكس الدول المتقدمة التي امتلكت مواقف تفاوضية منسقة ومدعومة بمؤسسات قوية، افترقت معظم الدول النامية إلى الجاهزية التقنية والسياسية خلال مفاوضات تحرير الخدمات، باستثناء دول كالهند والبرازيل التي حددت رؤى واضحة. وقد شددت الدول النامية على ضرورة إدراج مفهوم "التنمية" في الاتفاق، والتمييز بين التجارة عبر الحدود والتجارة الداخلية والاستثمار، كما دعت إلى تمكين الوجود المؤقت في الأسواق واعتماد مبدأي "المعاملة بالمثل النسبية" و"الوصول التفضيلي" لتعزيز صادراتها الخدمية وتطوير مهاراتها وضمان انتقال التكنولوجيا³.

بشكل عام، استمرت الدول النامية في المطالبة بفصل اتفاقيات الخدمات عن اتفاقية الجات بهدف تطبيق مفهوم "المعاملة النسبية"، حيث تسعى إلى تحقيق توازن بين حركة العمالة ورأس المال مع الحفاظ على سياساتها الوطنية وضمان معاملة تفضيلية غير مشروطة. فهي ترغب في فتح أسواقها أمام الدول المتقدمة في قطاع الخدمات دون الالتزام بفتح أسواقها بشكل كامل، مع رفض ربط مفاوضات فتح الأسواق بين السلع والخدمات. كما شددت هذه الدول على ضرورة أن يميز هيكل الاتفاق بين الالتزامات العامة التي يجب على جميع الأعضاء احترامها مثل زيادة مشاركة الدول النامية، وتطبيق المعاملة التفضيلية، وتعزيز الشفافية وبين الالتزامات الخاصة بالوصول إلى الأسواق والتنازلات المتعلقة بالمعاملة الوطنية، التي ينبغي التفاوض بشأنها بشكل منفصل لضمان مراعاة مصالح الدول النامية.

¹ Ibid, p. 5.

² Lisa L. P. Grant, op. cit, p. 24.

³ Martin Khor Kok Peng, op. cit, p. 19.

أوضحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تحرير تجارة الخدمات يمكن أن يعود بفوائد كبيرة على الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، مما يفتح أمامها فرصاً أوسع للتنمية. غير أن هذه الدول انتقدت اقتراح الولايات المتحدة عام 1989 لابتعاده عن أهداف التنمية، خاصة مع استبعاد قطاعات مثل الشحن والتمويل، مؤكدة أن أولوياتها تتمثل في تسهيل حركة العمال وتضمين القطاعات كثيفة العمالة كالبناء والهندسة والسياحة ضمن تجارة الخدمات، مع اعتماد نهج تدريجي يمنحها الوقت الكافي لتطوير قدراتها التنافسية¹.

ثانياً: دعم مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات

منذ إعلان مونتريال، جرى التأكيد على أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ينبغي أن تعزز مشاركة الدول النامية من خلال تقوية قدراتها المحلية على تقديم الخدمات. كما يؤكد إعلان بونتا ديل إستي أن تحرير قطاع الخدمات يعد وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء ودعم تنمية الدول النامية، وهو ما أسهم في دمج مصالح هذه الدول ضمن هيكل الاتفاقية².

1. مبدأ المشاركة المتزايدة للبلدان النامية في تجارة الخدمات

يتجسد تطبيق مبدأ تعزيز مشاركة الدول النامية في الاتفاقية المتعلقة بالتجارة في الخدمات من خلال مراعاة وضعها الخاص في التجارة العالمية للخدمات، وتسهيل عملية تحرير تجارة الخدمات بما يتلاءم مع ظروفها وإمكاناتها.

➤ الاعتراف بالوضع الخاص للدول النامية: تعترف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بالحالة الخاصة للدول النامية عبر ثلاثة جوانب: دعم النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين وتطوير الدول النامية، ومنحها الحق في تنظيم كيفية تقديم الخدمات داخل أراضيهم وإدخال تنظيمات جديدة بما يتماشى مع أهداف السياسات الوطنية، وتيسير زيادة تواجدها الفعال في تجارة الخدمات وتوسيع صادراتها عبر تعزيز قدراتها وكفاءتها الوطنية.

¹ Vinod Aggarwal, *The Political Economy of Service Sector Negotiations in the Uruguay Round*, The Fletcher Forum of World Affairs, Vol. 16, No. 1, 1992, pp. 25-26.

² Khadiga Hafez, *L'accord général sur le commerce des services et les pays en développement : dimension juridique, enjeux de développement*, Doctorat en droit international, européen et comparé, Université Jean Moulin (Lyon 3), France, 2015, p.39.

يراعي نظام تحرير تجارة الخدمات الفروقات بين الدول من خلال مبدأ التحرير التدريجي واستقلال الاتفاقية عن الجات، مما يحد من الأعباء المفروضة على الدول النامية ويأخذ مصالحها بعين الاعتبار، ويسهم في تسهيل اندماجها في تجارة الخدمات.

➤ **تسهيل عملية التحرير:** تنص المادة 2.19 على أن تحرير تجارة الخدمات يجب أن يراعي الأهداف السياسية الوطنية ومستوى التنمية، مما يمنح الدول النامية مرونة ويعزز التعاون في اتفاقيات التكامل الاقتصادي.

- **تعزيز التعاون:** تواجه الدول النامية صعوبات في تلبية متطلبات تصدير الخدمات إلى الدول المتقدمة، بسبب تعقيد استراتيجيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتحديات تجاه جودة خدماتها. وفي المقابل، يتيح تحرير تجارة الخدمات فرصاً لتعزيز قدراتها عبر الاستفادة من التكنولوجيا وشبكات المعلومات والتوزيع. كما تكفل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات تسهيل نفاذ الدول النامية إلى الأسواق من خلال التعاون الدولي، وبناء القدرات، وتحسين البنية التحتية والمرونة في الاتفاقيات الإقليمية، بما يعزز مشاركتها في التجارة العالمية للخدمات.

- **المرونة الممنوحة للدول النامية في اتفاقيات التكامل الاقتصادي:** يركز المسار الثاني لتحرير تجارة الخدمات في الدول النامية على منحها مرونة في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، بما يدعم قدراتها الوطنية واندماجها في الاقتصاد العالمي. وتنظم المادة (5) من الاتفاقية شروط المشاركة في اتفاقيات التكامل الاقتصادي، مع الالتزام بتغطية قطاعات وأنماط متعددة وإزالة التدابير التمييزية، غير أن محدودية قدرات الدول النامية تجعل تطبيق هذه الشروط صعباً، ما يبرر منحها مرونة خاصة في التنفيذ¹.

2. أخذ البرامج التنموية للدول النامية بعين الاعتبار

تسمح اتفاقية التجارة في الخدمات للدول النامية بوضع قيود لحماية ميزان مدفوعاتها، مع الأخذ في الاعتبار برامج التنمية لضمان عدم التأثير على استقرارها الاقتصادي عند التفاوض على فتح قطاعات الخدمات.

➤ **المفاوضات حول الإعانات:** تشير الإعانات إلى تدابير تمييزية، ولا سيما المالية منها، تهدف إلى دعم مقدمي الخدمات المحليين. ووفقاً للمادة (15/1) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، يقر

¹ Khadiga Hafez, op.cit, pp.41-45.

الأعضاء بأن الإعانات قد تؤدي، في بعض الحالات، إلى تشويه التجارة في خدمات معينة، خاصة في البلدان النامية التي تعتمد عليها بشكل واسع في قطاعات حيوية مثل النقل والطاقة والتعليم والرعاية الصحية. ورغم مطالبة الدول النامية خلال مفاوضات جولة الأوروغواي بمنحها مرونة أكبر لاستخدام الإعانات لتحقيق أهدافها التنموية، لم يسفر ذلك عن اتفاق ملزم، إذ اقتصر الأمر على الاعتراف بأهمية الإعانات مستقبلاً لدعم برامج التنمية، دون أن يترتب على هذا الاعتراف أثر قانوني قوي في الإطار الحالي للاتفاقية.

➤ **حماية ميزان المدفوعات:** تسمح المادة (12/1) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات للدول النامية فرض قيود مؤقتة لحماية ميزان مدفوعاتها، بهدف الحفاظ على مستوى ملائم من الاحتياطات المالية اللازمة لدعم برامجها التنموية. كما تسمح هذه القيود بإعطاء الأولوية للقطاعات الأساسية والخدمات الحيوية، بما يتيح لهذه الدول اعتماد مسار تدريجي في تحرير تجارة الخدمات، مع مراعاة أوضاعها الاقتصادية واحتياجاتها التنموية ومصالحها الوطنية.¹

المطلب الثاني: آثار تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد العالمي والدول النامية

يفتح تحرير تجارة الخدمات فرصاً للنمو والانخراط في الأسواق الدولية، لكن الاستفادة تبقى أكبر للدول المتقدمة بسبب تفوقها التكنولوجي وبنيتها التحتية، بينما تواجه الدول النامية تحديات في الكفاءات والتمويل وشبكات الخدمات، مع إمكانية تحقيق نمو كبير عند دعمها بشكل مناسب.

أولاً: تطور تجارة الخدمات الدولية في ظل الانفتاح الاقتصادي

تعد تجارة الخدمات جزءاً أساسياً من الاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت صادراتها من 2.6 تريليون دولار عام 2005 إلى أكثر من 8 تريليون دولار عام 2023. واستفادت الدول المتقدمة بشكل رئيسي من الخدمات عالية القيمة، في حين أتاح تحرير تجارة الخدمات للدول النامية فرصاً أكبر للاندماج في الأسواق العالمية، مما ساهم في تعزيز قدراتها التصديرية.

1. تطور حجم التجارة العالمية في الخدمات التجارية

شهد نمو التجارة في الخدمات التجارية تفاوتاً بين الأقاليم، متأثراً بسياسات التحرير الاقتصادية، والأزمات المالية، والتحول التكنولوجية، ما أدى إلى اختلاف فرص النفاذ والأسواق. يعرض الجدول التالي تطور حجم التجارة العالمية وفق الأقاليم، مبرزاً الفوارق والاتجاهات العامة.

¹ Ibid, pp. 47-48.

الجدول رقم 13: تطور حجم التجارة الدولية في الخدمات التجارية (2005-2023)

2023	-2020 2023	-2015 2019	-2010 2014	-2005 2009	2005	الأقاليم
الصادرات (مليار دولار)	التغير النسبي السنوي (%)				الصادرات (مليار دولار)	
8040	50	26	31	36	2696	العالم
1164	40	17	28	34	441	أمريكا الشمالية
3874	44	27	30	31	1462	أوروبا
1934	68	30	43	58	410	آسيا
256	91	13	31	32	97	أمريكا اللاتينية
149	72	28	11	39	61	إفريقيا
الواردات (مليار دولار)	التغير النسبي السنوي (%)				الواردات (مليار دولار)	الأقاليم
7341	46	23	33	35	2633	العالم
897	56	20	13	30	379	أمريكا الشمالية
3446	42	31	30	31	1295	أوروبا
1966	52	17	57	48	517	آسيا
333	67	2	38	51	102	أمريكا اللاتينية
188	28	16	22	78	77	إفريقيا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، متاحة على الموقع <https://unctadstat.unctad.org>. تاريخ الاطلاع 17 أكتوبر 2024.

تشير الأرقام الإحصائية في الجدول أعلاه إلى أن أوروبا أكبر مصدر ومستورد للخدمات في العالم بقيمة تصل إلى 3874 مليار دولار و 3446 مليار دولار للصادرات والواردات على التوالي، تليها آسيا بقيمة 1934 مليار دولار و 1966 مليار دولار ومن ثم أمريكا الشمالية بقيمة 1164 مليار دولار و 879 مليار دولار. تحتل المناطق النامية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية مرتبة أقل من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية.

2. التوزيع النسبي للتجارة العالمية في الخدمات التجارية

يعكس التوزيع النسبي للتجارة العالمية في الخدمات تأثير سياسات التحرير الدولية والإقليمية في فتح الأسواق وزيادة المنافسة وتعزيز الاستثمار، مع بروز القطاعات المعرفية والتكنولوجية كقوى رئيسية لإعادة تشكيل هيكل تجارة الخدمات العالمية.

الجدول رقم 14: التوزيع النسبي للتجارة العالمية في الخدمات التجارية (2005-2023)

الصادرات (%)				المجالات
2023	2019	2014	2009-2005	
10	8.9	9.2	9.5	خدمات مالية
16	25.4	25.8	26.8	خدمات سياحية
22	19.2	21.8	23.6	النقل
14	10	8.5	7.5	خدمات الاتصالات
9.5	8.7	7.4	6.5	خدمات مهنية
11	10.5	10.6	10.4	الخدمات الفنية والتجارية
الواردات (%)				المجالات
2023	2019	2014	2009-2005	
6	5.3	4.5	5	خدمات مالية
17	26	25	24.6	السفر
25.2	22.4	26	28.02	النقل
8.6	6.5	5.7	5	خدمات الاتصالات
10	7.5	6.8	6.2	خدمات مهنية
12	11.6	11.7	11.5	الخدمات الفنية والتجارية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، متاحة على الموقع <https://unctadstat.unctad.org>. تاريخ الاطلاع 18 أكتوبر 2024.

شهد التوزيع النسبي للتجارة العالمية في الخدمات التجارية بين 2005 و2023 تغيرات هيكلية تعكس التحولات الاقتصادية العالمية. في البداية كانت خدمات السياحة والنقل تمثل حوالي 50-53% من إجمالي التجارة بسبب نمو السفر الدولي والأنشطة التجارية، لكنها تراجعت تدريجياً، خاصة بعد جائحة كورونا التي قلصت حركة السفر العالمية. بالمقابل، شهدت خدمات الأعمال المهنية والفنية والخدمات الرقمية (مثل تكنولوجيا المعلومات، الملكية الفكرية، البحث والتطوير) نمواً سريعاً، حيث ارتفعت حصتها من نحو 33% عام 2005 إلى حوالي 45% عام 2023. وتعكس هذه التحولات الانتقال العالمي نحو الاقتصاد المعرفي والرقمي وزيادة التجارة في الخدمات غير المادية والقابلة للتسليم عن بعد، مع تسريع جائحة كورونا لهذا الاتجاه بعد عام 2020.

3. الدول الرائدة في تجارة الخدمات التجارية

تعد بعض الدول محركا أساسيا في تجارة الخدمات على المستوى العالمي، إذ تتصدر مراتب متقدمة في مجالي التصدير والاستيراد بفضل قوتها الاقتصادية وتطور بنيتها التحتية الخدمية، إلى جانب قدرتها العالية على الابتكار. كما أسهمت سياساتها المنفتحة في مجال تحرير التجارة في توسيع وصولها إلى الأسواق الخارجية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

الجدول رقم 15: الدول الرائدة في تجارة الخدمات التجارية العالمية لسنة 2023

ترتيب	المصدرين	2023	%	ترتيب	المستوردين	2023	%
		B\$				B\$	
1	أمريكا	1026	13	1	أمريكا	748.1	10
2	المملكة المتحدة	584,2	7.2	2	الصين	534.8	7.2
3	ألمانيا	439,9	5.4	3	ألمانيا	519.3	7.0
4	إيرلندا	397,5	4.9	4	إيرلندا	418.5	5.6
5	الصين	369,9	4.6	5	المملكة المتحدة	359.3	4.8
6	فرنسا	337,5	4.2	6	فرنسا	331.4	4.5
7	الهند	332,0	4.1	7	سنغافورة	326.0	4.4
8	سنغافورة	328,0	4.0	8	هولندا	252.9	3.4
9	هولندا	290,1	2.6	9	اليابان	230.4	3.1
10	اليابان	206,9	2.5	10	سويسرا	192.2	2.6
11	كندا	198,3	2.4	11	الهند	177.3	2.4
12	إسبانيا	167,3	2.0	12	بلجيكا	159.4	2.2
13	أستراليا	148,6	1.8	13	إيطاليا	155.4	2.1
14	سويسرا	147,9	1.8	14	جمهورية كوريا	151.3	2.0
15	الإمارات العربية المتحدة	146,2	1.8	15	كندا	150.9	2.0
16	بلجيكا	145,7	1.8	16	لكسمبورغ	126.9	1.7
17	إيطاليا	124,4	1.5	17	السويد	114.0	1.5
18	البرازيل	116,0	1.4	18	الدنمارك	112.9	1.5
19	هونغ كونغ	108,0	1.3	19	أستراليا	99.9	1.4
20	السويد	106,0	1.3	20	إسبانيا	95.8	1.3
21	المكسيك	104,8	1.3	21	السعودية	88.3	1.2

1.1	84.1	النمسا	22	1.2	98,5	النرويج	22
1.1	78.8	هونغ كونغ	23	1.1	89,6	النمسا	23
1.0	75.6	روسيا	24	1.0	82,9	فنلندا	24
1.0	74.7	المكسيك	25	0.9	74,7	الدنمارك	25
77	5658.	المجموع	77	6171.	4	المجموع	
100	7372.	العالم	100	8040.	6	العالم	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 19 أكتوبر 2024.

تهيمن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وإيرلندا على تصدير واستيراد الخدمات بفضل تفوقها في التكنولوجيا والتعليم، فيما تصدر بعض الدول النامية مثل الهند والصين والبرازيل مجالات محددة كالتكنولوجيا المعلومات والخدمات الصناعية والتجارية والاستشارية. ومع ذلك، تبقى حصة الدول النامية في سوق الخدمات العالمية أقل بسبب تحديات البنية التحتية والتنظيم، على الرغم من مشاركتها في اتفاقيات مثل اتفاقية التجارة العامة للخدمات.

ثانياً: أبرز ملامح تحرير تجارة الخدمات في الدول النامية

اتجهت الدول النامية تدريجياً نحو تحرير قطاع الخدمات استجابة للانفتاح الاقتصادي واتفاقية التجارة في الخدمات، من خلال إصلاحات هدفت إلى تعزيز المنافسة ورفع جودة الخدمات، إلى جانب فتح قطاعات استراتيجية كالاتصالات والسياحة والتعليم والخدمات المالية أمام الاستثمار الأجنبي، وأسفر هذا التوجه عن زيادة عدد الالتزامات القطاعية المدرجة في جداول الالتزامات الوطنية، مما يعكس اتساع نطاق انخراط الدول النامية في نظام تجارة الخدمات العالمي لخص.

1. الالتزامات القطاعية

تعد الالتزامات التي تقدمها الدول في إطار الاتفاقية مؤشراً رئيسياً على مستوى انخراطها في تحرير قطاع الخدمات عالمياً، حيث قدمت الدول المتقدمة التزامات أكثر شمولاً مقارنة بالدول النامية. وتصنف هذه الالتزامات وفقاً للقطاعات المختلفة مثل الاتصالات، النقل، التعليم، السياحة، والخدمات المالية وكذلك حسب أنماط توريد الخدمات الأربعة.

الجدول رقم 16: متوسط عدد القطاعات المتعهد بها حسب فئة الدول (2020)

الدول	متوسط عدد القطاعات المتعهد بها	النسبة من إجمالي 160 قطاعا	أمثلة على دول
الدول المتقدمة	108 قطاعا	68%	أمريكا، اليابان، ألمانيا
الدول النامية الكبرى	75-60 قطاعا	47-40%	الهند، البرازيل، الصين
الدول النامية الأخرى	45-30 قطاعا	28-20%	تونس، فيتنام، مصر
أقل البلدان نموا	20-13 قطاعا	أقل من 15%	إثيوبيا، بنغلاديش، نيبال

Source: Prepared by the researcher based on: World Bank, GATS Commitments Index (TM. GATS.XD): Country Commitments Under GATS, Data Bank & WTO, GATS: Commitments and Schedule by Country, 2020.

تشير البيانات إلى تفاوت واضح في مستوى التزام الدول بتحرير القطاعات الخدمية ضمن الاتفاقية. فقد حررت الدول المتقدمة نحو 68% من إجمالي القطاعات بمتوسط 108 قطاعا، ما يعكس انفتاحا شاملا يشمل مختلف أنماط تقديم الخدمة واحترام الالتزامات المتعلقة بالمعاملة الوطنية. في المقابل، سجلت الدول النامية الكبرى معدل تغطية بلغ 47% من القطاعات بمتوسط 75-60 قطاعا، مع تركيز على القطاعات ذات الأولوية مثل الاتصالات والتعليم وتحفظ نسبي في القطاعات الحساسة اقتصاديا. أما الدول النامية الأخرى فبلغت نسبة التزامها نحو 28% بمتوسط 45-30 قطاعا، ما يدل على انفتاح معتدل نتيجة التخوف من تحرير القطاعات الهامة. وتظهر الدول الأقل نموا أدنى نسبة التزام، حيث لم تتجاوز 15%، بسبب ضعف القدرة على التفاوض ونقص المؤسسات والخوف من الآثار السلبية على القطاعات المحلية.

تبرز هذه الفروقات فجوة واضحة بين فئات الدول في درجة اندماجها في النظام التجاري العالمي، ما يستدعي اعتماد منهج تدريجي يأخذ في الحسبان مستويات التطور بين الأطراف المعنية.

2. الخصائص القطاعية المهيمنة

تعكس الخصائص القطاعية للالتزامات في الاتفاقية مدى تركيز الدول الأعضاء على تحرير قطاعات معينة وفقا لأولوياتها الاقتصادية ومستوى تطورها، ويعرض الجدول التالي التوزيع النسبي لهذه الالتزامات حسب القطاعات، وفقا لمؤشر التزامات عام 2020 الصادر عن البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، الذي يشمل 12 قطاعا رئيسيا.

الجدول رقم 17: التوزيع النسبي لالتزامات الأعضاء حسب القطاع (2020)

القطاع (المجموعة الرئيسية الـ 12 حسب W/120)	الدول المتقدمة (ذات دخل المرتفع)	الدول النامية الكبرى (الاقتصادات الناشئة)	الدول النامية الأخرى (ذات دخل المتوسط الأدنى)
خدمات الأعمال	~75%	~50%	~30%
خدمات الاتصالات	~70%	~45%	~25%
التشييد والهندسة	~60%	~35%	~20%
التوزيع	~65%	~40%	~25%
التعليم	~55%	~30%	~15%
البيئة	~45%	~20%	~10%
الخدمات المالية	~70%	~40%	~20%
الصحة والرعاية الاجتماعية	~50%	~25%	~15%
السياحة والسفر	~80%	~55%	~35%
الترفيه والثقافة	~60%	~35%	~20%
النقل	~65%	~45%	~30%
خدمات أخرى	~50%	~30%	~18%

Source: Prepared by the researcher based on: World Bank, GATS Commitments Index (TM. GATS.XD): Country Commitments Under GATS, Data Bank & WTO, GATS: Commitments and Schedule by Country, 2020.

تلتزم الدول المتقدمة بنسبة عالية من القطاعات، خاصة الخدمات المالية والأعمال والاتصالات والسياحة، نتيجة قدراتها التنافسية وسعيها لتعميق الانفتاح التجاري. في المقابل، تظهر الدول النامية الكبرى نمطا من الالتزامات الانتقائية، يتركز أساسا في القطاعات التي تمتلك فيها مزايا نسبية، كالسياحة وخدمات الأعمال، بهدف تعزيز الجاذبية الاستثمارية. أما الدول النامية الأخرى، فتميل إلى نهج أكثر تحفظا، نتيجة التحديات المؤسسية والتكنولوجية، إلى جانب التخوف من آثار الانفتاح على القطاعات الاجتماعية الحساسة كالصحة والتعليم.

3. النفاذ إلى الأسواق والقيود النسبية

تعكس تصنيفات النفاذ إلى الأسواق في إطار اتفاقية (GATS) درجة الانفتاح الممنوح لمقدمي الخدمات الأجانب في مختلف القطاعات. ويقسم هذا النفاذ إلى ثلاث مستويات وفقا لنوع الالتزام وحجم القيود التي تفرضها الدول، ويبين الجدول المقابل هيكل التزامات النفاذ حسب أنماط التوريد الأربعة وفق تصنيف W/120.

الجدول رقم 18: مستويات النفاذ إلى الأسواق والقيود حسب طرق تقديم الخدمات (2020)

مجموعة الدول	طريقة التوريد	نفاذ غير مقيد	نفاذ جزئي	نفاذ مقيد/مغلق
الدول المتقدمة	النمط 1: عبر الحدود	55%	30%	15%
	النمط 2: الاستهلاك بالخارج	80%	15%	5%
	النمط 3: الوجود التجاري	60%	30%	10%
	النمط 4: تنقل الأفراد	35%	45%	20%
الدول النامية الكبرى	النمط 1: عبر الحدود	32%	39%	29%
	النمط 2: الاستهلاك بالخارج	68%	22%	10%
	النمط 3: الوجود التجاري	38%	40%	22%
	النمط 4: تنقل الأفراد	18%	46%	36%
الدول النامية الأخرى	النمط 1: عبر الحدود	22%	35%	43%
	النمط 2: الاستهلاك بالخارج	60%	25%	15%
	النمط 3: الوجود التجاري	28%	42%	30%
	النمط 4: تنقل الأفراد	12%	44%	44%

Source: Prepared by the researcher based on: World Bank, GATS Commitments Index (TM.GATS.XD) Metadata Entry, Data Bank, 2020, available at: <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/africa-development-indicators/series/TM.GATS.XD>, accessed on: 25 July 2024.

تختلف درجة الانفتاح على تجارة الخدمات بين الدول حسب مستوى تطورها. تتبنى الدول المتقدمة نهجا أكثر تحررا، مع انفتاح واسع في معظم أنماط التوريد، ولا سيما الاستهلاك في الخارج والوجود التجاري، مع فرض قيود محدودة على تنقل الأفراد. وتسعى الدول النامية الكبرى إلى تحقيق توازن بين الانفتاح والحماية، مبدية مرونة في النمط الثالث بينما تتوخى الحذر في النمطين الأول والرابع. أما الدول النامية الأخرى، فتتسم بتحفظ أكبر في النمطين الأول والرابع نتيجة محدودية قدراتها المؤسسية ومخاوف فقدان السيطرة على قطاعاتها الحيوية.

4. الهيكل التصديري للدول النامية وفق أنماط التوريد

تظهر الدول النامية تفاوتاً واضحاً في درجة التزامها بتحرير أنماط التوريد الأربعة وفق اتفاقية التجارة العامة للخدمات، نتيجة اختلاف قدراتها المؤسسية والبنية التحتية وسياساتها الاقتصادية. وينعكس هذا التباين أيضاً في هيكل صادراتها من الخدمات، مما يتيح تقييم مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي وتحليل العلاقة بين تحرير التجارة والنتائج الاقتصادية المحققة.

الجدول رقم 19: هيكل صادرات الدول النامية حسب أنماط التوريد (2020)

نمط التوريد	نسبة صادرات الخدمات (%)	متوسط النمو 2020-2015	القطاعات الرئيسية
النمط 3: الوجود التجاري	60%	6%	خدمات الأعمال، بنك وفروع التأمين، شركات الاتصالات،
النمط 1: التوريد عبر الحدود	28%	8%	التعليم الإلكتروني، البرمجة، الخدمات المالية الإلكترونية
النمط 2: الاستهلاك في الخارج	10%	7%	السياحة، التعليم بالخارج، العلاج، السفر
النمط 4: انتقال الأشخاص الطبيعيين	2%	3%	مقدمون مهنيون مؤقتون (مهندسين، مستشارين)

Source: Prepared by the researcher based on: World Trade Organization, Trade in Services by Mode of Supply (TISMOS) Dataset: 2005-2022. Available at: <https://www.wto.org>. Accessed on 12 August 2024.

يهيمن النمط الثالث (الوجود التجاري) على صادرات الدول النامية بنسبة 60% نتيجة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يسجل النمط الأول (التوريد عبر الحدود) نموا سنويا بنحو 8% مدفوعا بالتحول الرقمي، ويظل النمط الثاني (الاستهلاك في الخارج) محدود الأهمية بنسبة 10%. يواجه النمط الرابع (انتقال الأفراد) تحديات كبيرة تشمل القيود على حركة العمالة، هجرة الكفاءات، ضعف الأطر القانونية، واشتراط مساواة الأجور، مما يحد من استفادة الدول النامية. تشير الدراسات إلى أن تحرير النمط الرابع وحده لا يحقق مكاسب كبيرة إلا مع تحرير مواز لحركة رؤوس الأموال والاستثمار، حيث تعزز القدرات الرقمية والمؤسسية التنافسية وتمكن الدول النامية من اندماج فعال في الاقتصاد العالمي، كما تستفيد ميزة انخفاض تكلفة اليد العاملة بشكل أكبر في النمط الأول عبر ظاهرة الاستعانة بمصادر خارجية¹.

ثالثا: فوائد تحرير تجارة الخدمات للدول النامية

يمكن لتحرير تجارة الخدمات أن يحقق فوائد اقتصادية وتنموية كبيرة للدول النامية إذا تم تنفيذه بشكل تدريجي ومتوافق مع خصوصية كل دولة وأولوياتها التنموية. ويتجلى أثر هذا التحرير عبر الأبعاد

¹ Julia Nielson, Daria Taglioni, **Services Trade Liberalization: Identifying Opportunities and Gains**, OECD Trade Policy Papers, No. 1, OECD, Paris, 2004, p.109.

الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، كما يبرز من خلال التجارب العملية المختلفة التي توفر أمثلة واقعية على أثر تحرير الخدمات في تعزيز النمو، وتطوير الكفاءات، وتحسين البنية التحتية.

1. الفوائد الاقتصادية

تشير نتائج عدد من الدراسات والنماذج الاقتصادية، مثل دراسات Dee و(2001) Hanslow، و(2002) Brown, Deardorff & Stern، و(1999) Robinson، إلى أن تحرير تجارة الخدمات يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة على المستوى العالمي، مع تفاوت الاستفادة بين الدول تبعاً لدرجة انفتاحها وهيكلها الاقتصادي. وتظهر هذه النماذج أن الدول النامية، على وجه الخصوص، قد تستفيد من التحرير عبر تعزيز الكفاءة الإنتاجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية¹.

الجدول رقم 20: الفوائد الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات في الدول النامية

الفائدة	الشرح	الأمثلة
زيادة الدخل والرفاهية الوطنية	تحرير التجارة في الخدمات يؤدي إلى مكاسب اقتصادية، خاصة إذا ترافق مع جذب الاستثمارات الأجنبية.	الصين استغادت بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي (Dee & Hanslow, 2000).
جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	يسمح تحرير الخدمات بمشاركة رأس المال الأجنبي في القطاعات المحلية، ما يزيد الإنتاجية ويخلق وظائف جديدة.	يعكس النمط الثالث في اتفاقية التجارة العامة للخدمات تحرير الاستثمار في قطاع الخدمات، مما يتيح دخول رأس المال الأجنبي.
زيادة فرص تصدير الخدمات	الدول النامية تستطيع التخصص في تقديم خدمات ذات تكلفة منخفضة نسبياً مثل الصحة، التعليم، والاتصالات.	كوبا تجذب المرضى الأجانب، والهند توفر عمليات جراحية بأقل من 10% من تكلفتها في الدول المتقدمة.
تحسين كفاءة تخصيص الموارد	الخدمات المالية المحررة تسمح بزيادة التدفقات المالية إلى المشاريع الأكثر إنتاجية، مما يعزز النمو الاقتصادي.	أدى فتح الأسواق المصرفية في دول شرق أفريقيا إلى زيادة القروض للشركات وتحفيز الابتكار.

¹ John Whalley, *Assessing the Benefits to Developing Countries of Liberalization in Services Trade*, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 10181, Cambridge, 2003, pp.33-35.

مبرمجون ومهندسون هنود يعملون في شركات تقنية عالمية (مثل شركات البرمجيات)	فتح الحدود أمام العمالة المؤقتة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة يمكن أن يولد مكاسب كبيرة، كإكتساب الخبرة.	زيادة حركة العمالة المؤقتة (Mode 4)
فتح النقل البحري بين الدول النامية والأسواق المتقدمة يقلل تكاليف الشحن بنسبة كبيرة.	تحرير قطاع النقل البحري والجوي يقلل التكاليف ويزيد من فعالية التجارة الداخلية والخارجية للدول النامية.	تعزيز التنافسية في النقل والخدمات اللوجستية

Source: Prepared by the researcher based on: John Whalley, *Assessing the Benefits to Developing Countries of Liberalization in Services Trade*, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 10181, Cambridge, 2003, pp.32-51.

2. الفوائد التنموية والاجتماعية

يشكل تحرير تجارة الخدمات أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، إذ يسهم في تحسين مستوى المعيشة، تنمية الكفاءات البشرية، تطوير الأنظمة المؤسسية، وتعزيز الشمول الاجتماعي. وتختلف درجة هذه الفوائد باختلاف الانفتاح المؤسسي وتوافق السياسات الوطنية مع عملية التحرير¹.

الجدول رقم 21: الفوائد التنموية والاجتماعية لتحرير تجارة الخدمات في البلدان النامية

الفائدة	الشرح	الأمثلة
تحسين جودة الخدمات المقدمة	المنافسة بين مزودي الخدمات تخفض الأسعار وتزيد الجودة وتوفر خيارات أكثر.	تحسين جودة وخفض أسعار النقل الجوي في الفلبين بعد دخول منافسين جدد.
خلق فرص العمل	دخول شركات جديدة، محلية وأجنبية، يخلق وظائف جديدة ويحسن التوظيف.	توفير وظائف جديدة بدخول شركات الكهرباء والنقل الجوي في الأرجنتين والفلبين.
نقل التكنولوجيا والمعرفة	دخول شركات أجنبية يساهم في تدريب الكفاءات المحلية واكتساب المهارات.	في أوغندا والتشيك، دخول شركات أجنبية في الاتصالات والطاقة ساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الشركات المحلية.

¹ Yamamoto Yumiko, *impacts on human development must also be considered*, In United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2006, pp. 98–99.

زيادة الوصول إلى الخدمات	تحرير السوق يوسع التغطية ويجعل الخدمات أكثر سهولة وفعالية للمواطنين	زيادة عدد مقدمي الخدمات في الكهرباء والطيران بالأرجنتين والفلبين.
تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي	إزالة الاحتكارات أو دعم القطاع العام يقلل الأعباء المالية على الدولة ويحرر الموارد لخدمات اجتماعية أخرى	خفض الدعم الحكومي بعد خصخصة قطاع الكهرباء في الأرجنتين.

Source: Prepared by the researcher based on: Pasadilla Gloria, Lacson April, **Development dimension of services liberalization**, In United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2006, pp.85-87.

3. الفوائد المؤسسية والتقنية

يسهم تحرير تجارة الخدمات في الدول النامية في تحقيق فوائد مؤسسية وتقنية ملموسة، أبرزها تحسين الإدارة وتطوير الأطر التنظيمية، وتشجيع نقل التكنولوجيا واعتماد المعايير العالمية، مما يعزز بيئة الأعمال ويقوي جاهزية المؤسسات للمنافسة في الاقتصاد العالمي. كما يحفز الانخراط في النمط الأول للتوريد (الخدمات العابرة للحدود) تطوير البنية التحتية الرقمية وجذب الاستثمار¹. ويتيح نقل المعرفة المؤسسية وتعزيز ممارسات الحوكمة، مثل اعتماد نظم رقمية لنشر الميزانيات والصفقات العمومية لتحسين الشفافية والحد من الفساد في قطاعات حيوية كالمالية والاتصالات والتعليم. إضافة إلى ذلك، توفر المشاركة في التجارة العالمية فرصا لتحديث الأنظمة الإدارية وتعزيز مهارات القوى العاملة، مما يدعم قدرة الدول النامية على المنافسة ضمن سياق عالمي متغير².

المطلب الثالث: التكامل بين الرقمنة وتحرير تجارة الخدمات في الاقتصاد العالمي

أصبحت الرقمنة خلال السنوات الأخيرة قوة محورية في إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والتجارة والاستهلاك عالمياً، بما في ذلك قطاع الخدمات، حيث ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل تدفق الخدمات عبر الحدود وتسريع تحرير التجارة، مع تعزيز الابتكار وزيادة المنافسة. ومع ذلك، يفرض هذا التحول الرقمي تحديات مهمة، أبرزها مخاطر الاحتكار والفجوات الرقمية بين الدول، التي قد تحد من استفادة جميع الأطراف من الفرص المتاحة.

¹ International Monetary Fund, **External Vulnerabilities and the Role of Services Liberalization**, IMF, 2019, pp. 96-98, available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/op/238/pdf/op238_7.pdf. Accessed on 11 September 2024.

² World Bank, **Governance for Development: Strengthening Accountability and Transparency in Emerging Economies**, World Bank, 2022, p. 62.

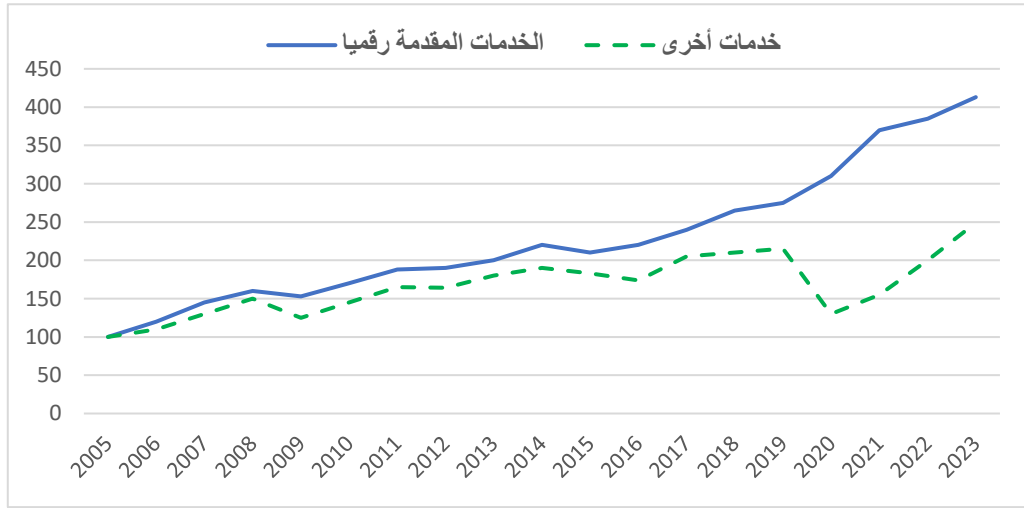
أولاً: دور الرقمنة في تسريع مسار تحرير تجارة الخدمات

تعد الرقمنة عاملاً أساسياً في تحويل الخدمات التقليدية إلى أنشطة رقمية قابلة للتداول عبر الإنترنت، مما ساهم في خفض التكاليف وتجاوز القيود الجغرافية والتنظيمية، وفتح المجال أمام توسيع الوصول إلى الأسواق العالمية وتعزيز ديناميكية تحرير تجارة الخدمات¹.

1. تطور صادرات الخدمات المقدمة رقمياً

يشير النمو السريع للخدمات الرقمية إلى تحول هيكلي في التجارة الدولية نحو الاقتصاد الرقمي، مدعوماً بالبنية التحتية الرقمية والمعاملات الإلكترونية، حيث شكلت هذه الخدمات 54% من صادرات الخدمات و13.6% من إجمالي الصادرات العالمية عام 2023، وفقاً لمنظمة التجارة العالمية.

الشكل رقم 25: نمو صادرات الخدمات الرقمية (2005-2023، مؤشر 2005=100)



Source: Prepared by the researcher based on: World Trade Organization, Estimates of the World Trade Organization, WTO, 2023, available at: <https://www.wto.org/>, Accessed on 10 October 2024.

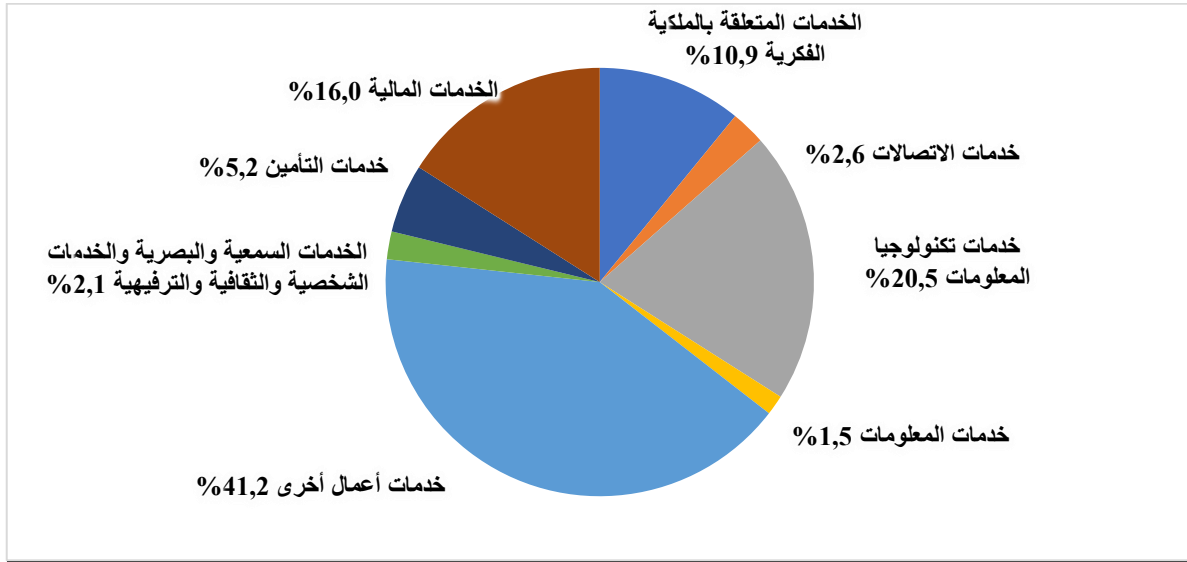
شهدت صادرات الخدمات الرقمية نمواً متسارعاً منذ عام 2005، إذ ارتفعت بأكثر من أربعة أضعاف لتصل إلى مؤشر 413 عام 2023، متجاوزة بكثير صادرات الخدمات التقليدية التي بلغت 249 نقطة فقط خلال الفترة نفسها. ويعكس هذا التفوق الدور المحوري للتحويل الرقمي في إعادة تشكيل أنماط التجارة الدولية، حيث أظهرت الخدمات الرقمية، بفضل المنصات الإلكترونية والاتصالات والحوسبة السحابية، قدرة عالية على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-19، مما جعلها المحرك الرئيسي لنمو تجارة الخدمات العالمية.

¹ Chiara Bellucci, Stela Rubínova, Roberta Piermartini, **Better Together: How Digital Connectivity and Regulation Reduce Trade Costs**, Staff Working Paper ERSD-2023-07, World Trade Organization, Geneva, 2023, p.16.

2. هيكل صادرات الخدمات المقدمة رقمياً

شهد هيكل صادرات الخدمات الرقمية تحولات ديناميكية تعكس نمو الاقتصاد الرقمي، مع بروز قطاعات مثل الخدمات التجارية الأخرى، والتكنولوجيا، كعناصر رئيسية في التجارة الدولية.

الشكل رقم 26: توزيع صادرات الخدمات الرقمية حسب القطاعات (2023)



Source: Prepared by the researcher based on: World Trade Organization, Estimates of the World Trade Organization, WTO, 2023, available at: https://www.wto.org/english/res_e/statistics_e/estimates_e.htm, Accessed on 10 November 2024.

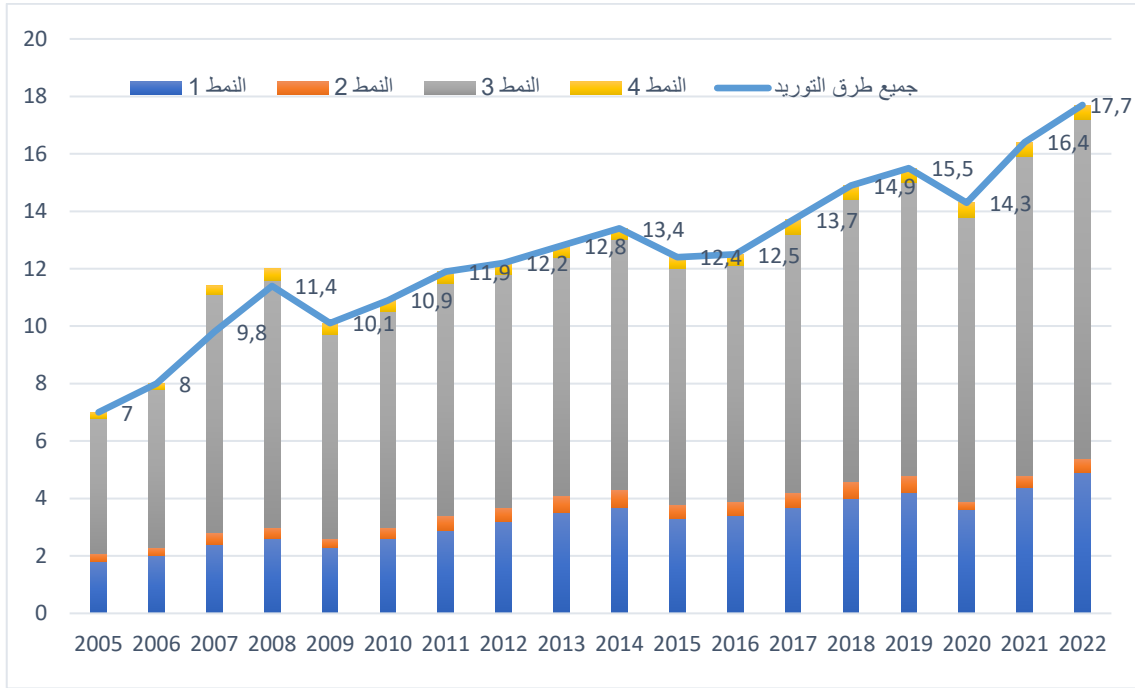
يبين هيكل صادرات الخدمات الرقمية لعام 2023 تنوعاً واسعاً في الأنشطة المعتمدة على التكنولوجيا، مما يعكس تحول أنماط التوريد عبر الحدود. فقد تصدرت خدمات الأعمال بنسبة 41.2% تليها خدمات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 20.5%، ثم الخدمات المالية بنسبة 16%، مدفوعة بالنمو في المعاملات الإلكترونية. ورغم محدودية حصص التأمين والاتصالات والخدمات الثقافية والمعلوماتية، فإنها تؤكد اتساع الرقمنة إلى مجالات جديدة. ويظهر هذا التوزيع أن الرقمنة لم تزد فقط من حجم الصادرات، بل أعادت تشكيل طرق تقديم الخدمات عبر الحدود.

3. التجارة العالمية في الخدمات التجارية حسب نمط التوريد

يعد تحليل تجارة الخدمات حسب أنماط التوريد أداة أساسية لفهم ديناميكيات انتقال الخدمات عالمياً، سواء عبر القنوات الرقمية أو تنقل مقدمي الخدمات أو وجود الشركات الأجنبية في الأسواق المحلية، مما يبرز الأهمية النسبية لكل نمط في هيكل التجارة العالمية¹.

¹ World Trade Organization, **More: Trade in Services by Mode of Supply** dataset, WTO, Available at: https://www.wto.org/english/res_e/gstdh_mode_supply_e.htm, accessed on 23 April 2024.

الشكل رقم 27: التجارة العالمية في الخدمات التجارية حسب نمط التوريد (2005-2022)، ترليون دولار)



Source: Prepared by the researcher based on: World Trade Organization, Estimates of the World Trade Organization, WTO, 2023, available at: https://www.wto.org/english/ress_e/statistics_e/estimates_e.htm, Accessed on 10 November 2024.

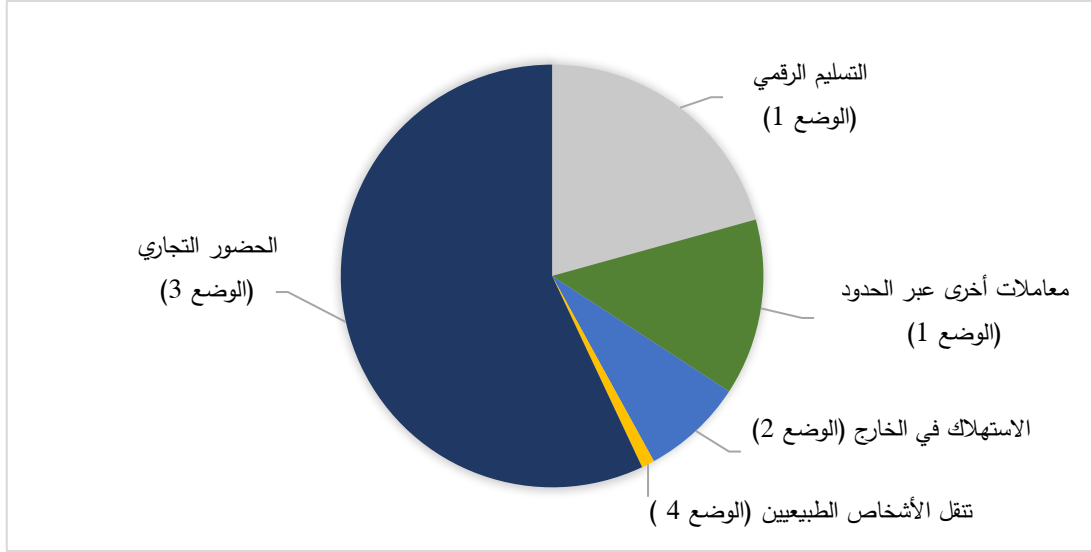
بلغت تجارة الخدمات العالمية نحو 17.4 تريليون دولار عام 2022، أي 42% من إجمالي التجارة العالمية. واستحوذ النمط الثالث (التواجد التجاري) على الحصة الأكبر بفضل توسع الاستثمارات الأجنبية، يليه النمط الأول (التجارة عبر الحدود) المدفوع بالتحول الرقمي، بينما ظل النمط الثاني (الاستهلاك في الخارج) مستقرا والنمط الرابع (انتقال الأشخاص) محدودا بالقيود التنظيمية. ويؤكد هذا أن الخدمات أصبحت ركيزة أساسية في التجارة العالمية، تقودها الرقمنة والتواجد التجاري.

4. هيكل تجارة الخدمات العالمية حسب أوضاع التوريد

يعكس هيكل تجارة الخدمات العالمية وفقا لأوضاع التوريد الأهمية النسبية لكل نمط في حركة التجارة الدولية، حيث يستحوذ التوريد عبر الحضور التجاري على الحصة الأكبر من القيمة الإجمالية، في حين تمثل الأوضاع الأخرى مثل التوريد عبر الحدود، والاستهلاك في الخارج، وانتقال مزودي الخدمات. نسبا متفاوتة تعكس تنوع القنوات المعتمدة في التجارة الدولية للخدمات وأثرها في رسم ملامح الاقتصاد العالمي¹.

¹ Ibid.

الشكل رقم 28: هيكل تجارة الخدمات العالمية حسب وسيلة التوريد (2022)



Source: Prepared by the researcher based on: World Trade Organization, Estimates of the World Trade Organization, WTO, 2023, available at: https://www.wto.org/english/res_e/statistics_e/estimates_e.htm, Accessed on 10 November 2024.

يوضح الشكل توزيع التجارة العالمية في الخدمات وفق أوضاع التوريد الأربعة، حيث يحتل الحضور التجاري (الوضع 3) الصدارة بنسبة 57%، مما يؤكد مكانته كقناة رئيسية لتقديم الخدمات عبر العالم. ويأتي بعده التوريد عبر الحدود، وخاصة في شكله الرقمي (الوضع 1)، بنسبة 21%، ليعكس تنامي دور الرقمنة في التجارة الدولية. كما تسجل المعاملات الأخرى عبر الحدود (الوضع 1) نسبة 13%، بما يعكس توسع الأنشطة الخدمية العابرة للحدود. أما الاستهلاك في الخارج (الوضع 2) فيمثل 8% فقط، في حين يظل انتقال الأشخاص الطبيعيين (الوضع 4) محدودا عند 1%، نظرا لطابعه المتخصص بالإضافة إلى القيود القانونية. وبوجه عام، يكشف هذا التوزيع عن هيمنة الحضور التجاري والرقمي معا كأهم قنوات التجارة الدولية في الخدمات.

5. تطور إيرادات (SaaS) منصات التعليم العابرة للحدود

شهدت خدمات التعليم عبر الإنترنت نموا سريعا مكن المتعلمين من الوصول إلى البرامج الدراسية عالميا دون الحاجة للسفر، مما يعكس تحولا جذريا في تقديم الخدمات التعليمية¹. وقد أسهمت المنصات الرقمية في توسيع حرية التجارة في الخدمات عبر تسهيل الوصول للأسواق وتقليل الحواجز وتقديم تعليم مرن ومخصص، مما يؤكد قدرة الرقمنة على إعادة تشكيل قطاع الخدمات عالميا².

¹ United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **Digital Economy Report 2020: Cross-border E-commerce and Trade in Digital Services**, UNCTAD, Geneva, 2020, p. 45.

² World Trade Organization, **World Trade Report 2022: Digital Trade for Development**, WTO, Geneva, 2022, p. 67.

الجدول رقم 22: تطور إيرادات SAAS حسب المنطقة (2005-2023، مليار دولار)

السنة	إجمالي الإيرادات	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	مناطق أخرى
2005	3.5	2.5	0.5	0.3	0.2
2010	15.0	10.0	2.0	1.0	2.0
2015	50.0	35.0	7.0	4.0	4.0
2020	150.0	100.0	20.0	15.0	15.0
2023	273.55	200.0	40.0	25.0	8.0

Source: Prepared by the researcher based on: Zyllo, SaaS Management Index Report, 2025, Available at: <https://zyllo.com/reports/2025-saas-management-index> & Statista, Software as a Service (SaaS) - Worldwide Revenues 2005-2023, Statista, 2023, Available at: <https://www.statista.com/>, accessed on 24 March 2025.

يظهر الجدول أن إيرادات البرمجيات كخدمة (SaaS) شهدت نموا هائلا على مستوى العالم خلال الفترة 2005-2023، حيث ارتفعت من 3.5 مليار دولار في 2005 إلى 273.55 مليار دولار في 2023، وهو ما يعكس توسع متسارع. ويلاحظ أن أمريكا الشمالية تصدرت الإيرادات طوال هذه الفترة، حيث بلغت 200 مليار دولار في 2023، وجاءت أوروبا وآسيا في المرتبة الثانية والثالثة من حيث الإيرادات، مع زيادة مستمرة على مر السنوات، بينما شهدت باقي المناطق نموا أبطأ نسبيا. يشير هذا النمو الكبير إلى عدة نقاط رئيسية تتعلق بتجارة الخدمات الرقمية:

- تسهيل الوصول إلى الخدمات عبر الحدود: إن تحرير التجارة الرقمية يقلل من تكاليف البحث عن المعلومات وتخزين البيانات، و يتيح للموردين الدوليين الوصول إلى أسواق جديدة دون الحاجة إلى وجود مادي في البلد المستورد.
- أهمية البنية التحتية الرقمية: تلعب جودة الإنترنت والبنية التحتية الرقمية دورا مهما في تعظيم فوائد تحرير التجارة الرقمية. تحسين الشبكات والأمن السيبراني يضمن الاستفادة القصوى من التبادل التجاري للخدمات الرقمية دون المخاطرة بالبيانات أو الخصوصية¹.
- نمو التجارة الرقمية وفتح الأسواق: مع التوسع الرقمي في التجارة والخدمات، ازدادت القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، مما ساهم في نمو إيرادات منصات التعليم الرقمية.

¹ Xin Xiang, Jinlong Zhao, Digital Trade Costs and Regulatory Integration, Sustainability, vol. 17, No. 4, 2025, pp. 1-5.

- تأثير القيود على التجارة الرقمية: تؤدي قيود التجارة الرقمية في بعض الدول إلى تباطؤ نمو الإيرادات بسبب زيادة التكاليف وصعوبة الوصول إلى البيانات، في حين يعزز تخفيف القيود وتشجيع تحرير التجارة الرقمية التدفقات الاستثمارية والخدماتية وزيادة الإيرادات¹.

6. الدول المعتمدة للتوقيع الإلكتروني وتدفقات البيانات عبر الحدود

يشكل التوقيع الإلكتروني وأطر تنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود عنصرين أساسيين لتعزيز تحرير تجارة الخدمات الرقمية. فالتوقيع الإلكتروني يعزز الثقة والأمان الرقمي، ويسهل إجراء المعاملات الإلكترونية وإنجاز الإجراءات الإدارية بكفاءة، مما يقلل الوقت والتكاليف ويزيد مرونة الأعمال. كما تسمح الأطر القانونية لتنظيم تدفقات البيانات بنقل المعلومات والخدمات الرقمية بأمان ووفق معايير واضحة، مما يسهم في تسهيل تقديم الخدمات عبر الحدود، تقليل العقبات البيروقراطية، وتسريع الوصول للأسواق العالمية، ودعم النمو والتجارة في القطاع الرقمي².

الجدول رقم 23: عدد الدول المعتمدة للتوقيع الإلكتروني وتدفقات البيانات عبر الحدود

السنة	عدد الدول التي اعتمدت التوقيع الإلكتروني	عدد الدول التي أجازت تدفقات البيانات عبر الحدود
2005	30	20
2010	40	30
2015	50	40
2020	55	45
2023	60	50

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

يعكس توسع اعتماد الدول على التوقيع الإلكتروني وتنظيم تدفقات البيانات بين 2005 و2023 التوجه العالمي نحو رقمنة المعاملات، حيث ارتفع عدد الدول المعتمدة للتوقيع الإلكتروني من 30 إلى 60، فيما زاد عدد الدول التي أجازت تدفقات البيانات عبر الحدود من 20 إلى 50 دولة خلال. ويشير هذا النمو إلى أن إرساء أطر قانونية موحدة وآمنة أصبحت ركيزة أساسية لتعزيز تحرير تجارة الخدمات

¹ Ming Kong, Yangjiang Zong, **Digital Service Trade Barriers and Inward FDI in Developing Economies**, Journal of International Business Policy, vol. 55, 2025, pp.215-216.

² European Commission, **what is the legislation – eSignature?** Digital Building Blocks, European Commission, 2025, available at: <https://ec.europa.eu/>, accessed on 13 February 2025.

الرقمية، عبر زيادة التنافسية، توسيع الأسواق، تقليل العوائق التنظيمية، وتحفيز الابتكار، بما يعزز الاقتصاد الرقمي واندماج الدول في التجارة الرقمية الدولية.

ثانياً: دور تحرير الخدمات في تعزيز الرقمنة وتقليص الفجوات الرقمية

يشكل تحرير تجارة الخدمات الإطار الرئيسي للتحويل الرقمي، عبر توفير بيئة قانونية وتنظيمية تدعم تطوير الخدمات الرقمية، تعزيز الابتكار، تحسين التنافسية الدولية، والتعامل مع التحديات المتعلقة بالفجوات الرقمية.

1. تحرير تجارة الخدمات كإطار داعم للتحويلات الرقمية

يشكل تحرير الخدمات إطاراً قانونياً وتنظيماً يدعم التجارة الرقمية والابتكار، عبر تسهيل دخول الشركات للأسواق، تعزيز تقديم الخدمات الرقمية (كالحوسبة السحابية والخدمات المالية والتعليم عن بعد والصحة الرقمية)، وضمان حماية الملكية الفكرية وتنظيم البيانات لتعزيز الثقة، مدعوماً بقواعد اتفاقية التجارة في الخدمات (GATS) لتقليل القيود وضمان المنافسة العادلة¹.

الجدول رقم 24: الأبعاد الرئيسية لتحرير التجارة الرقمية وأثرها على الابتكار والاقتصاد

النتائج	الوظيفة	البعد
تسهيل تقديم خدمات SaaS، التجارة الإلكترونية، التعليم والصحة الرقمية	إزالة القيود على دخول الشركات الرقمية إلى الأسواق	الإطار القانوني
حماية الابتكارات الرقمية، زيادة ثقة المستثمرين والمستهلكين	حماية الملكية الفكرية وتنظيم البيانات	حماية الحقوق
تطبيق بنود اتفاقية (GATS) لتسهيل التجارة الرقمية وضمان المنافسة العادلة	وضع قواعد واضحة للتبادل الرقمي وتقليل القيود التمييزية	التنظيم الرقمي
إطلاق منصات رقمية مبتكرة، تحسين جودة الخدمات الرقمية	تشجيع تطوير خدمات رقمية جديدة	الابتكار
زيادة الإيرادات الرقمية، خلق فرص عمل رقمية، دعم الشركات الناشئة	تعزيز فرص التجارة الرقمية واستغلال الفرص الاقتصادية	الأثر الاقتصادي

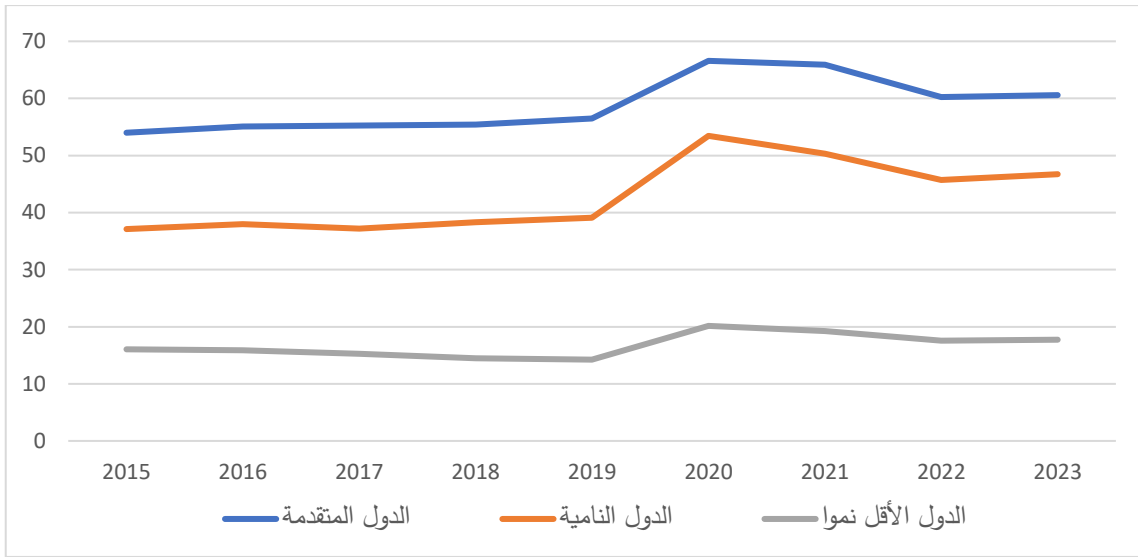
Source: Prepared by the researcher based on: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), **Digital Economy Report 2024: Digital Transformation in Trade, Innovation, and Economic Development**, 2024.

¹ Congressional Research Service, **Digital Trade and U.S Trade Policy**, CRS Report R44565, 2021, pp.12-22.

2. أثر تحرير الخدمات على سد الفجوة الرقمية واستغلال الفرص الاقتصادية

يساعد تحرير تجارة الخدمات في تقليص الفجوة الرقمية بين الدول عبر إزالة القيود على تقديم الخدمات الرقمية، ما يوسع أسواق الدول المتقدمة و يتيح للدول النامية الوصول للتقنيات الحديثة والمشاركة في الأسواق العالمية، مع تعزيز نمو قطاعات مثل التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية والتعليم عن بعد، وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني وتقوية التنافسية¹.

الشكل رقم 29: نسبة الخدمات القابلة للتسليم الرقمي من إجمالي الصادرات (2015-2023)



Source: Prepared by the researcher based on: UNCTADstat database on international trade in digitally deliverable services, United Nations Conference on Trade and Development, UNCTADstat, available at: <https://unctad.org/statistics>, accessed on 20 March 2025.

تشير البيانات إلى أن الدول المتقدمة حافظت على مستويات عالية ومستقرة (54%-67%) مع زيادة ملحوظة في 2020 بفضل البنية التحتية المتقدمة والسياسات الداعمة. بينما شهدت الدول النامية ارتفاعا تدريجيا بعد 2019 من 39% إلى 47%، ما يعكس تحسن قدراتها الرقمية وانخراطها في الأسواق العالمية، في حين ظلت الدول الأقل نموا عند مستويات منخفضة (14%-20%) نتيجة محدودية البنية التحتية والموارد التقنية.

يوفر تحرير الخدمات فرصا اقتصادية واسعة عبر توسيع الأسواق، زيادة الإيرادات، خلق فرص عمل متخصصة، ودعم الشركات الناشئة، مع تقليص الفجوة الرقمية وتعزيز تكافؤ الفرص. كما يشجع

¹ UNCTD, **Developing Economies Surpass \$1 Trillion Mark in Digitally Deliverable Services Exports**, 2023, Available at: <https://unctad.org/>, accessed on 12 March 2024.

الاستثمار في البنية التحتية الرقمية (الإنترنت السريع، مراكز البيانات، الحوسبة السحابية) لدعم تقديم خدمات رقمية مبتكرة وآمنة مثل الخدمات السحابية، التجارة الإلكترونية، التعليم الرقمي، والخدمات الصحية عن بعد¹.

الجدول رقم 25: تأثير تحرير الخدمات الرقمية في الدول النامية

المجال	الدول المتقدمة	الدول النامية	أثر التحرير	تحديات الدول النامية
البنية التحتية الرقمية	بنية تحتية متطورة تشمل شبكات 5G ومراكز بيانات وحوسبة سحابية واسعة	بنية تحتية محدودة مع توسع تدريجي في شبكات الإنترنت والحوسبة السحابية	تضييق فجوة النفاذ إلى التكنولوجيا	ضعف التمويل المحلي وبطء تعميم الشبكات المتقدمة
الخدمات المالية الرقمية	أنظمة دفع عالمية متطورة (PayPal، Apple Pay)	نمو المحافظ الإلكترونية (M-Pesa)	تعزيز الشمول المالي وتمكين المشاريع الصغيرة	محدودية القوانين المنظمة، ضعف الثقة الرقمية
التعليم الرقمي	منصات جامعية عالمية (Coursera، EdX)	شراكات للتعليم عن بعد	نقل المعرفة وتوسيع فرص التعليم	تفاوت في الوصول إلى الأجهزة والإنترنت
التجارة الإلكترونية	أسواق رقمية ضخمة (Amazon، Alibaba)	دخول شركات محلية عبر المنصات الرقمية	تنويع مصادر الدخل وخلق وظائف	نقص لوجستيات التوزيع وأنظمة الدفع
الخدمات المهنية	تصدير مكثف لخدمات البرمجة والاستشارات	تشغيل مستقلين عبر Upwork و Fiverr	اندماج الكفاءات البشرية في الاقتصاد العالمي	ضعف المهارات الرقمية واللغة

Source: Prepared by the researcher based on: OECD, **Opportunities and Benefits of Digital Trade**, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2023, Available at: <https://www.oecd.org/>, accessed at 15 April 2024.

¹ OECD, **Opportunities and Benefits of Digital Trade**, Organization for Economic Co-operation and Development, 2023, Available at: <https://www.oecd.org/>, accessed at 15 April 2025.

خلاصة الفصل:

يشكل تحرير قطاع الخدمات ركيزة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، من خلال تسهيل حركة الخدمات، توسيع الأسواق، وتحسين الوصول إلى التقنيات الحديثة. ويساعد هذا التحرير على تقليص الفجوات الرقمية والاجتماعية بين الدول، وتشجيع الابتكار في القطاعات الرقمية مثل التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية، والتعليم عن بعد، والحوسبة السحابية. كما يوفر التحرير بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة تدعم ثقة المستثمرين والمستهلكين، وتعزز قدرة الدول، وخاصة النامية، على الانخراط بفعالية في التجارة الرقمية العالمية، وزيادة صادراتها، وتحسين مهارات القوى العاملة الوطنية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الفوائد يتطلب مواجهة تحديات مثل محدودية البنية التحتية، وضعف التمويل، والفجوات التقنية، والمقاومة المؤسسية للتغيير. ومن ثم، فإن تبني سياسات متكاملة ومتوازنة، تراعي خصوصية وحاجات الدول النامية، يسهم في ضمان توزيع عادل للفوائد، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، ودعم قدرة هذه الدول على الاستفادة القصوى من إمكانات التجارة الرقمية والابتكار في قطاع الخدمات.

الفصل الثالث: واقع قطاع الخدمات في الجزائر

دراسة حالة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا

المعلومات

تمهيد:

شهد قطاع الخدمات في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة تطورا ملحوظا، تجلّى في توسيع نشاطاته وتحسين بنيته التحتية، في إطار السياسات الاقتصادية الرامية إلى تقليل الاعتماد على المحروقات وتنويع مصادر الدخل. وقد برز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كداعم رئيسي لهذا التطور، من خلال توفير فرص عمل جديدة وزيادة القيمة المضافة وتحفيز الابتكار. وأسهم التحول الرقمي في إعادة هيكلة القطاع عبر إدماج تقنيات حديثة أثرت إيجابا في تحسين الخدمات المالية والتعليمية والصحية، وتعزيز خدمات الاتصال، ما انعكس على جودة وسرعة الوصول إليها وفتح آفاق واسعة أمام الاقتصاد الرقمي. كما أن تحرير القطاع وتشجيع المبادرات الخاصة ساهم في تعزيز المنافسة وتحسين الأداء المؤسسي، بما يتماشى تدريجيا مع المعايير الدولية. ويتناول هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية: التحولات التاريخية والهيكلية لقطاع الخدمات في الجزائر، تحليل أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر، ودراسة أثره على النمو الاقتصادي وآفاقه المستقبلية في ظل التحول الرقمي.

المبحث الأول: ديناميكيات تطور قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع الخدمات ركيزة أساسية للاقتصاد الجزائري، حيث تطور تدريجياً إلى هيكل متنوع يشمل التجارة الحديثة، النقل المتقدم، الاتصالات، الخدمات المالية الرقمية، والتعليم والصحة المعززة بالتكنولوجيا. يساهم هذا القطاع بشكل متزايد في الناتج المحلي ويوفر فرص عمل متعددة، ما يعزز دوره في دعم النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المحروقات. لذلك، تبرز أهمية دراسة بنيته التنظيمية ومسار تحريره لتقييم مكانته الحالية وإمكاناته المستقبلية.

المطلب الأول: المسار التاريخي لتطور قطاع الخدمات في الجزائر

ارتبط تطور قطاع الخدمات في الجزائر بالمراحل الاقتصادية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال، إذ انتقل من مرحلة هيمنة الدولة وضعف البنية التحتية خلال فترة التوجه الاشتراكي، إلى مرحلة اتسمت بنمو ملحوظ وتنوع متزايد في ظل الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح التدريجي على آليات السوق. مما عزز مكانة قطاع الخدمات كركيزة أساسية للاقتصاد وداعم للقطاعات الإنتاجية.

أولاً: مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1979)

بعد الاستقلال، تبنت الجزائر النهج الاشتراكي الذي منح الدولة سيطرة شبه كاملة على الخدمات، مع الحاجة إلى إعادة بناء بنية تحتية هشة في النقل والصحة والتعليم لتعزيز المؤسسات الوطنية والسيادة الاقتصادية والاجتماعية¹.

1. تركيز الجهود على إعادة بناء المؤسسات الوطنية

بعد الاستقلال، سعت الجزائر إلى تعويض النقص الإداري الناتج عن رحيل الكوادر الفرنسية، فقامت الدولة بإنشاء هيكل وطني مركزي مثل البنك المركزي وسوناطراك عام 1963، لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التشغيلية والتنظيمية². كما ركزت على تطوير التعليم والصحة لتكوين الكوادر الوطنية عبر إنشاء مدارس ومعاهد وجامعات وتعميم مجانية التعليم والخدمات الصحية، مع اعتماد دساتير 1963 و1976 لتعزيز الطابع الاشتراكي ودور الدولة المركزي في التخطيط والتنمية³.

¹ James McDougall, *A History of Algeria*, Cambridge University Press, UK, 2017, pp. 212-213.

² Benjamin Stora, *Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance 1962-1988*, 2nd Ed, Éditions La Découverte, Paris, France, 1994, pp. 46-54.

³ John Ruedy, *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation*, 2nd Ed, Indiana University Press, USA, 2005, pp. 170-175.

2. هيمنة الدولة على الأنشطة الخدمية في إطار النظام الاشتراكي

أدى اعتماد الجزائر للنظام الاشتراكي إلى هيمنة الدولة على قطاع الخدمات من خلال تأمين النقل والاتصالات والمصارف وتعميم التعليم والصحة، وإنشاء شبكة واسعة من المرافق العمومية لتعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية¹. ومثال على ذلك: احتكار الدولة لقطاع الاتصالات، حيث تولت المؤسسة الوطنية للبريد والاتصالات إدارة خدمات الهاتف والبريد بشكل كامل، ما حد من المنافسة داخل هذا القطاع الحيوي². ورغم توسيع الخدمات وتقليل الفوارق الاجتماعية، أدت هذه السياسات إلى ضعف كفاءة المؤسسات نتيجة غياب المنافسة، وزيادة البيروقراطية، وظهور عجز مالي بسبب تقديم خدمات مجانية دون آليات تسعير مناسبة³.

3. ضعف البنية التحتية للخدمات

بعد الاستقلال، عانت الجزائر من ضعف حاد في البنية التحتية للخدمات الأساسية، مما انعكس على قطاعات النقل، الصحة، التعليم، والبريد والاتصالات. كانت شبكة الطرق والمواصلات محدودة، والمرافق البريدية والهاتفية قليلة وغير مجهزة، بينما اقتصرت التغطية الهاتفية على المدن الكبرى. كما كانت المؤسسات الصحية والتعليمية ضعيفة، مما جعل تطوير وتوسيع هذه الخدمات تحديا كبيرا أمام الدولة⁴.

ثانيا: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1980-1989)

أطلقت الجزائر البرنامج الخماسي الأول (1980-1984) لتنويع الاقتصاد بعد هيمنة الصناعات الثقيلة، مستثمرة بكثافة في الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة. أما البرنامج الخماسي الثاني (1985-1989) فواجه تحديات بسبب انهيار أسعار النفط عام 1986، ما فرض ضغوطا مالية وأدى إلى إدخال إصلاحات جزئية في قطاع الخدمات عبر تعزيز اللامركزية ومنح بعض المؤسسات استقلالية أكبر⁵. وفي هذا الإطار، تميز قطاع الخدمات بثلاث ملامح رئيسية:

¹ محمد بن حمدي، الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 45.

² سعاد قوفي، يزيد تفرات، دور تحرير المنافسة في قطاع الاتصالات الخلوية على تنافسية القطاع ورفاه الزبون مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، 2020، ص 398.

³ محمد بن عودة، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص 252-254.

⁴ Algérie Ministère des Postes et Télécommunications, **Rapport sur l'état des services postaux et télécommunications en Algérie (1962-1970)**, Alger, 1971, pp. 23-25.

⁵ محمد خيرى، المرجع السابق، ص 144.

1. بداية التحول نحو اللامركزية وتحرير بعض الأنشطة

في الثمانينيات، بدأت الجزائر بإصلاحات اقتصادية شملت اللامركزية ومنح بعض المؤسسات العمومية استقلالية أكبر مقارنة بالسبعينيات. ومع ذلك، واجهت هذه الإصلاحات تحديات كبيرة، فلم تحقق منافسة حقيقية أو تحسنا ملموسا في جودة الخدمات، لا سيما مع تراجع عائدات النفط، مما أثر سلبا على قطاعات التعليم والصحة والنقل، لتظل هذه الإصلاحات خطوة انتقالية دون تحقيق الأهداف التنموية المرجوة¹.

2. توسع الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة)

رغم التحديات المالية في الثمانينيات، واصلت الجزائر توسيع خدماتها الاجتماعية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة. ففي قطاع التعليم، بلغ الإنفاق الحكومي نحو 26.9% من النفقات العامة عام 1989، وارتفع عدد التلاميذ في التعليم الأساسي من 1.9 مليون عام 1980 إلى 2.3 مليون عام 1989. أما في مجال الصحة، فقد ركزت الدولة على إنشاء المراكز الصحية والعيادات والمستشفيات المحلية، مما ساهم في تحسين التغطية الصحية للسكان على الرغم من محدودية الموارد².

3. ظهور خدمات جديدة مرتبطة بالتحضر والنمو السكاني

شهدت الجزائر في الثمانينيات زيادة ملحوظة في السكان والتحضر، إذ ارتفعت نسبة السكان الحضر من 49% عام 1980 إلى 57% عام 1989. دفع ذلك الدولة إلى توسيع النقل الحضري، وإنشاء مناطق سكنية جديدة، وتطوير شبكة المتاجر والمرافق الأساسية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. ورغم محدودية الموارد المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط، نجحت الحكومة في تعزيز البنية التحتية الحضرية، إلا أن بعض المناطق الريفية والأطراف الحضرية ظلت تعاني من نقص في مستوى وجودة الخدمات³.

¹ Ahmed Aghrout, Redha M. Bougherira, **Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects**, Routledge, London, 2004, pp. 35-50.

² World Bank, **The Five-Year Development Plan 1980-1984: Annexes (Population, Manpower and Social Sectors)**, world bank, Washington, DC, 1985, pp. 49-53.

³ Smain Bensalem, Nora Benouhiba, **Urbanization and Social Change in Algeria: Examining the Impact of Rapid City Growth on Cultural and Economic Structures**, Elementary Education Online, Vol. 24, No. 1, 2025, pp. 202-204.

ثالثا: مرحلة الانفتاح والتحول نحو اقتصاد السوق (1990-2000)

خلال هذه المرحلة الانتقالية، تحولت الجزائر من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق، مع تطبيق إصلاحات هيكلية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وارتفاع الديون الخارجية، بإشراف مؤسسات مالية دولية، مركزة على تحرير التجارة، وتعزيز دور القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية¹.

1. تحرير التجارة والخدمات تدريجيا

في أوائل التسعينيات، خففت الجزائر القيود على التجارة الخارجية برفع الحواجز أمام الاستيراد والتصدير². وإصدار قانون المالية التكميلي في أغسطس 1990 الذي سمح باستخدام العملة الصعبة والاستعانة بالوسطاء الماليين، وألغى تدريجيا نظام التراخيص المسبقة للاستيراد، مما سهل تدفق السلع والخدمات إلى السوق الوطني³. وشمل التحرير التدريجي أيضا قطاع الاتصالات من خلال القانون رقم 03-2000، الذي فصل بين مهام الدولة كمنظم ومهام المؤسسات كمقدمي خدمات، وأنشأ سلطة ضبط البريد والاتصالات لضمان المنافسة والشفافية، مما منح المؤسسات استقلالية أكبر ضمن بيئة تدريجية مفتوحة دون التخلي عن الرقابة المركزية للدولة⁴.

2. دخول القطاع الخاص بقوة في مجالات التجارة والخدمات المالية

تزامنا مع الانفتاح التجاري، عززت الجزائر دور القطاع الخاص عبر السماح بتأسيس بنوك خاصة وفتح أسهم بعض البنوك العامة لمستثمرين خاصين، مما ساهم في تحسين أداء القطاع المالي وزيادة التنافسية. بالإضافة إلى تشجيع إنشاء شركات خاصة في التجارة والخدمات، مما ساهم في تنويع الاقتصاد وتحفيز السوق المحلية. وأكدت دراسة (Hacini & Dahou, 2018) أن الإصلاحات البنكية في التسعينيات مهدت لتحرير القطاع المالي وزيادة المنافسة ودعم الاستثمارات الخاصة⁵.

¹ علي بظاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1، 2004، ص 180-182.

² بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 5، العدد 5، 2008، ص 42.

³ محمد خيرى، المرجع السابق، ص 147.

⁴ القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 5 جمادى الأولى 1421 الموافق لـ 5 أغسطس 2000، المتعلق بالقواعد العامة للبريد والاتصالات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 5 أغسطس 2000.

⁵ Ishaq Hacini, Khadra Dahou, **The Evolution of the Algerian Banking System, Management Dynamics in the Knowledge Economy**, vol. 6, No. 1, 2018, p. 146.

3. بداية جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات مثل الاتصالات والسياحة

بعد 1990، عملت الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي، بدءا بقانون "النقد والقرض" لتسهيل امتلاك المستثمرين الأجانب حصصا في الشركات المحلية وضمان تحويل الأرباح¹. وبرنامج "التطهير المالي" لإعادة تمويل المؤسسات العامة وإعادة هيكلة البنوك العمومية². كما أصدرت الدولة قانون ترقية الاستثمار لتقديم حوافز، وأنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) عام 1993 لدعم المتابعة والترويج، ونظمت مزايا المستثمرين بالمرسوم التنفيذي 1997، ووقعت اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي عام 1995، وانضمت عام 1998 إلى الشركة العربية للاستثمار لتعزيز التعاون الاستثماري العربي³.

كان دمج هذه التدابير خطوة محورية لتهيئة بيئة أكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية، لا سيما في مجالات استراتيجية مثل الاتصالات والسياحة، حيث ساهمت الإصلاحات في تحديث شبكات الهاتف الثابت وتهيئة دخول خدمات الهاتف النقال⁴، كما مكنت من إعادة تأهيل بعض الهياكل الفندقية الكبرى وتحسين القدرة الاستيعابية للقطاع السياحي، مما عزز جودة الخدمات المقدمة⁵.

مرحلة الانفتاح الاقتصادي في التسعينيات مهدت الانتقال نحو اقتصاد السوق عبر إصلاحات لتعزيز الاستثمار والقطاع الخاص، لكنها أثرت محدودا بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية، مع تمهيد الطريق لإصلاحات أكبر لاحقا.

رابعا: مرحلة التحولات الحديثة (2000- 2024)

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شرعت الجزائر في تحديث اقتصادها من خلال تنويع ودعم قطاع الخدمات، مع التركيز على الخدمات الرقمية والاتصالات. شملت الإصلاحات توسيع شبكات الألياف البصرية، تحسين النفاذ إلى الإنترنت، تحرير الأسعار، وتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب التحول الرقمي للبنوك ومؤسسات البريد وإطلاق الحكومة الإلكترونية. أسهمت

¹ القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 14 أفريل 1990، ص 12.

² محمد خيرى، المرجع السابق، ص 148.

³ قمره النذير، تطور قوانين الاستثمار في الجزائر بين النص والتطبيق، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 2، 2024، ص 341-342.

⁴ World Bank, A Policy Note on Telecommunications Reform in Algeria, World Bank Policy Research Working Paper 3339, Washington, DC, 2004, pp. 1-2.

⁵ محمد خيرى، المرجع السابق، ص 208.

هذه الإجراءات في تحسين الوصول إلى الخدمات، تقليص الفجوة التكنولوجية، وتعزيز المنافسة في القطاع، ممهدة الطريق للتحويلات الرقمية الكبيرة خلال العقد الأخيرين¹.

شهدت الجزائر إصلاحات واسعة في قطاع الخدمات المالية، شملت تحديث المؤسسات المصرفية، وإدخال آليات وخدمات مالية وتأمينية حديثة، وتعزيز نظام الدفع الإلكتروني، مع خطوات أولية نحو إنشاء بورصة الجزائر². كما شمل التوسع قطاعات السياحة والفندقة عبر تحديث المرافق وجذب الاستثمار الخاص، وتحسين التعليم والصحة بتطوير البنية التحتية وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتطوير الخدمات اللوجستية ووسائل النقل عبر تحسين الموانئ والمطارات، وبناء خطوط الترام والمترو، وتوسيع شبكات الطرق. بالإضافة إلى ذلك، شهدت التجارة تحريرا جزئيا وتحسين البيئة التنظيمية لجذب الاستثمارات والانخراط في شراكات دولية. أسهمت هذه الجهود في تعزيز دور الخدمات كعامل رئيسي للنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن الاعتماد على قطاع الطاقة، مؤكدة تحول الجزائر نحو اقتصاد أكثر حداثة وتنافسية³.

1. توسع الخدمات الرقمية والمالية الإلكترونية: من خلال:

- تكثيف خدمات الدفع الإلكتروني وتجهيز المؤسسات الحكومية: أطلق البنك المركزي الجزائري مبادرات لتوسيع الدفع الإلكتروني عبر الجهات الحكومية (العدل، الضرائب، الأمن الوطني)، بهدف تحسين كفاءة التحصيل وتقليل الاعتماد على النقد.
- التحول الرقمي في القطاع البنكي والبريد: شهد القطاع البنكي والبريدي في الجزائر منذ العقد الثاني من الألفية تحولا رقميا عبر التحويلات الإلكترونية واستخدام بطاقة "الذهبية"، ما سهل العمليات المالية، قلل الاعتماد على الطرق التقليدية، وعزز دور المصارف والبريد في الإدماج المالي الرقمي⁴.
- تطوير الأنظمة البنكية الإلكترونية: ارتبط تحسين الأنظمة المالية الرقمية في الجزائر بتحويل التعاملات البنكية إلى الصيغة الرقمية وتوحيد قواعد البيانات وفتح منصات إلكترونية بين البنوك، ما

¹ International Trade Administration, **The Digital Economy in Algeria**, U.S. Department of Commerce, 2024, Available at: <https://www.trade.gov/country-commercial-guides/algeria-digital-economy>, accessed on 15 March 2024.

² عبد القادر بريش، منظومة الجزائر المالية، فعالية وشفافية، جريدة الشعب أونلاين، 2023/07/23، متوفرة على الموقع:

<https://www.echaab.dz>، تاريخ الاطلاع 1 ماي 2024.

³ Oxford Business Group, **The Report: Algeria 2018 – Transport chapter: Rail and road infrastructure developments in Algeria forge ahead**, 2018, available at: <https://drupal.oxfordbusinessgroup.com/>, accessed on 10 May 2024.

⁴ République algérienne démocratique et populaire, Ministère de la Poste et des Télécommunications, Renforcement de l'inclusion financière, (N.d), Available at : <https://www.mpt.gov.dz/grands-dossiers/renforcement-de-linclusion-financiere/>, Accessed on 19 May 2024.

عزز كفاءة العمليات، قلل مخاطر المعاملات الورقية، وأعد البنوك للاندماج في الشبكات المالية الإقليمية والدولية¹.

الجدول رقم 26: تطور الخدمات الرقمية والمالية في الجزائر ضمن البرامج التنموية

الفترة الزمنية	الإنجاز الرئيسي	البرنامج/ الإطار التنموي مع الأمثلة
2001-2004	تحديث أولي للبنية البنكية وتجهيز المؤسسات الحكومية.	برنامج الإنعاش الاقتصادي: تنظيم التحويلات المالية العمومية (2001)، إعادة هيكلة البنك المركزي (2003)، وضع معايير للبطاقات والهوية البنكية (2004).
2005-2009	تأسيس البنية التحتية للأنظمة البنكية الإلكترونية	البرنامج التكميلي لدعم النمو: إنشاء SATIM (2002) وتعميم بطاقات السحب المحلية وربط البنوك بالشبكات الدولية.
2010-2014	الانطلاقة الفعلية للخدمات الرقمية البنكية والبريدية	برنامج دعم النمو: إطلاق بطاقة "الذهبية" وتوسيع خدمات التحويلات الإلكترونية وتجهيز البريد بخدمات رقمية.
2015-2019	توسع تدريجي للمعاملات الإلكترونية	المخطط الخماسي للتنمية: تعزيز خدمات البطاقة "الذهبية" وتعميم أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE).
2019-2020	قفزة نوعية في استعمال الخدمات الرقمية	مرحلة انتقالية: تضاعف معاملات البطاقة "الذهبية" بأكثر من 487% (من 670 ألف إلى 4 ملايين عملية).
2020-2024	رقمنة واسعة للمؤسسات الحكومية والقطاع المالي	برنامج الإنعاش لما بعد كوفيد: تعميم الدفع الإلكتروني في العدالة، الضرائب، الجمارك والأمن الوطني، مع انتشار المحافظ الرقمية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي الجزائري، تقارير سنوية حول القطاع البنكي والخدمات المالية الرقمية، الجزائر، (2001-2024). شركة أتمتة المعاملات المصرفية بين البنوك والخدمات المصرفية الإلكترونية، تقرير توسع البنية التحتية للخدمات البنكية الإلكترونية، الجزائر، (2002-2024). وزارة البريد والمواصلات الرقمية، برامج الرقمنة الحكومية والخدمات المالية، الجزائر، (2010-2024)

¹ Siham Agrane, Salima Bouguessa, **Reality of digital transformation in Algerian banks after e-government project – Case study of the Bank of Algeria**, Scientific Research Bulletins, Vol. 13, No. 1, 2025, pp.231-234.

2. تطور قطاعات الخدمات الأساسية

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت الجزائر تحولات تنموية واسعة شملت قطاعات حيوية من خلال استثمارات ومشاريع إصلاح ركزت على تحديث البنية التحتية واعتماد الرقمنة بهدف تحسين جودة الخدمات ورفع مستوى المعيشة. تجلت هذه التحولات بوضوح في قطاعات التعليم، الصحة، النقل، السكن، السياحة، والاتصالات، وسيتم استعراض البرامج التنموية والإنجازات لتوضيح دور هذه القطاعات في دعم التنمية¹.

- قطاع التعليم والصحة والتأمين في إطار البرامج التنموية: منذ سنة 2000، ركزت الجزائر على توسيع البنية التحتية في التعليم والصحة، وإصلاح قطاع التأمين لدعم الاستثمارات وتقليل المخاطر، حيث بلغ الإنفاق على التعليم 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الصحة 5.5%. وشمل الإصلاح تحرير سوق التأمين، تطوير منتجات جديدة، وتعزيز الإطار الرقابي لتعزيز التغطية ومشاركة القطاع الخاص. كما اعتمدت الدولة أساليب حديثة للإدارة العامة عبر الرقمنة، اللامركزية، تطوير الموارد البشرية، التخطيط الاستراتيجي، وإشراك القطاع الخاص لتحسين فعالية الخدمات². ولإبراز مسار التطور بشكل أوضح، يمكن تلخيص أهم البرامج التنموية والإنجازات التي مست هذه القطاعات في الجدول التالي:

الجدول رقم 27: تطور التعليم والصحة والتأمين في الجزائر ضمن البرامج التنموية والرقمنة

الفترة الزمنية	التعليم	الصحة	التأمين
2001-2004	توسيع البنية التحتية التعليمية وإطلاق إصلاح المنظومة التربوية عام 2003.	تشديد مستشفيات جهوية وتوسيع الهياكل الصحية.	فتح السوق للمنافسة وإطلاق منتجات جديدة للأفراد والمؤسسات.
2005-2009	توسيع الجامعات وإطلاق برامج التكوين العالي وتوظيف أساتذة جدد.	إقامة هياكل استشفائية جديدة وتجهيزها بأجهزة طبية حديثة.	تعزيز الإطار القانوني، إطلاق منتجات جديدة (تأمين السيارات الإجباري)، ارتفاع عدد شركات التأمين الخاصة.

¹ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التقارير السنوية حول البرامج التنموية في الجزائر 2000-2023، الجزائر، 2023.

² وسيلة جمات، تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2019، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023، ص 85-89.

2010-2014	بناء جامعات ومراكز جديدة، إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتطوير برامج البحث العلمي.	بناء مستشفيات جامعية، وإنشاء مراكز جهوية لمكافحة السرطان.	تطوير خدمات التأمين الصحي والاجتماعي، توسيع التغطية وإدخال رقمنة أولية للملفات.
2015-2019	تعزيز الرقمنة في التعليم، إطلاق التعليم العالي عن بعد، وتطوير التكوين المهني.	رقمنة المستشفيات لتسيير المواعيد وتحسين تجهيزاتها.	توسيع سوق التأمين، رقمنة الملفات، وتشجيع التأمين البنكي.
2020-2024	إدماج التعليم الرقمي، بداية تعميم اللوحات الإلكترونية، وتعزيز الشراكات البحثية الدولية.	إدراج خدمات الصحة الرقمية، تعزيز برامج الصحة عن بعد، توسيع قدرات المستشفيات.	رقمنة ملفات الزبائن وتسوية التعويضات إلكترونياً، إدماج منتجات تأمين جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا والصحة، تعزيز التأمين البنكي والتكافلي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: وزارة التربية الوطنية الجزائرية، التقارير السنوية والبرامج التطويرية لقطاع التربية، (2001-2024). وزارة الصحة الجزائرية، الخطط والمشاريع التنموية والتقارير السنوية لقطاع الصحة، (2001-2024). وزارة المالية الجزائرية، برامج تطوير التأمين الرقمي والتقليدي بالتعاون مع القطاعات التأمينية، (2001-2024). وزارة البريد والمواصلات الرقمية، خطة الجزائر الرقمية 2، (2020-2024).

- قطاع النقل والسياحة والاتصالات في إطار البرامج التنموية: شهدت الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2024 تطوراً ملحوظاً في النقل والسياحة والاتصالات، عبر تحديث وسائل النقل، تعزيز المرافق السياحية والثقافية، وتطوير البنية التحتية الرقمية وخدمات الاتصالات، ضمن برامج تنموية تهدف إلى رفع جودة الخدمات العامة. والجدول أدناه يوضح تفاصيل الإنجازات المتعلقة بهذه الأنشطة بشكل دقيق.

الجدول رقم 28: تطور النقل والسياحة والاتصالات في الجزائر ضمن البرامج التنموية

الفترة الزمنية	النقل	السياحة	الاتصالات
2001-2004	تحديث المطارات ووضع برامج لتطوير السكك الحديدية والنقل الحضري.	الترويج للسياحة التقليدية وإنشاء مشاريع صغيرة لدعم النزل والحرف اليدوية.	تحرير قطاع الاتصالات، إنشاء سلطة الضبط (ARPT)، دخول شركات

خاصة، وتوسع الهاتف النقال.			
تحسين شبكة الهاتف الثابت وتوسع الهاتف المحمول وخدمات الإنترنت ADSL، تعزيز تغطية الشبكة الوطنية بالألياف البصرية.	تطوير المنشآت الفندقية، إطلاق مشاريع تهيئة سياحية.	بداية إنجاز ترامواي الجزائر، وتوسيع الطرق السريعة.	2009-2005
إدخال الجيل الثالث، توسيع شبكة الألياف البصرية وتحسين تغطية الإنترنت، وتعزيز مراكز البيانات الحكومية.	مشاريع السياحة البيئية في تمنراست والطاسيلي، الترويج للسياحة الصحراوية، وتحسين بعض الفنادق العمومية.	افتتاح مترو الجزائر، تحديث السكك الحديدية بخطوط جديدة.	2014-2010
إطلاق خدمات الجيل الرابع، استثمار أكثر من 3.7 مليار دولار في تطوير البنية التحتية ل ITC .	تعزيز السياحة الثقافية والتراثية بما في ذلك مواقع التراث المحلي وتوسيع المنتجعات والفنادق.	تحديث المطارات الدولية، توسعة مترو الجزائر وافتتاح خطوط ترام جديدة في عدة ولايات	2019-2015
التحضير لإطلاق شبكة الجيل الخامس، وتوسيع الخدمات الرقمية لتشمل التطبيقات الإلكترونية، الدفع الإلكتروني، والخدمات الحكومية عبر الإنترنت عبر منصة "بوابتك".	رقمنة خدمات الترويج السياحي، مثل إنشاء منصات رقمية للحجز والترويج للوجهات.	صيانة وتوسيع الطرق والسكك الحديدية، تطوير وسائل النقل الحضري الذكية.	2024-2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: وزارة النقل الجزائرية، التقارير السنوية والبرامج التنموية لقطاع النقل، (2001-2004). وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، البرامج التطويرية والتقارير القطاعية لقطاع السياحة، (2001-2024). وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والسلطة الجزائرية لضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPT)، برامج تطوير البنية التحتية للاتصالات، (2001-2024).

3. تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليص التبعية للمحروقات

منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لعبت الخدمات، وخاصة الرقمية منها، دورا رئيسيا في تنوع الاقتصاد الجزائري. فقد تضاعفت الصادرات غير النفطية لتصل نحو 1.5 مليار دولار في 2023¹، مستفيدة من إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتحديث الأنظمة اللوجستية والإدارية، مثل منصة APCS التي رقت الإجراءات المينائية وأسهمت في زيادة تنافسية الصادرات². وفي هذا السياق، تأتي منصة Algerian Export لتعزيز قدرات الشركات الجزائرية على التصدير من خلال عرض منتجاتها وخدماتها رقميا، والوصول إلى الأسواق العالمية، مع تقوية الشبكات المهنية والتجارية، ما يعزز من جاذبية المنتجات الجزائرية ويساهم في تقليص اعتماد الاقتصاد على المحروقات³.

ومع ذلك، يظل التطبيق محدودا بسبب ضعف توظيف البنية التحتية الرقمية ودمج الرقمنة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يضع الجزائر في مرحلة مبكرة تتطلب إصلاحات أعمق لمواكبة ديناميكية التصدير الرقمي في الدول النامية الأخرى⁴. كما شكل القانون 04-18 لسنة 2018 نقطة تحول تشريعية، إذ أتاح حرية المنافسة على الإنترنت، فرض الدفع الإلكتروني، وتشجيع الأنشطة التجارية الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية، مما عزز إدماج الجزائر في الاقتصاد الرقمي إقليميا وعالميا⁵.

المطلب الثاني: البنية التنظيمية ومسار تحرير قطاع الخدمات في الجزائر

تتيح دراسة بنية قطاع الخدمات في الجزائر مدخلا لفهم تطوره الاقتصادي، إذ شهد القطاع تحولات عميقة منذ التسعينيات أعادت تشكيل أدوار القطاعين العام والخاص، مع وجود تحديات بنيوية وتنظيمية، مثل ضعف البنية التحتية وبطء التكيف مع المعايير الدولية، ما يجعل تحليل بنيته ومسار تحريره أمرا ضروريا لتقييم إسهامه وآفاق تطويره.

¹ World Bank, **How Algeria is Crafting a Dynamic Economy for Tomorrow**, 2025, available at: <https://www.worldbank.org>, Accessed 30 March 2025.

² Transaction d'Algérie, **Lancement effectif de la plateforme de la communauté portuaire APCS**, Algérie, 2022, Available at : <https://transactiondalgerie.com/>, Accessed 30 March 2025.

³ Algérie Eco, **Algerian Export, la nouvelle plateforme digitale au profit des entreprises algériennes**, 2020, Available at : <https://algerie-eco.com/>, Accessed on 10 April 2025.

⁴ UNCTAD, **Algeria: e-Trade Readiness Assessment**, 2025, Available at: <https://unctad.org/>, Accessed on 10 April 2025.

⁵ القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 ماي 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، الجزائر، 2018.

أولاً: البنية الهيكلية والتنظيمية لقطاع الخدمات في الجزائر

تعكس البنية الهيكلية والتنظيمية لقطاع الخدمات تنوع أنشطته ودور مؤسساته، ما يجعل تحليلها أساسياً لفهم مكانته الاقتصادية.

1. البنية الهيكلية

تعكس البنية الهيكلية لقطاع الخدمات التوزيع الداخلي للأنشطة الخدمية في الجزائر، موضحة وظائفها وأدوارها في الاقتصاد الوطني. ويصنف القطاع وفق بعدين أساسيين:

- **تقسيم الخدمات حسب الطبيعة الاقتصادية (سوقية وغير سوقية):** يقسم إلى خدمات سوقية وغير سوقية؛ تشمل الخدمات السوقية تلك المقدمة بأسعار تغطي التكاليف وتدر أرباحاً، مثل التجارة والنقل والاتصالات والخدمات المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، بينما تتضمن الخدمات غير السوقية الخدمات المقدمة مجاناً أو بأسعار رمزية بهدف المنفعة الاجتماعية، مثل التعليم والصحة العامة والإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي.¹

- **تقسيم الخدمات حسب درجة المعرفة والتطور:** يميز البعد المعرفي في قطاع الخدمات بين:

- **الأنشطة كثيفة المعرفة:** تعتمد على التكنولوجيا، الابتكار، ورأس المال البشري المؤهل، مثل الاتصالات، المالية، التعليم العالي، البحث والتطوير، والاستشارات. تتميز هذه الأنشطة بخلق قيمة مضافة عالية وتعزيز تنافسية الاقتصاد²، وتدعم التحول الرقمي في الجزائر ضمن استراتيجية 2020-2030. ويعد هذا القطاع واعدًا رغم التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، والمهارات، والجمود التنظيمي.³

- **الخدمات الأقل كثافة في المعرفة:** التي تعتمد على العمل اليدوي وتشمل التجارة التقليدية، النقل، السياحة والمطاعم⁴. ورغم محدودية دورها في الابتكار، فإنها تشكل الجزء الأكبر من الخدمات في الجزائر، خاصة عبر الشركات الصغيرة والمتوسطة، مساهمةً في خفض البطالة وتلبية الاحتياجات اليومية.

¹ United Nations, European Commission, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, and World Bank, **System of National Accounts 2008**, New York, United Nations, 2009, pp. 106-107.

² OECD, **Innovation and Knowledge-Intensive Service Activities**, OECD Publishing, 2006, p.7.

³ Charrak Mohamed Hocine, Fatiha Fortas, **Digital Transformation in Algerian Enterprises : Reality and Challenges**, Revue de Management et Études Économiques, vol. 10, No. 2, 2024, pp. 475-486.

⁴ OECD, **Innovation and Knowledge-Intensive Service Activities**, op. cit, p.47.

يعكس هذا التنوع الجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية، ما يمنح القطاع دورا مركزيا في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية¹.

2. البنية التنظيمية

يشكل فهم البنية التنظيمية لقطاع الخدمات أساسا لدراسة تطوره في الجزائر، حيث يختص القطاع العام بتقديم الخدمات غير التجارية، بينما يقدم القطاع الخاص خدمات تجارية تنافسية²، وترتكز هذه البنية على ثلاثة عناصر رئيسية لضمان الفعالية واستمرارية:

- **الهيكل المؤسسي والإداري:** يعتبر الهيكل المؤسسي لقطاع الخدمات في الجزائر عاملا أساسيا لكفاءة تقديم الخدمات، ويجمع بين القطاع العام الذي يوفر الخدمات الأساسية عبر الوزارات والمؤسسات العمومية مثل سونلغاز وسوناطراك بنظام إداري مركزي³، والقطاع الخاص الذي يساهم في الخدمات التجارية من خلال المؤسسات الكبرى (البنوك، شركات التأمين، الاستشارات) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موفرا فرص عمل ومرونة للتكيف مع احتياجات السوق والمواطنين⁴.

- **الإطار القانوني والتنظيمي:** يشكل الهيكل القانوني والتنظيمي الأساس البنوي لقطاع الخدمات في الجزائر، وينظم عمل المؤسسات العامة والخاصة لتوزيع المسؤوليات، ضمان الشفافية والمساءلة، رفع جودة الخدمات، وتعزيز بيئة تنافسية تشجع مشاركة القطاع الخاص مع الحفاظ على الطابع العمومي للخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم⁵. وتشمل النصوص القانونية القوانين العامة للاستثمار وقوانين متخصصة مثل القانون 01-18 لسنة 2018 المتعلق بالشراكة بين القطاعين

¹ ليلي بن عاشور، دور وفعالية الابتكار والإبداع التسويقي في خلق ميزة تنافسية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص 121-125.

² سيف باجس الفواعير، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص - مفهومها وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة، المجلة الدولية للقانون، العدد 3، قطر، 2017، ص 3.

³ حسين طاهري، القانون الإداري والمؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 112-115.

⁴ سعد مقص، رمضان لعل، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، عدد 1، 2020، ص 283.

⁵ مديحة بن ناجي، الأساس القانوني والتنظيمي للخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص 114-117.

العام والخاص، إضافة إلى المراسيم والأوامر التنفيذية التي تنظم قطاعات حيوية مثل النقل والصحة، مما يرسخ الأساس القانوني لتنظيم وتطوير قطاع الخدمات وضمان فعاليته واستدامته¹.

- **البنية المالية والموارد:** تعد البنية المالية والموارد محورا أساسيا لاستدامة وكفاءة قطاع الخدمات بالجزائر، حيث يعتمد على التمويل العمومي للخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والنقل، إذ تجاوزت 20% من الإنفاق العمومي في قانون المالية 2023. ويساهم تنوع التمويل عبر شركات القطاعين العام والخاص في تخفيف العبء المالي وتسريع المشاريع²، مثل شراكة اتصالات الجزائر مع شركة سيسكو عام 2012 لتوسيع الألياف البصرية وتحسين خدمات الإنترنت وتعزيز الأمن السيبراني³. إلى جانب ذلك، تظل الكوادر البشرية المؤهلة والبنية التحتية عناصر حيوية، مع تحدٍ مستمر في استغلال هذه الموارد بكفاءة لضمان جودة واستمرارية الخدمات⁴.

ثانيا: مسار تحرير قطاع الخدمات في الجزائر

منذ التسعينيات، بدأت الجزائر في تحرير قطاع الخدمات تدريجيا ضمن مسار التحول نحو اقتصاد السوق، استجابة لأزمات انهيار أسعار النفط 1986 ومحدودية نموذج الدولة الريعية. دعمت السلطات الانفتاح لجذب الاستثمارات وتعزيز الكفاءة، مدعومة ببرنامج التكيف والإصلاح 1994 الذي ساهم في استقرار الاقتصاد وإعادة هيكلة القطاع العام، مع استمرار الحاجة لتعزيز دور القطاع الخاص وضمان الاستقرار السياسي والأمني لدعم التنمية المستدامة⁵.

بدأ تحرير قطاع الخدمات في الجزائر بالقطاع المصرفي والمالي، حيث أتاح قانون النقد والقرض 1990 إنشاء بنوك خاصة وأجنبية، وساهم برنامج التكيف الهيكلي 1994 في تحرير أسعار الفوائد وأسواق الائتمان وإعادة هيكلة البنوك العمومية، مؤسسا لبيئة سوقية أكثر فعالية. ثم شمل التحرير تدريجيا قطاعات أخرى مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع منح تراخيص لمتعاملي جيزي (2001)

¹ القانون رقم 01-18 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1، 2 كانون الثاني/يناير 2018.

² عامر هني، القطاع الخاص كشريك فعال للقطاع العام في تقديم الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، 2024، ص 722-723.

³ ياسين بجقينة، كنزة مغيث، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص 395.

⁴ عبد الله الحميان، ضعف الحوافز المادية في القطاع الخاص معضلة تواجه خريجي الكوادر الصحية، صحيفة الرياض، 2016، متوفرة على الموقع: www.alriyadh.com/1132565، تاريخ الاطلاع 6 جانفي 2024.

⁵ International Monetary Fund, Press Information Notice: IMF Concludes Article IV Consultation with Algeria, IMF, 2015, Available at: <https://www.imf.org>, accessed on 7 March 2024.

ونجمة (2004)، وتوسع خدمات الإنترنت والجيل الثالث والرابع (2013-2016)¹. كما شهد قطاع النقل واللوجستيك انفتاحا أمام الشركات الخاصة في إدارة الخطوط الجوية والبحرية وخدمات الشحن، بينما توسع الاستثمار الخاص في الصحة والتعليم والسياحة بدعم قانون الاستثمار 2001 واعتماد قاعدة 49/51 منذ 2009 لضمان استمرار السيطرة الوطنية على القطاعات الحيوية².

هذا التحرير التدريجي مكن الجزائر من خلق بيئة سوقية أكثر ديناميكية ومرونة، مع تحقيق توازن بين الانفتاح الاقتصادي والسيادة الوطنية. وقد انعكست هذه الإصلاحات إيجابيا على الاقتصاد والمجتمع والخدمات، من خلال:

- **تحسين جودة الخدمات وكفاءتها:** أسهم دخول القطاع الخاص إلى الأسواق التي كانت تحت سيطرة الدولة، مثل البنوك والنقل والاتصالات والتعليم، في تحسين جودة الخدمات وزيادة كفاءتها عبر تقديم خدمات جديدة وتطوير آليات أكثر فعالية لتلبية احتياجات المستخدمين³. كما عززت المنافسة بين الفاعلين المحليين والأجانب هذا التطور، بتحسين شبكات الهواتف المحمولة والإنترنت وخدمات النقل واللوجستيك، مما رفع الأداء والكفاءة في مختلف القطاعات الخدمية⁴.

الجدول رقم 29: أمثلة تطبيقية على تحسين أداء الخدمات في الجزائر

المجال	مؤشر التحسن
الاتصالات/ الإنترنت	في 2024، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 35.9 مليون مستخدم لشبكة 4G و 2.1 مليون مستخدم لشبكة 3G. مع زيادة استهلاك البيانات بنسبة 140% بين 2020 و 2022 بفضل توسع شبكة 4G وتحسين استغلال الترددات.
جودة إدارة الخدمات	حصلت اتصالات الجزائر على شهادة ISO9001:2015 في فيفري 2025، وهو ما يعكس التزامها بتحسين إدارة الجودة ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

¹ Oxford Business Group, **Algeria: Gathering Speed – New Wireless and Fibre-Optic Infrastructure Boosts Internet Connectivity and a New Law Promises to Shake Up the Sector**, 2016, Available at: <https://www.oxfordbusinessgroup.com>, accessed on 7 March 2024.

² الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 2001.

³ زكرياء جمعة، تحليل جودة خدمات القطاع البنكي في الجزائر-دراسة مقارنة بين القطاعين العام والخاص، مجلة المالية والأسواق، المجلد 9، العدد 2، الجزائر، 2022، ص 426-427.

⁴ Ines Benatia, Nabila Abid, **The Determinants of Organizations Performance in the Algerian Mobile Telecommunications Market**, Journal of Economic Additions, vol.9, No.1, 2025, pp. 603-604.

الخدمات الرقمية	البنكية	أظهرت دراسة شملت 300 فرع بنكي جزائري علاقة واضحة بين التحول الرقمي وجودة الخدمة البنكية، مما يعكس تأثيرا إيجابيا للتحول الإلكتروني على الخدمات المالية.
--------------------	---------	---

Source: Prepared by the researcher based on: Ministère de la Poste et des Telecommunications, **Improving the Quality of Mobile Telephony Services in Algeria**, Government of Algeria, 2024. Algeria Invest, **Normes commerciales et de service : Algérie Télécom obtient la certification ISO 9001**, 2025, Available at : <https://algeriainvest.com/>, Accessed on 15 July 2025. Hadji Cheikh, Yahia Cherif Belaid, Abed Abdelkrim Gherici, **Digital Transformation and Its Role in Improving the Quality of Banking Service**, Journal of Economic Sciences, Vol 20, No.1, Algeria, 2023, p.231.

- زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية: أدى فتح الأسواق الجزائرية أمام القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب إلى تدفق رؤوس أموال جديدة نحو مجالات خدمية إستراتيجية، من بينها الاتصالات التي شهدت طفرة تكنولوجية، والسياحة التي استفادت من مشاريع فندقية واستثمارية جديدة، إلى جانب النقل والصحة حيث ساعدت الاستثمارات الخاصة في تحسين البنية التحتية وتقديم خدمات ذات جودة أعلى، وهو ما انعكس على زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية التقليدية للمحروقات¹.

الجدول رقم 30: نماذج استثمارية مرتبطة بتحرير قطاع الخدمات في الجزائر

الأثر المباشر على الاستثمارات	اجراء فتح الأسواق/ الاصلاح
شهد السوق الجزائري دخول شركات أجنبية مثل جازي وأوريدو، ما رافقه استثمارات ضخمة في تطوير البنية التحتية للاتصالات وتوسيع نطاق تغطية خدمات الهاتف المحمول والإنترنت.	تحرير قطاع الاتصالات وفتح المنافسة
في عام 2025، استثمرت اتصالات الجزائر نحو 11 مليون دولار في تعزيز التحول الرقمي، ويشمل ذلك: إنشاء 20,000 شركة ناشئة، تطوير الذكاء الاصطناعي لرفع مساهمته إلى 7% من الناتج الوطني بحلول 2027.	إطلاق صندوق استثماري في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والروبوتات

Source: Prepared by the researcher based on: Shah Zaib, **Algérie Telecom launches \$11 million AI startup fund to boost startups and digital innovation**, MEA Tech Watch, 2025, <https://meatechwatch.com>. Telecom Review Africa, **Ooredoo Algeria: Powering Algeria's Digital Future through Innovation, Inclusion, and Impact**, 2025, <https://www.telecomreviewafrica.com>, Accessed on 15 July 2025.

¹ العربي غويني، حياة بن قويدر، أثر المناخ الاستثماري في الجزائر على جذب الاستثمارات في القطاعات الخدمية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، رقم 5، 2019، ص 196-197.

- تعزيز التنافسية الاقتصادية والتكامل مع الاقتصاد العالمي: فرض الانفتاح على الأسواق العالمية على المؤسسات الجزائرية تحسين أدائها لمنافسة الشركات الأجنبية وزيادة فعالية القطاع الوطني، مع توسع دور الخدمات كثيفة المعرفة، مثل الاتصالات والتكنولوجيا المالية، مما ساعد الجزائر على الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي واعتماد حلول مبتكرة لتحسين جودة الخدمات¹.

الجدول رقم 31: جهود تطوير تنافسية المؤسسات في الخدمات الرقمية والمالية في الجزائر

الأثر	مجال الانفتاح على الأسواق
في عام 2025، أطلقت اتصالات الجزائر مشروع شبكة النقل الضوئي G WDM400 بالتعاون مع شركة Huawei، بهدف توفير بنية تحتية فائقة السرعة تدعم اقتصاد البيانات، التجارة الإلكترونية، الحوسبة السحابية، والخدمات الرقمية، مما يعزز تنافسية الجزائر الرقمية على المستوى العالمي.	البنية التحتية الرقمية عالية السرعة
في عام 2025، أبرمت البريد الجزائري شراكة مع Sonelgaz لتسهيل دفع فواتير الكهرباء والغاز عبر تطبيق Posty Mob، بهدف توسيع الشمول المالي والرقمي، خفض التكاليف الإدارية بنسبة 30%، وتعزيز التكامل مع الاقتصاد الرقمي العالمي.	المدفوعات الرقمية الحكومية-الخدمية
تم تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية (Fintech) في الجزائر عبر وضع إطار قانوني يهدف إلى دعم الابتكار، تعزيز اندماج البلاد في أنظمة الدفع العالمية، تأمين المعاملات الرقمية، وتحفيز المنافسة في السوق المالية.	تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية

Source: Prepared by the researcher based on: Huawei News, **Algeria Telecom and Huawei Deploy First 400G WDM Backbone Network in Algeria**, 2025, <https://www.huawei.com/en/news/2025/2/algeria-400g>. Tech Review Africa, **Algeria Advances Digital Payment Ecosystem through Post-Energy Partnership**, 2025, <https://www.techreviewafrica.com>. Startup Researcher, **Algeria Issues New Rules for Fintech and Digital Wallet Providers**, 2025, <https://www.startupresearcher.com>, Accessed on 20 August 2025.

رغم مكاسب تحرير قطاع الخدمات في الجزائر، واجهت العملية تحديات كبيرة تشمل صعوبة مراقبة التزام الفاعلين الخاصين بالمعايير الوطنية للجودة والسلامة، ما أدى إلى تفاوت مستوى الخدمات،

¹ UNCTAD, **Algeria: eTrade Readiness Assessment**, op. cit.

لا سيما في قطاعات النقل والخدمات الصحية¹. وضعف التنسيق بين مقدمي الخدمات مما سبب ازدواجية أو فجوات في تلبية الاحتياجات، خصوصا في النقل الحضري واللوجستيك². كما برز التفاوت في القدرات المالية والتقنية بين الشركات المحلية والأجنبية، مما صعب منافستها وتأخر تطبيق الإصلاحات في بعض القطاعات³. إلى جانب القيود التشريعية والسياسية مثل قاعدة 49/51 والإجراءات البيروقراطية التي أعاقت سرعة دخول الاستثمارات والتقنيات الحديثة⁴. وتحديات الاستدامة واستمرارية الخدمات في ظل فروقات كبيرة بين قدرة المؤسسات الخاصة على توفير التمويل والتقنيات المطلوبة، خاصة في القطاعات الأساسية مثل الصحة⁵.

يشير التحليل إلى أن تحرير قطاع الخدمات في الجزائر ساهم في رفع الكفاءة وجودة الخدمات وتعزيز التنافسية الاقتصادية من خلال فتح قطاعات النقل والاتصالات والمالية، خفض التكاليف، وتحسين التعليم والصحة، مع جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا، مع ضرورة موازنة الانفتاح الاقتصادي مع السيطرة الوطنية، الرقابة الفعالة، وتكامل التقنيات الحديثة⁶.

المطلب الثالث: دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري

يعد قطاع الخدمات من الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري، لما يقدمه من إسهام متزايد في خلق القيمة المضافة واستيعاب اليد العاملة، إذ يساهم بشكل معتبر في الناتج المحلي الإجمالي ويعد المصدر الرئيسي لفرص العمل. كما يدعم القطاع مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال توفير الخدمات والبنية التحتية الضرورية للإنتاج والتجارة، مما يعزز فعالية الاقتصاد الوطني.

¹ Houria Bencherif, Farès Boubakour, **The quality of service in urban public transport in Algeria**, International Journal of Quality and Service Sciences, vol. 11, No. 4, 2019, pp. 560-576.

² Idres Lahna, Lila Chabane, **Collective Transportation System Management in Algiers Area: A Game Theoretic Approach**, Les cahiers du CREAD, vol. 39, No. 3, 2024, pp. 166-167.

³ Sofiane Labidi et al, **Start-ups in Algeria: Reality and Challenges**, Economics & Law, vol. 7, No. 1, 2025, pp. 53-55.

⁴ عبد القادر خلاف، إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (51-49%) في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 91-96.

⁵ أمال غنو، التنمية الصحية المستدامة في الجزائر وفرص المضي قدما نحو 2030، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 118.

⁶ Gabriel Sensenbrenner, Taline Koranchelian, **Algeria: Selected Issues**, IMF Country Report No. 06/101, International Monetary Fund, Washington, D.C, 2006, pp. 19-20.

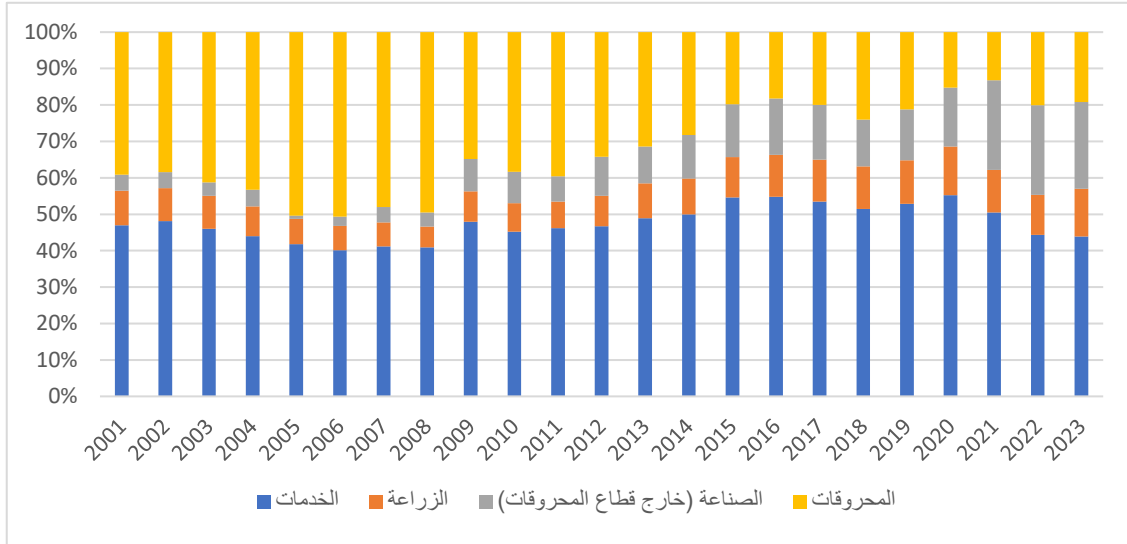
أولاً: دور قطاع الخدمات في تعزيز القيمة المضافة واستيعاب اليد العاملة

يسهم قطاع الخدمات في رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، من خلال أنشطة خدمية متعددة تتباين بين السوقية والاجتماعية، بما يبرز دوره في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

1. مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة: يعكس قطاع الخدمات دوره المتنامي في الاقتصاد

الوطني من خلال مساهمته الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 30: مساهمة قطاع الخدمات وباقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2001-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: بيانات البنك الدولي للفترة 2001-2023، وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

بين عامي 2001 و2023، حافظ قطاع الخدمات على مركزه كأكثر القطاعات ثباتا وأهمية في الاقتصاد الجزائري، حيث تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين 43% و46%، مع إبراز مرونة عالية خلال الأزمات مثل جائحة كورونا 2020. في المقابل، بلغت مساهمة الصناعة الكلية المحروقات بنسبة 20%، مع ملاحظة أن الصناعة غير النفطية أظهرت أداء أكثر استقرارا مقارنة بقطاع المحروقات المتأثر بتقلبات أسعار النفط والأزمات العالمية. كما سجلت الزراعة نموا تدريجيا من 8.8% سنة 2001 إلى 13.8% سنة 2023، لكنها تظل أقل تأثيرا من الخدمات في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

الشكل رقم 31: معدل نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2023)

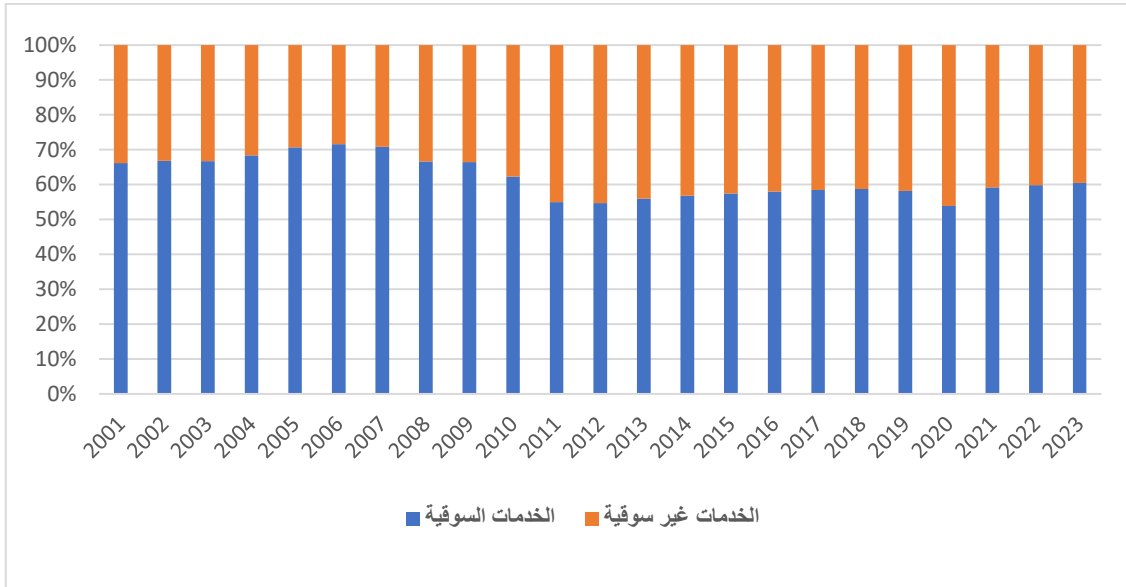


المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات البنك الدولي للفترة 2001-2024، وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

بين عامي 2001 و2023، تميز قطاع الخدمات في الجزائر بالاستقرار والمرونة، محققا نموا إيجابيا معظم السنوات، في المقابل، شهد القطاع الصناعي تقلبات كبيرة نتيجة تأثير المحرقات وأزمات مثل 2009 و2020، بينما تميز القطاع الزراعي بتقلبات موسمية وعوامل مناخية وسياسات زراعية متغيرة، ما يعكس هشاشة القطاعين الصناعي والزراعي مقارنة بقطاع خدمات.

2. مساهمة الخدمات السوقية وغير السوقية في الناتج المحلي الإجمالي: يسهم قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمة الخدمات السوقية نحو 60%، بينما شكلت الخدمات غير السوقية حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، ما يعكس الدور المتكامل والمتفاوت لهذه الفئات في دعم النشاط الاقتصادي الوطني وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. ويبرز الشكل التالي تطور مساهمة الخدمات السوقية وغير السوقية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2023.

الشكل رقم 32: مساهمة الخدمات السوقية وغير السوقية في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2001-2023)

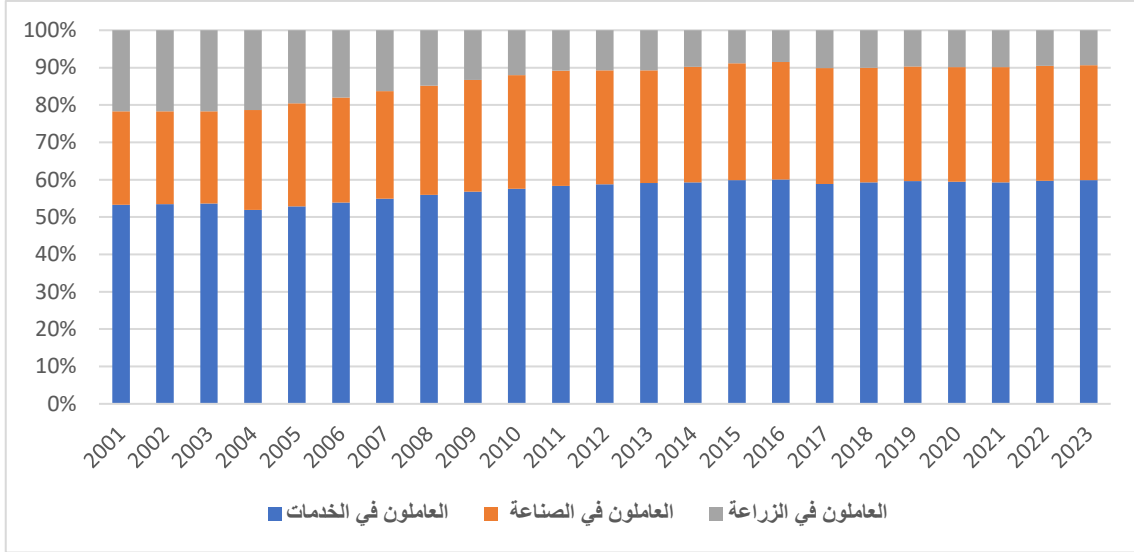


المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، خاصة الحسابات القومية بالحجم المتسلسل، إضافة إلى تقارير بنك الجزائر ووكالة الأنباء الجزائرية (APS) التي نشرت تفاصيل حول نمو الخدمات السوقية وغير السوقية.

تشير البيانات إلى أن الخدمات السوقية استمرت في تشكيل الجزء الأكبر من قطاع الخدمات في الجزائر، حيث تراوحت نسبتها بين 55% و70% تقريبا، بينما حافظت الخدمات غير السوقية على حصة أقل لكنها مستقرة بين 30% و45%. يعكس هذا التوزيع توازنا بين الأنشطة المدرة للقيمة المضافة والدور الاجتماعي، مع توسع ملحوظ للخدمات السوقية في مجالات التجارة والاتصالات والخدمات المالية، وثبات نسبي للخدمات غير السوقية مثل التعليم والصحة، مع ارتفاع مؤقت خلال جائحة كورونا 2020 نتيجة الإنفاق العمومي المكثف، ما يؤكد مساهمة القطاع ككل في دعم النمو الاقتصادي واستقرار النشاط الإنتاجي.

3. هيكل الوظائف حسب القطاعات الاقتصادية: يشكل قطاع الخدمات العمود الفقري لسوق العمل في الجزائر، إذ يوفر فرص عمل متنوعة في التجارة، النقل، التعليم، الصحة والخدمات المالية، مساهما في خفض البطالة وتعزيز النشاط الاقتصادي، ويعكس هيكل الوظائف التحول التدريجي نحو الخدمات مقارنة بالزراعة والصناعة.

الشكل رقم 33: التوزيع النسبي للعمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات البنك الدولي للفترة 2001-2023.

بين عامي 2000 و 2023، سجل قطاع الخدمات في الجزائر نموا مستمرا في نسب العمالة من 52.9% إلى 60%، ما يعكس مكانته كركيزة أساسية لسوق العمل الوطني. في المقابل، شهد القطاع الصناعي زيادة معتدلة في نسب العمالة من 24.8% إلى 30.8%، بينما انخفضت نسب العمالة في القطاع الزراعي من 22.3% إلى 9.3%، مما يشير إلى تحول هيكل نحو اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على الصناعة والخدمات.

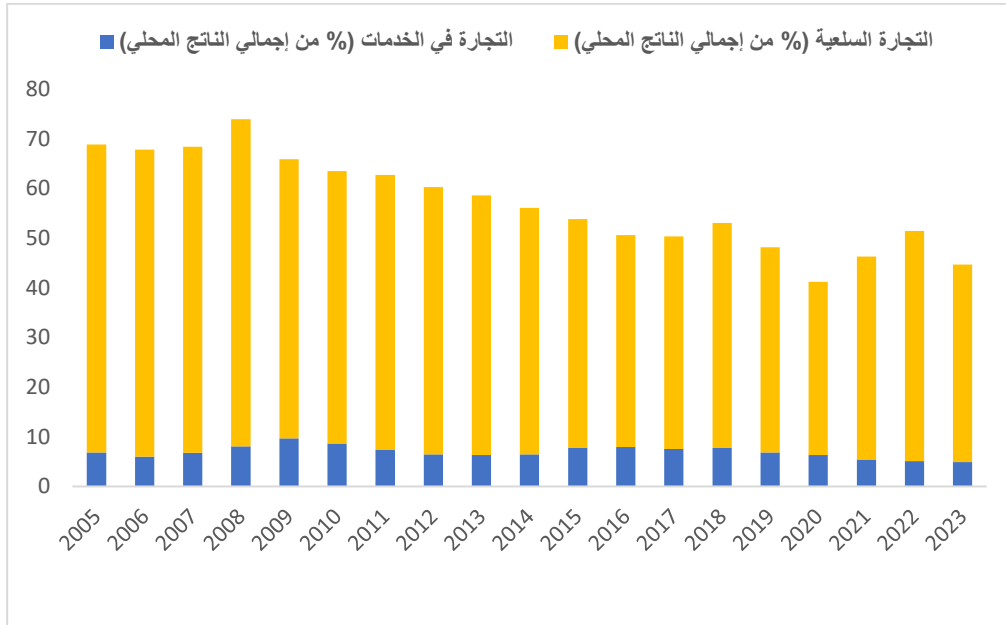
ثانيا: مكانة الخدمات في هيكل التجارة العالمية

رغم اعتماد الجزائر التقليدي على صادرات المحروقات، بدأ قطاع الخدمات يكتسب أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني. ويشمل مجالات الاتصالات والتكنولوجيا والنقل والخدمات المالية والمهنية. وأصبح فهم مكانة هذا القطاع في هيكل التجارة العالمية للجزائر أمرا ضروريا لدعم التنوع الاقتصادي وتعزيز تنافسية البلاد خارج نطاق المحروقات.

1. مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسلع: تظل تجارة السلع المحرك

الأساسي للتبادل التجاري في الجزائر، حيث شكلت نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، مقابل 5% فقط لتجارة الخدمات. ويعكس هذا التفاوت اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على قطاع المحروقات، الذي استحوذ على 93% من إجمالي الصادرات السلعية، محددًا بذلك مسار التجارة الخارجية. ويبرز هذا الواقع التحديات والفرص المرتبطة بتنوع مصادر الدخل وتعزيز اندماج الجزائر في التجارة العالمية.

الشكل رقم 34: مساهمة تجارة السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2005-2023)

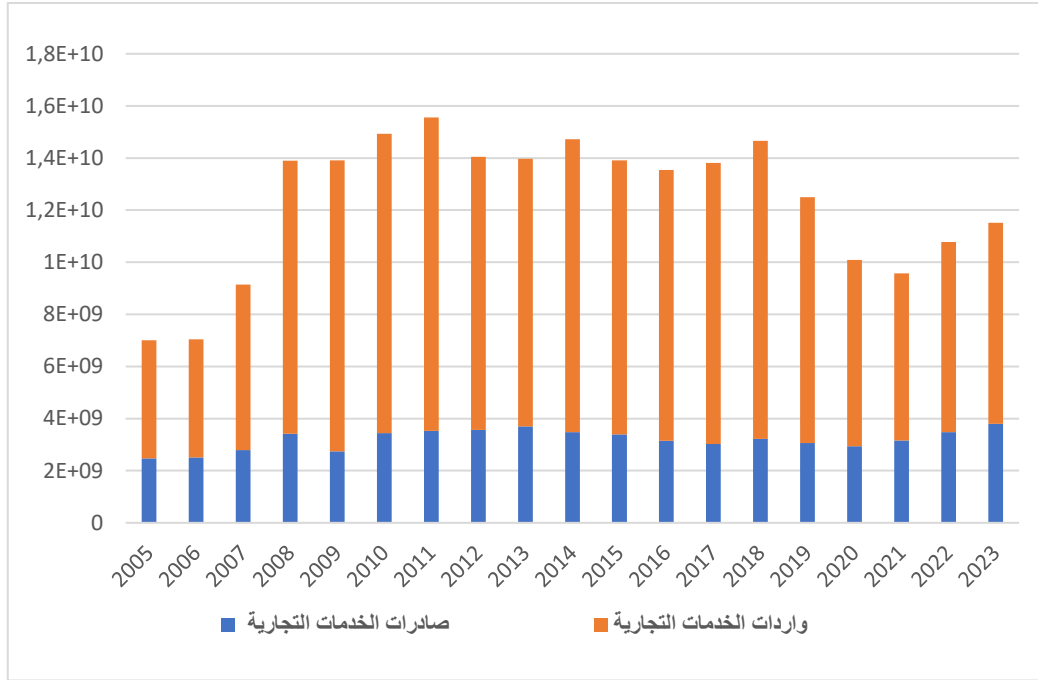


المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات البنك الدولي للفترة 2005-2023.

يبرز تحليل مساهمة التجارة الدولية في الناتج المحلي الجزائري وجود فجوة واضحة بين التجارة السلعية والخدمات، حيث مثلت التجارة السلعية ما بين 34% و65% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة محدودة للخدمات لم تتجاوز 9%. وعرفت التجارة السلعية تذبذبا حادا خلال الأزمات النفطية مثل 2009 و2020، ما يعكس ارتباط تطورها بأداء قطاع المحروقات الذي يحدد مسارها وفق تقلبات الأسواق العالمية. في المقابل، ظلت تجارة الخدمات مستقرة عند مستويات ضعيفة نسبيا، دون توسع ملموس، مما يبرز استمرار ارتهان التجارة الخارجية للمحروقات وضعف مساهمة الخدمات في تنويع المبادلات الدولية.

2. تطور الصادرات والواردات العالمية في الخدمات التجارية: يعكس تطور الصادرات والواردات العالمية في الخدمات التجارية تنامي أهمية هذا القطاع كرافعة للنمو وتنويع المبادلات الخارجية، ما يتيح فهم مكانته مقارنة بالسلع وديناميكيات التحول في التجارة العالمية.

الشكل رقم 35: تطور صادرات وواردات الخدمات التجارية في الجزائر (2005-2023)

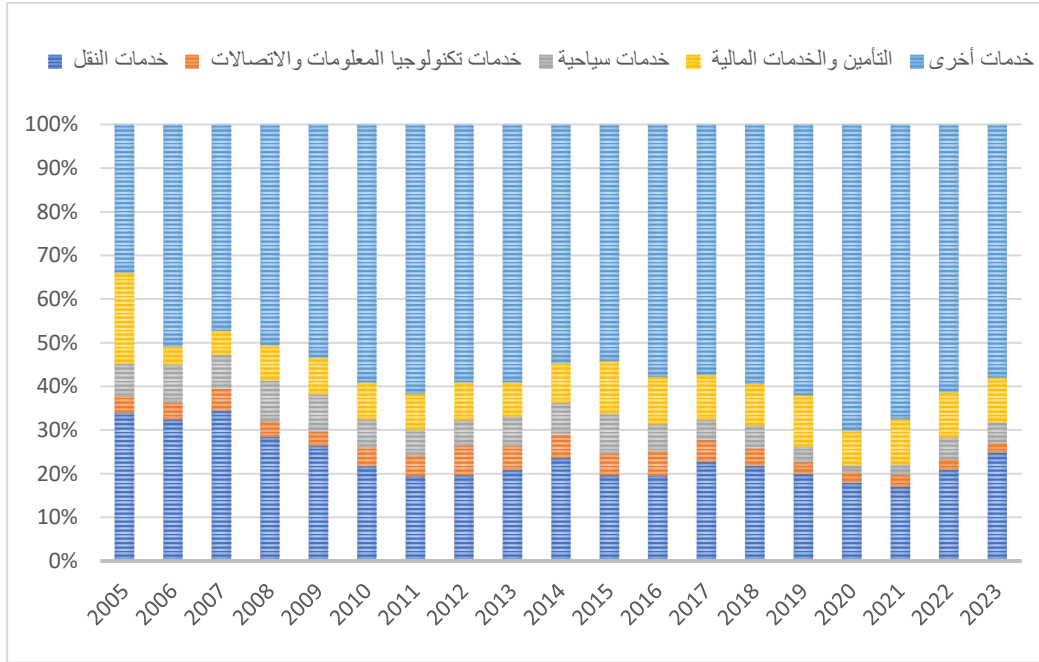


المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات البنك الدولي للفترة 2005-2023.

خلال الفترة 2005-2023، اتسمت تجارة الخدمات في الجزائر بعجز هيكلي مستمر، حيث ظلت الواردات تفوق الصادرات بشكل ملحوظ. فقد تراوحت قيمة الصادرات بين 2.4 و3.8 مليار دولار، في حين تجاوزت الواردات 7 مليارات دولار في معظم السنوات. ورغم التحسن النسبي المسجل بعد جائحة كوفيد-19 نتيجة تراجع حركة السفر والنقل، بقيت الصادرات محدودة مقارنة بمستوى الطلب على الواردات، بما يعكس ضعف تنافسية الخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية واستمرار تبعيتها للخدمات المستوردة.

3. تطور هيكل الصادرات العالمية للخدمات التجارية: يعكس تطور هيكل صادرات الخدمات التجارية تحولات عميقة في الاقتصاد الدولي، حيث توسع النطاق ليشمل النقل والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية، ويساعد تحليل هذا الهيكل في تحديد القطاعات الأكثر نشاطا، اتجاهات الطلب العالمي، ومكانة الاقتصادات الوطنية في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل رقم 36: هيكل صادرات الخدمات التجارية في الجزائر (2005-2023)

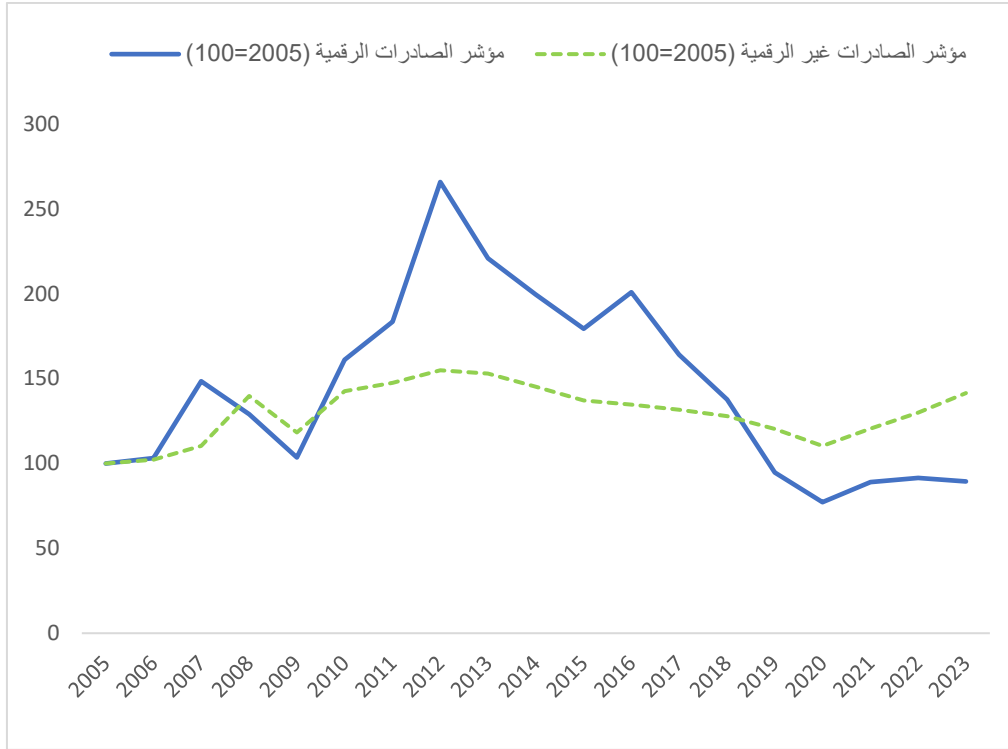


المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات البنك الدولي للفترة 2005-2023.

شهدت صادرات الخدمات التجارية في الجزائر تحولات بنيوية خلال الفترة 2005-2023؛ إذ تراجمت حصة النقل من 33% إلى 18% عام 2020 بفعل جائحة كورونا، قبل أن ترتفع إلى 25% في 2023. كما سجلت السياحة تقلبات حادة مع تراجعها إلى 1.4% في 2020 ثم تعاف لاحق. وظلت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدودة بين 2% و6%. في المقابل، ارتفعت حصة التأمين والخدمات المالية من 4% إلى أكثر من 10%. أما فئة الخدمات الأخرى، وهي المكون الرئيسي، فقد ارتفعت من 34% إلى أكثر من 70% عام 2020 قبل أن تستقر فوق 57%، مما يعكس توسع الخدمات المعرفية والمهنية على حساب الأنشطة التقليدية.

4. تطور صادرات الخدمات المقدمة رقميا: بدأت صادرات الخدمات الرقمية في الجزائر تشهد نموا تدريجيا مع توسع استخدام الإنترنت وظهور الشركات الناشئة واندماج الاقتصاد في سلاسل القيمة الرقمية. وتشمل هذه الصادرات مجالات الاتصالات وتطوير البرمجيات وتقديم الحلول الرقمية للأسواق الخارجية. ورغم أن قيمتها ما تزال متواضعة، فإنها تعكس توجه الاقتصاد نحو تنويع مصادر الدخل وتعزيز تنافسيته في عصر الرقمنة.

الشكل رقم 37: نمو صادرات الخدمات الرقمية في الجزائر (2005-2023، مؤشر 2005=100)



المصدر: تقديرات منظمة التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية، 2023).

تكشف مؤشرات صادرات الخدمات في الجزائر عن مسارين متباينين بوضوح. فقد سجلت الخدمات الرقمية نمواً سريعاً إلى غاية عام 2012، قبل أن تتجه نحو التراجع لتبلغ أدنى مستوياتها في عام 2020. ويلاحظ أن هذا الانخفاض تزامن مع الطفرة العالمية في الطلب على الخدمات الرقمية خلال جائحة كوفيد-19، غير أن الجزائر لم تستطع الاستفادة من هذه الديناميكية نتيجة ضعف البنية التحتية الرقمية وغياب مؤسسات محلية قادرة على المنافسة دولياً، ما جعل أدائها يتحرك عكس الاتجاه العالمي. في المقابل، حققت الصادرات غير الرقمية نمواً تدريجياً ومستقراً، إذ ارتفعت من نحو 100 سنة 2005 إلى ما يقارب 141.5 سنة 2023، بما يعكس قدرة القطاعات التقليدية على الحفاظ على حضورها في الأسواق الدولية. وبذلك، يتبين أن الطفرة الرقمية كانت ظرفية وغير مستدامة، بينما اتسمت الخدمات غير الرقمية بثبات أكبر في دعم التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر

يشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر ركيزة محورية للنمو الاقتصادي والتحول الرقمي، مدعوما بإصلاحات هيكلية منذ التسعينيات أسهمت في تحسين البنية التحتية وخفض الأسعار وتعزيز المنافسة، خاصة في خدمات الهاتف النقال والإنترنت. ويرتكز التحليل على مؤشرات النفاذ إلى الشبكات، وانتشار الإنترنت، وأداء الشركات لتقييم كفاءة البنية التحتية وقوة التنافسية.

المطلب الأول: مقدمة حول قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورا من الحوسبة التقليدية إلى الإنترنت والتقنيات الذكية، ليشمل الأجهزة والبرمجيات والخدمات الرقمية وشبكات الاتصال. وأصبح اليوم عنصرا محوريا في الاقتصاد الرقمي، حيث يسهم في تعزيز الإنتاجية، وتحفيز الابتكار، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع الفرص المتاحة للأفراد والشركات.

أولا: تعريف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الأنظمة والأدوات الرقمية المستخدمة لجمع ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات، وتشمل الحواسيب والشبكات والبرمجيات وأنظمة الاتصال. كما تضم التطبيقات والخدمات الرقمية التي تدعم الأداء المؤسسي واتخاذ القرار، مما يجعل تكنولوجيا الاتصالات جزءا أساسيا من تكنولوجيا المعلومات¹.

وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يشمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جميع الأنشطة المرتبطة بمعالجة المعلومات وتبادلها إلكترونيا، سواء عبر تصنيع الأجهزة والبرمجيات، أو تقديم خدمات الاتصالات، أو تجارة هذه المنتجات والخدمات، مع التركيز على الأنشطة التي يكون إنتاجها الأساسي مرتبطا بمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات².

كما يعرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا لما ورد في القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) بأنه القطاع المعني بإنشاء المعلومات والمعرفة ومعالجتها ونقلها وعرضها عبر منصات وأجهزة تكنولوجية رقمية، بما في ذلك الشبكات السلكية واللاسلكية والمعالجات الدقيقة. ويشمل القطاع الأجهزة المادية والبرمجيات والخدمات الرقمية اللازمة لتشغيلها³.

¹ مزهر شعبان العاني، نظم المعلومات الإدارية (منظور تكنولوجي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص63.

² OECD, **Definitions of the ICT Sector**, the Content and Media Sector, and Information Industries Based on ISIC Rev. 5, OECD, Paris, 2025, p.11.

³ World Bank, **Measuring foreign direct investment in the area of information and communication technology (Vol. 2 of 5): Deliverable 1 - definition of the ICT Sector**, Washington, DC, 2009, p.17.

يمكن القول إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي تطبيق التكنولوجيا الرقمية والإلكترونية في إنتاج المعلومات وجمعها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها. يشمل هذا القطاع الأجهزة والبرمجيات والشبكات وقواعد البيانات وأمن المعلومات، بهدف الاستغلال الأمثل للبيانات والمعرفة بسرعة وكفاءة، وتقليل التكاليف، مع تبسيط مختلف الأنشطة البشرية¹.

ثانياً: مكونات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يشمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأجهزة والبرمجيات والشبكات والبيانات والكوادر المتخصصة، ويدعمه استخدام تقنيات حديثة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، لتعزيز التحول الرقمي وتحسين الخدمات والابتكار.

1. مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية

التحتية للأنشطة الاقتصادية والعلمية والإدارية، وتشمل الأدوات والأنظمة لجمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونقلها بين الأفراد والمؤسسات. وتتكون من:

- **الأجهزة (Hardware):** تشمل المكونات المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحواسيب والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأدوات الإدخال والإخراج، وتمتد مع التطور التقني لتشمل الأجهزة الرقمية اليومية مثل الساعات الذكية.
- **البرمجيات (Software):** البرامج الحاسوبية هي مجموعات من التعليمات التي تمكن الأجهزة من أداء مهام محددة، مثل تشغيل التطبيقات كمتصفحات الويب، وتشغيل الأجهزة الإلكترونية كالهواتف والصرافات الآلية.
- **الشبكات (Networks):** هي البنية التي تربط أجهزة الحاسوب لتبادل البيانات، وتشمل المحلية (LAN) والواسعة (WAN) واللاسلكية، ويعد الإنترنت أبرز مثال على شبكة عالمية.
- **البيانات (Data):** هي المورد الحيوي في عصر المعلومات، تشمل النصوص والأرقام والصور والفيديو، وتجمع وتخزن وتحلل عبر أنظمة مثل قواعد البيانات والذكاء الاصطناعي لدعم تحليل الأداء واتخاذ القرارات².

¹ سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص311.

² Shauna Roch et al, **Information Systems for Business and Beyond**, Canadian Edition, Fanshawe College Pressbooks, London, 2019, pp. 50-110.

- الموارد البشرية (Human Resources): تشمل المتخصصين في البرمجة والشبكات وتحليل البيانات وأمن المعلومات، إضافة إلى المستخدمين والإداريين الذين يسهمون في توظيف التكنولوجيا بفعالية لدعم القرارات وتحسين الأداء¹.
- 2. **تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تشير إلى الابتكارات المستخدمة لتحسين أداء الأنظمة الرقمية وتبادل المعلومات، متجاوزة المكونات المادية والبرمجية لتشمل تقنيات معالجة البيانات والتواصل الفعال، مما عزز سرعة الاتصال ودقة المعالجة في مختلف القطاعات.
- **تقنيات الاتصالات:** تقنيات الاتصالات هي الوسائل التي تمكن من نقل وتبادل المعلومات بين الأفراد والأجهزة. وتشمل:
 - **شبكات الجيل الخامس:** تمثل تطورا في الاتصالات اللاسلكية، توفر سرعات عالية وزمن استجابة منخفض، وتستخدم في المدن الذكية والواقع المعزز والمركبات ذاتية القيادة².
 - **إنترنت الأشياء:** هي شبكة أجهزة ذكية متصلة لتبادل البيانات تلقائيا، تعتمد على المعالجات وأجهزة الاستشعار، مما يجعل الأنظمة الرقمية أكثر ذكاء وتكاملا³.
 - **الأقمار الصناعية:** تعد عنصر أساسي في البنية التحتية للاتصالات، حيث تنقل الإشارات بين المحطات الأرضية، وتستخدم في البث التلفزيوني، الإنترنت، الاتصالات الهاتفية، وربط الشبكات في المناطق النائية⁴.
 - **الشبكات المعرفة بالبرمجيات (SDN):** نموذج شبكي تتحكم فيه الشبكة من مركز واحد، بينما الأجهزة تعمل بشكل بسيط، ما يجعل إدارة الشبكة أسهل ويشجع على الابتكار. مثل شبكات جوجل وأمازون، حيث تدار الشبكة مركزيا والأجهزة تمرر البيانات فقط⁵.
 - **الاتصالات عبر الألياف الضوئية (FTTH):** تقنية توفر إنترنت سريع ومستقر للمنازل عبر الألياف البصرية، مع دعم للبث والفيديو عالي الجودة⁶.

¹ مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 258.

² Dangi Ramraj et al, **Study and Investigation on 5G Technology: A Systematic Review**, Sensors, vol. 22, No. 1, 2022, pp. 2-3.

³ خيرة نيل، خضرة صادوق، تطبيقات إنترنت الأشياء في المكتبات دراسة نظرية، مجلة الرواق، المجلد 8، العدد 2، 2022، ص 99.

⁴ علي محمد الحازمي، الأقمار الصناعية وهندسة الاتصالات المستقبل الواعد، العربية، 2024، متوفر على الموقع:

<https://www.alarabiya.net>، تاريخ الاطلاع 22 جويلية 2025.

⁵ Diego Kreutz et al, **Software-Defined Networking: A Comprehensive Survey**, Proceedings of the IEEE, vol. 103, No. 1, 2015, pp.2-3.

⁶ وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مسعى التحول إلى الألياف البصرية، 2024، متوفر على الموقع:

<https://www.mpt.gov.dz/>مسعى-التحول-إلى-الألياف-البصرية/، تاريخ الاطلاع 20 سبتمبر 2025.

- **تقنيات (VoIP):** تقنية تحول الصوت إلى بيانات لإجراء مكالمات عبر الإنترنت، مميزة بانخفاض التكلفة ومرونة عالية، وتدعم الفيديو والرسائل والاجتماعات عبر الإنترنت¹.
- **تقنيات تكنولوجيا المعلومات:** مجموعة تقنيات رقمية متقدمة لمعالجة البيانات وتخزينها وتأمينها وتحليلها لدعم كفاءة الأعمال واتخاذ القرار. وتشمل:
 - **الحوسبة السحابية:** نموذج يوفر موارد الحوسبة والتخزين والتطبيقات عبر الإنترنت عند الطلب، دون الحاجة لاملاكها محليا، مع وصول سريع ومرن للبيانات والخدمات².
 - **الذكاء الاصطناعي:** هو قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة الذكاء البشري في التعلم واتخاذ القرار وفهم البيانات، عبر تحليل المعلومات وتنفيذ بشكل مستقل أو شبه مستقل³.
 - **البيانات الضخمة (Big Data):** هي بيانات ضخمة ومعقدة، يصعب معالجتها بالأدوات التقليدية، وتتطلب تقنيات متقدمة لتحليلها وتخزينها واستخلاص قيمتها، مثل الذكاء الاصطناعي⁴.
 - **البلوك تشين (Blockchain):** نظام لتخزين وتبادل البيانات بأمان وشفافية دون جهة مركزية، يحمي السجلات ويستخدم في العملات الرقمية والعقود الذكية والتحقق من الهوية⁵.
 - **الواقع الافتراضي (VR) والمعزز (AR):** هي تقنيات تدمج العالم الرقمي بالواقعي، حيث يوفر VR بيئة رقمية كاملة، ويضيف AR عناصر رقمية للواقع، وتساهم في التعليم والطب والسياحة والتدريب عبر تجارب غامرة⁶.
 - **الأمن السيبراني:** مجموعة إجراءات وتقنيات لحماية الأنظمة والشبكات والبيانات من الهجمات الإلكترونية، لضمان سرية وسلامة وتوافر المعلومات وحماية البنية التحتية الحيوية والأمن الوطني⁷.

¹ Tamal Chakraborty, Iti Saha Misra, Ramjee Prasad, **VoIP Technology: Applications and Challenges**, Springer Series in Wireless Technology, Switzerland, 2019, pp. 5-10.

² Peter Mell, Grance Timothy, **The NIST Definition of Cloud Computing**, National Institute of Standards and Technology, U.S. Department of Commerce, 2011, p.2.

³ Haroon Sheikh, Corien Prins, Erik Schrijvers, **Mission AI: The New System Technology**, Springer International Publishing, Switzerland, 2023, pp.15-20.

⁴ Ward Jonathan Stuart, Adam Barker, **Undefined by Data: A Survey of Big Data Definitions**, School of Computer Science, University of St Andrews, UK, 2013, pp.1-2.

⁵ Jesse Yli-Huumo et al, **Where Is Current Research on Blockchain Technology? A Systematic Review**, Plos one, Vol.11, No.10, 2016, pp.1-3.

⁶ Paul Milgram, Fumio Kishino, **A Taxonomy of Mixed Reality Visual Displays**, IEICE Transactions on Information and Systems, vol. E77-D, no. 12, 1994, pp.2-4.

⁷ سمير بارة، الأمن السيبراني (cyber Security) في الجزائر: السياسات والمؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 2، العدد 2، 2017، ص 257.

ثالثا: أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القطاعات الحيوية، إذ يساهم في بناء البنية التحتية الرقمية ودعم التطور التكنولوجي، مما يعزز نمو المجتمع والاقتصاد.

1. تعزيز النمو الاقتصادي: يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، إذ يرفع الإنتاجية ويعزز الابتكار الرقمي. وفق دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نما القطاع بمعدل 6.3% سنويا بين 2013 و2023، أي أسرع بثلاثة أضعاف من نمو الاقتصاد العام، مما يبرز دوره في دعم الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة¹.

2. تحسين جودة التعليم والتدريب: يساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التعليم والتدريب باستخدام الأدوات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم التعلم الشخصي، وتعزيز الشمولية، وتقليل الفجوات التعليمية، كما يرفع الكفاءة الإدارية وينمي المهارات الرقمية للطلاب. وتشير دراسة (2023) *Frontiers in Education* إلى أن تدريب المعلمين على هذه التقنيات يحسن التعليم عبر تطوير أساليب التدريس وزيادة تفاعل الطلاب².

3. دعم الابتكار وريادة الأعمال: يدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الابتكار وريادة الأعمال عبر أدوات رقمية متقدمة لتحليل المعلومات، مما يسهل إنشاء الشركات وتطوير المشاريع ويؤثر على سرعة الوصول إلى الأسواق وابتكار المنتجات. وتشير دراسة في (2022) *ScienceDirect* إلى أن إتاحة الوصول إلى هذه التكنولوجيا تدعم النشاط الريادي وتعزز الابتكار المفتوح³.

4. تحسين الخدمات الصحية: يساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات الصحية عبر نظم المعلومات الصحية وقواعد البيانات الإلكترونية وتطبيقات الرعاية الذاتية وبرمجيات دعم القرار السريري ومنصات التواصل عن بعد، مما يعزز تبادل المعلومات بين الفرق الطبية، ويدعم القرارات العلاجية، ويراقب المرضى عن بعد لتوفير رعاية متكاملة تركز على المريض، خاصة في الحالات المعقدة⁴.

¹ Caribbean News Global, **Growth of Digital Economy Outperforms Overall Growth across OECD**, 2024, Available at: <https://caribbeannewsglobal.com/growth-of-digital-economy-outperforms-overall-growth-across-oecd/>, Accessed on 23 Oct 2024.

² OECD, **OECD Digital Education Outlook 2023: Towards an Effective Digital Education Ecosystem**, OECD, 2023, pp.22-25.

³ Sofia Gomes, Joao Lopes, **Accès aux TIC et entrepreneuriat dans le contexte dynamique de l'innovation ouverte : preuves des pays de l'OCDE**, *Journal of Open Innovation : Technologie, marché et complexité*, vol. 8, No. 2, 2022, pp.3-4.

⁴ John Smith et al, **Information and Communications Technologies Enabling Integrated Primary Care**, *Journal of Medical Internet Research*, vol. 25, 2023, pp.1-5.

5. **تعزيز الحوكمة والشفافية:** يعزز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحوكمة والشفافية بتمكين المؤسسات الحكومية من نشر المعلومات بسرعة ودقة، تتبع الأداء، أتمتة الإجراءات، وتمكين المواطنين من متابعة أنشطة الحكومة والمشاركة في صنع القرار، مما يزيد الثقة والمساءلة. وأشارت دراسة في (2010) ScienceDirect إلى أن تطبيقات الحكومة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات الحكومية¹.

6. **توسيع فرص العمل:** يعزز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرص العمل، خاصة للشباب، عبر تسهيل الوصول إلى الوظائف وبناء الشبكات المهنية، وتطوير المهارات الرقمية، مما يزيد التوظيف ويدعم الابتكار وريادة الأعمال، ويخلق وظائف جديدة ويعزز تكافؤ الفرص. وأكدت دراسة في (2023) ScienceDirect أن استخدام الإنترنت ضمن تقنيات ICT يعزز فرص الشباب في العمل ويقلل الفجوة بين الفئات العمرية².

المطلب الثاني: تحليل أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

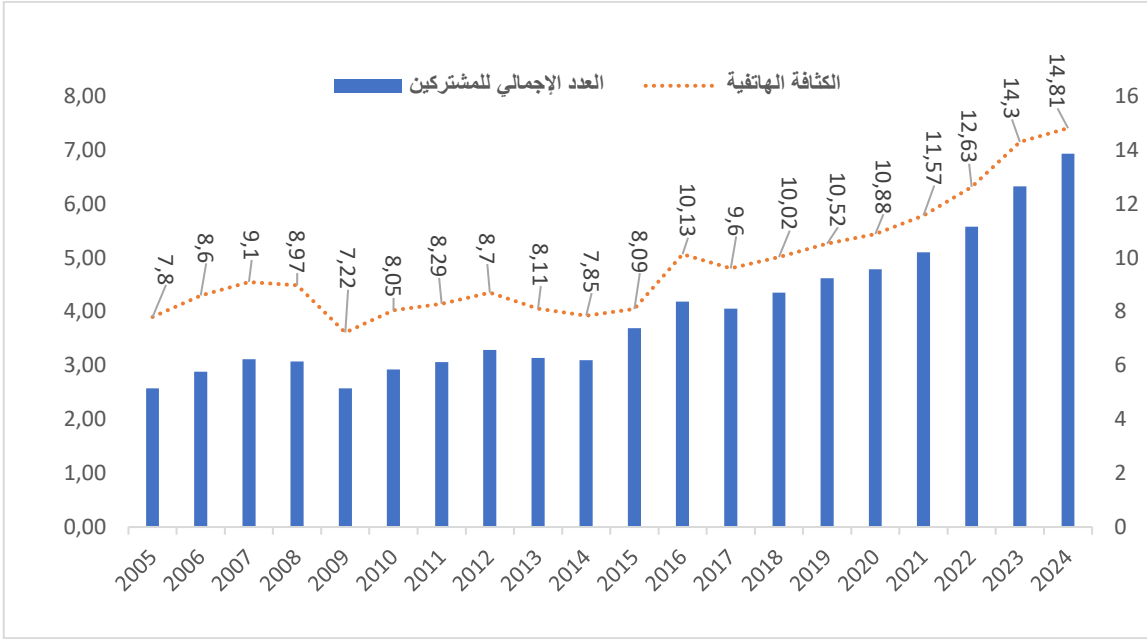
يلعب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا مهما في دعم التحول الاقتصادي في الجزائر، مع توسع في خدمات الهاتف النقال والإنترنت وتطوير البنية التحتية الرقمية، واعتماد تقنيات حديثة مثل الجيل الثالث والرابع. وقد انعكس ذلك في تحسن النفاذ الرقمي وزيادة عدد المشتركين، رغم وجود تحديات مثل تفاوت التغطية وبطء الإنترنت في بعض المناطق والحاجة لتعزيز المهارات الرقمية.

1. **تطور شبكة الهاتف الثابت ودورها في دعم الإنترنت:** تعد شبكة الهاتف الثابت أحد المكونات الأساسية للبنية التحتية للاتصالات في الجزائر، إذ شكلت الأساس لتطور خدمات الإنترنت وتوسيع تغطيتها. ومع إنشاء اتصالات الجزائر سنة 2000 وتأسيس سلطة ضبط البريد والمواصلات لضمان الإطار التنظيمي والتنافسي للقطاع، أصبحت الشبكة الثابتة تشكل محورا رئيسيا لتطوير خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض. ويعد تحليل مؤشرات مثل عدد المشتركين ومعدل النمو والكثافة الهاتفية مهما لفهم تطورها ودورها في تعزيز التحول الرقمي.

¹ John Bertot et al, **Using ICTs to Create a Culture of Transparency: E-Government and social media as Openness and Anti-Corruption Tools for Societies**, Government Information Quarterly, vol. 27, No. 3, 2010, pp.265-269.

² Astride Claudel Njiejue Nouffeussie et al, **Use of ICT: What Effect on Youth Access to Employment in Cameroon?** Heliyon, vol. 10, No. 21, 2024, pp.2-5.

الشكل رقم 38: تطور عدد المشتركين (بالمليون) والكثافة الهاتفية (%) للهاتف الثابت في الجزائر (2005-2024)

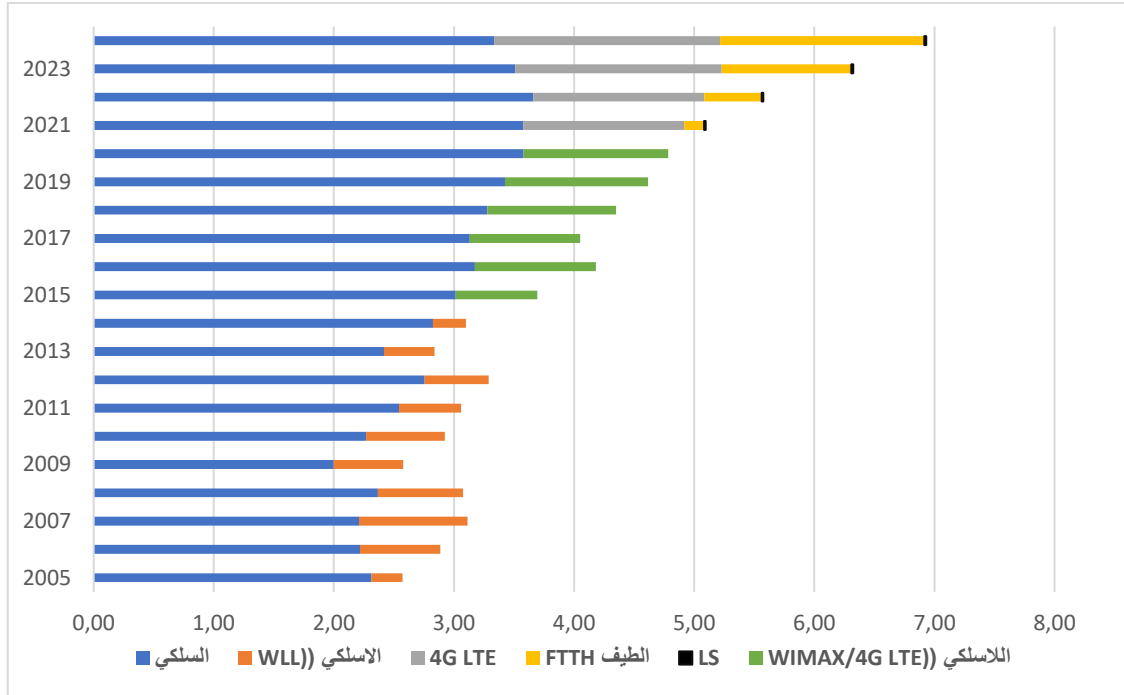


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPC). تقارير مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر، 2005-2024، الجزائر.

شهد عدد مشتركى الهاتف الثابت في الجزائر خلال الفترة 2005-2024 تطورا متباينا، من نحو 2.5 مليون إلى حوالي 7 ملايين، مع تراجع نسبي في 2008-2014 بسبب انتشار الهاتف النقال، واستعادة النشاط ابتداء من 2016 بفضل مشاريع الإنترنت الثابت عالي التدفق. شهدت الفترة 2020-2024 نموا إضافيا مدفوعا بالألياف البصرية وخدمات LTE Fixe، مع ارتفاع النمو إلى 13.42% سنة 2023 و 9.6% سنة 2024، ما انعكس على زيادة الكثافة الهاتفية من 7.8% إلى 14.8%، مؤكدا أن توسع الشبكة مرتبط أساسا بالطلب على الإنترنت عالي السرعة.

إلى جانب عدد المشتركين والكثافة الهاتفية، يعد توزيع المشتركين حسب التكنولوجيا (ADSL، LTE Fixe، FTTH) مؤشرا نوعيا يوضح التحول في الهاتف الثابت بالجزائر، إذ انتقل من دور الاتصال الصوتي التقليدي إلى كونه ركيزة أساسية للإنترنت عالي السرعة ودعم الرقمنة الوطنية.

الشكل رقم 39: تطور مشترك الهاتف الثابت في الجزائر حسب نوع التكنولوجيا (2005-2024)

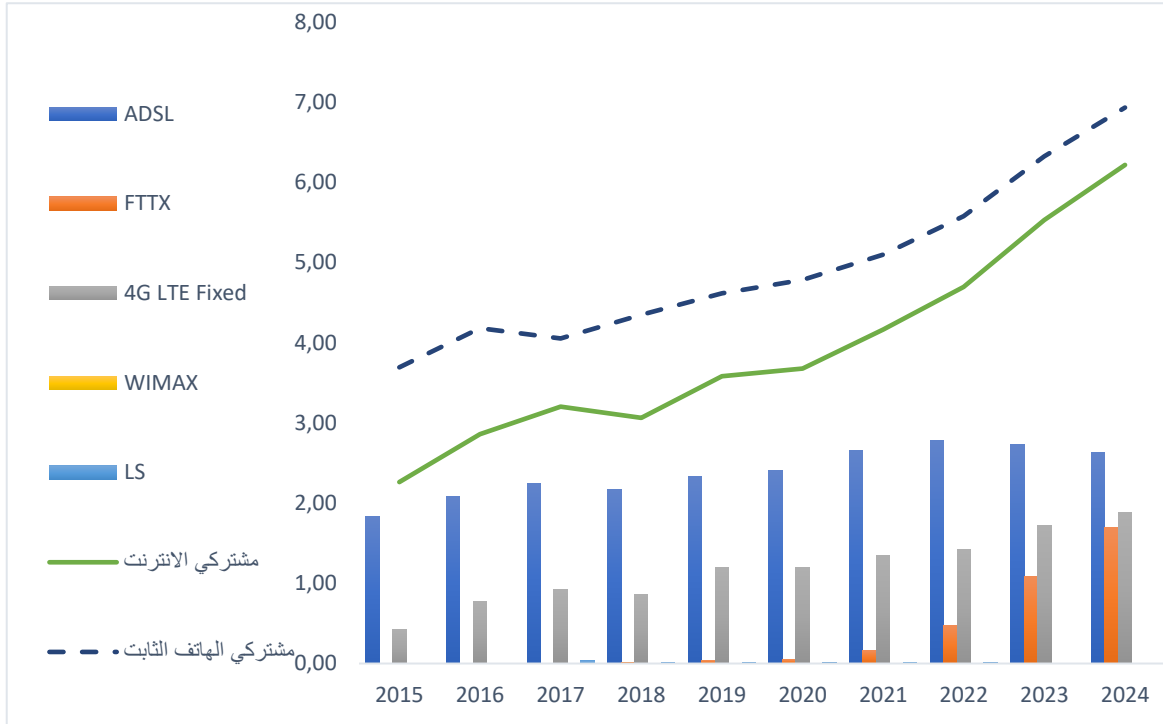


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPC). تقارير مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر، 2005-2024، الجزائر.

شهد قطاع الاتصالات في الجزائر خلال الفترة 2005-2024 تحولات هيكلية بارزة، تمثلت في تراجع الخطوط السلكية مع وصولها إلى 3 مليون مشترك في 2024، واستمرار انخفاض استخدام شبكات WLL. بالمقابل، توسعت شبكات 4G LTE بشكل مستمر، وظهرت تقنيات WiMax/4G LTE في 2015 لكنها توقفت بعد 2021. كما شهدت خدمات الألياف الضوئية FTTH انطلاقا سريعا منذ 2021، مما يعكس الانتقال نحو الشبكات الحديثة عالية السرعة واعتماد تقنيات النطاق العريض المتقدمة على حساب البنى التقليدية.

أضحى الهاتف الثابت في الجزائر قاعدة أساسية لانطلاق خدمات الإنترنت الثابت، حيث ساهمت تقنيات مثل ADSL وVDSL وLTE Fixe وFTTH في تحويل الشبكة إلى البنية التحتية الرئيسة للولوج إلى الإنترنت. وبذلك أصبح تطور عدد مشترك الإنترنت الثابت مرتبطا ارتباطا مباشرا بتطور الهاتف الثابت، مما يبرر المقارنة بين المؤشرين في الشكل الموالي.

الشكل رقم 40: مشتركو الإنترنت الثابت في الجزائر حسب نوع التكنولوجيا (2015-2024)



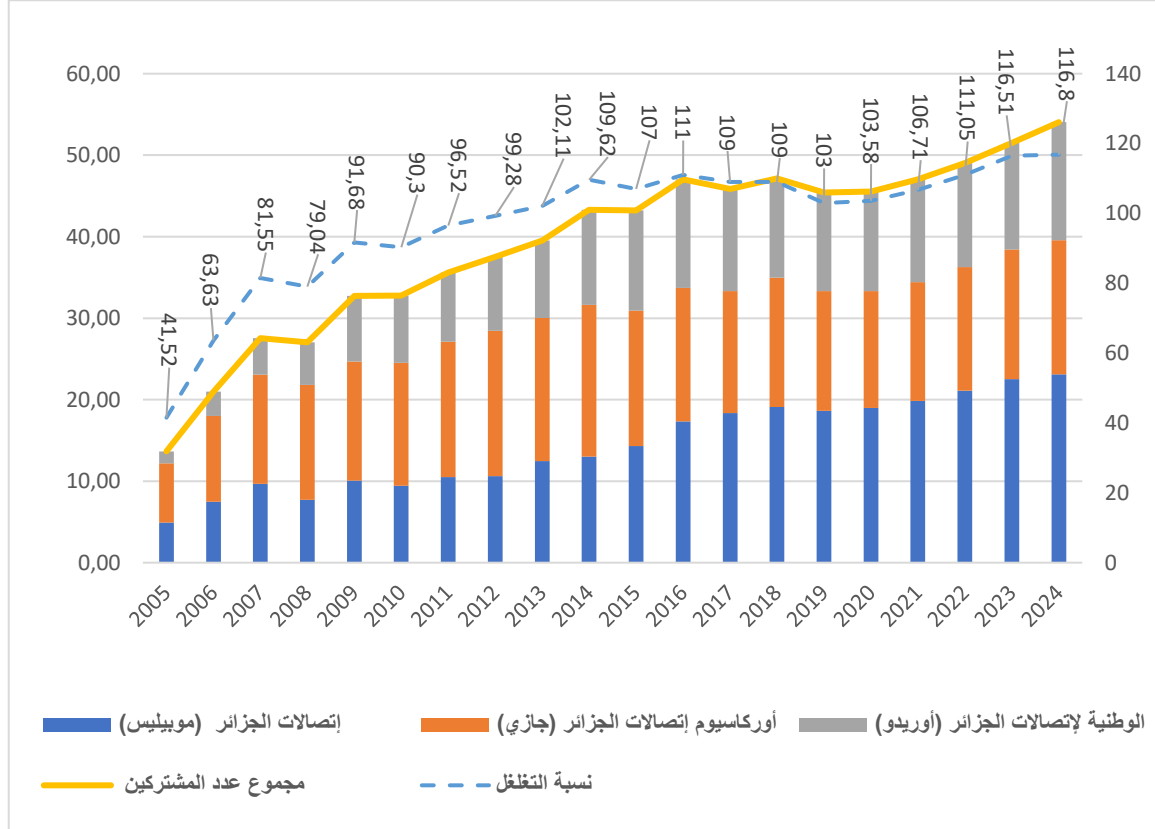
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE). تقارير مرصد سوق الإنترنت في الجزائر، 2015-2024، الجزائر.

شهد الإنترنت الثابت في الجزائر خلال الفترة 2015-2024 تحولا جذريا من الاعتماد شبه الكلي على ADSL إلى توسع تقنيات حديثة مثل FTTX و4G LTE Fixed، حيث ارتفع مشتركو FTTX من بضعة مئات في 2017 إلى 1.7 مليون في 2024، ونما 4G LTE Fixed ليصل نحو 1.88 مليون مشترك، وهو ما يعكس أهميته في ربط المناطق التي يصعب تغطيتها بالألياف. أما التقنيات الأخرى مثل WIMAX فقد اندثرت كليا بعد 2021، في حين ظلت الخطوط المخصصة (LS) ذات استخدام محدود. ويعكس هذا التحول ارتباط توسع الإنترنت الثابت بتطور الهاتف الثابت، إذ استندت البداية إلى الشبكة النحاسية قبل التوجه نحو الألياف، مما يبرز دور الهاتف الثابت كقاعدة لإعادة تشكيل سوق الإنترنت الثابت.

2. مؤشرات تطور شبكة الهاتف المحمول: شهد قطاع الهاتف النقال في الجزائر مسارا متدرجا منذ مطلع الألفية، بدءا بإطلاق الجيل الثاني (2G) عبر منح التراخيص للمتعاملين الثلاثة: موبيليس (2002)، جازي (2001)، وأوريدو (2004)، ما وسع قاعدة المشتركين وأرسى أسس المنافسة داخل سوق الاتصالات، كما شهد قطاع الهاتف النقال نقلة نوعية بدخول الجيل الثالث (3G) نهاية 2013 لخدمات البيانات والإنترنت، تلاها إطلاق الجيل الرابع (4G) سنة 2016 لتعزيز السرعات ونطاق

الإنترنت المحمول وزيادة التغلغل الرقمي، فيما تتجه الجزائر حاليا نحو التجهيز لتجارب الجيل الخامس (5G) لتعزيز البنية الرقمية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم 41: تطور عدد المشتركين في الهاتف المحمول ونسبة التغطية في الجزائر (2005-2024)



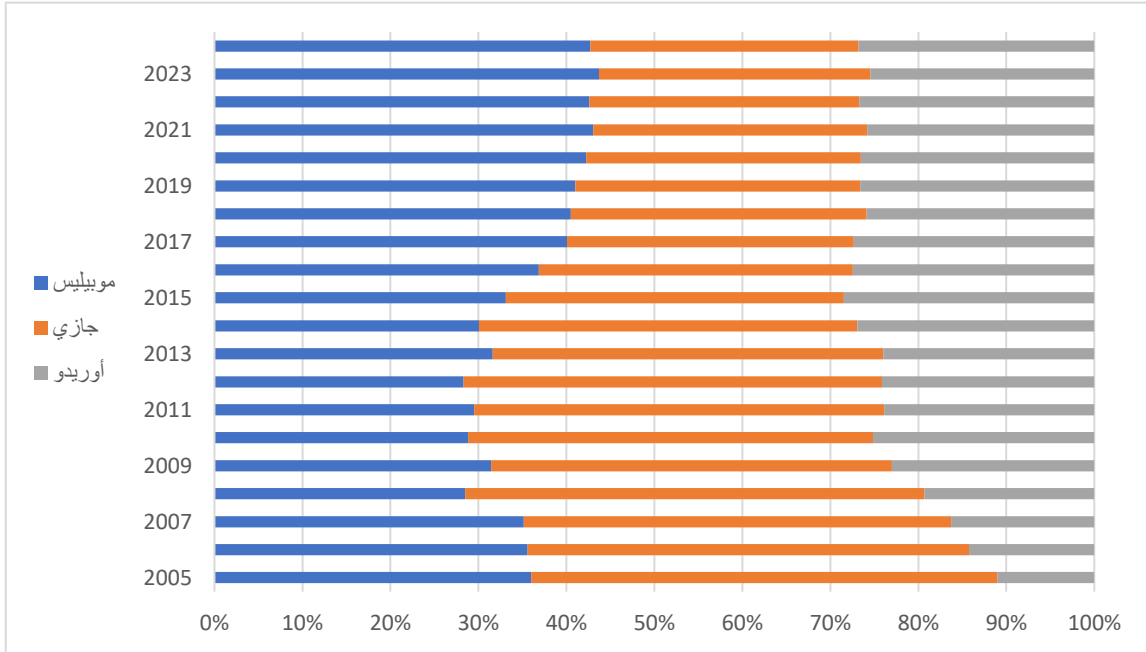
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCÉ)، تقارير مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر، 2005-2024، الجزائر.

شهد سوق الهاتف النقال في الجزائر خلال الفترة 2005-2024 نموا متدرجا انعكس في ارتفاع عدد المشتركين من 13.6 مليون إلى أكثر من 54 مليون، مع نسبة تغلغل تجاوزت 116%، ما يعكس تشبع السوق وامتلاك العديد من الأفراد لأكثر من شريحة. وقد ارتبط هذا التطور بمراحل رئيسية: مرحلة النمو السريع (2005-2012) مع توسع قاعدة المشتركين عبر المنافسة بين موبيليس، جازي، وأوريدو وانتشار الجيل الثاني (2G)، ومرحلة النضج (2013-2018) مع دخول الجيل الثالث (3G) وتوسيع استخدام الإنترنت المحمول، تلاها إدخال الجيل الرابع (4G LTE) في 2016 الذي عزز السرعة والخدمات الرقمية. وفي المرحلة الأخيرة (2019-2024) استقر السوق على مستويات مرتفعة، مع تحول التركيز نحو تحسين جودة الخدمة وتوسيع التغطية، وظهور تجارب الجيل الخامس (5G) منذ

2022. وبذلك أصبح الهاتف النقال ركيزة أساسية للبنية التحتية الرقمية وداعما للتحول نحو اقتصاد المعرفة.

يتجاوز تحليل سوق الهاتف النقال في الجزائر النمو الكمي للمشاركين ليشمل ديناميكيات المنافسة بين المتعاملين الرئيسيين، حيث تصدر جازي السوق في العقد الأول، ثم صعدت أوريدو مع إدخال الجيل الثالث، قبل أن تنتقل الهيمنة إلى موبيليس ابتداء من 2016 بفضل انتشار الجيل الرابع والدعم المؤسسي، مما عزز مكانتها كالمعامل الأول. كما يبرز تطور الحصص السوقية أثر التحولات التكنولوجية على موازين القوى داخل القطاع.

الشكل رقم 42: الحصص السوقية لمشغلي الهاتف النقال في الجزائر (2005-2024)

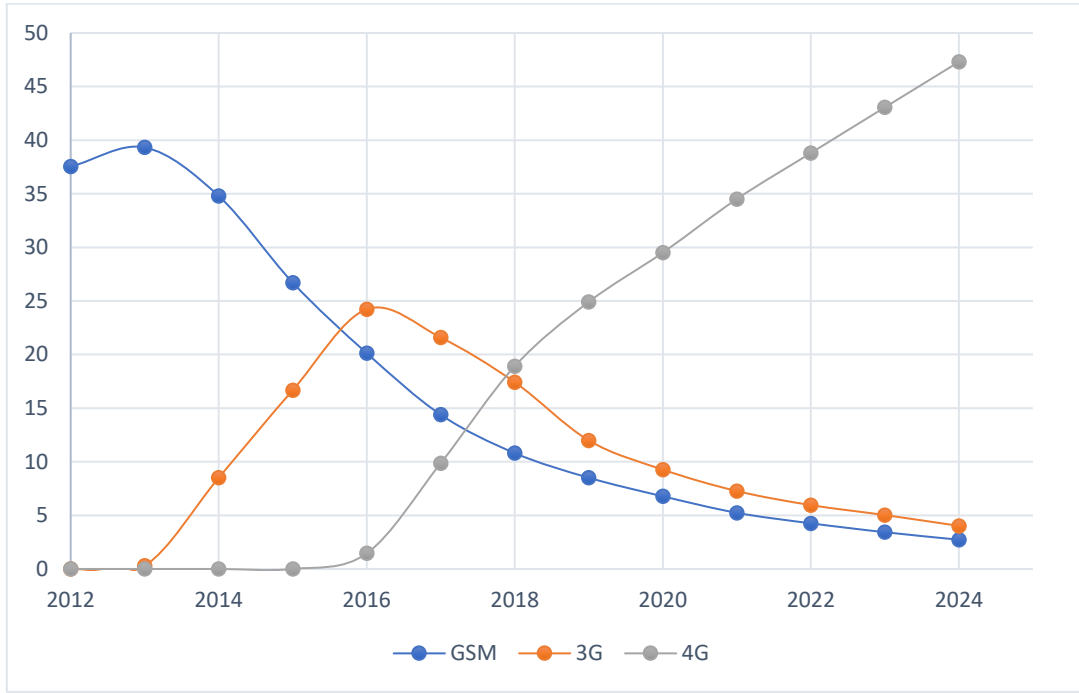


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCÉ)، تقارير مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر، 2005-2024، الجزائر.

تظهر بيانات الحصص السوقية لمتعاملي الهاتف النقال في الجزائر مسارا تنافسيا؛ فقد تصدرت جازي السوق خلال العقد الأول بحصة 44-53% بفضل عروضها منخفضة التكلفة، بينما تراوحت حصة موبيليس بين 28-36% وأوريدو حول 25% مع توسع تدريجي بعد 2008. ومع إطلاق الجيل الرابع في 2016، تحولت الهيمنة إلى موبيليس التي ارتفعت حصتها إلى أكثر من 40% ابتداء من 2017 نتيجة الاستثمارات في البنية التحتية وخدمات البيانات والدعم المؤسسي عزز موقعها كمتعامل وطني، في حين تراجعت جازي إلى نحو 30% واستقرت أوريدو عند 25-27%.

يعكس تطور الإنترنت النقال في الجزائر خلال العقد الأخير التحول الكبير نحو الشبكات عالية السرعة. يوضح الشكل التالي توزيع مشتركري الإنترنت عبر الهاتف المحمول حسب الجيل التكنولوجي (2G، 3G، 4G). مما يتيح متابعة تطور كل جيل وزيادة الاعتماد على الجيل الثالث والرابع مع مرور الوقت.

الشكل رقم 43: مشتركو الإنترنت عبر الهاتف المحمول حسب نوع التكنولوجيا في الجزائر (2012-2024)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE)، التقرير السنوي لسنة 2023، وبيانات مرصد سوق الإنترنت في الجزائر لسنة 2024، الجزائر.

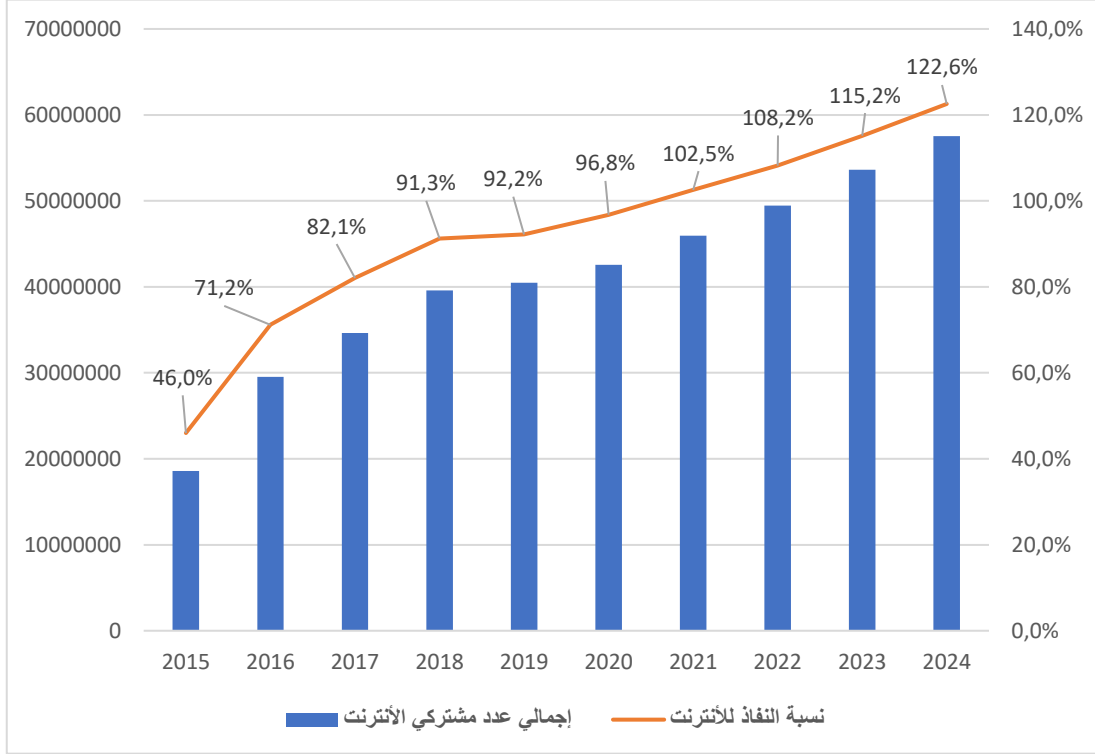
شهد عدد مشتركري الإنترنت عبر الهاتف النقال في الجزائر نموا كبيرا خلال الفترة 2012-2024، حيث ارتفع من 37 مليون مشترك مع اعتماد شبه كامل على شبكة GSM إلى نحو 54 مليون مشترك مع هيمنة الجيل الرابع. بدأت خدمات الجيل الثالث (3G) في 2013 بعدد محدود من المشتركين، قبل أن تصل إلى أكثر من 24 مليون مشترك في 2016، ثم تراجعت مع صعود الجيل الرابع (4G)، الذي انطلق في 2016 وارتفع بسرعة ليصل إلى 47 مليون مشترك في 2024، محتكرا السوق على حساب 3G و GSM، ما يعكس الانتقال نحو الإنترنت عالي السرعة تمهيدا للجيل الخامس.

3. مؤشرات استخدام الإنترنت وانتشاره: شهد الإنترنت في الجزائر منذ منتصف العقد الأول للقرن

الحادي والعشرين تطورا ملحوظا عبر الهاتف الثابت والنقال، مدعوما بدخول تقنيات الجيل الثالث

والرابع. وتتيح مؤشرات الاستخدام قياس الانتشار، استهلاك البيانات، جودة الشبكات، والفجوات الرقمية، مما يساعد على تقييم البنية التحتية الرقمية وتحديد الأولويات لتحسين الوصول والخدمات.

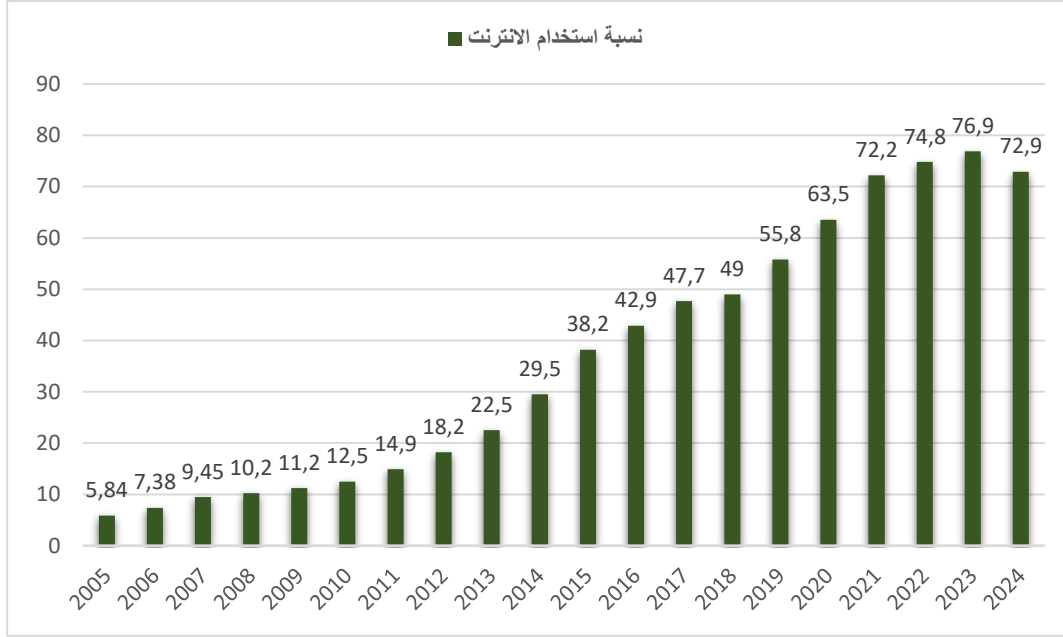
الشكل رقم 44: إجمالي مستخدمي الإنترنت ونسبة التغطية في الجزائر (2015-2024)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE). تقارير مرصد سوق الإنترنت في الجزائر، 2005-2024، الجزائر.

شهد قطاع الإنترنت في الجزائر نمواً سريعاً بين عامي 2015 و2020، حيث ارتفع عدد المستخدمين من 18.6 مليون إلى أكثر من 42.5 مليون، وارتفعت نسبة النفاذ من 46% إلى نحو 97%، مدفوعة بانتشار خدمات الهاتف النقال وتقنيات الجيل الثالث والرابع (3G,4G) ومنذ عام 2021 تجاوزت نسبة النفاذ 100% لتصل إلى حوالي 122% في 2024، مما يعكس تشبع السوق ووجود مستخدمين يمتلكون أكثر من اشتراك أو شريحة إنترنت، وهو أمر شائع في الأسواق النامية نتيجة المنافسة السعرية بين المتعاملين. كما يعكس مؤشر استخدام الإنترنت مستوى الاندماج الرقمي وانتشار الخدمات الرقمية بين مختلف فئات المجتمع، كما يوضح الشكل التالي تطور هذا المؤشر.

الشكل رقم 45: تطور نسبة مستخدمي الإنترنت في الجزائر (2005-2024)

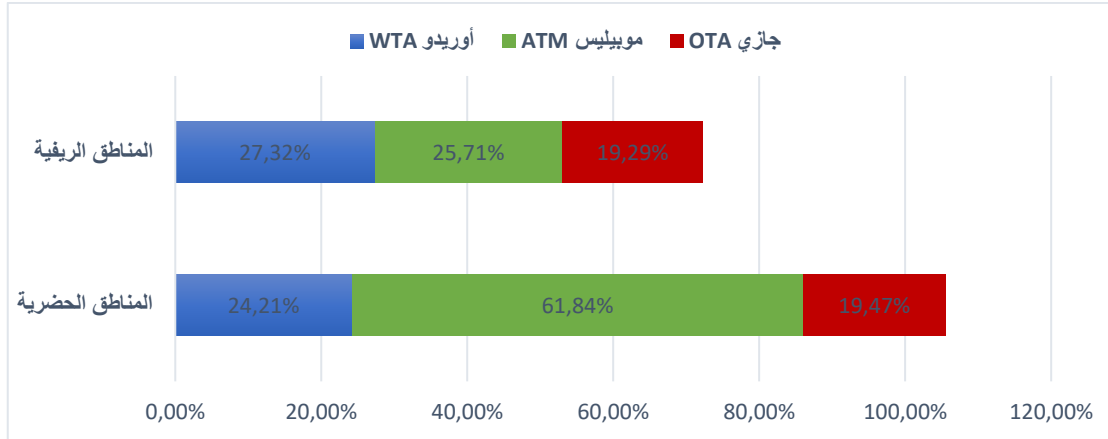


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)، متوفر على الموقع: <https://data.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 5 ماي 2025.

شهدت الجزائر خلال الفترة 2005-2024 زيادة ملحوظة في نسبة الأفراد المستخدمين للإنترنت، حيث ارتفعت من نحو 5.8% إلى حوالي 76.9%. ويعكس هذا التحول الانتقال التدريجي من مرحلة النفاذ المحدود إلى مرحلة الشمول الرقمي الواسع، مدفوعا بتحسين البنية التحتية واعتماد تقنيات الجيل الثالث والرابع، فضلا عن تسريع التحول الرقمي نتيجة جائحة كوفيد-19، التي عززت الاعتماد على التعليم الإلكتروني والإدارة والخدمات الرقمية.

وبحلول 2024، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر ثلاثة أرباع السكان، مع تحسين جودة الخدمة وتوسيع تغطية الجيل الرابع، لكن التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية يظل تحدي لتحقيق نفاذ رقمي متوازن.

الشكل رقم 46: انتشار وتغطية الجيل الرابع في الجزائر حسب المشغلين والمناطق (2020)

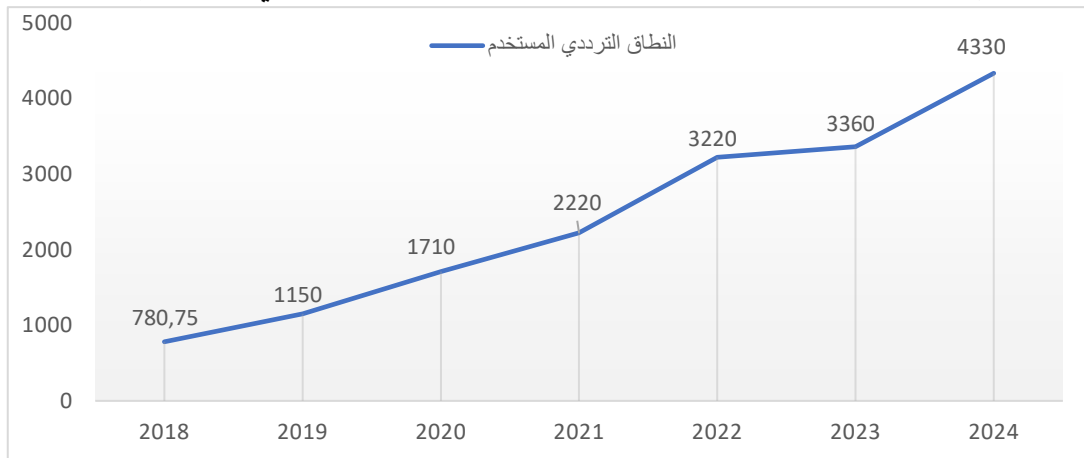


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE). تقرير حول تغطية الجيل الرابع حسب الولاية في الجزائر، 2020، الجزائر.

تظهر بيانات تغطية الجيل الرابع في الجزائر لعام 2020 تفاوت واضح بين المتعاملين والمناطق، حيث سجلت موبيليس أعلى تغطية حضرية (61,8%) مقابل 25,7% في الأرياف، بينما حققت أوريدو توازنا نسبيا بين الحضر (24,2%) والريف (27,3%)، وجازي أدنى مستوى بتغطية متقاربة بين الحضر والريف (19,4%). وتشير هذه الفروقات إلى وجود فجوات جغرافية في النفاذ إلى الإنترنت عالي السرعة والحاجة إلى تحسين جودة الخدمة وتقليص الفوارق.

يعد النطاق الترددي مؤشرا أساسيا لجودة وسرعة الإنترنت، حيث يعكس قدرة الشبكة على نقل البيانات وكفاءة استغلال البنية التحتية الرقمية وتحسين أدائها في الجزائر.

الشكل رقم 47: تطور النطاق الترددي لتقنيات الوصول إلى الإنترنت في الجزائر (2019-2024)

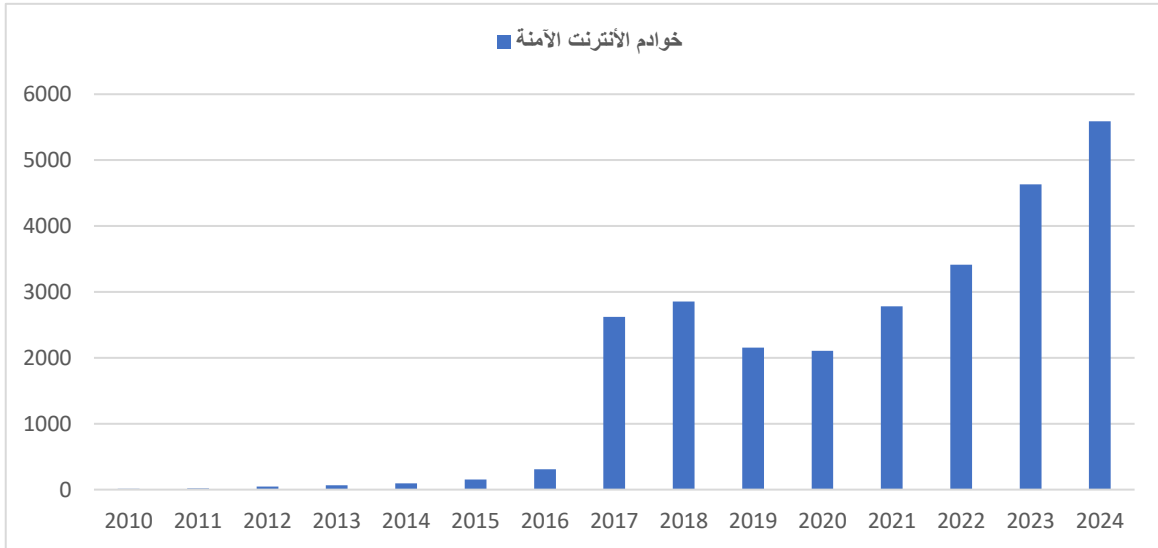


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE). تقارير مرصد سوق الإنترنت في الجزائر، 2018-2024، الجزائر.

شهد النطاق الترددي للإنترنت في الجزائر زيادة كبيرة من 780 إلى 4330 جيجابايت/ثانية خلال الفترة 2018-2024، ما يعكس توسع الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وتحسين جودة الخدمات المقدمة. هذا التطور يؤكد استعداد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاعتماد تقنيات الجيل الخامس (5G) مستقبلا، ويسهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي ضمن إطار تحديث شامل للبنية التكنولوجية الوطنية.

تشكل خوادم الإنترنت الآمنة مؤشرا رئيسيا لأمن البنية التحتية الرقمية، حيث تتيح تشفير البيانات وحماية المعاملات، ويعكس تزايد عددها توسع استخدام بروتوكولات الأمان وزيادة الثقة في البيئة الرقمية، خصوصا في التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية والمصرفية.

الشكل رقم 48: عدد خوادم الإنترنت الآمنة في الجزائر (2010-2024)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، خوادم الإنترنت الآمنة، متوفر على الموقع: <https://data.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع 5 ماي 2025.

شهدت الجزائر خلال الفترة 2010-2024 نموا كبيرا في عدد خوادم الإنترنت الآمنة، من 13 إلى أكثر من 5500 خادم، مما يعكس توسع استخدام بروتوكولات الأمان الرقمي (SSL/TLS) مع انتشار الخدمات الإلكترونية. غير أن هذا التطور الكمي لا يكفي لضمان أمن رقمي فعال، إذ تواجه الجزائر تحديات تشمل ضعف جودة إدارة الخوادم، تركيز البنية التحتية في المدن الكبرى، نقص الكفاءات المتخصصة، وضعف التنسيق التشريعي والمؤسسي. لذلك، يبقى تحسين الأمان السيبراني في حاجة إلى استثمار أكبر في القدرات التقنية والبشرية وتطوير الأطر القانونية لتحقيق نضج رقمي حقيقي.

3. مراكز البيانات والحوسبة السحابية (البنية التحتية الرقمية الجديدة): مع توسع استخدام الإنترنت، أصبحت مراكز البيانات والحوسبة السحابية الركيزة الأساسية لتخزين ومعالجة المعلومات وتشغيل الخدمات الرقمية في الجزائر، حيث تطورت تدريجيا بدافع التحول الرقمي للقطاعين العام والخاص، رغم استمرار الفجوة مقارنة بالمستويات العالمية والإقليمية.

الجدول رقم 32: تطور مراكز البيانات في الجزائر وبعض الدول (2020-2024)

الدولة	عدد مراكز البيانات 2020	عدد مراكز البيانات 2024	معدل النمو	مراكز بيانات بمعايير Tier III أو IV	أبرز الشركات المشغلة
الجزائر	3	6	+100%	مشروعين قيد التطوير	Algérie Télécom, Ooredoo, Sonatrach
المغرب	9	15	+66%	نعم	Maroc Telecom, N+One
جنوب إفريقيا	28	45	+60%	نعم	Teraco Huawei Cloud
الولايات المتحدة	500+	600+	+20%	نعم	Google, Meta, AWS, Microsoft

Source: Prepared by the researcher based on: Global Data Center Map, Data 2024, Available at: <https://www.datacentermap.com>. Tele Geography, Reports 2024, Available at: <https://www2.telegeography.com/>. Algérie Telecom, Reports 2023, Available at: <https://www.algeriatelecom.dz/>, Accessed on 20 July 2025.

ارتفع عدد مراكز البيانات في الجزائر خلال الفترة 2024-2020 من ثلاثة إلى ستة، لكنها تركزت في المدن الكبرى وتعمل بمستوى أقل من معيار الفئة الثالثة (Tier III). مقارنة بالمغرب وجنوب إفريقيا، لا تزال الجزائر متأخرة في عدد المراكز وجذب الاستثمارات، وعلى المستوى العالمي تتقدم الدول المتقدمة نحو مراكز بيانات خضراء وذكية. وتظل الحاجة قائمة لتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة لتحسين كفاءة المراكز وضمان مطابقتها للمعايير التقنية والأمنية الدولية.

الجدول رقم 33: تطور سوق الحوسبة السحابية في الجزائر وبعض الدول (2020-2024)

الدولة	القيمة السوقية (مليون دولار) 2020	القيمة السوقية (مليون دولار) 2024	معدل النمو (%)	أهم الخدمات السحابية المستخدمة
الجزائر	35	85	+22%	خدمات حكومية، تخزين بيانات مؤسسات
المغرب	120	210	+15%	سحابة هجينة، تعليم إلكتروني
جنوب إفريقيا	1100	2300	+18%	حوسبة سحابية للشركات الكبرى
العالم	260000	525000	+16%	IaaS ،PaaS ،SaaS

Source: Prepared by the researcher based on: IDC Global Cloud Market, Report 2024, Available at: <https://www.idc.com>. Data Reportal Africa ICT Outlook, 2024, Available at: <https://datareportal.com>, Accessed on 20 July 2025.

يعد سوق الحوسبة السحابية في الجزائر صغير نسبيا لكنه ينمو بسرعة تفوق 20% سنويا. ويعكس هذا النمو تزايد اعتماد المؤسسات الحكومية والخاصة على الحلول السحابية. وتتركز الاستخدامات الأساسية حاليا في تخزين البيانات وتقديم الخدمات الحكومية الرقمية، بينما لا تزال التطبيقات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في مراحلها الأولى. في المقابل، نجحت دول مثل المغرب وجنوب إفريقيا في جذب استثمارات من شركات عالمية مكنتها من تطوير خدمات البرمجيات كخدمة (SaaS) والمنصات كخدمة (PaaS).

الجدول رقم 34: مؤشرات البنية التحتية الرقمية في الجزائر (2020-2024)

المؤشر	2020	2022	2024	الملاحظة
سعة الربط الدولي بالإنترنت (Gbps)	2,500	4,000	6,500	توسع كبير في كابلات الألياف البحرية
نسبة المؤسسات التي تعتمد على خدمات سحابية (%)	8%	13%	22%	القطاع البنكي والتعليم
استهلاك البيانات السنوي (PB)	250	390	580	ارتفاع الطلب على خدمات الفيديو والتعليم عن بعد

عدد المستخدمين في الخدمات الإلكترونية الحكومية	1.2 مليون	2.8 مليون	4.5 مليون	توسع في المنصات الإدارية الرقمية
--	-----------	-----------	-----------	----------------------------------

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: وزارة الرقمنة والإحصائيات الجزائرية، تقرير التحول الرقمي 2024، متوفر على الموقع: <https://www.mdn-dz.org/>. الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، قاعدة البيانات 2024، متوفر على الموقع: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/>، تاريخ الاطلاع 25 ماي 2025.

تظهر بيانات الجدول تحسن في البنية الرقمية بالجزائر، حيث تضاعفت سعة الإنترنت الدولية خلال أربع سنوات نتيجة تطوير شبكات الألياف البحرية والاتصالات الأرضية، وارتفعت نسبة المؤسسات التي تستخدم الحوسبة السحابية من 8% إلى 22%. ورغم استمرار تحديات تغطية المناطق الريفية وارتفاع تكاليف الإنترنت وضعف الأطر التنظيمية، فإن تزايد استخدام الخدمات الحكومية الرقمية ونمو استهلاك البيانات يؤكدان انتقال الجزائر التدريجي نحو اقتصاد رقمي أكثر تطوراً.

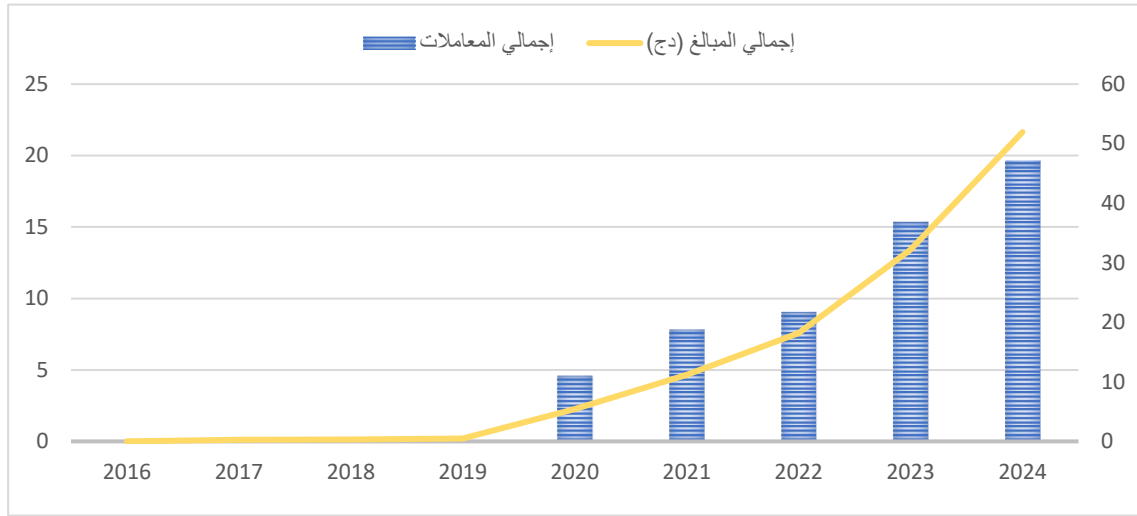
المطلب الثالث: دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز التحول الرقمي

يسهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر في تعزيز التحول الرقمي من خلال تطوير البنية التحتية وخدمات الدفع الإلكتروني، بما في ذلك أجهزة نقاط البيع الإلكترونية التي تستخدم البطاقات البنكية، الدفع عبر الهاتف المحمول، الدفع عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية. ويظهر هذا التوسع في عدد الأجهزة النشطة، التجار المدمجين، وعدد وحجم المعاملات، مما يعكس تقدم البيئة الرقمية ودورها في تحسين الأداء الاقتصادي والإداري.

1. تطور الخدمات الرقمية: يعد تطور الخدمات الرقمية مؤشراً رئيسياً لمساهمة قطاع الاتصالات

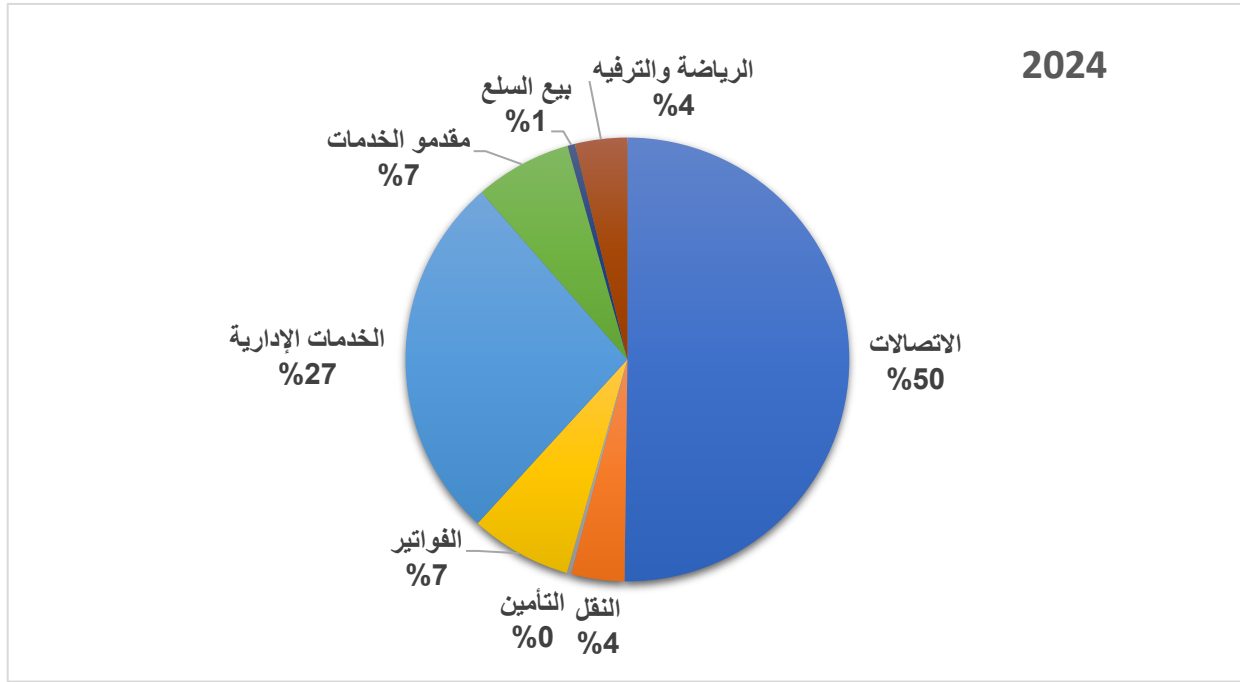
وتكنولوجيا المعلومات في التحول الرقمي بالجزائر، حيث يظهر ازدياد عدد وحجم المعاملات الإلكترونية الانتشار المتنامي للحلول الرقمية واعتماد المؤسسات على البنية التكنولوجية الحديثة.

الشكل رقم 49: معاملات الدفع عبر الإنترنت في الجزائر (2016-2024)



Source : GIE Monétique, Cartes, GIE Monétique, <https://giemonetique.dz/cartes/>, Accessed 6 April 2025.

الشكل رقم 50: معاملات الدفع عبر الإنترنت حسب نوع النشاط في الجزائر (2024)



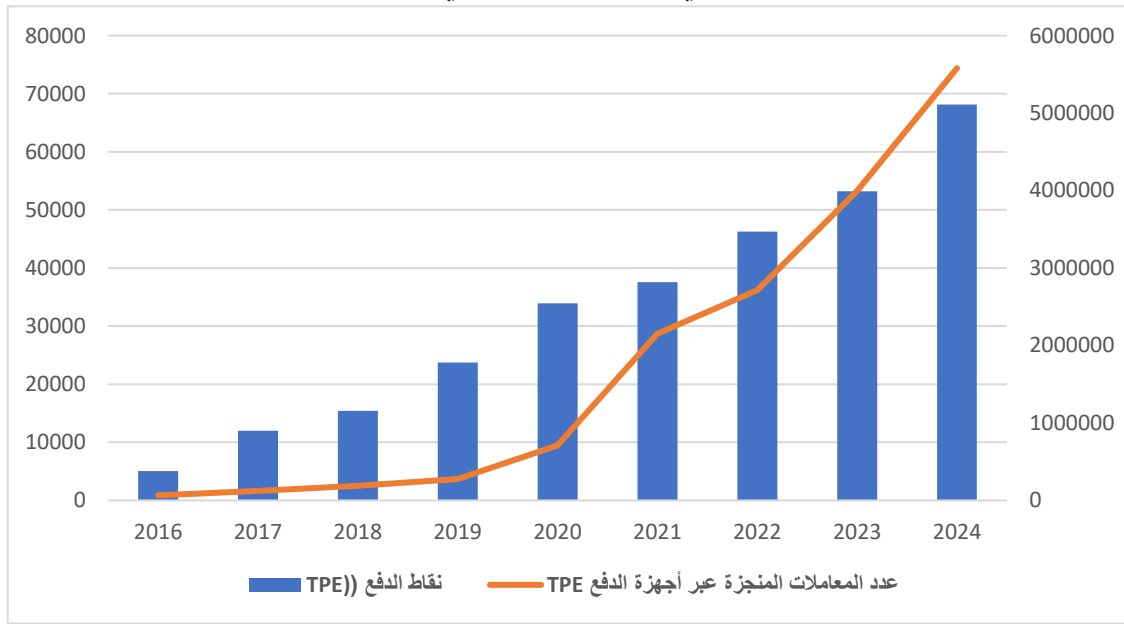
Source : GIE Monétique, Cartes, GIE Monétique, <https://giemonetique.dz/cartes/>, Accessed 6 April 2025.

شهدت معاملات الدفع عبر الإنترنت في الجزائر نمواً سريعاً خلال الفترة 2016-2024، حيث ارتفع عدد المعاملات من 0.007 مليون إلى أكثر من 19.6 مليون، وزادت القيمة الإجمالية من 0.015 مليار دج إلى أكثر من 51 مليار دج، أي بزيادة تفوق 3000 مرة. ويعكس هذا النمو التوسع الكبير في البنية التحتية للإنترنت، واعتماد بروتوكولات الأمان الرقمي، إلى جانب دفع جائحة كوفيد-19 المؤسسات والمستهلكين نحو الاعتماد على المعاملات الإلكترونية بشكل أكبر. وعند تحليل

المعاملات حسب نوع النشاط لسنة 2024، يتضح هيمنت قطاع الاتصالات على معاملات الدفع عبر الإنترنت بفضل تعبئة الرصيد ودفع فواتير الإنترنت، تلتها الخدمات الإدارية، بينما تظل المعاملات التجارية والاستهلاكية محدودة، ما يبين أن التحول الرقمي يقتصر حالياً على الخدمات الأساسية.

2. توسع البنية الرقمية: يعد توسع البنية الرقمية عنصر أساسي في التحول الرقمي، إذ يعكس جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم رقمنة الخدمات، كما يظهر الشكلان التاليان نمو أجهزة الدفع الإلكتروني والتجار المدمجين خلال الفترة 2016-2024.

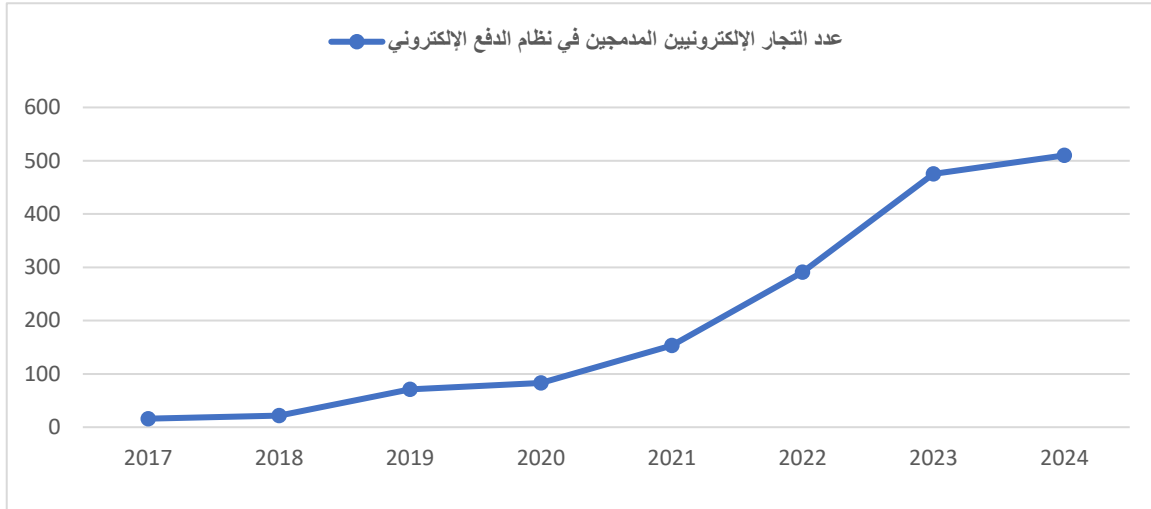
الشكل رقم 51: أجهزة الدفع الإلكتروني وحجم معاملاتها في الجزائر (2016-2024)



Source : GIE Monétique, Cartes, GIE Monétique, <https://giemonetique.dz/cartes/>, Accessed 6 April. 2025.

شهدت الجزائر خلال الفترة 2016-2024 نموا كبيرا في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني والمعاملات المنجزة عبرها، إذ ارتفع عدد الأجهزة من 5 آلاف إلى أكثر من 68 ألف والمعاملات من 65 ألف إلى أكثر من 5.5 ملايين. إلا أن الاستخدام الفعلي لا يزال محدودا خارج المدن الكبرى بسبب الثقة في المعاملات الإلكترونية، بطء تبني التجار والمستهلكين للحلول الرقمية، إلى جانب تحديات تتعلق بالربط الشبكي والتكوين. وهذا ما يبين أن الجزائر رغم تقدمها في البنية التحتية، ما تزال في مرحلة انتقالية نحو رقمنة فعالة وشاملة للمعاملات الاقتصادية.

الشكل رقم 52: عدد التجار المدمجين في نظام الدفع الإلكتروني بالجزائر (2017-2024)

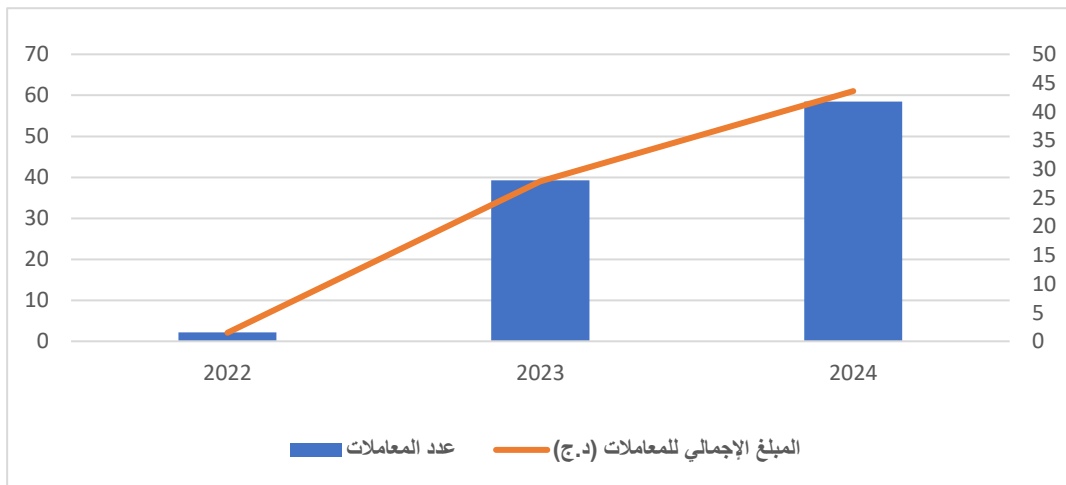


Source: GIE Monétique, Cartes, GIE Monétique, <https://giemonetique.dz/cartes/>, Accessed 6 April. 2025.

ارتفع عدد التجار الإلكترونيين في الجزائر من 16 عام 2017 إلى نحو 510 عام 2024، ما يعكس تبنيًا بطيئًا للمعاملات الرقمية بسبب ضعف الثقة، نقص الدعم التقني، والتخوف من الرقابة الضريبية، ما يستدعي سياسات تحفيزية وبرامج توعية لتوسيع دمج التجار في الاقتصاد الرقمي الرسمي.

3. الابتكار في الدفع عبر الهاتف المحمول: يمثل الدفع عبر الهاتف المحمول أحد مظاهر الابتكار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالجزائر، إذ يجمع بين التكنولوجيا والخدمات المالية، مع نمو تدريجي بين 2022 و 2024 نحو حلول دفع ذكية ومرنة، رغم محدودية انتشاره خارج المدن الكبرى.

الشكل رقم 53: عدد وقيمة معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول في الجزائر (2022-2024)



Source : GIE Monétique, Cartes, GIE Monétique, <https://giemonetique.dz/cartes/>, Accessed 6 April. 2025.

شهد نشاط الدفع عبر الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2022-2024 تطور سريع من حيث عدد وقيمة المعاملات، إذ ارتفع من نحو 2 مليون عملية إلى أكثر من 58 مليون، ومن 1.5 إلى 43 مليار دج. ويعزى هذا الارتفاع إلى توسع خدمات الدفع عبر الهاتف التي أطلقتها البنوك والمؤسسات المالية، واعتماد حلول الدفع السريع مثل رمز QR والمحافظ الإلكترونية، مدعومة بتطور شبكات الاتصالات وانتشار الهواتف الذكية.

رغم توفر خدمات الدفع الرقمية في الجزائر، إلا أن انتشارها الفعلي محدود بسبب ضعف الوعي المالي والعادات النقدية وقلة الثقة في الوسائل الحديثة، ما يؤكد أن البلاد ما تزال في مرحلة انتقالية نحو التحول المالي الرقمي، مع ضرورة تعزيز التكوين والاستخدام العملي لترسيخ ثقافة المعاملات الإلكترونية.

المبحث الثالث: قياس أثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي في الجزائر

يسهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تعزيز النمو الاقتصادي عبر تحسين الإنتاجية ورفع كفاءة استخدام الموارد، باعتباره أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الحديث. وفي السياق الجزائري، تكتسي دراسة أثر هذا القطاع أهمية خاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة وجهود الدولة لتحديث البنية التحتية التكنولوجية. وتهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي باستخدام منهجيات الاقتصاد القياسي وبالاعتماد على بيانات رسمية، بما يسمح بتقديم أدلة كمية تدعم صياغة السياسات الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات نحو تعزيز البنية الرقمية وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

المطلب الأول: الإطار النظري لأثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي

يشكل الإطار المرجعي الأساس لتحليل أثر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال بناء خلفية نظرية ومنهجية توضح طبيعة العلاقة بين تطور هذا القطاع ومؤشرات النمو، عبر استعراض المفاهيم والنظريات الاقتصادية ذات الصلة، وتحديد المتغيرات والنماذج القياسية المستخدمة في التحليل.

أولاً: العلاقة بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي

أشارت الدراسات الدولية الصادرة عن منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل رافعة أساسية للنمو الاقتصادي، إذ تؤثر مباشرة في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم والخدمات، وغير مباشرة في مجالات الاقتصاد الكلي كالتجارة والاستثمار والتمويل¹، من خلال:

1. تعزيز الإنتاجية والكفاءة: تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رفع الإنتاجية والكفاءة عبر أتمتة العمليات وتحسين إدارة الموارد وتحفيز الابتكار، إذ أظهرت الدراسات أن الاستثمار في

¹ Nancy Jimenez et all, **Information and Communication Technologies Effects on Economic Growth**, Information Systems and Quantitative Analysis, Faculty Proceedings & Presentations, University of Nebraska at Omaha, 2013, p.2.

بنيتها التحتية أسهم في تعزيز كفاءة رأس المال والعمالة وإحداث تحولات جوهرية في أنماط الإنتاج والتنظيم بالاقتصادات الحديثة¹.

تؤكد النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي، مثل نموذج سولوي-سوان والنماذج القائمة على المعرفة، الدور الأساسي للتكنولوجيا والمعرفة في رفع الإنتاجية وتحقيق النمو، حيث يبرز الأول أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ورأس المال البشري، بينما تركز الثانية على الابتكار وتراكم المعرفة كعوامل للنمو المستدام².

2. تقليل التكاليف وتوسيع الأسواق: تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على خفض تكاليف المعاملات وتسريع الإنتاج والتوزيع عبر تحسين تدفق المعلومات وتقليل الحواجز الجغرافية والزمنية، مما يمكن الشركات من التوسع في الأسواق المحلية والدولية ويعزز فرص النمو التجاري والاستثماري³. كما تدعم التحول من الإجراءات التقليدية البطيئة كالمعاملات الورقية والنقدية إلى أنظمة رقمية أكثر كفاءة، ما يعزز فاعلية العمليات الإنتاجية والتوزيعية ويسرع دورة رأس المال، وينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل⁴.

على المستوى الكلي، ساهم انتشار المنصات الرقمية وشبكات الاتصال وأنظمة المعلومات المشتركة في دمج الأسواق المحلية بالعالمية، وتمكين الشركات من التسويق الإلكتروني وتقليل الحواجز التجارية، مما يجعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محركاً أساسياً للعولمة الاقتصادية وداعماً رئيسياً للنمو على المستويين الجزئي والكلي⁵.

3. تعزيز الابتكار والأداء التنافسي: يرتبط اعتماد الشركات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقدرتها على الابتكار وتعزيز تنافسيتها، إذ تتيح التقنيات الرقمية كالحوسبة السحابية وتحليل البيانات تطوير منتجات وخدمات جديدة وتسريع تبادل المعرفة وتحسين الكفاءة، خاصة في قطاع الخدمات.

¹ Jorgenson Dale, Kevin Stiroh, **Raising the Speed Limit: U.S. Economic Growth in the Information Age**, OECD Economics Department Working Papers No. 261, OECD, 2000, pp. 10-40.

² Clement Moyo, Andrew Phiri, **Knowledge creation and economic growth: the importance of basic research**, Cogent Social Sciences, Vol. 10, No. 1, 2024, p.2.

³ Kamal Muhrez, Sajda Qureshi, **Classification of countries based on ICT infrastructure, skills and growth: The role of ICT capacity in emerging economies**, Proceedings of the Fifteenth Americas Conference on Information Systems, AMCIS, San Francisco, California, 2009, pp: 1-3.

⁴ Akane Watanabe, Akira Yakita, **Effects of Monetary Transactions Costs on Economic Growth**, Research in Economics, vol. 77, No. 2, 2023, pp: 2-4.

⁵ Erik Brynjolfsson, Lorin M. Hitt, **Beyond Computation: Information Technology, Organizational Transformation and Business Performance**, Journal of Economic Perspective, Vo.14, No.4, 2000, pp: 27-28.

تشير الأدلة إلى أن أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الابتكار والنمو يكون أكبر في الاقتصادات ذات البنية التحتية الرقمية المتقدمة¹، حيث تعزز الإنتاجية والقدرات الإبداعية للشركات عبر استثمار البيانات الضخمة وأدوات التحليل الذكي، مما يوفر بيئة ديناميكية لتحسين المنتجات والعمليات وأساليب الإدارة وتعزيز التنافسية المستدامة².

4. **جذب الاستثمارات وتحفيز التحول الهيكلي:** يسهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكات الإنترنت ومراكز البيانات والحوسبة السحابية، في رفع كفاءة بيئة الأعمال واستقرارها، مما يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويدعم التحول الهيكلي للاقتصاد عبر توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وتنوع قاعدة الإنتاج.

مكن تطور رأس المال الرقمي والبشري الاقتصادات المتقدمة من تحسين كفاءة الإنتاج وإعادة هيكلة الصناعة، مما يعزز النمو المستدام³. ويساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مباشرة في تطوير رأس المال البشري عبر التعليم والتدريب الرقمي، وتحسين الحوكمة والشفافية، وتعزيز الشمول المالي والاجتماعي من خلال الخدمات الرقمية كالدفع الإلكتروني والمعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول، مما يزيد القدرة الشرائية ويحفز الطلب، ليكون رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة⁴.

ثانيا: النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة

1. نظرية النمو الكلاسيكي والنيو كلاسيكي (Solow, 1956)

تبين نظرية النمو الكلاسيكي والنيو كلاسيكي التي قدمها سولو (1956) أن النمو الاقتصادي يعتمد أساسا على تراكم رأس المال والعمل، بينما يعد التقدم التكنولوجي عاملا خارجيا يعزز إنتاجية هذه العناصر. فقد أوضح سولو أن التكنولوجيا تشكل محركا رئيسيا للنمو طويل الأجل، إذ يمكن للتطور التقني أن يرفع الناتج الكلي بشكل مستقل عن زيادة رأس المال أو العمل. ويساعد هذا الإطار النظري

¹ Charles Shaaba Saba, Nicholas Ngepah, Nicholas Odhiambo, **Information and Communication Technology (ICT), Growth and Development in Developing Regions: Evidence from a Comparative Analysis and a New Approach**, Journal of the Knowledge Economy, vol.15, No. 3, 2024, pp: 14705-14706.

² OECD, **ICT and Economic Growth: Evidence from OECD Countries, Industries and Firms**, OECD, Paris, 2003, pp: 73-74.

³ Adil Rachidi, **Digital Investments, Structural Transformation, and Economic Growth in Advanced Economies: Empirical Analyses and Perspectives**, Revue Internationale de la recherche scientifique, vol.8, No.5, 2025, pp: 5096-5097.

⁴ Ummar Faruk Saeed, Rabiātu Kamilb, Ishmael Wiredu, **the roles of ICT and governance quality in the finance-growth nexus of developing countries: a dynamic GMM approach**, International Journal of Economics and Finance, vol. 13, No. 1, 2025, pp. 2-4.

على فهم دور الابتكار والتقنيات الحديثة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في رفع كفاءة استخدام الموارد وتحفيز النمو الاقتصادي عبر التطور التقني المستمر¹.

2. نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory – Romer, 1990)

تركز نظرية النمو الداخلي على أن النمو الاقتصادي طويل الأجل ينبع من عوامل داخلية مثل تراكم رأس المال البشري، والبحث والتطوير، والابتكار التكنولوجي، بخلاف النظريات التقليدية التي تراه نتيجة لعوامل خارجية. ويؤكد رومر على أهمية تراكم المعرفة والتكنولوجيا في رفع الإنتاجية، بينما يشدد لوكاس على دور التعليم ورأس المال البشري في دعم النمو. كما تبرز النظرية أهمية حماية الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار لضمان استدامة النمو عبر زيادة الإنتاجية والعوائد على الاستثمار في المعرفة، ومن هذا المنطلق يعد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر أساسي للنمو المستدام من خلال نشر الابتكار وتراكم المعرفة².

3. نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory – Becker, 1964)

تشير نظرية رأس المال البشري إلى أن المهارات والمعرفة تشكلان عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) داعما مباشرا لتنمية رأس المال البشري عبر التعليم الرقمي، ونقل المعرفة، والتكوين المستمر، مما يمكن الأفراد من اكتساب المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل الحديث ويعزز الإنتاجية والنمو المستدام³.

4. الآثار الخارجية (Spillover Effects)

يشير هذا المفهوم إلى الآثار غير المباشرة للاستثمارات أو الابتكارات في قطاع معين على باقي الاقتصاد، حيث تؤدي الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى رفع إنتاجية ليس فقط القطاع التكنولوجي، بل أيضا القطاعات الأخرى عبر تحسين الكفاءة، وتحفيز الابتكار، وزيادة

¹ Robert Solow, **Technical Change and the Aggregate Production Function**, The Review of Economics and Statistics, Vol. 39, No. 3, 1957, pp: 312-313.

² فاضل صباح، صبرينة طكوش، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (2014-1990)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة (مجلة معهد العلوم الاقتصادية)، المجلد 20، العدد 02، 2016، ص 177-181.

³ Tatiana Kaloshina, Dmitry Sichkarev, **Digital educational solutions as a factor of human capital formation**, In 2nd International Conference on Environmental Sustainability Management and Green Technologies (ESMGT), Vol. 451, Article 06001, 2023, pp. 1-6.

التنافسية. كما تحدث التكنولوجيا تغييرات في سلوك المستهلكين والمنتجين، وتولد تفاعلات اقتصادية جديدة تسهم في تحقيق النمو الشامل¹.

المطلب الثاني: الإطار المنهجي والقياسي للدراسة

يوفر الإطار المنهجي والقياسي للدراسة الأسس العلمية والمنهجية لتحديد طبيعة الدراسة، واختيار مصادر البيانات المناسبة، وتحديد المتغيرات المستخدمة في النموذج. كما يتيح هذا الإطار بناء نموذج اقتصادي متكامل يعتمد على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل.

أولاً: طبيعة الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث التطبيقية التي تتبنى المنهج القياسي الكمي لتحليل العلاقة بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لدراسة الديناميكية الزمنية لهذا القطاع وتأثيره على الأداء الاقتصادي على المدى القصير والطويل.

ثانياً: مصادر البيانات وفترتها الزمنية

تعتمد الدراسة على بيانات سنوية مستمدة من مصادر رسمية ودولية موثوقة، مثل الديوان الوطني للإحصائيات، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، لضمان دقة المعلومات وصحة التحليل الاقتصادي. وتغطي البيانات الفترة من عام 2000 إلى 2021، وهي فترة حاسمة شهد فيها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الجزائر توسعا ملحوظا، بما في ذلك تطوير البنية التحتية الرقمية، مما يتيح رصد التحولات الاقتصادية والتكنولوجية للقطاع على مدى طويل.

ثالثاً: المتغيرات المستخدمة في النموذج

يعتمد النموذج في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي تم اختيارها لتمثيل العلاقة بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي في الجزائر. وتم تقسيم هذه المتغيرات إلى:

¹ Christine Zhen-Wei Qiang, Alexander Pitt, **Contribution of Information and Communication Technologies to Growth**, World Bank Working Paper No. 24, Washington, D.C, 2004, pp. 3-23.

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) كمؤشر على النمو الاقتصادي العام.
المتغيرات المستقلة: تقسم إلى متغيرات اقتصادية خاصة بالقطاع مباشرة ومتغيرات ضابطة أو داعمة تؤثر على النمو العام:

- **نسبة مستخدمي الإنترنت (INT):** كمؤشر على البنية التحتية الرقمية للقطاع، ويستخدم لتقييم مدى قدرة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على دعم الأنشطة الاقتصادية؛
- **كثافة الهاتف المحمول (MOB):** يقيس عدد خطوط الهاتف المحمول النشطة لكل 100 نسمة في الجزائر، ويعكس مدى انتشار استخدام خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين السكان.
- **القيمة المضافة لقطاع الخدمات (SERV):** يتيح هذا المتغير قياس تأثير قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي وفهم دوره الأساسي في تعزيز الاقتصاد؛
- **صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTEX):** لتقييم مدى مساهمة التجارة الخارجية لخدمات ICT في دعم الاقتصاد الوطني؛
- **تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCE):** لتقدير أثر الاستثمارات في البنية التحتية على النمو الاقتصادي.

رابعاً: منهجية بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

يعد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من الأساليب القياسية الحديثة التي تتيح تحليل العلاقات الدينامية بين المتغيرات على المديين القصير والطويل، ويعتبر هذا النموذج الأنسب للتحليل القياسي في الدراسات الاقتصادية التي تعتمد على بيانات زمنية قصيرة نسبياً مثل حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

وتتم عملية بناء نموذج ARDL عبر مجموعة من الخطوات الأساسية المترابطة، وهي كالتالي:

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية: يعد كل من اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP) من أهم الأدوات الإحصائية للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية، حيث إن استخدام بيانات غير ساكنة قد يؤدي إلى نتائج زائفة. لذلك، يجب التأكد من درجة تكامل المتغيرات قبل تقدير نموذج ARDL.

2. تحديد فترات الإبطاء المثلى: تعد هذه الخطوة أساسية في بناء نموذج ARDL، حيث يتم من خلالها اختيار عدد الفجوات الزمنية لكل متغير بطريقة تضمن تمثيل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات بدقة. ويستخدم معيار AIC أو SBC لاختيار الفجوات المثلى، بحيث يتم اختيار النموذج الذي يقل فيه قيمة المعيار إلى الحد الأدنى، مما يضمن الحصول على تقديرات دقيقة لكل من المدى القصير والطويل.

3. اختبار الحدود (Bounds Test): يستخدم اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. ويتم ذلك من خلال مقارنة القيمة المحسوبة للإحصائية (F-stat) بالقيم الجدولية عند حدود $I(0)$ و $I(1)$. فإذا كانت (F-stat):

- أكبر من الحد الأعلى $I(1) \rightarrow$ يوجد تكامل مشترك.
- أقل من الحد الأدنى $I(0) \rightarrow$ لا توجد علاقة طويلة الأجل.
- بين الحدين $I(0)$ و $I(1) \rightarrow$ النتيجة غير حاسمة.

4. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL): بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي يجمع بين القيم الحالية والمتأخرة للمتغيرات التابعة والمستقلة. يتيح هذا التقدير قياس التأثيرات على الأجلين القصير والطويل في نفس الوقت، مع الأخذ في الاعتبار الديناميكية الزمنية للمتغيرات. يمكن التعبير عن المعادلة العامة للنموذج كما يلي:

$$\begin{aligned} \Delta LGDP_t = C &+ \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \beta_2 \Delta LICTEX_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \beta_4 \Delta LINT_{t-i} \\ &+ \sum_{i=1}^{q_3} \beta_5 LMOB_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_4} \beta_3 \Delta LSERV_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_5} \beta_6 LGFCF_{t-i} \\ &+ \alpha_1 LGDP_{t-1} + \alpha_2 LICTEX_{t-1} + \alpha_3 LINT_{t-1} + \alpha_4 LMOB_{t-1} \\ &+ \alpha_5 LSERV_{t-1} + \alpha_6 LGFCF_{t-1} + \lambda ECM_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث أن:

- Δ : تمثل الفروق الأولى (أي التغير في المتغيرات).
- C : الحد الثابت.
- t : اتجاه الزمن.

- ε_t : حد الخطأ العشوائي.
 - الحد الأعلى لفترات الإبطاء: $q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, p$.
 - معاملات العلاقة قصيرة الأجل: $\beta_6, \beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$.
 - معاملات العلاقة طويلة الأجل: $\alpha_6, \alpha_5, \alpha_4, \alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$.
 - ECM_{t-1} : معامل تصحيح الخطأ.
 - يعكس معامل تصحيح الخطأ (λ) سرعة تعديل المتغير التابع نحو التوازن طويل الأجل بعد حدوث صدمة، ويجب أن يكون سالب ومعنوي إحصائياً، ومحصور بين 0 و 1.
5. الاختبارات التشخيصية للنموذج: بعد تقدير نموذج ARDL، يتم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من صحة النموذج إحصائياً وضمان موثوقية النتائج. وتشمل هذه الاختبارات عادة:

- اختبار Breusch-Godfrey للكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي.
- اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للتحقق من تجانس التباين.
- اختبار Ramsey RESET لفحص صحة التخصيص الوظيفي للنموذج.
- اختبار CUSUM وCUSUMSQ للتحقق من استقرار المعاملات على المدى الزمني.

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

يعد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أداة قوية لتحليل العلاقات الاقتصادية على المستويين القصير والطويل. يمكن النموذج من دراسة التأثيرات الفورية (قصيرة الأجل) وفحص التوازن الهيكلي طويل الأجل بين المتغيرات، مع تفسير المعاملات الاقتصادية وإجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة لضمان موثوقية النتائج ودقتها.

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تم استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP) للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية، وقد أجري الاختباران لجميع المتغيرات عند المستوى والفرق الأول، مع اعتماد نموذج يحتوي على ثابت واختيار طول الفجوة الأمثل تلقائياً وفق معيار SIC.

فرضيات اختبار الاستقرارية (اختبار الجذر الأحادي) كما يلي:

➤ H_0 : السلسلة الزمنية غير مستقرة.

➤ H_1 : السلسلة الزمنية مستقرة.

وبناء على القيم الاحتمالية Prob إذا كانت:

➤ $Prob < 0.05$ نرفض H_0 .

➤ $Prob > 0.05$ نقبل H_0 .

الجدول رقم 35: نتائج اختبار الاستقرارية

اختبار فيليبس-بيرون (PP)			اختبار ديكي فولر (ADF)			المتغيرات
القرار	الفرق الأول	المستوى	القرار	الفرق الأول	المستوى	
مستقرة		0.0000	مستقرة		0.0000	LICTEX
مستقرة		0.0040	مستقرة		0.0058	LINT
مستقرة		0.0024	مستقرة		0.0000	LMOB
مستقرة		0.0397	مستقرة		0.0056	LGFCF
مستقرة		0.0037	مستقرة		0.0053	LSERV
مستقرة بعد الفرق الأول	0.0143	0.1726	مستقرة بعد الفرق الأول	0.0143	0.1675	LGDP

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

أظهرت نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية، المتمثلة في اختبار ديكي-فولر الموسع واختبار فيليبس-بيرون، أن المتغيرات LICTEX، LINT، LMOB، LGFCF، LSERV مستقرة عند المستوى، حيث تم رفض فرضية عدم القائلة إن السلسلة الزمنية غير مستقرة، في حين تبين أن المتغيرة LGDP غير مستقر عند المستوى (عند معنوية 5%) وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة. وبناء على ذلك، فإن نتائج الاختبار تشير إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تتسم بدرجات تكامل مختلفة بين $I(0)$ و $I(1)$ ، مما يجعلها مناسبة لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL).

ثانيا: تحديد فترات الابطاء المثلى

لتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى، تم استخدام معيار Akaike (AIC)، حيث تم اختيار فترات الإبطاء التي تحقق أقل قيمة لهذا المعيار. ويوضح الجدول التالي فترات الإبطاء المثلى لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم 36: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

المتغيرات	p	q_1	q_2	q_3	q_4	q_5
فترات الإبطاء المثلى	1	2	0	2	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

أظهرت النتائج بأن النموذج الأمثل هو: $ARDL(1,2,0,2,2,1)$ من بين 20 نموذج مقترح.

ثالثا: اختبار الحدود (Bounds test)

يستخدم اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة. يتمثل جوهر الاختبار في مقارنة القيمة الإحصائية المحسوبة لـ F-stat مع القيم الحدية الدنيا والعليا عند مستوى معنوية 5%، ويتم صياغة الفرضيات كالتالي:

➤ H_0 : لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات (لا توجد علاقة طويلة الأجل).

➤ H_1 : يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات (توجد علاقة طويلة الأجل).

وبناء على القيم الحدية الدنيا والعليا إذا كانت:

➤ $I(0) > F - stat$ الحد الأدنى : نقبل H_0 .

➤ $I(1) < F - stat$ الحد الأعلى : نرفض H_0 .

➤ $F - stat$ تقع بين الحدين: النتيجة غير حاسمة.

الجدول رقم 37: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

القيم الجدولية للحدود			القيمة الإحصائية F-stat
مستويات المعنوية	الحد الأدنى I (0)	الحد الأعلى I (1)	30.32521
10%	2.407	3.517	
5%	2.91	4.193	
1%	4.134	5.761	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

أظهرت نتائج اختبار الحدود أن القيمة الإحصائية $F=30.32521$ ، وهي أكبر من جميع القيم الحرجة العليا ($I(1)$) عند مستويات المعنوية المختلفة (10%، 5%، 1%)، ويترتب على ذلك رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات أي أن هناك علاقة تكامل مشترك تربط بين المتغيرات في المدى الطويل.

رابعاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى أن متغيرات الدراسة تؤثر على النمو الاقتصادي على المدى القصير بطرق متفاوتة، حيث تمثل التغيرات الآنية لكل متغير انعكاساً مباشراً على النشاط الاقتصادي قبل الوصول إلى التوازن طويل الأجل.

الجدول رقم 38: نتائج نموذج تصحيح الخطأ

الاحتمالية (Prob)	الإحصائية (t-Stat)	المعامل (Coefficient)	المتغيرات
0.0006	6.476	0.059092	D(LICTEX)
0.0000	14.103	0.081163	D (LICTEX (-1))
0.4543	-0.800	-0.008311	D(LMOB)
0.0000	15.875	0.174703	D (LMOB (-1))
0.0000	21.953	0.908670	D(LSERV)
0.0043	4.463	0.145426	D (LSERV (-1))
0.0000	10.689	0.476787	D (LGFCF)
0.0000	-20.605	-0.775330	CointEq (-1) *
R² = 0.9978	AIC = -6.52	DW = 2.93	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

نلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن:

- صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أظهرت أثر موجب ومعنوي في الفترة الحالية والسابقة، مما يدل على أن الزيادات الظرفية في صادرات هذا القطاع تنعكس بشكل فوري في تعزيز النمو الاقتصادي.
- كثافة الهاتف المحمول سجلت أثرا موجب ومعنوي عند التأخر الأول، ما يعني أن توسع استخدام الهاتف المحمول يترجم إلى أثر اقتصادي بعد فترة زمنية قصيرة من حدوثه.
- القيمة المضافة لقطاع الخدمات أظهرت أثرا موجبا وقويا في الأجل القصير، مؤكدة الدور المحوري للقطاع الخدمي في دعم النمو عبر تحفيز الأنشطة الإنتاجية.
- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي سجل تأثيرات موجبة ومعنوية مرتفعة، ما يبرز أهميته في دفع النشاط الاقتصادي على المدى القصير.
- معامل تصحيح الخطأ $(\text{CointEq}(-1) = -0.7753)$ جاء سالب ومعنوي، وهو ما يدل على أن حوالي 77.5% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها في فترة واحدة، ويعكس ذلك سرعة كبيرة في استعادة الناتج المحلي الإجمالي لمساره التوازني بعد أي صدمة اقتصادية مؤقتة، مما يؤكد فعالية آلية التكيف الديناميكي للنموذج وقدرته على الحفاظ على الاستقرار طويل الأجل.
- جودة النموذج عالية من الناحية الإحصائية، إذ بلغ معامل التحديد $(R^2 = 0.9978)$ مما يعني أن نحو 99.8% من التغيرات في النمو الاقتصادي مفسرة من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وهو دليل على قوة التفسير. كما يشير المعامل المعدل $(\text{Adjusted } R^2 = 0.9965)$ إلى استقرار النموذج وعدم تضخيم التقديرات. أما إحصائية $(\text{DW} = 2.93)$ Durbin-Watson فتدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. كما أن القيم المنخفضة لكل من معيار Akaike $(\text{AIC} = -6.52)$ و Schwarz $(\text{SBC} = -6.12)$ تعكس كفاءة النموذج وانخفاض الخطأ المعياري للتقدير.

خامسا: تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وفق اختبار الحدود، يتم استخراج معاملات الأجل الطويل من نموذج ARDL، حيث تعبر هذه المعاملات عن اتجاه العلاقة وأثر المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يسمح هذا التقدير بفهم التأثيرات المستدامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والقيمة المضافة للخدمات، وتكوين رأس المال، اشتراكات الهاتف المحمول

وانتشار الإنترنت على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال المدة (2000-2021)، بعيدا عن التقلبات الآنية التي ترصد في الأجل القصير.

الجدول رقم 39: نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل

الاحتمالية (Prob)	الإحصائية (t-Stat)	المعامل (Coefficient)	المتغيرات
0.0507	-2.437376	-0.105533	LICTEX
0.0045	-4.412150	-0.118870	LINT
0.0040	4.523617	0.077628	LMOB
0.0002	7.716070	0.973264	LSERV
0.5349	0.658030	0.095216	LGFCF
0.0000	-12.55654	-16.46928	C

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

يمكن التعبير عن العلاقة في الأجل الطويل كالتالي:

$$LGDP = -16.469 - 0.1055 LICTEX - 0.1188 LINT + 0.0776 LMOB + 0.9732 LSERV + 0.0952 LGFCF$$

نلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أن:

- صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، له أثر سالب وغير معنوي (LICTEX = -0.1055، Prob = 0.0507)، وهو ما يشير إلى أن هذا القطاع، رغم أهميته، لم يحقق بعد مساهمة فعالة في دعم النمو الاقتصادي.
- انتشار الإنترنت، له أثره سلبي ومعنوي (LINT = -0.1189، Prob = 0.0045)، ما قد يعكس عدم كفاءة توظيف الإنترنت في الأنشطة الإنتاجية.
- كثافة الهاتف المحمول، له أثر موجب ومعنوي (LMOB = 0.0776، Prob = 0.0040)، ما يعكس المساهمة الإيجابية لتوسع استخدام خدمات الهاتف المحمول في تحفيز النشاط الاقتصادي.
- القيمة المضافة لقطاع الخدمات، لها تأثير موجب ومعنوي على النمو في الأجل الطويل (LSERV = 0.9733، Prob = 0.0002)، مما يؤكد الدور الحيوي لهذا القطاع في دفع النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية.

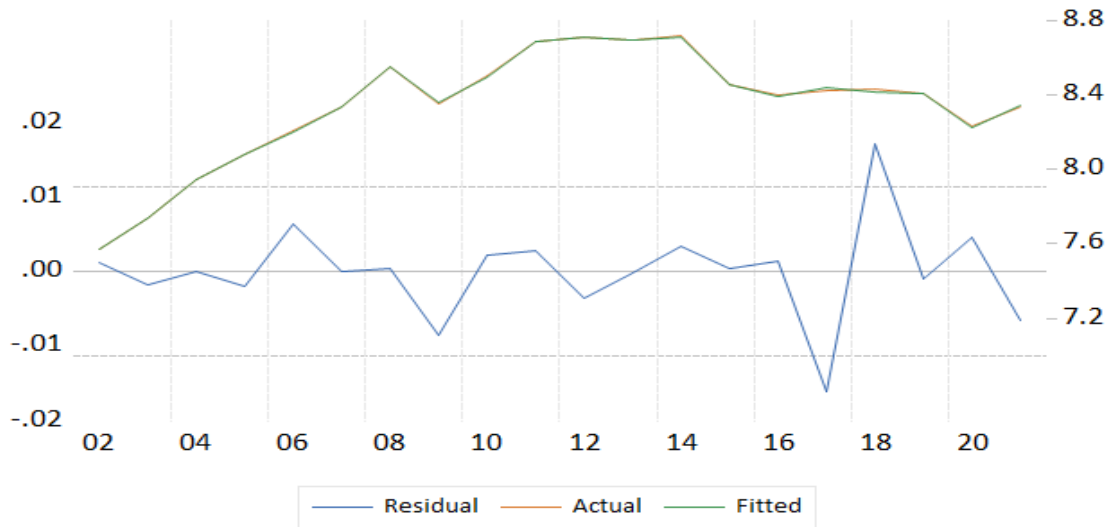
- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، له تأثير موجب لكنه غير معنوي ($LGFCF = 0.0952$ ، $Prob = 0.5349$)، ما يدل على أن الاستثمارات القائمة لم توجه بالفعالية الكافية نحو القطاعات الأكثر إنتاجية.

خامسا: الاختبارات التشخيصية للنموذج

قبل اعتماد نموذج ARDL المقدر، من الضروري التأكد من سلامة النموذج وصلاحيته للقياس والتحليل. ويتم ذلك من خلال إجراء مجموعة من اختبارات التشخيص التي تضمن موثوقية النتائج ودقتها.

1. جودة النموذج: من أجل دراسة مدى جودة النموذج لابد من مقارنة القيم المتوقعة مع القيم الفعلية للمتغير التابع. إذا كانت القيم متقاربة، فهذا يدل على دقة النموذج، أما الفروقات الكبيرة فتشير إلى الحاجة لتعديله. وهذا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 54: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم الحقيقية مع القيم المقدرة مما يدل على جودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: في اختبار التوزيع الطبيعي يستخدم اختبار (Jarque-Bera)، حيث يقارن بين القيم الفعلية لبواقي النموذج والتوزيع الطبيعي المتوقع. ويتم صياغة الفرضيات كالتالي:

➤ H_0 : بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

➤ H_1 : بواقي النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وبناء على قيمة Jarque-Bera إذا كانت:

➤ $JB < \chi_{0.05}^2$ ، $(p\text{-value}) < 0.05$ ، نرفض H_0 .

➤ $JB \geq \chi_{0.05}^2$ ، $(p\text{-value}) \geq 0.05$ ، نقبل H_0 .

الجدول رقم 40: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Jarque-Bera Test			
Jarque-Bera	4.6980	Prob	0.095

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة $Jarque - Bera (JB) = 4.69$ أقل من القيمة الحرجة χ^2 ، مع احتمالية أكبر من مستوى المعنوية $0.05 > prob = 0.09$ ، وبناء على ذلك، نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يؤكد استقرار التوزيع الطبيعي للبواقي وصلاحيته النموذج للتحليل الإحصائي.

3. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: للتحقق من وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج، يستخدم اختبار LM (Lagrange Multiplier Test). يقوم الاختبار على مقارنة الإحصائية LM، المستندة إلى R^2 ، مع القيمة الحرجة لتوزيع Chi-Square عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 5%. ويتم صياغة الفرضيات كالتالي:

➤ H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

➤ H_1 : يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

وبناء على قيمة R-Square إذا كانت:

➤ $R\text{-Square} \geq \chi_{0.05}^2$ ، $(p\text{-value}) \geq 0.05$ ، نقبل H_0 .

➤ $R\text{-Square} < \chi_{0.05}^2$ ، (p-value) < 0.05، نرفض H_0 .

الجدول رقم 41: اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	3.1959	Prob. F (2.4)	0.1482
Obs*R-squared	12.3016	Prob. R-squared (2)	0.0021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة $(Prob(F - stat) = 0.1482 \geq 0.05)$ ، بينما بلغت قيمة $(Prob(LM - Obs * R^2) = 0.0021 < 0.05)$. وبناء على قيمة F، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص أن النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي، إلا أن اختبار LM يكشف عن وجود ارتباط ذاتي طفيف في البواقي عند مستوى دلالة 5%.

بشكل عام، يمكن القول إن الارتباط الذاتي في النموذج ضعيف وغير مؤثر جوهريا على النتائج، خاصة في ظل استقرار المعاملات وارتفاع جودة النموذج.

4. اختبار تجانس التباين: للتحقق من أن تباين البواقي في نموذج الانحدار ثابت عبر جميع القيم المتوقعة للمتغير التابع. يستخدم اختبار (Breusch-Pagan) ويتم ذلك من خلال مقارنة الإحصائية (R-Square) المحسوبة مع القيمة الجدولية لتوزيع Chi-Square عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 5%. ويتم صياغة الفرضيات كالتالي:

➤ H_0 : تباين البواقي متجانس (ثابت)

➤ H_1 : تباين البواقي غير متجانس (متغير)

وبناء على قيمة R-Square إذا كانت:

➤ $R\text{-Square} \geq \chi_{0.05}^2$ ، (p-value) ≥ 0.05 ، نقبل H_0 .

➤ $R\text{-Square} < \chi_{0.05}^2$ ، (p-value) < 0.05، نرفض H_0 .

الجدول رقم 42: نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.9091	Prob. F (13.6)	0.2193
Obs*R-squared	16.1063	Prob. R-squared (13)	0.2434
Scaled explained SS	3.1692	Prob. R-squared (13)	0.9973

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة $(Prob(F - stat) = 0.2193 \geq 0.05)$ ، وبلغت قيمة $(Prob(Obs * R^2) = 0.2434 \& 0.9973 \geq 0.05)$. بناء على ذلك، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص أن تباين البواقي متجانس.

5. اختبار الشكل الدالي للنموذج: للتحقق من صحة الشكل الدالي للنموذج، يستخدم اختبار Ramsey RESET ويتم ذلك من خلال إدخال البواقي المربعة أو مكعب المتغيرات المتوقعة في نموذج الانحدار ومقارنة الإحصائية المحسوبة مع القيمة الجدولية لتوزيع F عند درجات الحرية المناسبة ومستوى معنوية محدد. ويتم صياغة الفرضيات كالتالي:

➤ H_0 : النموذج محدد بشكل صحيح (الشكل الدالي صحيح).

➤ H_1 : النموذج غير محدد بشكل صحيح (الشكل الدالي غير صحيح).

وبناء على القيم الاحتمالية Prob إذا كانت:

➤ $(p\text{-value}) < 0.05$ ، نرفض H_0 .

➤ $(p\text{-value}) \geq 0.05$ ، نقبل H_0 .

الجدول رقم 43: اختبار الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test			
	Value	DF	Prob
t-stat	0.688646	5	0.5217
F-stat	0.474234	(1.5)	0.5217

Likelihood ratio	1.812289	1	0.1782
------------------	----------	---	--------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية لكل من $(Prob(t - stat) = 0.5217 \geq 0.05)$

$(Prob(F - stat) = 0.5217 \geq 0.05)$ ، و $(Prob(Likelihood ratio) = 0.1782 \geq 0.05)$.

بناء على ذلك، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص أن النموذج محدد بشكل صحيح.

6. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: من أجل التحقق من استقرار معاملات نموذج ARDL، تم

استخدام اختبارات CUSUM وCUSUMSQ، حيث تتيح هذه الاختبارات رصد أي صدمات

هيكلية أو تغييرات كبيرة في العلاقات التوازنية للنموذج عبر الزمن.

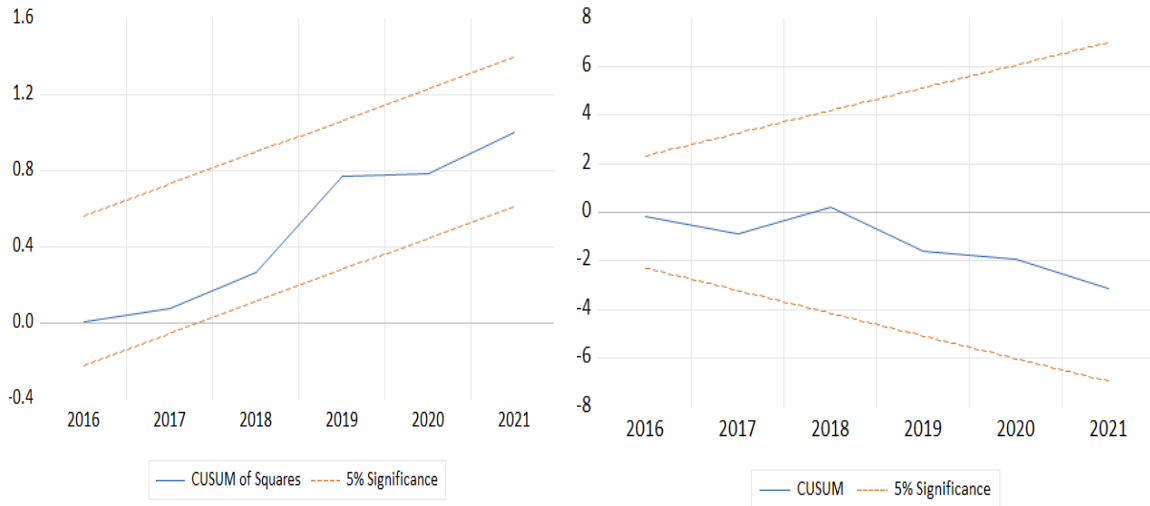
➤ CUSUM : يقيس استقرار المعاملات على المدى القصير والطويل من خلال متابعة تراكم

البواقي المعيارية.

➤ CUSUMSQ : يركز على استقرار تباين البواقي ويكشف عن أي صدمات مفاجئة أو تغييرات

هيكلية قوية.

الشكل رقم 55: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews12.

أظهرت نتائج اختباري CUSUM وCUSUMSQ بقاء الخط داخل حدود الثقة طوال فترة الدراسة،

مما يدل على استقرار معاملات النموذج وتباين البواقي وعدم وجود تغييرات هيكلية مؤثرة. وعليه، يتمتع

النموذج بالاستقرار والموثوقية، ويمكن الاعتماد على نتائجه في تحليل العلاقة الخطية بين المتغيرات.

خلاصة الفصل:

يبرز هذا الفصل الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري، إذ أصبح يشكل مكوناً محورياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومصدراً مهماً لخلق فرص العمل، مدفوعاً بالنمو المتسارع في فروعته المختلفة. ومع التطور الملحوظ في البنية التحتية الرقمية وارتفاع معدلات استخدام الإنترنت واتساع نطاق الخدمات الرقمية، برز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره أحد أكثر القطاعات ديناميكية وقدرة على دعم النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، تعمل الجزائر على تعزيز هذا القطاع ضمن استراتيجيتها للتحويل الرقمي من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني، وتشجيع الابتكار في الخدمات الرقمية.

ولتقدير إسهام هذا القطاع في النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة 2000-2021، اعتمدت الدراسة نموذج ARDL. وأظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، حيث كان التأثير إيجابياً ومعنوياً لكل من كثافة استخدام الهاتف المحمول، والقيمة المضافة للخدمات، وتراكم رأس المال الثابت، بينما أظهر كل من صادرات خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وانتشار الإنترنت أثراً عكسياً. وعند النظر إلى المدى القصير، أشار معامل تصحيح الخطأ إلى قدرة الاقتصاد على استعادة توازنه بسرعة بعد الصدمات. وتعكس هذه النتائج أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية لا يزال يواجه تحديات في أن يصبح محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي الوطني، رغم أهميته المتزايدة وقدرته على دعم الاقتصاد.

خاتمة

الخاتمة:

أظهرت هذه الدراسة الدور المتنامي لقطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري، مع إبراز المكانة المتزايدة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره أحد القطاعات الحديثة التي تؤثر بشكل مباشر على تعزيز الإنتاجية تسريع عمليات التحول الرقمي، بما يساهم في رفع كفاءة الأنشطة الاقتصادية. وتعكس هذه الأهمية المتصاعدة قدرة القطاع على تعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني، ودفع الاقتصاد نحو مزيد من المرونة والتنافسية في ظل التحولات الهيكلية الراهنة.

تشير الدراسة في جانبها النظري إلى التحولات العالمية في قطاع الخدمات، حيث أصبح الاعتماد على الخدمات الإنتاجية وكثيفة المعرفة سمة أساسية للاقتصادات الحديثة، لما لها من أثر كبير في تعزيز الابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، فضلا عن كونها مدخلات أساسية وحلقات وصل في سلاسل القيمة العالمية. وفي سياق الدول النامية، يبرز تطوير هذا القطاع وتحريره كأداة لتعزيز التنافسية الاقتصادية، توسيع التجارة الخارجية، وتحفيز الابتكار الرقمي، مع الدور المحوري للبنية التحتية الحديثة والتقنيات الرقمية في تمكين التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة. أما في الجزائر، فقد أظهرت المراجعة النظرية أن تحسين كفاءة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عبر تطوير البنية التحتية الرقمية يمثل عاملا محوريا لتعزيز الإنتاجية، وتوسيع نطاق الخدمات الحديثة، مما يبرز الحاجة الملحة لتحديث السياسات الهيكلية والاستثمارية، وخلق بيئة تنظيمية داعمة، تمكنه من الإسهام الفعال في الاقتصاد الوطني، وتحقيق التكامل مع باقي القطاعات الإنتاجية، بما يعزز قدرة الجزائر على الاستفادة من الفرص الرقمية وتحقيق النمو الاقتصادي الوطني.

على الصعيد التطبيقي، اعتمدت الدراسة على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحليل العلاقة بين تطور هذا القطاع والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2021. وتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الأساسية تمثلت في مؤشرات البنية التحتية الرقمية، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وصادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات، مع إبراز القيمة المضافة لقطاع الخدمات كعامل محوري في دعم النشاط الاقتصادي. وقد أسفر هذا المسار عن مجموعة نتائج علمية مهمة على جانبيها النظري والتطبيقي، مؤكدة دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كرافعة رئيسية ضمن قطاع الخدمات في تعزيز النمو الاقتصادي.

أولاً: النتائج النظرية للدراسة

تعكس النتائج النظرية للدراسة واقع قطاع الخدمات في الجزائر وأهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم النشاط الاقتصادي، ويمكن تلخيص أبرز النتائج فيما يلي:

- **مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي:** يشكل قطاع الخدمات الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري، إذ بلغت مساهمته في المتوسط خلال الفترة 2001-2023 نحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يعد هذا القطاع المشغل الأكبر للقوى العاملة حيث استوعب خلال نفس الفترة حوالي 59% من إجمالي فرص العمل. ويتميز القطاع بنمو مستقر ومرونة عالية في مواجهة الصدمات الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات الهيكلية للاقتصادات الحديثة التي يتعاظم فيها دور الخدمات في دعم النمو الاقتصادي.
- **أداء التجارة الخارجية لقطاع الخدمات:** رغم الأهمية الاقتصادية للقطاع، تظل مساهمته في التجارة الخارجية محدودة، إذ تمثل خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجزء الأدنى من صادرات الخدمات. ويعزى ذلك إلى تركيز النشاط على السوق الداخلية، بالإضافة إلى القيود التنظيمية والبنية التحتية ومتطلبات المنافسة الدولية، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز التحول الرقمي وتطوير المهارات التكنولوجية لتحسين القدرة التصديرية للقطاع.
- **إصلاحات تنظيمية وفرص الانفتاح المستقبلي لقطاع الخدمات:** يظل مستوى تحرير قطاع الخدمات في الجزائر محدوداً بفعل القيود التنظيمية والبنوية، ولا سيما في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يتأثر بنظام الرخص وإجراءات النفاذ المقيدة، ما يحد من ديناميكية المنافسة وجاذبية الاستثمار. ومع ذلك، يتيح هذا الوضع إمكانية اعتماد إصلاحات تدريجية لرفع كفاءة القطاع وتعزيز جاذبيته. ويمثل الانضمام المحتمل إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS فرصة مهمة للجزائر للاستفادة من المعاملة الخاصة بالدول النامية، بما يسمح بتنفيذ انفتاح مرحلي ومتوازن يتماشى مع خصوصيات الاقتصاد الوطني.
- **البنية التحتية الرقمية كأساس للنمو:** شهدت الجزائر تقدماً في توسيع تغطية الإنترنت وانتشار شبكات الجيل الرابع (4G) والاستثمار في الألياف البصرية، ما حسن الوصول إلى الخدمات الرقمية في المدن، إلا أن هذه البنية لا تزال ضعيفة في المناطق الريفية. كما تعاني البلاد من

محدودية انتشار التقنيات الحديثة مثل (5G) والحوسبة السحابية، وضعف مراكز البيانات والخوادم الآمنة، وهو ما يقلل من جودة الخدمات الرقمية ويحد من قدرة الشركات على رقمنة أنشطتها والاستفادة من التقنيات المتقدمة في إدارة الإنتاج وتحليل البيانات بشكل موثوق.

- **رقمنة القطاعات الأساسية:** يساهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في رقمنة الخدمات الإدارية والمالية في الجزائر، مع امتداد تدريجي إلى قطاعات مثل الصحة والتعليم والنقل والسياحة. ومع ذلك، يبقى تأثير الرقمنة محدودا في قطاعات الإنتاج والتجارة بسبب الإطار التنظيمي غير المحفز، وضعف الشمول المالي، وارتفاع تكاليف الحلول الرقمية، ونقص المهارات، ما يبرز الحاجة لتعزيز البيئة الداعمة للتحويل الرقمي وتوسيع الجاهزية الرقمية للمؤسسات.

ثانيا: النتائج التطبيقية للدراسة

أفرزت الدراسة القياسية لأثر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2021 مجموعة من النتائج، يمكن حصرها فيما يلي:

- تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) إلى وجود تأثيرات قصيرة الأجل متفاوتة للمتغيرات المدروسة على النمو الاقتصادي الجزائري؛ حيث أظهرت صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكوين رأس المال الثابت أثارا موجبة ومعنوية، في حين سجلت كثافة الهاتف المحمول أثر سلبي أني يقابله أثر إيجابي متأخر. كما حققت القيمة المضافة لقطاع الخدمات تأثيرا موجبا ومعنويا في الأجل القصير. ويعكس معامل تصحيح الخطأ السالب (-0.77) سرعة تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل والعودة إلى التوازن، في حين تؤكد مؤشرات ملاءمة النموذج كفاءة ودقة في تفسير التغيرات الاقتصادية.

- أظهرت نتائج نموذج ARDL في الأجل الطويل أن:

- ✓ صادرات خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لها أثر سلبي لكنه غير معنوي، مما يشير إلى أن هذا القطاع لم يحقق بعد مساهمة فعالة في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- ✓ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي يظهر تأثير موجب وغير معنوي، مما يعكس أن استثمارات البنية التحتية لم تترجم بعد بشكل فعال إلى نمو اقتصادي مستدام.

- ✓ انتشار الإنترنت يظهر أثر سلبي ومعنوي، وهو ما قد يعكس أن البنية التحتية الرقمية لم تستغل بعد في الاستخدام الإنتاجي، إضافة إلى محدودية انتشارها في بعض المناطق وببطء سرعتها، مما يحد من مساهمتها في النمو الاقتصادي.
- ✓ كثافة الهاتف المحمول تسهم بشكل إيجابي ومعنوي في النمو، مما يعكس الأثر الإيجابي لتوسع استخدام خدمات الهاتف المحمول على النشاط الاقتصادي.
- ✓ القيمة المضافة لقطاع الخدمات لها أثر إيجابي ومعنوي، مؤكدة الدور الحيوي للقطاع الخدمي في دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية على المدى الطويل.
- أظهرت اختبارات تشخيص النموذج تمتع التقديرات بدرجة عالية من الدقة مع تحقيق افتراضات التوزيع الطبيعي للبواقي وغياب الارتباط الذاتي وثبات التباين، إلى جانب استقرار معاملات النموذج وعدم وجود صدمات هيكلية مؤثرة، ما يعزز من موثوقية وكفاءة النتائج المتحصل عليها.

ثالثاً: اختبار صحة الفرضيات

بالاعتماد على النتائج القياسية المحصل عليها، تم العمل على اختبار صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، وقد أسفر ذلك عن النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** بينت النتائج تحقق الفرضية الأولى التي تنص على "وجود أثر إيجابي لتطور قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي"، حيث أظهرت النتائج أن زيادة بنسبة 1% في القيمة المضافة للقطاع تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 0.90% على المدى القصير، وبنسبة 0.97% على المدى الطويل، مما يعكس الدور المستمر والمحوري للقطاع في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.
- **الفرضية الثانية:** أشارت النتائج إلى تحقق الفرضية الثانية، التي تنص على "وجود تأثير إيجابي لصادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي". حيث تبين أن زيادة بنسبة 1% في الصادرات تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنحو 0.05% على المدى القصير، بينما كان التأثير على المدى الطويل سلبي وغير معنوي.
- **الفرضية الثالثة:** أشارت النتائج إلى تحقق جزئي للفرضية الثالثة، التي تنص على "وجود تأثير إيجابي لانتشار الإنترنت وكثافة الهاتف المحمول على النمو الاقتصادي"، حيث تبين أن زيادة

بنسبة 1% في انتشار الانترنت تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.11% على المدى الطويل. بينما ترتبط زيادة بنسبة 1% في كثافة الهاتف المحمول بارتفاع النمو بنسبة 0.07% على المدى الطويل، وبانخفاض طفيف بنسبة 0.008% على المدى القصير.

- **الفرضية الرابعة:** أشارت النتائج إلى تحقق الفرضية الرابعة، التي تنص على " وجود تأثير إيجابي لتراكم رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي"، حيث تبين أن زيادة بنسبة 1% في تراكم رأس المال الثابت تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.47% على المدى القصير، وبنحو 0.09% على المدى الطويل لكنه غير معنوي.
- **الفرضية الخامسة:** أكدت النتائج صحة الفرضية التي تنص على "وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي"، حيث أظهرت أن حوالي 77.5% من الاختلالات قصيرة الأجل تصحح خلال فترة واحدة، مما يشير إلى وجود توازن طويل الأجل بين المتغيرات والنمو.

رابعاً: توصيات الدراسة

- استناداً إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر:
- توسيع الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، مع إيلاء أولوية خاصة لتحسين سرعة وجودة الاتصال في المناطق الريفية وضمان شمولية التغطية على المستوى الوطني.
 - تطوير ودعم الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا الرقمية بهدف تعزيز الابتكار وتعميق القدرات المؤسسية والتنافسية لها.
 - تعزيز تطوير رأس المال البشري عبر برامج تدريبية متقدمة في تكنولوجيا المعلومات بهدف رفع كفاءة العاملين وتعزيز قدرتهم على الابتكار في مجال الخدمات الرقمية والتقنيات الحديثة.
 - توظيف تقنيات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم القطاعات الإنتاجية، بما يساهم في تحسين كفاءة العمليات ورفع مستوى الأداء العام لهذه القطاعات.
 - تشجيع الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص بهدف تسريع تنفيذ مشاريع البنية التحتية الرقمية وتعزيز الابتكار في قطاع التكنولوجيا الرقمية.

- تطبيق إجراءات الأمن السيبراني مع زيادة عدد مراكز البيانات لضمان ثقة المستخدمين في الخدمات الرقمية واستقرارها.
- تطوير ودعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات الذكاء الاصطناعي واستخدام البيانات الضخمة للاستفادة الكاملة من إمكانات الاقتصاد الرقمي المتقدم.
- تحرير أسواق خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى الدولي، مع اعتماد أطر تنظيمية واتفاقيات دولية لضمان المنافسة العادلة، وتشجيع الابتكار وتحسين جودة الخدمات الرقمية.

خامسا: آفاق الدراسة المستقبلية

تفتح نتائج هذه الدراسة آفاقا بحثية واستراتيجية مهمة، منها:

- تقدير أثر تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أداء القطاعات الاقتصادية الوطنية، وخاصة الصناعة والخدمات، من خلال قياس تأثيره في تحسين الإنتاجية ورفع الكفاءة باستخدام أساليب التحليل القياسي.
- دراسة الفوارق الإقليمية في انتشار خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين الولايات الجزائرية، لتحديد المناطق ذات الأولوية للاستثمار ووضع سياسات تنموية تقلل من التفاوت الرقمي وتزيد مساهمة القطاع في النمو.
- تقييم دور الابتكار الرقمي والشركات الناشئة في تعزيز الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي.
- يمكن لتطوير القطاع الرقمي أن يعزز اندماج الجزائر بالاقتصاد العالمي، ما يتيح مجالاً لدراسات مستقبلية حول استراتيجيات دعم هذا التكامل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

I. الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
2. أحمد السيد مصطفى، إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعة والخدمات، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1999.
3. الحسين طاهري، القانون الإداري والمؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
4. حميد الطائي، بشير العلاق، مبادئ التسويق الحديث، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
5. حامد الضمور، هاني، تسويق الخدمات، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
6. خلف حسين، على الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
7. رانيا محمود، عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، مقدمة عن التجارة في الخدمات (GATS)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
8. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية (GATS) في الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
9. سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
10. شفيق حداد، موسى السويدان، أساسيات التسويق، دار حامد للنشر، عمان، 1998.
11. عبد القادر فتحي لاشين وآخرون، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.
12. علاء كمال، الجات ونهب الجنوب، ط 2، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1996.
13. عمر وخير الدين، التسويق: المفاهيم والاستراتيجيات، مكتبة جامعة عين الشمس، مصر، 1998.
14. عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2006.

15. فريد كورتل، تسويق الخدمات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
16. محمد بن حمدي، الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
17. محمد صافي يوسف، النظرية العامة للمنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.
18. محمد مسعد محي، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
19. مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
20. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2006.
21. مزهر شعبان العاني، نظم المعلومات الإدارية (منظور تكنولوجي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
22. مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
23. هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

II. المقالات العلمية:

24. أمال غنو، التنمية الصحية المستدامة في الجزائر وفرص المضي قدما نحو 2030، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2021.
25. بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 5، العدد 5، الجزائر، 2008.
26. الجيلاني بلواضح، واقع قطاع النقل البري في الجزائر: المعوقات والحلول (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، مجلد 4، العدد 2، 2020.
27. حسن عبيد، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أوراق اقتصادية، العدد 20، القاهرة، 2002.
28. خيرة نيل، خضرة صادق، تطبيقات إنترنت الأشياء في المكتبات دراسة نظرية، مجلة الرواق، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2022.
29. زكرياء جمعة، تحليل جودة خدمات القطاع البنكي في الجزائر-دراسة مقارنة بين القطاعين العام والخاص، مجلة المالية والأسواق، المجلد 9، العدد 2، الجزائر، 2022.

30. سعاد قوفي، يزيد تفرارت، دور تحرير المنافسة في قطاع الاتصالات الخلوية على تنافسية القطاع ورفاه الزبون مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، الجزائر، 2020.
31. سعد مقص، رضاني لعلا، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، عدد 1، الجزائر، 2020.
32. سمير بارة، الأمن السيبراني (cyber Security) في الجزائر: السياسات والمؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2017.
33. سيف باجس الفواعير، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص - مفهومها وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة، المجلة الدولية للقانون، العدد 3، قطر، 2017.
34. عامر هني، القطاع الخاص كشريك فعال للقطاع العام في تقديم الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة طنبه للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2024.
35. عبد القادر خلاف، إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (51-49%) في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2021.
36. العربي غويني، حياة بن قويدر، أثر المناخ الاستثماري في الجزائر على جذب الاستثمارات في القطاعات الخدمية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، رقم 5، الجزائر، 2019.
37. علي بظاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2004.
38. فاضل صباح، صبرينة طكوش، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة (مجلة معهد العلوم الاقتصادية)، المجلد 20، العدد 02، الجزائر، 2016.
39. قمره النذير، تطور قوانين الاستثمار في الجزائر بين النص والتطبيق، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2024.
40. محمد بن عودة، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2023.
41. مديحة بن ناجي، الأساس القانوني والتنظيمي للخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2019.
42. ياسين بجقينة، كنزة مغيث، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2019.
- III. الرسائل الجامعية:**

43. سلكه أسماء، أثر تحرير الخدمات المصرفية في ظل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
44. صفية بوزار، إشكالية تقييم المؤسسات بغرض الخصوصية: دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.
45. عبد القادر براينيس، التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية، دراسة حالة قطاع البريد والاتصالات في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006.
46. عبد القادر عبيدات، انعكاسات انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2008.
47. عتيقة وصاف، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
48. عراب عبد العزيز، استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، أطروحة لدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
49. عدمان مريزق، واقع جودة الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية بالجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008.
50. علي توبين، تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وانعكاساتها على الأنظمة المصرفية العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.
51. كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005.
52. ليلي بن عاشور، دور وفعالية الابتكار والإبداع التسويقي في خلق ميزة تنافسية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.

53. محمد خيرى، واقع وآفاق تطوير قطاع الخدمات في الجزائر (حالة القطاع السياحي)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.

54. وسيلة جمات، تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2019، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023.

IV. المؤتمرات والملتقيات:

55. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التجارة في الخدمات، الإعداد للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، قطر، 2001.

V. التقارير:

56. البنك المركزي الجزائري، تقارير سنوية حول القطاع البنكي والخدمات المالية الرقمية، الجزائر، (2001-2024).

57. سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE). تقرير حول تغطية الجيل الرابع حسب الولاية في الجزائر، 2020، الجزائر.

58. سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE)، تقارير مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر، 2005-2024، الجزائر.

59. سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE)، تقارير مرصد سوق الهاتف النقال في الجزائر، 2005-2024، الجزائر.

60. سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE). تقارير مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر، 2005-2024، الجزائر.

61. سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE). تقارير مرصد سوق الإنترنت في الجزائر، 2015-2024، الجزائر.

62. شركة أتمتة المعاملات المصرفية بين البنوك والخدمات المصرفية الإلكترونية، تقرير توسع البنية التحتية للخدمات البنكية الإلكترونية، الجزائر، (2002-2024).

63. وزارة البريد والمواصلات الرقمية، برامج الرقمنة الحكومية والخدمات المالية، الجزائر، (2010-2024).

64. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والسلطة الجزائرية لضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPT)، برامج تطوير البنية التحتية للاتصالات، (2001-2024).

65. وزارة البريد والمواصلات الرقمية، خطة الجزائر الرقمية 2، (2020-2024).

66. وزارة التربية الوطنية الجزائرية، التقارير السنوية والبرامج التطويرية لقطاع التربية، (2001-2024).
67. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التقارير السنوية حول البرامج التنموية في الجزائر، الجزائر، (2000-2023).
68. وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، البرامج التطويرية والتقارير القطاعية لقطاع السياحة، (2001-2024).
69. وزارة الصحة الجزائرية، الخطط والمشاريع التنموية والتقارير السنوية لقطاع الصحة، (2001-2024).
70. وزارة النقل الجزائرية، التقارير السنوية والبرامج التنموية لقطاع النقل، (2001-2024).
71. وزارة المالية الجزائرية، برامج تطوير التأمين الرقمي والتقليدي بالتعاون مع القطاعات التأمينية، (2001-2024).

VI. القوانين والأوامر:

72. القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 1990.
73. القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى 1421 الموافق لـ 5 أغسطس 2000، المتعلق بالقواعد العامة للبريد والاتصالات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 2000.
74. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 2001.
75. القانون رقم 18-01 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1، 2 كانون الثاني/يناير 2018.
76. القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، 2018.

VII. المواقع الإلكترونية:

77. أحمد عمران كرواط، مقدمة عن التجارة في الخدمات، 2020، متاح على الموقع: <https://portal.arid.my>.
78. البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، متاح على الموقع: <https://databank.worldbank.org>.
79. شذى خرما، أبرز نظريات التجارة الدولية الحديثة الحالية، 2023، متاح على الموقع: <https://tijareti.com>.

80. عبد القادر بريش، منظومة الجزائر المالية، فعالية وشفافية، جريدة الشعب أونلاين، 2023/07/23، متوفرة على الموقع: <https://www.echaab.dz>.
81. عبد الله الحميان، ضعف الحوافز المادية في القطاع الخاص معضلة تواجه خريجي الكوادر الصحية، صحيفة الرياض، 2016، متوفرة على الموقع: www.alriyadh.com/1132565.
82. علي محمد الحازمي، الأعمار الصناعية وهندسة الاتصالات المستقبل الواعد، العربية، 2024، متوفر على الموقع: <https://www.alarabiya.net>.
83. منظمة التجارة العالمية (WTO)، إحصائيات التجارة في الخدمات، متاحة على الموقع: <https://stats.wto.org>.
84. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، متاحة على الموقع: <https://www.oecd.org>.
85. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (TiVA)، متاحة على الموقع: <https://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>.
86. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مسعى التحول إلى الألياف البصرية، 2024، متوفر على الموقع: <https://www.mpt.gov.dz>.
87. يوروستات (Eurostat)، قاعدة البيانات الإحصائية الأوروبية، متاحة على الموقع: <https://ec.europa.eu/eurostat>.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

VIII. The Books :

1. Adrian Palmer, Principles of Service Marketing, 2nd ed., McGraw-Hill, London, 1994.
2. Ahmed Aghrout, Redha M. Bougherira, Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects, Routledge, London, 2004.
3. Alan Wilson et al., Services Marketing: Integrating Customer Service Across the Firm, 4th ed, McGraw-Hill Education, London, 2020.
4. Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance 1962–1988, 2nd Ed, Éditions La Découverte, Paris, France, 1994.
5. Christopher Lovelock, Wright Lauren, Principles of Service Marketing and Management, Prentice Hall, New Jersey, 1999.
6. Daniel Bell, The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting, Basic Books, New York, 1973.
7. Deborah K. Elms, Patrick Low, Global value chains in a changing world, World Trade Organization Publications, Geneva, 2013.
8. Erik Brynjolfsson, Andrew McAfee, The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies, W. W. Norton & Company, New York, 2014.
9. François Camal Gallouj et al., Elgar Encyclopedia of Services, Edward Elgar, UK, 2023.
10. François Camal Gallouj, Faridah Djellal, Introduction à l'économie des services, Presses universitaires de Grenoble, France, 2013.
11. Haroon Sheikh, Corien Prins, Erik Schrijvers, Mission AI: The New System Technology, Springer International Publishing, Switzerland, 2023.
12. Hoekman Bernard, Michel Kosteki, The Political Economy of the World Trading System: From GATT to WTO, 3rd ed, Oxford University Press, UK, 2009.

13. Ian Miles, Margaret Boden, Services, Innovation and the Knowledge-Based Economy, Routledge, London, 2000.
14. Ilan Alon, Global Franchising Licensing and Management: Entrepreneurship and Strategy in the Global Economy, Palgrave Macmillan, New York, 2014.
15. James A. Fitzsimmons, Mona J. Fitzsimmons, Service Management: Operations, Strategy, and Information Technology, 8th ed, McGraw-Hill Education, New York, USA, 2014.
16. James A. Fitzsimmons, Mona J. Fitzsimmons, Sanjeev Bordoloi, Service Management: Operations, Strategy, and Information Technology, 8th ed, McGraw-Hill Education, New York, 2014.
17. James McDougall, A History of Algeria, Cambridge University Press, UK, 2017.
18. Jean Fourastié, Le Grand Espoir Du XXe siècle, Presses Universitaires de France, Paris, 1949.
19. Jean Gadrey, L'économie des services, Edition La Découverte, Paris, France, 1996.
20. Jean Gadrey, New Economy, New Myth, Routledge, London, 2002.
21. John Ruedy, Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation, 2nd Ed, Indiana University Press, USA, 2005.
22. Jonathan Gershuny, The New Service Economy: The Transformation of Employment in Industrial Societies, Oxford University Press, UK, 1984.
23. Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, 3rd ed, Harper & Brothers, New York and London, 1950.
24. Joseph Stiglitz, Whither Socialism, MIT Press, United States, 2000.
25. Kenneth Laudon, Carol Traver, E-commerce 2021-2022: business, technology, Society, 18th ed, Pearson, 2021.
26. Manuel Castells, The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business, and Society, Oxford University Press, UK, 2001.
27. Manuel Castells, The Rise of the Network Society, Wiley-Blackwell, UK, 2010.
28. Mattoo Aaditya, Sauvé Pierre, Domestic Regulation and Service Trade Liberalization, Oxford University Press, UK, 2003.
29. Paul Krugman, Maurice Obstfeld, International Economics: Theory and Policy, 10th ed, Pearson, United States, 2018.
30. Philip Kotler, Kevin Lane Keller, Marketing Management, 15th ed., Pearson Education, UK, 2016.
31. Rajesh Chadha, GATS and the Developing Countries: A Case Study of India, Services in the international economy, University of Michigan Press, India, 2001.
32. Richard Baldwin, The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization, Harvard University Press, Cambridge, 2016.
33. Shauna Roch et al., Information Systems for Business and Beyond, Canadian Edition, Fanshawe College Pressbooks, London, 2019.
34. Sven W. Arndt, Henryk Kierzkowski, Fragmentation: New production patterns in the world economy, Oxford University Press, UK, 2001.
35. Tamal Chakraborty, Iti Saha Misra, Ramjee Prasad, VoIP Technology: Applications and Challenges, Springer Series in Wireless Technology, Switzerland, 2019.
36. William J. Baumol, The Cost Disease, Yale University Press, New Haven, London, 2012.

IX. Scientific Articles :

37. Adil Rachidi, Digital Investments, Structural Transformation, and Economic Growth in Advanced Economies : Empirical Analyses and Perspectives, Revue Internationale de la recherche scientifique, Vol. 8, No. 5, France, 2025.
38. Aaditya Mattoo, Services Liberalization and Regulatory Reform: Lessons from the WTO Experience, Journal of Economic Perspectives, Vol. 17, No. 2, United States, 2003.
39. Aaditya Mattoo, Arvind Subramanian, The WTO and Trade in Services: Liberalization, Policy Issues, and Future Directions, World Bank Economic Review, Vol. 14, No. 1, United States, 2000.
40. Akane Watanabe, Akira Yakita, Effects of Monetary Transactions Costs on Economic Growth, Research in Economics, Vol. 77, No. 2, Netherlands, 2023.
41. Astride Claudel Njiepue Nouffeussie et al., Use of ICT: What Effect on Youth Access to Employment in Cameroon? Heliyon, Vol. 10, No. 21, Cameroon, 2024.
42. Charles Shaaba Saba, Nicholas Ngepah, Nicholas Odhiambo, Information and Communication Technology (ICT), Growth and Development in Developing Regions: Evidence from a Comparative Analysis and a New Approach, Journal of the Knowledge Economy, Vol. 15, No. 3, United States, 2024.
43. Charrak Mohamed Hocine, Fatiha Fortas, Digital Transformation in Algerian Entreprises : Reality and Challenges, Revue de Management et Études Économiques, Vol.10, No.2, Algeria, 2024.
44. Clement Moyo, Andrew Phiri, Knowledge Creation and Economic Growth: The Importance of Basic Research, Cogent Social Sciences, Vol.10, No.1, United Kingdom, 2024.
45. Dangi Ramraj et al., Study and Investigation on 5G Technology: A Systematic Review, Sensors, Vol.22, No.1, 2022.
46. David H. Autor, Frank Levy, Richard J. Murnane, The Skill Content of Recent Technological Change: An Empirical Exploration, The Quarterly Journal of Economics, Vol.118, No.4, United Kingdom, 2000.
47. Diego Kreutz et al., Software-Defined Networking: A Comprehensive Survey, Proceedings of the IEEE, Vol.103, No.1, 2015.
48. Erik Brynjolfsson, Lorin M. Hitt, Beyond Computation: Information Technology, Organizational Transformation and Business Performance, Journal of Economic Perspectives, Vol.14, No.4, United States, 2000.
49. Erik Brynjolfsson, Daniel Rock, Chad Syverson, The Productivity J-Curve: How Intangibles Complement General Purpose Technologies, American Economic Journal: Macroeconomics, Vol.13, No.1, United States, 2021.
50. Gary P. Sampson, Richard H. Snape, Identifying the Issues in Trade in Services, The World Economy, Vol.8, No.2, United Kingdom, 1985.
51. Hadji Cheikh, Yahia Cherif Belaid, Abed Abdelkrim Gherici, Digital Transformation and Its Role in Improving the Quality of Banking Service, Journal of Economic Sciences, Vol.20, No.1, Algeria, 2023.
52. Houria Bencherif, Farès Boubakour, The Quality of Service in Urban Public Transport in Algeria, International Journal of Quality and Service Sciences, Vol.11, No.4, Algeria, 2019.
53. Idres Lahna, Lila Chabane, Collective Transportation System Management in Algiers Area: A Game Theoretic Approach, Les cahiers du CREAD, Vol.39, No.3, Algeria, 2024.
54. Ines Benatia, Nabila Abid, The Determinants of Organizations Performance in the Algerian Mobile Telecommunications Market, Journal of Economic Additions, Vol.9, No.1, Algeria, 2025.

55. Ishaq Hacini, Khadra Dahou, The Evolution of the Algerian Banking System, Management Dynamics in the Knowledge Economy, Vol.6, No.1, Algeria, 2018.
56. Jagdish N. Bhagwati, Splintering and Disembodiment of Services and Developing Nations, The World Economy, Vol.7, No.2, United Kingdom, 1984.
57. James R. Melvin, Trade in Producer Services: A Heckscher-Ohlin Approach, Journal of Political Economy, Vol.97, No.5, United States, 1989.
58. Jesse Yli-Huumo et al., Where Is Current Research on Blockchain Technology? A Systematic Review, PLOS ONE, Vol.11, No.10, United States, 2016.
59. John Bertot et al, Using ICTs to Create a Culture of Transparency: E-Government and Social Media as Openness and Anti-Corruption Tools for Societies, Government Information Quarterly, Vol.27, No.3, United States, 2010.
60. John Smith et al, Information and Communications Technologies Enabling Integrated Primary Care, Journal of Medical Internet Research, Vol.25, United States, 2023.
61. Markus Kelle, Crossing Industry Borders: German Manufacturers as Services Exporters, The World Economy, Vol.36, No.12, United Kingdom, 2013.
62. Ming Kong, Yangjiang Zong, Digital Service Trade Barriers and Inward FDI in Developing Economies, Journal of International Business Policy, Vol.55, China, 2025.
63. Nadjet Kaci, La libéralisation du commerce des services dans le cadre de l'AGCS, Algerian Business Performance Review, Vol.10, No.1, Algeria, 2021.
64. Paul Milgram, Fumio Kishino, A Taxonomy of Mixed Reality Visual Displays, IEICE Transactions on Information and Systems, Vol. E77-D, No.12, 1994.
65. Rashmi Banga, Trade in Services: A Review, Global Economy Journal, Vol.5, No.2, United Kingdom, 2007.
66. Robert M. Stern, Bernard M. Hoekman, Conceptual Issues Relating to Services in the International Economy, Pacific Focus, Vol.3, No.1, United States, 1988.
67. Robert Solow, Technical Change and the Aggregate Production Function, The Review of Economics and Statistics, Vol.39, No.3, United States, 1957.
68. Sanchez Andres Maroto, Productivity in the Services Sector: Conventional and Current Explanations, The Service Industries Journal, Vol.32, No.5, United Kingdom, 2012.
69. Sebastian Kaczor, Natalia Kryvinska, It Is All about Services: Fundamentals, Drivers, and Business Models, Journal of Service Science Research, Vol.5, No.2, South Korea, 2013.
70. Siham Agrane, Salima Bouguessa, Reality of Digital Transformation in Algerian Banks after E-Government Project – Case Study of the Bank of Algeria, Scientific Research Bulletins, Vol.13, No.1, Algeria, 2025.
71. Smain Bensalem, Nora Benouhiba, Urbanization and Social Change in Algeria: Examining the Impact of Rapid City Growth on Cultural and Economic Structures, Elementary Education Online, Vol.24, No.1, Algeria, 2025.
72. Sofia Gomes, João Lopes, Accès aux TIC et entrepreneuriat dans le contexte dynamique de l'innovation ouverte : preuves des pays de l'OCDE, Journal of Open Innovation, Vol.8, No.2, 2022.
73. Stephen Vargo, Robert Lusch, Evolving to a New Dominant Logic for Marketing, Journal of Marketing, Vol.68, No.1, United States, 2004.
74. T.P. Hill, On Goods and Services, Review of Income and Wealth, Vol.23, No.4, United Kingdom, 1997.
75. Taryn Dinkelman, Martine Mariotti, The Long-run Effects of Labor Migration on Human Capital Formation in Communities of Origin, American Economic Journal: Applied Economics, Vol.8, No.4, United States, 2016.

76. Tim Baines et al, The Servitization of Manufacturing: A Review of Literature, International Journal of Operations & Production Management, Vol.29, No.5, United Kingdom, 2009.
77. Tim S. Baines et al, The Servitization of Manufacturing: A Systematic Literature Review of Interdependent Trends, International Journal of Operations & Production Management, Vol.33, No.11, United Kingdom, 2013.
78. Tim S. Baines et al, The Servitization of Manufacturing: A Review of Literature and Reflection on Future Challenges, Journal of Manufacturing Technology Management, Vol.20, No.5, United Kingdom, 2009.
79. Ummar Faruk Saeed, Rabiatu Kamilb, Ishmael Wiredu, The Roles of ICT and Governance Quality in the Finance-Growth Nexus of Developing Countries: A Dynamic GMM Approach, International Journal of Economics and Finance, Vol.13, No.1, Canada, 2025.
80. Vinod Aggarwal, The Political Economy of Service Sector Negotiations in the Uruguay Round, The Fletcher Forum of World Affairs, Vol.16, No.1, United States, 1992.
81. Xin Xiang, Jinlong Zhao, Digital Trade Costs and Regulatory Integration, Sustainability, Vol.17, No.4, 2025.
82. Zahir Ahamed, The Servitization of Manufacturing: An Empirical Case Study of IBM Corporation, International Journal of Business Administration, Vol.4, No.2, United States, 2013

X. University Theses :

83. Azzedine Ghoufrane, L'Accord Général sur le Commerce des Services, Master Commerce International, Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales-SOUISSI, Université Mohammed V-Rabat, Morocco, 2022.
84. Chadi Azmeh, Le rôle de la libéralisation du commerce des services dans le développement économique : le cas des services financiers, Economies et finances, Université Panthéon-Sorbonne- Paris, 2009.
85. Khadiga Hafez, L'accord général sur le commerce des services et les pays en développement : dimension juridique, enjeux de développement, Doctorat en droit international, européen et comparé, Université Jean Moulin (Lyon 3), France, 2015.
86. Lisa L.p Grant, the impact of General Agreement on Trade in Services on Jamaica, thesis of the degree of Mastre of laws, Library and archives, McGill University, Canada, 2003.

XI. Conferences and Symposia :

87. Kamal Muhrez, Sajda Qureshi, Classification of countries based on ICT infrastructure, skills and growth: The role of ICT capacity in emerging economies, Proceedings of the Fifteenth Americas Conference on Information Systems, AMCIS, San Francisco, California, 2009.
88. Nancy Jimenez et all, Information and Communication Technologies Effects on Economic Growth, Information Systems and Quantitative Analysis, Faculty Proceedings & Presentations, University of Nebraska at Omaha, 2013.
89. Tatiana Kaloshina, Dmitry Sichkarev, Digital educational solutions as a factor of human capital formation, In 2nd International Conference on Environmental Sustainability Management and Green Technologies (ESMGT), Vol. 451, Article 06001, Russia, 2023.

90. Tetsuo Tomiyama, Service Engineering to Intensify Service Contents in Product Life Cycles, Proceedings of the Second International Symposium on Environmentally Conscious Design and Inverse Manufacturing, Tokyo University, Japan, 2001.

XI. Reports :

91. Aaditya Mattoo, Financial Services and the WTO: Liberalization in the Developing and Transition Economies, WTO Staff Working Paper No. TISD 98 03, World Trade Organization, Geneva, 1998.

92. Algérie Ministère des Postes et Télécommunications, Rapport sur l'état des services postaux et télécommunications en Algérie (1962–1970), Alger, 1971.

93. Bernard Hoekman, The General Agreement on Trade in Services: An Overview, World Bank Policy Research, Working Paper No. 4037, Washington, 2006.

94. Brian Hindley, Principles in factor-related trade in services, The Uruguay round: services in the world economy, World Bank, Washington, 1990.

95. Chiara Bellucci, Stela Rubínová, Roberta Piermartini. Better Together: How Digital Connectivity and Regulation Reduce Trade Costs, Staff Working Paper ERSD-2023-07, World Trade Organization, Geneva, 2023, p.16.

96. Cecilia Heuser, Aaditya Mattoo, Services Trade and Global Value Chains, World Bank Policy Research Working Paper No. 8126, Washington, 2017.

97. Christine Zhen-Wei Qiang, Alexander Pitt, Contribution of Information and Communication Technologies to Growth, World Bank Working Paper No. 24, Washington, D.C, 2004.

98. Congressional Research Service, Digital Trade and U.S Trade Policy, CRS Report R44565, 2021.

99. Dale Jorgenson, Kevin Stiroh, Raising the Speed Limit: U.S. Economic Growth in the Information Age, OECD Economics Department Working Papers No. 261, OECD, 2000.

100. Elwyn Davies, Gaurav Nayyar, Services-Led Growth: Better Prospects after the Pandemic, Policy Research Working Paper, No. WPS 10382, World Bank Group, Washington, D.C., 2023.

101. Eugenio Roberto Echandi, Pierre Sauvé, Investment Facilitation and Mode 3 Trade in Services, World Bank, Policy Research Working Paper No. 9229, 2020.

102. Gabriel Sensenbrenner, Taline Koranchelian, Algeria: Selected Issues, IMF Country Report No. 06/101, International Monetary Fund, Washington, D.C, 2006.

103. Gaurav Nayyar, Mary Hallward-Driemeier, Elwyn Davies, At Your Service? The Promise of Services-Led Development, World Bank Group, Washington, D.C, 2021.

104. Gloria Pasadilla, Lacson April, Development dimension of services liberalization, In United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2006.

105. Hoekman Bernard, Mattoo Aaditya, Services Trade and Growth, World Bank, Washington, D.C, 2008.

106. International Monetary Fund, Press Information Notice: IMF Concludes Article IV Consultation with Algeria, IMF, 2015.

107. Jane Knight, Trade in Higher Education Services: The Implications of GATS, The Observatory on Borderless Higher Education, London, 2002.

108. Julia Nielson, Daria Taglioni, Services Trade Liberalization: Identifying Opportunities and Gains, OECD Trade Policy Papers, No. 1, OECD, Paris, 2004.

109. John Whalley, Assessing the Benefits to Developing Countries of Liberalization in Services Trade, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 10181, Cambridge, 2003.

110. Mattoo Aaditya, Financial Services and the WTO: Liberalization in the Developing and Transition Economies, WTO Staff Working Paper No. TISD 98 03, World Trade Organization, Geneva, 1998.
111. Martin Khor Kok Peng, The Uruguay Round Negotiations on Services: A Third World Perspective, Third World Network, Malaysia, 1990.
112. Sébastien Miroudot, Charles Cadestin, Services in Global Value Chains. From Inputs to Value-Creating Activities, OECD Trade Policy Papers, No. 197, OECD Publishing, Paris, 2017.
113. Simonetta Zarrilli, Moving Professionals Beyond National Borders: Mutual Recognition Agreements and the GATS, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 2005.
114. Peter Mell, Grance Timothy, The NIST Definition of Cloud Computing, National Institute of Standards and Technology, U.S. Department of Commerce, 2011.
115. Robert W. Staiger, Alan O. Sykes, The Economic Structure of International Trade-in-Services Agreements, National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 22960, Cambridge, 2016.
116. Sergio Parrinello, The Myth of the Service Economy, Working Paper No. 55, Università degli Studi di Roma "La Sapienza", Rome, 2003.
117. Ward Jonathan Stuart, Adam Barker, Undefined by Data: A Survey of Big Data Definitions, School of Computer Science, University of St Andrews, UK, 2013.
118. Wilhelm Schöllmann, Importance économique du commerce des services : Document de référence pour les négociations en vue d'un accord sur le commerce des services (ACS), Publication du Service de recherche pour les députés, Union européenne, 2015.
119. UNCTAD Secretariat, Report of the Expert Meeting on Market Access Issues in Mode 4 (Movement of Natural Persons to Supply Services) and Effective Implementation of Article IV, TD/B/COM.1/64, Geneva, 2003.
120. United Nations, Key Statistics and Trends in International Trade 2023, Printed at United Nations, Geneva, 2024.
121. United Nations, Manual on Statistics of International Trade in Services 2010, United Nations Publication, United States, 2010.
122. United Nations, European Commission, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development and World Bank, System of National Accounts 2008, New York, United Nations, 2009.
123. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Assessment of Trade in Services of Developing Countries: Summary of Findings – Background Note by the Secretariat, UNCTAD/ITCD/TSB/7, Geneva, 1999.
124. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), A Comparative Analysis of Services Sectors in Developing Countries, prepared by the UNCTAD Secretariat, Geneva, 1993.
125. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Digital Economy Report 2020: Cross-border E-commerce and Trade in Digital Services, UNCTAD, Geneva, 2020.
126. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Digital Economy Report 2023: Cross-Border Data Flows and Development, United Nations, Geneva, 2023.
127. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Trade in Services and Development Implications, United Nations, Geneva, 2003.

128. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2021: Investing in Sustainable Recovery, United Nations, Geneva, 2021.
129. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance, United Nations, 2015.
130. World Bank, Market Access: Unfinished Business Post-Uruguay Round Inventory and Issues, Economic Research and Statistics Division, WTO Special Studies, No. 6, World Trade Organization, Geneva, 2001.
131. World Bank, Governance for Development: Strengthening Accountability and Transparency in Emerging Economies, World Bank, 2022.
132. World Bank, The Five-Year Development Plan 1980–1984: Annexes (Population, Manpower and Social Sectors), world bank, Washington, DC, 1985.
133. World Bank, World Development Report 2021: Data for Better Lives, World Bank Publications, Washington D.C, 2021.
134. Yumiko Yamamoto, impacts on human development must also be considered, In United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 2006.

XI. Laws and Orders :

135. World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 9: Domestic Regulation, WTO, Geneva, 1995.
136. World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 10: Recognition, WTO, Geneva, 1995.
137. World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 12: Emergency Safeguard Measures, WTO, Geneva, 1995.
138. World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 18, WTO, Geneva, 1995.
139. World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 19, Paragraph 1, WTO, Geneva, 1995.
140. World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 20, WTO, Geneva, 1995.
141. World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Article 21, WTO, Geneva, 1995.
142. World Trade Organization, Other General Provisions: Recognition (Article VII of GATS), Main Building Blocks: Agreement, Annexes, and Schedules, Geneva, 2005.

XII. Electronic Works :

143. Algeria Invest, Normes commerciales et de service : Algérie Télécom obtient la certification ISO 9001, 2025, Available at : <https://algeriainvest.com/>
144. Algérie Eco, Algerian Export, la nouvelle plateforme digitale au profit des entreprises algériennes, 2020, Available at : <https://algerie-eco.com/>
145. Algérie Telecom, Reports 2023, Available at: <https://www.algeriatelecom.dz/>.
146. Benjamin Masse, Avantage absolu : définition, concept et exemple, 2023, Available at : <https://blog.hubspot.fr/>
147. Caribbean News Global, Growth of Digital Economy Outperforms Overall Growth across OECD, 2024, Available at: <https://caribbeannewsglobal.com/growth-of-digital-economy-outperforms-overall-growth-across-oecd/>
148. Data Reportal Africa ICT Outlook, 2024, Available at: <https://datareportal.com>
149. David Le Bris, Elie Gray, Why Jean Fourastié's Theory of Economic Development is Still Relevant Today, 2022, Available at: www.promarket.org

150. European Commission, The European Single Market – Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs, Brussels, 2023, available at: <https://single-market-economy.ec.europa.eu>
151. European Commission, what is the legislation – eSignature? Digital Building Blocks, European Commission, 2025, available at: <https://ec.europa.eu/>
152. Faster capital, Libéralisation des services améliorer l'efficacité et l'accessibilité, 2024, available at : <https://fastercapital.com>
153. GIE Monétique, Cartes, GIE Monétique, <https://giemonetique.dz/cartes/>.
154. Global Data Center Map, Data 2024, Available at: <https://www.datacentermap.com>.
155. Huawei News, Algeria Telecom and Huawei Deploy First 400G WDM Backbone Network in Algeria, 2025, <https://www.huawei.com/en/news/2025/2/algeria-400g>
156. IDC Global Cloud Market, Report 2024, Available at: <https://www.idc.com>
157. International Monetary Fund, External Vulnerabilities and the Role of Services Liberalization, IMF, 2019, available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/op/238/pdf/op238_7.pdf.
158. International Trade Administration, The Digital Economy in Algeria, U.S. Department of Commerce, 2024, Available at: <https://www.trade.gov/country-commercial-guides/algeria-digital-economy>
159. Liberalization, IMF, 2019, available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/op/238/pdf/op238_7.pdf
160. Khalid Ahmed, New Trade Theory, 2024, available at: <https://www.wallstreetmojo.com/>
161. Oxford Business Group, Algeria: Gathering Speed – New Wireless and Fiber-Optic Infrastructure Boosts Internet Connectivity and a New Law Promises to Shake Up the Sector, 2016, Available at: <https://www.oxfordbusinessgroup.com>
162. Oxford Business Group, The Report: Algeria 2018 – Transport chapter: Rail and road infrastructure developments in Algeria forge ahead, 2018, available at: <https://drupal.oxfordbusinessgroup.com/>
163. OECD, Opportunities and Benefits of Digital Trade, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2023, Available at: <https://www.oecd.org/>
164. République algérienne démocratique et populaire, Ministère de la Poste et des Télécommunications, Renforcement de l'inclusion financière, (N.d), Available at : <https://www.mpt.gov.dz/grands-dossiers/renforcement-de-linclusion-financiere/>
165. Shah Zaib, Algérie Télécom launches \$11 million AI startup fund to boost startups and digital innovation, MEA Tech Watch, 2025, <https://meatechwatch.com>
166. Tele Geography, Reports 2024, Available at: <https://www2.telegeography.com/>
167. Telecom Review Africa, Ooredoo Algeria: Powering Algeria's Digital Future through Innovation, Inclusion, and Impact, 2025, <https://www.telecomreviewafrica.com>
168. Transaction d'Algérie, Lancement effectif de la plateforme de la communauté portuaire APCS, Algérie, 2022, Available at : <https://transactiondalgerie.com/>
169. U.S. Bureau of Labor Statistics, Statistics, available at: <https://www.bls.gov>
170. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Algeria: e-Trade Readiness Assessment, 2025, Available at: <https://unctad.org/>.
171. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTD), Developing Economies Surpass \$1 Trillion Mark in Digitally Deliverable Services Exports, UNCTAD, 2023, <https://unctad.org/>
172. United States Trade Representative, United States Announces Proposals for Liberalizing Trade in Services, 2002, available at: <https://ustr.gov>
173. World Bank, How Algeria is Crafting a Dynamic Economy for Tomorrow, 2025, available at: <https://www.worldbank.org>

-
174. World Trade Organization, Air Transport Services, Available at: www.wto.org
175. World Trade Organization, GATS: Commitments and Schedule by Country, 2020, available at: <https://www.wto.org>
176. World Trade Organization, General Agreement on Trade in Services (GATS): Objectives, Coverage and Disciplines, Available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/gatsqa_e.htm
177. World Trade Organization, more: Trade in Services by Mode of Supply dataset, WTO, Available at: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/gstdh_mode_supply_e.htm
178. World Trade Organization, Other General Provisions: Recognition (Article VII of GATS). GATS Training Module, Section 2.4. WTO, available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/cbt_course_e/c2s4p1_e.htm
179. World Trade Organization, Sectoral Classification of Services, Document W/120, Geneva, Available at: www.wto.org
180. World Trade Organization, Trade in Services by Mode of Supply (TISMOS) Dataset: 2005–2022. Available at: <https://www.wto.org>

الملاحق

الملحق رقم 1: بيانات الدراسة

	lgdp	lmob	lint	lserv	lgfcf	lictex
2000	7,480388	-1,27912	-0,70987	23,62146	23,15064	15,06827
2001	7,54766	-1,14203	-0,43678	23,98665	23,42645	18,00517
2002	7,569135	0,349283	0,464765	24,03702	23,53778	17,90986
2003	7,733584	1,503397	0,786346	24,17634	23,67781	17,92638
2004	7,943426	2,705627	1,533524	24,36026	23,90094	18,17222
2005	8,081207	3,719927	1,765405	24,46825	24,00355	18,37986
2006	8,205399	4,134369	1,998229	24,57823	24,1565	18,41063
2007	8,33506	4,389718	2,246141	24,75903	24,40947	18,77537
2008	8,552738	4,352067	2,320425	24,99134	24,7157	18,63497
2009	8,35124	4,524193	2,418589	24,96247	24,78859	18,41544
2010	8,499596	4,50626	2,525729	25,07378	24,90484	18,85672
2011	8,685469	4,56966	2,701361	25,303	24,98704	18,98756
2012	8,705107	4,602018	2,901422	25,34837	25,02098	19,35761
2013	8,696109	4,633476	3,113515	25,40062	25,12577	19,17228
2014	8,715174	4,704472	3,38439	25,46351	25,24755	19,07039
2015	8,452134	4,682279	3,642836	25,30521	25,10859	18,96407
2016	8,395022	4,74627	3,759932	25,27408	25,08544	19,07723
2017	8,423908	4,700208	3,864745	25,30066	25,09037	18,87479
2018	8,428845	4,708971	3,892606	25,28929	25,10259	18,69891
2019	8,404798	4,653217	4,021607	25,30474	25,06885	18,32379
2020	8,227787	4,638963	4,15061	25,18986	24,88914	18,12089
2021	8,333405	4,654313	4,279612	25,2264	24,90378	18,26308

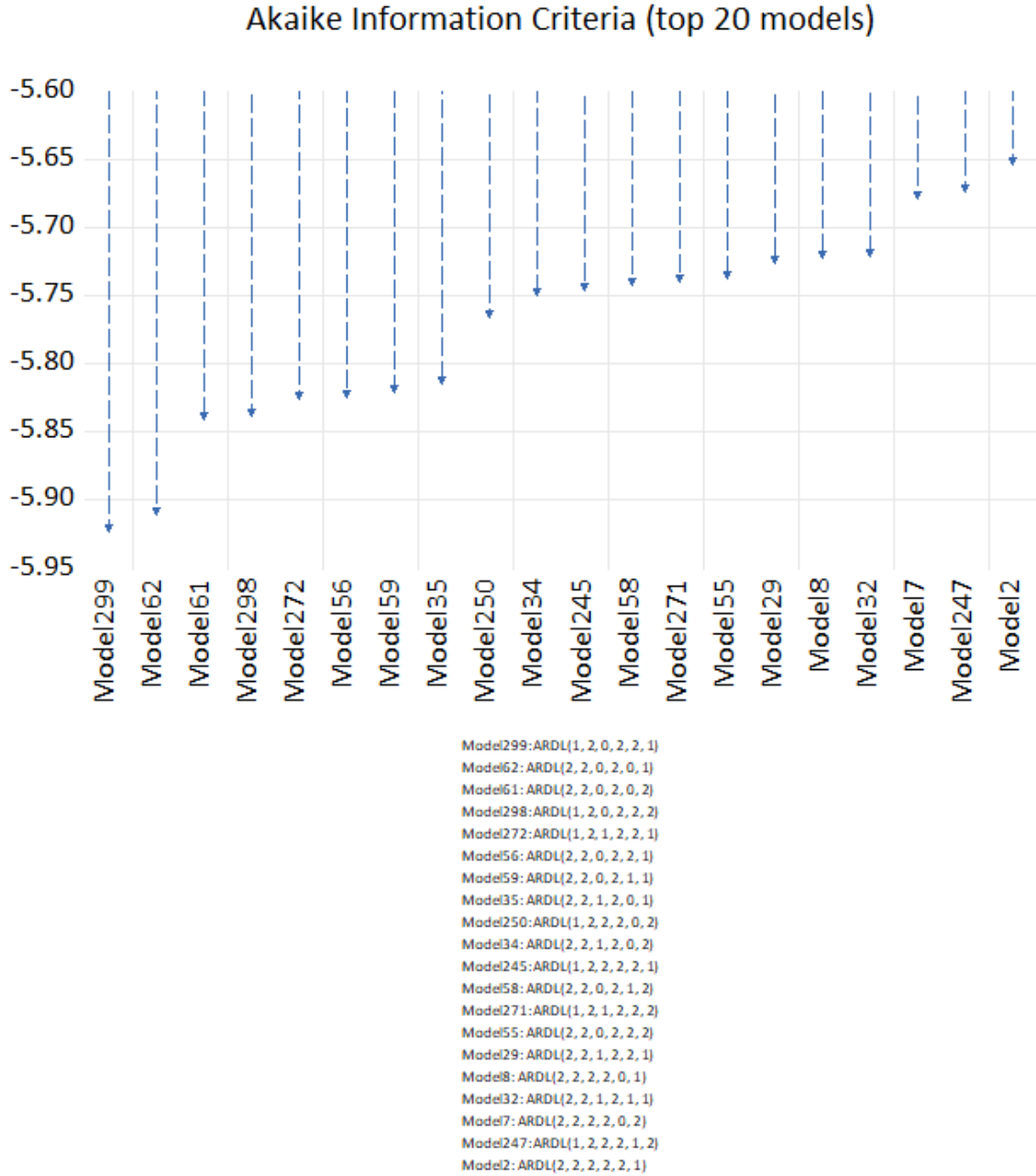
الملحق رقم 2: نتائج اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلاسل الزمنية

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LGDP			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LGDP)		
Null Hypothesis: LGDP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.347554	0.1675	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.638145	0.0143
Test critical values:	1% level	-3.788030	Test critical values:	1% level	-3.808546
	5% level	-3.012363		5% level	-3.020686
	10% level	-2.646119		10% level	-2.650413
Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LICTEX			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LINT		
Null Hypothesis: LICTEX has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: LINT has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.933017	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.040563	0.0058
Test critical values:	1% level	-3.788030	Test critical values:	1% level	-3.788030
	5% level	-3.012363		5% level	-3.012363
	10% level	-2.646119		10% level	-2.646119
Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LMOB			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LSERV		
Null Hypothesis: LMOB has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			Null Hypothesis: LSERV has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.941342	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.083149	0.0053
Test critical values:	1% level	-3.886751	Test critical values:	1% level	-3.788030
	5% level	-3.052169		5% level	-3.012363
	10% level	-2.666593		10% level	-2.646119
Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LGFCF					
Null Hypothesis: LGFCF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)					
				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				-4.056023	0.0056
Test critical values:				1% level	-3.788030
				5% level	-3.012363
				10% level	-2.646119

الملحق رقم 3: نتائج اختبار فيليبس بيرون لاستقرارية السلاسل الزمنية

Phillips-Perron Unit Root Test on LGDP			Phillips-Perron Unit Root Test on D(LGDP)		
Null Hypothesis: LGDP has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.329359	0.1726	Phillips-Perron test statistic	-3.638145	0.0143
Test critical values:	1% level	-3.788030	Test critical values:	1% level	-3.808546
	5% level	-3.012363		5% level	-3.020686
	10% level	-2.646119		10% level	-2.650413
Phillips-Perron Unit Root Test on LICTEX			Phillips-Perron Unit Root Test on LINT		
Null Hypothesis: LICTEX has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: LINT has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.561078	0.0000	Phillips-Perron test statistic	-4.214492	0.0040
Test critical values:	1% level	-3.788030	Test critical values:	1% level	-3.788030
	5% level	-3.012363		5% level	-3.012363
	10% level	-2.646119		10% level	-2.646119
Phillips-Perron Unit Root Test on LMOB			Phillips-Perron Unit Root Test on LSERV		
Null Hypothesis: LMOB has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: LSERV has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.449110	0.0024	Phillips-Perron test statistic	-4.249845	0.0037
Test critical values:	1% level	-3.788030	Test critical values:	1% level	-3.788030
	5% level	-3.012363		5% level	-3.012363
	10% level	-2.646119		10% level	-2.646119
Phillips-Perron Unit Root Test on LGFCF					
Null Hypothesis: LGFCF has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					
		Adj. t-Stat			Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.656682			0.0133
Test critical values:	1% level	-3.788030			
	5% level	-3.012363			
	10% level	-2.646119			

الملحق رقم 4: نتائج اختبار درجة الإبطاء المثلى



الملحق رقم 5: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	30.32521	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	20	10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

الملحق رقم 6: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LGDP)
 Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 2, 2, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/30/25 Time: 22:33
 Sample: 2000 2021
 Included observations: 20

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LICTEX)	0.059092	0.009124	6.476232	0.0006
D(LICTEX(-1))	0.081163	0.005755	14.10267	0.0000
D(LMOB)	-0.008311	0.010391	-0.799860	0.4543
D(LMOB(-1))	0.174703	0.011005	15.87547	0.0000
D(LSERV)	0.908670	0.041392	21.95277	0.0000
D(LSERV(-1))	0.145426	0.032583	4.463287	0.0043
D(LGFCF)	0.476787	0.044605	10.68901	0.0000
CointEq(-1)*	-0.775330	0.037629	-20.60468	0.0000
R-squared	0.997810	Mean dependent var	0.039287	
Adjusted R-squared	0.996533	S.D. dependent var	0.136428	
S.E. of regression	0.008033	Akaike info criterion	-6.521234	
Sum squared resid	0.000774	Schwarz criterion	-6.122941	
Log likelihood	73.21234	Hannan-Quinn criter.	-6.443483	
Durbin-Watson stat	2.932442			

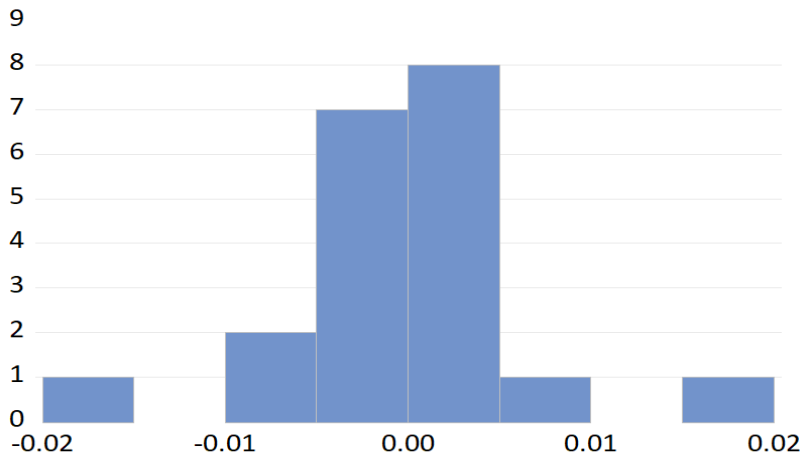
الملحق رقم 7: نتائج تقدير الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(LGDP)
 Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 2, 2, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/30/25 Time: 22:37
 Sample: 2000 2021
 Included observations: 20

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-12.76912	1.844679	-6.922140	0.0004
LGDP(-1)*	-0.775330	0.125584	-6.173812	0.0008
LICTEX(-1)	-0.081823	0.027135	-3.015363	0.0235
LINT**	-0.092163	0.033267	-2.770420	0.0324
LMOB(-1)	0.060187	0.020995	2.866746	0.0285
LSERV(-1)	0.754601	0.186068	4.055514	0.0067
LGFCF(-1)	0.073824	0.104505	0.706413	0.5064
D(LICTEX)	0.059092	0.019990	2.956157	0.0254
D(LICTEX(-1))	0.081163	0.015882	5.110442	0.0022
D(LMOB)	-0.008311	0.034176	-0.243190	0.8160
D(LMOB(-1))	0.174703	0.032254	5.416439	0.0016
D(LSERV)	0.908670	0.081090	11.20570	0.0000
D(LSERV(-1))	0.145426	0.053835	2.701302	0.0355
D(LGFCF)	0.476787	0.103257	4.617461	0.0036

الملحق رقم 8: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



Series: Residuals	
Sample 2002 2021	
Observations 20	
Mean	3.29e-15
Median	0.000127
Maximum	0.017029
Minimum	-0.016122
Std. Dev.	0.006384
Skewness	0.045209
Kurtosis	5.372661
Jarque-Bera	4.698081
Probability	0.095461

الملحق رقم 9: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.195912	Prob. F(2,4)	0.1482
Obs*R-squared	12.30164	Prob. Chi-Square(2)	0.0021

الملحق رقم 10: نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.909127	Prob. F(13,6)	0.2193
Obs*R-squared	16.10625	Prob. Chi-Square(13)	0.2434
Scaled explained SS	3.169224	Prob. Chi-Square(13)	0.9973

الملحق رقم 11: نتائج اختبار الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: LGDP LGDP(-1) LICTEX LICTEX(-1) LICTEX(-2) LINT

LMOB LMOB(-1) LMOB(-2) LSERV LSERV(-1) LSERV(-2) LGFCF

LGFCF(-1) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.688646	5	0.5217
F-statistic	0.474234	(1, 5)	0.5217
Likelihood ratio	1.812289	1	0.1782

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	6.71E-05	1	6.71E-05
Restricted SSR	0.000774	6	0.000129
Unrestricted SSR	0.000707	5	0.000141

